المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

ISSN (ONLINE) 2569-7366
رقم التسجيل: VR.3341.6321.B

المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center

International Journal Economic Studies

D.A.C

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

International
Journal
Economic
Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

International Journal Economic Studies

العدد 23 (تشرين الثاني-نوفمبر 2022)

المجلد الخامس

الدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية

D.A.C

المركز الديمقراطي العربي

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية - برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7366

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية مجلة دولية علمية محكّمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا - برلين عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية في اللغة العربية والانجليزية والفرنسية. تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

أهداف ومجالات المجلة:

تهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية لتحقيق بما يسهم في بناء فكر اقتصادي حديث وفعال لدى الاقتصاديين العرب لتحقيق التطور الاقتصادي من الناحية العلمية والتطبيقية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي والعربي على حدٍ سواء، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية "critical studies" للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

رئيس المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية:

أ. عمار شرعان Aamar Sharaan

رئيس التحرير:

د. أحمد بوهكو Dr. Ahmed Bouhkou

المغرب Morocco

رئيسة اللجنة العلمية:

د. منال محمود خيري Dr. manal mahmoud khairy

مصر Egypt

مدير التحرير:

أ. ذي يزن الاعوش Dhi Yazan Elaawach

اليمن Yemen

هيئة التحريـــر:

د. عبد الله بونعاج، المغرب Dr. Abdellah Bounaaj, Morocco

د. يوسف الرقاي، المغرب Dr. Youssef Errakay, Morocco

د. إيمان نية، المغرب Dr. imane Nya, Morocco

د. الصغير ميسم، الجزائر Dr. maissam elsaghir, Algeria

أعضاء اللجنة العلمية:

- **د. شاهر إسماعيل الشاهر**
  جامعة صن يات سين الحكومية - الصين
- **د. علي منصور سعيد عطية**
  أستاذ محاضر تخصص فلسفة الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة اجدابيا - ليبيا
- **د. بلال نجاح جبير**
  عضو دائرة البحوث الزراعية لوزارة الزراعة العراقية، تخصص الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد - العراق
- **د. منير خروف**
  استاذ تعليم عالي، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة - الجزائر
- **د. سعيد بربيش**
  استاذ جامعي، جامعة ابن زهر، كلية الاقتصاد والتسيير، كلميم - المغرب
- **د. أيمن هشام محمود عزريل**
  متخصص نظم معلومات محاسبية محوسبة، مديرية التربية والتعليم، سلفيت - فلسطين
- **د. هشام الصرمي**
  استاذ مساعد، علوم اقتصادية، جامعة عدن - اليمن
- **د. دوعاء ممدوح سليمان**
  أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة - مصر
- **د. انيسة سدرة**
  أستاذة محاضرة (ب)، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03 - الجزائر
- **د. عامر شبل زيا**
  باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد - العراق
- **د. ربيعة ملال**
  أستاذة محاضر (أ)، تخصص تسيير، جامعة سعيدة - الجزائر
- **أ.م.د. حسن شاكر الشمري**
  أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة - العراق
- **د. ابو بكر خوالد**
  أستاذ محاضر(ب)، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة - الجزائر
- **د. ليندة فريحة**
  أستاذة محاضرة (أ)، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة - الجزائر
- **د. عطار نسيمة**
  أستاذة محاضرة (أ)، تخصص القانون العام، جامعة تلمسان - الجزائر

- **د. طالب دليلة**
أستاذة محاضرة، الإحصاء الوصفي والرياضي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر

- **د. بن شعيب فاطمة الزهراء**
أستاذ محاضر (أ)، دكتوراه علوم شعبة العلوم الاقتصادية تخصص "نقود بنوك ومالية" المركز الجامعي مغنية - الجزائر

- **د. يونس الشمراح**
علوم اقتصادية، استاذ مؤقت بالمدرسة العليا للتجارة والتسيير، طنجة - المغرب

- **د. توفيق بن الشيخ بن أحمد**
أستاذ محاضر، علوم اقتصادية جامعة 8 مايو قالمة – الجزائر

- **د. بوعتلي محمد**
وأستاذ مؤقت في المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر

- **د. خليفي عبد الكريم**
القانون الدولي والعلاقات الدولية، عضو اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر

- **د. كركوري مباركة حنان**
أستاذ مساعد (ب)، قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 - الجزائر

- **د. زواويد لزهاري**
أستاذ محاضر (ب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية - الجزائر

- **د. بن زيدان فاطمة الزهرة**
أستاذة محاضرة (أ)، العلوم الاقتصادية - الجزائر

- **د. ايمان بو قرة**
استاذة جامعية كلية العلوم الاقتصادية جامعة غرداية - الجزائر

- **د. مراد بودية سكينة**
استاذة اقتصاد عمومي واجتماعي، تلمسان – الجزائر

- **د. هند ابن الخياط الزكاري الحسني**
الاقتصاد وعلوم الإدارة، جامعة ابن طفيل، القنيطرة - المغرب

- **د. محمد جلول زعادي**
أستاذ محاضر (أ) قانون التعاون الدولي، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة - الجزائر

- **د. ناصر ميلاد محمد بن يونس**
محاضر محاسبة، الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا

- **د. أكرم شتيح**
أستاذ محاضر (ب)، جامعة الجزائر 03 - الجزائر

- **د. الحافظ النويني**
جامعة عبد المالك السعدي - المغرب

- **د. سكينة خضراوي**
مساعد تعليم عالي بوزارة التعليم العالي - تونس

- **د. حسن المكراز**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة ابن زهر، اكادير - المغرب

- **د. ميثم منفي كاظم العميدي**
أستاذ مساعد، كلية الإمام الكاظم - العراق

- **د. بدر شحدة سعيد حمدان**
استاذ الاقتصاد المساعد، جامعة فلسطين - فلسطين

- **د. مداح عبد الباسط**
أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 3 - الجزائر

- **د. محمد الغواطي**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، المغرب

- **د. يحي عبد الرحمن يحي**
استاذ التمويل والاستثمار، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر

- **د. الصغير ميسم**
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر

- **د. رزين عكاشة**
أستاذ محاضر تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سعيدة، الجزائر

- **د. منير عوادي**
المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر

- **د. عائشة عوماري**
جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر

- **د. هيثم حميد مطلك المنصور**
كلية التربية، بغداد، العراق

- **د. فخاري فاروق**
أستاذ محاضر، تخصص بنوك ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

- **د. الحورمي محمد**
استاذ الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب

- **د. وجدان عبدالله السودي**
  استاذة مساعدة، كلية الاقتصاد والادارة، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
- **د. عالي طوير**
  استاذ جامعي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس، المغرب
- **د. بوخاري هشام**
  أستاذ مساعد قسم، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر
- **د. أبوبكر خليفة أبو بكر أبوجرادة**
  أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة وادي الشاطئ، ليبيا
- **د. الراجي أحمد**
  أستاذ مساعد، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، أيت ملول، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب

International Journal Economic Studies

فهرس المحتويات

	المقال	الصفحة
1	**أثر التنمية البشرية على التعقيد الاقتصادي وتنويع الصادرات في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية** **د. فوزي أحمد عبد النور**، أستاذ مشارك، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتابل جامعة قرطاج تونس **غزيل احمد محمد المغلوث**، طالبة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية	1
2	**أثر مخاطر السوق في المصرف الاهلي العراقي** **د. محمد غالي الحسيني**، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد **جيهان علي ناصر**، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد	22
3	**آثر مؤشرات السوق الاولية في القوة الايرادية للمصارف التجارية** **دراسة في عينة من المصارف التجارية المدرجة في السوق للمدة (2005–2020)** **أ.د. حسن كريم الذبحاوي**، جامعة الكوفة، العراق **نورعبد الحسن كاظم**، جامعة الكوفة، العراق	41
4	**اختبار فرضية العجز الثلاثي في إقتصاد السودان – دراسة قياسية خلال الفترة من (1990–2021م)** **د. جارالنبي بابو جارالنبي**، أستاذ الإقتصاد القياسي المشارك، جامعة السلام، السودان **د. زبيدة نورالدين عبدالله**، أستاذ الإقتصاد القياسي المساعد، جامعة القرآن الكريم وتأصل العلوم السودان	66
5	**التنويع الاقتصادي: الخيار الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستديمة في ليبيا** **مخلوف مفتاح محمد**، أستاذ جامعي، جامعة الزيتونة ـ ليبيا	79
6	**أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في كوريا الجنوبية، والدروس المستفادة لمصر** **إيمان جمعة محمود سالم**، باحثة دكتوراة اقتصاد، جامعة دمنهور، مصر	96
7	**تحليل العلاقة بين الإنتاجية الكلية والأداء المصرفي** **دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة (2010–2020)** **أ.م.د. حيدرجواد المرشدي**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق **سنارصاحب تيموز**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق	112
8	**دراسات الجدوى الاقتصادية في ضوء تقنية البلوكشين والعقد الذكي** **المهندسة رولا عبدالله السودي**، بلدية اربد الكبرى، الأردن	124

139	**واقع تكنولوجيا المعلومات المصرفية في توسيع الشمول المالي** **دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في القطاع المصرفي التجاري العراقي** **أ.د حسن كريم الذبحاوي**، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد **امال حسين شاكر**، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد	9
155	**واقع ريادة الأعمال في الأردن** **أ.د تركي مجحم الفواز**، دكتوراة إقتصاد (إستثمار)، جامعة آل البيت، الأردن **د. رنيم زياد أحمد جو ابرة**، دكتوراة إقتصاد تخطيط إستراتيجي، جامعة أم الدرمان الإسلامية، معهد الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، كلية المفرق الأهلية، الأردن	10
174	AN EXPLORATORY STUDY TO INVESTIGATE THE ROLE OF SUPERVISORY AUTHORITY IN PROMOTING EQUITY FINANCE : A CASE OF CENTRAL BANK OF SUDAN CBOS **Dr. Abozer Magzoub Mohamed** International Islamic University of Malaysia IIUM, Institute of Islamic Banking and Finance	11
185	FOREIGN R&D SPILLOVERS, HUMAN CAPITAL AND TOTAL FACTOR PRODUCTIVITY **HAMROUNI Daghbagi** College of Economics and Administrative Sciences, Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University (IMSIU), Saudi Arabia	12
200	The Effect of Firm Size on Earnings Per Share Through Financial Leverage An analytical study of a sample of industrial Firms listed on the Iraqi stock exchange **Dr. Zaid M. Alabassi,** Al-Furat Al-Awsat Technical University **Dr. Haider Naser,** Al-Furat Al-Awsat Technical University **Enas Hussien Alwan AL-Yahya,** Al-Furat Al-Awsat Technical University	13

أثر التنمية البشرية على التعقيد الاقتصادي وتنويع الصادرات في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية

Impact of Human development on Economic complexity and Export diversification in The Kingdom of Saudi Arabia: an empirical study

د. فوزي أحمد عبد النور، أستاذ مشارك، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتابل جامعة قرطاج تونس

غزيل احمد محمد المغلوث، طالبة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية

الملخص:

تسعى المملكة العربية السعودية لتحقيق خططها واهدافها التنموية وفق رؤية 2030، لذا تولي المملكة أهمية بالغة للتنمية البشرية باعتبار ان الكوادر البشرية هي العنصر الاساسي في تحقيق تلك الرؤية .

هدفت الدراسة الى التعرف على إثر وإسهامات التنمية البشرية في التعقيد الاقتصادي وفي تنويع الصادرات بالمملكة العربية السعودية. يشير مفهوم التعقيد الاقتصادي إلى الكثافة المعرفية والتكنولوجية في المنتجات والخدمات التي تصدرها الدولة وتستمد هذه الدراسة اهميتها من اهمية التعقيد الاقتصادي كأحد اهم أسباب تحقيق النمو والازدهار في الاقتصاديات الحديثة اذ ان التعقيد الاقتصادي يفسر ويشرح التباين في النمو الاقتصادي واختلاف الدخل بين الدول. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة إثر التنمية البشرية على تنويع الصادرات والتعقيد الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2019 واستخدمت هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي أولا والأسلوب القياسي ثانيا من خلال استعمال منهجية نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL). اعتمدت الدراسة على بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي من مختبر النمو في جامعة هارفرد. وقد توصلت هذه الدراسة الى العديد من النتائج أهمها انه من الضروري مراجعة سياسات التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية، لتشمل قطاعات وانشطة اقتصادية أخرى ذات قيمة إضافية في الاقتصاد لزيادة التعقيد الاقتصادي وتنويع الصادرات والقاعدة الانتاجية.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، التعقيد الاقتصادي، تنويع الصادرات، نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL).

Abstract

The Kingdom of Saudi Arabia seeks to achieve its development plans and goals in accordance with Vision 2030. the Kingdom attaches great importance to human development as the main element in achieving that vision. In this study, we seek to identify the impact and contributions of human development on economic complexity and export diversification in the Kingdom of Saudi Arabia. The concept of economic complexity refers to the knowledge and technological density in the products and services exported by the state. Economic complexity as one of the most important reasons for achieving growth and prosperity in modern economies. Economic complexity explains and variation in economic growth and income difference between countries.

Based on the methodology of the Unrestricted Error Correction Model (ARDL), this study aims to find out the impact of human development on export diversification and economic complexity in the Kingdom of Saudi Arabia during the period 1995-2019. The study showed that it is necessary to review the human development policies in Saudi Arabia to include other sectors and economic activities of additional value in the economy to increase economic complexity and diversify exports and the productive base.

Keywords : Human development, Economic complexity, Export diversification, Unrestricted Error Correction Model (ARDL)

مقدمة:

تسعى المملكة العربية السعودية لتحقيق خططها واهدافها التنموية وفق رؤية2030 ، لذا تولي المملكة أهمية بالغة للتنمية البشرية باعتبار ان الكوادر البشرية هي العنصر الاساسي في تحقيق تلك الرؤية.

تلعب التنمية البشرية دورًا أساسيا في التعقيد الاقتصادي وفي تنويع الصادرات اذ يشير مفهوم التعقيد الاقتصادي إلى الكثافة المعرفية والتكنولوجية في المنتجات والخدمات التي تصدرها الدولة، وتقاس هذه المعرفة من خلال تقييم مدى تنوع وتطور سلة المنتجات الصناعية للدولة. حيث ان التعقيد الاقتصادي يعتمد على المعرفة الموجودة في السلع التي يتم تصديرها، لذا فزيادة التنمية البشرية ستزيد من المعرفة الموجودة في المنتجات التي تصدرها الدولة ومن ثم زيادة تنويع الصادرات.

يؤثر التعقيد الاقتصادي في تنويع الصادرات بشكل مباشر، حيث تُساهم زيادة التعقيد الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية المختلفة بنمو الصادرات وزيادة تنوعها، كما ان التعقيد الاقتصادي يرتبط بالصادرات في أمرين : أولهم ان التعقيد الاقتصادي يرتبط بتنويع الصادرات والمعرفة الانتاجية التي تحتويه تلك الصادرا ت ثانيهما : ان التعقيد الاقتصادي يرتبط بمدى انتشار صادرات الدولة فكلما كانت صادرات الدولة نادرة في الأسواق العالمية أي اذا كان عدد قليل من الدول يقوم بتصنيع تلك المنتجات كلما زاد التعقيد الاقتصادي لتلك الدولة.

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر وإسهامات التنمية البشرية في التعقيد الاقتصادي و في تنويع الصادرات بالمملكة العربية السعودية. و تستمد هذه الدراسة اهميتها من اهمية التعقيد الاقتصادي كأحد اهم أسباب تحقيق النمو و الازدهار في الاقتصاديات الحديثة اذ ان التعقيد الاقتصادي يفسر و يشرح التباين في النمو الاقتصادي و اختلاف الدخل بين الدول(Hausmann and Hidalgo , 2009) (Hausmann and al. ,2013). كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر التنمية البشرية على تنويع الصادرات والتعقيد الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وبما ان التعقيد الاقتصادي يلعب دورًا اساسيا في تحقيق تنويع الصادرات، سنحاول في الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي العلاقة بين التعقيد الاقتصادي وتنويع الصادرات وكيف تُسهم التنمية البشرية في تحقيق التعقيد الاقتصادي وتنويع الصادرات في المملكة العربية السعودية؟

للإجابة على هذه الإشكالية استخدمت هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي أولا من خلال تحليل مؤشرات التعقيد الاقتصادي في المملكة ثم الأسلوب القياسي ثانيا من خلال استعمال منهجية نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL).

تبدأ هذه الدراسة بتحليل أثر التنمية البشرية على التعقيد الاقتصادي وتنويع الصادرات. بعد ذلك نهتم في المبحث الثاني بدراسة التعقيد الاقتصادي ومؤشراته في المملكة العربية السعودية. أخيرا يخصص المبحث الثالث لتقدير النموذج القياسي لقياس أثر التنمية البشرية على تنويع الصادرات وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL) ونستعرض اهم النتائج والاستنتاجات.

المبحث الاول: أثر التنمية البشرية على التعقيد الاقتصادي وتنويع الصادرات

تناولت العديد من الدراسات لدور التنمية البشرية في التعقيد الاقتصادي وتنويع الصادرات. اذ اهتمت دراسة Ferraz, D., Moralles, H., Campoli, J., Oliveira, F. & Rebelatto. D. (2018) بقياس كفاءة دول امريكا اللاتينية واسيا في تحويل التعقيد الاقتصادي الى تنمية بشرية في الفترة 2010 - 2014، استخدم الباحثون اسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) و اظهرت النتائج ان جميع الدول الاسيوية وامريكا اللاتينية في عام 2014 ذو فاعلية في تحويل التعقيد الاقتصادي الى تنمية بشرية باستثناء الصين والفلبين وكوبا. كما اظهرت النتائج انه كلما زاد تعقيد الدول زادت كفاءة التنمية البشرية في تلك الدول.

كما اهتمت دراسة Erkan, B., Yildirimc, E. (2015) بالعلاقة بين التعقيد الاقتصادي والقدرة التنافسية للصادرات التركية، استخدم الباحثان اسلوب المربعات الصغرى التحليل المقطعي العرضي ل 110 دولة من ضمنها تركيا، وتوصل الباحثان الى وجود علاقة بين التعقيد الاقتصادي وبين كل من تطوير الاعمال والتعليم العالي والبنية التحتية واداء الخدمات اللوجستية كما اظهرت النتائج ان الاداء اللوجستي يؤثر بشكل كبير على التعقيد لاقتصادي، وأوصى الباحثان بضرورة الاستثمار في القطاع اللوجستي للزيادة التعقيد الاقتصادي.

اما في دراسة Nabila, M. & Yacine, B., (2019) التي اهتمت بفضاء المنتجات الجزائرية وموقع الجزائر في مؤشر التعقيد الاقتصادي، فقد اوصى الباحثان بضرورة إجراء تغييرات هيكلية في القطاع الصناعي لتبني انشطة جديدة وتحفيز ودعم الصناعات الاكثر تعقيدًا في الجزائر، ويكون ذلك من خلال اعطاء أهمية أكثر لتنمية الراس المال البشري والبنية التحتية.

1- أثر التنمية البشرية على تنويع الصادرات

يُعتبر الاستثمار في راس المال البشري وزيادة التنمية البشرية في مقدمة القضايا التي تهتم بها الدول، وذلك لقدرة التنمية البشرية على تحقيق تنمية مستدامة، حيث يُساهم ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية (مثل: ارتفاع مستوى التعليم، والصحة) في زيادة الإنتاجية وكذلك القدرة على الابتكار والاختراع، وهذا يحفز الانشطة والقطاعات التصديرية للتوسع ويشجع قطاعات أخرى للدخول في مجال التصدير.

تسعى جميع دول العالم لتطوير قدراتها البشرية والتكنولوجية من اجل زيادة تنويع القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، وكذلك من اجل تحقيق قدرة تنافسية للسلع والخدمات المحلية في الأسواق العالمية، لذا فالتركيز على التنويع الاقتصادي او على التنمية البشرية لا يكفي لتحقيق التنمية المستدامة، ولابد من التركيز على كل منهم فالتنويع الاقتصادي والتنمية البشرية يكمل أحدهم الاخر ويعززه (Hartmann, 2014).

1-1 علاقة التنمية البشرية بتنافسية الصادرات:

مع زيادة التكامل الاقتصادي العالمي وارتفاع التكاليف في الدول المتقدمة، تميل الشركات والمؤسسات الكبرى للبحث عن مواقع ودول أخرى للتوسع وتقليل تكاليف الإنتاج، فالدول النامية توفر فرصا لهذه الشركات كما ان معظم هذه الدول

تسعى لجذب هذه الاستثمارات لتوفير فرص عمل لمواطنيها وزيادة النقد الأجنبي، لذلك يزداد التنافس بين الدول وخصوصًا الدول النامية لتوفير بيئة جاذبه وملائمة للاستثمارات الأجنبية مما دفعها للاهتمام أكثر برأس المال البشري وتنميته، لتستطيع تلك الدول خلق وتطوير بيئة مناسبة للأعمال وجذب تلك الاستثمارات الأجنبية (Siddique and Mahmood, 2015). اشارت دراسة (Contractor and Mudambi ,2008) الى ان الاستثمار في رأس المال البشري مهم للصادرات السلعية والخدمية خصوصًا في الدول الاسيوية (التي شملتها الدراسة) بالمقارنة مع الدول المتقدمة، كما ان تأثير رأس المال البشري على صادرات السلع أكثر أهمية من تأثير راس المال البشري على صادرات الخدمات.

2-1 علاقة التنمية البشرية بتنويع الصادرات:

يقيس التعقيد الاقتصادي المعرفة الإنتاجية المتضمنة لاي دولة من خلال تحليل هيكل الصادرات، وتشير الادبيات الحديثة ان التعقيد الاقتصادي ينشأ كأداة مفيدة للحد من تقلبات الإنتاج من خلال تنويع الصادرات (Guneri and Yalta, 2021). كما اكدت بعض الدارسات ومنها دراسة (Siddique and Mahmood, 2015) ودراسة (*Hartmann, 2011*) الى وجود علاقة موجبة بين راس المال البشري وتنويع الصادرات، حيث أظهرت هذه الدراسات دور واهمية التنمية البشرية في زيادة تنويع الصادرات و في زيادة التنويع الاقتصادي.

2- أثر التنمية البشرية على التعقيد الاقتصادي:

تلعب التنمية البشرية دورًا أساسيا في التعقيد الاقتصادي، حيث ان التعقيد الاقتصادي يعتمد على المعرفة الموجودة في السلع التي يتم تصديرها، لذا فزيادة التنمية البشرية ستزيد من المعرفة الموجودة في المنتجات التي تصدرها الدولة ومن ثم زيادة التعقيد الاقتصادي. ولان التعقيد الاقتصادي يعتمد على المعرفة التي تحتويها الصادرات فان زيادة التعقيد الاقتصادي لدولة ما يتطلب زيادة المعرفة المتوفرة لديه، ويمكن زيادة المعرفة من خلال الاستثمار في راس المال البشري وزيادة التنمية البشرية.

ومع ذلك فان عملية تراكم المعرفة في دولة ما عملية ليست سهلة وطويلة؛ وتعتمد على عدة عوامل ومتغيرات، لكنها هذا التراكم المعرفي هو الذي يقود الى هيكل انتاجي متنوع واقتصاد متين (Danieletto, 2019)

2-1 علاقة التعليم بالتعقيد الاقتصادي:

يعتبر التعليم من اهم مؤشرات التنمية البشرية. يرفع مستوى التعليم مشاركة افراد المجتمع في حل مشاكل وقضايا المجتمع المحلية، كما تلعب السياسة التعليمية لأي دولة دورا رئيسيا في تحقيق التنمية البشرية (يحمد، 2009).

وتشير السياسة التعليمية الى "مجموعة من المبادئ والاسس والمعايير والخطوط العامة التي توجه مسار التربية والتعليم في دولة ما والتي يصنعها المجتمع عن طريق افراده ومؤسساته وتشمل اهداف التعليم وفلسفته ونظامه ووسائل تحقيق الأهداف" (البدري، 2007).

لذلك يكتسب التعليم اهميه بالغة في زيادة القدرة الإنتاجية لأفراد المجتمع؛ وذلك من خلال تطبيق المعارف والمهارات العلمية لتلبية احتياجات وظروف الاقتصاد المحلي. كما ان المقياس لنجاح التعليم في دولة ما هو مدى السماح لكل افراد

المجتمع بالتطور والازدهار بغض النظر عن الجنس أو العرق أو العمر أو الدين أو أي عامل آخر، لضمان عدم تخلف أحد افراد المجتمع عن الركب.

كما أكد تقرير التنمية المستدامة الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة (UNDESA, 2015) على أهمية التعليم من خلال تعزيز وتطوير المؤسسات التعليمية نظرًا لدور التعليم والتكنولوجيا في تحسين رفاهية الإنسان، ودوره في تطوير وتحسين القطاعات الإنتاجية المختلفة مما يسهم في زيادة التعقيد الاقتصادي للدولة إذا تمت مراعاة مميزات وطبيعة كل دولة والاستفادة من الموارد المادية والبشرية بالشكل الصحيح. (UNDESA, 2015)

2-2 علاقة الابتكار بالتعقيد الاقتصادي:

تسمح الابتكارات والتكنولوجيا الجديدة في استغلال موارد الدولة (المادية والبشرية) بشكل أكثر استدامة وكفاءة. كما ان السياسات الحكومية (كالإصلاحات الضريبية، مكافحة التهرب الضريبي، ومكافحة الفساد) تحد وتقلل من الموارد غير المستغلة والمهدرة والتي يمكن توجيهها لدعم المبادرات الإبداعية، الابتكارات، الاختراعات والمشاريع الإنتاجية الضخمة.

كما أن الابتكارات والتكنولوجيا الجديدة تساهم في تحقيق التنمية المنشودة وذلك عندما تُستعمل كوسيلة لتنمية قدرات افراد المجتمع. كما تساهم في تحقيق الوفرة الإنتاجية والتسريع من عملية التقدم الإنتاجي والصناعي، حيث تتطلب بعض السلع مثل: أجهزة التصوير الطبي، المحركات النفاثة...الخ، قدرًا كبيرًا من المعرفة، فالدول ذات التعقيد الاقتصادي المرتفع هي التي يمكنها انتاج كميات كبيرة من المنتجات عبر شبكات كبيرة من الافراد لتوليد مزيج متنوع من المنتجات كثيفة المعرفة(Hausmann and al.,2013) . لذلك لابد من دعم البحث والتطوير وزيادات الاسهامات التكنولوجية الملائمة لاحتياجات الدولة مع التركيز على المجالات ذات التعقيد الاقتصادي والعوائد المادية المرتفعة، كذلك لابد من التركيز على التكنولوجيا المرتبطة بالإنتاج في الصناعات الأساسية للدولة ولابد من ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف الدولة والمجتمع (UNDESA, 2015).

لذلك على الدول التي ترغب بتحسين صادراتها وزيادة التعقيد الاقتصادي التركيز على جودة ونوعية التعليم وزيادة البحث والتطوير، كما يجب مراعاة ان تكون مخرجات التعليم متلائمة ومتوافقة مع احتياجات سوق العمل، فتنمية افراد المجتمع وتدريبها يؤدي الى مزيد من التنمية الشاملة.

2-3- علاقة الصحة وارتفاع الدخل بالتعقيد الاقتصادي:

بالإضافة لدور التعليم والابتكارات في تحقيق التنمية البشرية وزيادة التعقيد الاقتصادي يعتبر دخل الفرد أحد العوامل المهمة في التنمية البشرية، وقد يكون ارتفاع الدخل عاملا أساسيا لتحسين الظروف المعيشية. وقد أشارت دراسة (Sepehrdoust and al. 2021) الى ان عدم المساواة في الدخل تنخفض مع زيادة التعقيد الاقتصادي، مما يؤكد على دور واهمية التعقيد الاقتصادي في زيادة عدالة توزيع الدخل والذي يعد مؤشرا هاما من مؤشرات التنمية البشرية (يحمد، 2009)

كما يعد الاهتمام بالصحة أحد المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية، فالصحة الجيدة تؤدي لزيادة إنتاجية افراد المجتمع ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي. كما تحفز الصحة السليمة في زيادة العمر المتوقع وانخفاض الوفيات (عبد الفتاح، 1997).

من خلال ما سبق يتضح أهمية التنمية البشرية (من خلال: التعليم، الابتكارات، الدخل، الصحة) في زيادة التعقيد الاقتصادي، حيث أظهرت نتائج دراسة Arica and Kurt (2021) وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين التنمية البشرية والتعقيد الاقتصادي. بحيث يؤثر التعقيد الاقتصادي على التنمية البشرية في خمسة دول متقدمة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، في حين تؤثر التنمية البشرية على التعقيد الاقتصادي في ستة دول من منظمة (OECD)، بالإضافة إلى وجود تأثير متبادل (ثنائي الاتجاه) بين التنمية البشرية والتعقيد الاقتصادي في اسبانيا.

المبحث الثاني: التعقيد الاقتصادي (Economic complexity) ومؤشراته في المملكة العربية السعودية:

يشير مفهوم التعقيد الاقتصادي إلى الكثافة المعرفية والتكنولوجية في المنتجات والخدمات التي تصدرها الدولة، وتقاس هذه المعرفة من خلال تقييم مدى تنوع وتطور سلة المنتجات الصناعية للدولة.

وتقوم نظرية التعقيد الاقتصادي على أساس فرضية انتاج السلع والخدمات في مكان معين لا يتطلب فقط مواد خام، وعمالة، وآلات، ولكن يتطلب ايضًا المعرفة الضمنية بكيفية استخدام والجمع بين تلك العناصر، ويعتبر هذا النوع من المعرفة أحد اهم العوامل الرئيسية للتحول الهيكلي، حيث يصعب نقلها او تدريسها ويمكن اكتسابها من خلال الخبرة العملية.

ويقاس مستوى التعقيد الاقتصادي من خلال دراسة مستوى تعقيد اقتصاد الدولة ومستوى تعقيد المنتجات التي يصدرها.

تحاول مؤشرات التعقيد الاقتصادي وصف وشرح اقتصاد الدول بالاعتماد على المعرفة المتراكمة لدى سكان تلك الدول والتي يمكن التعبير عنها بالمنتجات والصناعات التي تُصدرها. وسنستعرض فيما يلي اهم مؤشرات التعقيد الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2019. وسنعتمد على بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي الصادر من معمل النمو التابع لجامعة هارفرد حسب التصنيف الدولي للتجارة الدولية (HS) المكون من (4) ارقام في جميع مؤشرات التعقيد الاقتصادي المستخدمة وهي: مؤشر تعقيد المنتج، مؤشر التعقيد الاقتصادي، ومؤشر توقعات التعقيد الاقتصادي. وقد تم تصميم هذه المؤشرات من قبل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) ومختبر النمو التابع لجامعة هارفرد.

1- مؤشر تعقيد المنتج Product complexity Index (PCI)

يشير هذا المؤشر الى المعرفة الإنتاجية المطلوبة لإنتاج منتج ما، ويحسب عدد البلدان الأخرى التي يمكنها انتاج هذا المنتج والتعقيد الاقتصادي لتلك البلدان. استخدمت عدة دراسات هذا المؤشر ومنها (Bolanos and Barbalho, 2021؛

(Erkan and Yildirimc, 2015) وذلك لقياس أثر تعقيد المنتج على بعض المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، او لتحليل التركيب السلعي لبعض الدول بناءً على تعقيد المنتج والتنبؤ بمستقبل بعض المنتجات.

يوضح الجدول رقم1 مؤشر تعقيد المنتجات لأعلى واقل خمس منتجات وترتيب هذه المنتجات بالنسبة الى (1222) منتج وذلك لعام 2019م، حيث تظهر منتجات التصوير والمنتجات الكيماوية من اكثر المنتجات تعقيدًا وارتفاع مؤشر التعقيد بالنسبة لتلك المنتجات، حيث بلغ مؤشر التعقيد لتلك المنتجات اكثر من (2.28)، بينما تظهر المنتجات الزراعية والزيوت البترولية والمعادن العادية من اقل المنتجات تعقيدًا و بالتالي انخفاض مؤشر التعقيد بالنسبة لتلك المنتجات، حيث بلغ مؤشر التعقيد لتلك المنتجات اقل من (-2,5)، حيث احتلت اللوحات والأفلام الفوتوغرافية المرتبة الأول بتعقيد اقتصادي بلغ (2,75) ، بينما احتلت القصدير الخام المرتبة الأخيرة (1222) بتعقيد اقتصادي بلغ (-2,93).

جدول رقم 1: مؤشر تعقيد المنتجات لأعلى و اقل خمس منتجات لعام 2019.

المنتجات	المرتبة	تصنيف المنتج HS4	مؤشر تعقيد المنتج (PCI)
لوحات و افلام فوتوغر افية مكشوفة ومطورة	1	3705	2.75
هواء مضغوط/ سائل	2	2851	2.41
مستحضرات كيميائية لاستخدامات التصوير	3	3707	2.32
استرات الاحماض غير العضوية من اللافلزات	4	2920	2.29
سيراميت	5	8209	2.28
فول سوداني (مكسرات مطحونة)	1218	1202	-2.53
قشور الكاكاو ونفايات الكاكاو الأخرى	1219	1802	-2.53
خامات ومركزات الزركونيوم	1220	2615	-2.56
الزيوت البترولية وزيوت المعادن الخام	1221	2709	-2.67
خامات ومركزات القصدير	1222	2609	-2.93

المصدر: بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي، مختبر النمو، جامعة هارفرد

كما يوضح الجدول رقم 2 مؤشر تعقيد المنتجات للمملكة العربية السعودية لعام 2019م وذلك لاهم الصادرات السعودية، حيث يظهر ان الجزء الأكبر من الصادرات وهو النفط ومشتقاته وهي اقل المنتجات تعقيدًا، حيث تبلغ قيمة زيوت البترول الخام في مؤشر التعقيد الاقتصادي (-2,67)، بينما المنتجات الكيماوية (مثل: بوليمرات الايثلين، بوليمرات البروبيلين، الهيدروكربونات الحلقية، الاثيرات، بولي اسيتال) تشكل جزءًا اقل لكنها تعتبر الأكثر تعقيدًا في المملكة العربية السعودية بمعدل يتراوح بين (0.107) و (0.769) في مؤشر تعقيد المنتج وذلك لعام 2019م.

كما يمكن ان نلاحظ ان زيوت البترول الخام هي الأكثر اسهامًا في الصادرات بمعدل يبلغ (70%) وبتعقيد اقتصادي يبلغ (-2,7)، يلي ذلك اسهامات بوليمرات الايثلين في الصادرات السعودية بمعدل (5.7%) وبتعقيد اقتصادي يبلغ (0,11) ومن ثم في المرتبة الثالثة تأتي اسهامات بوليمرات البروبيلين بمعدل (2,8%) بالنسبة للصادرات السعودية وبتعقيد اقتصادي يبلغ (0,23). واحتلت اسهامات الكحولات الغير حلقية المرتبة الرابعة بالنسبة للصادرات السعودية بنسبة (2,6%)

وبتعقيد اقتصادي يبلغ (0,59-)، واحتلت اسهامات الغازات البترولية المرتبة الخامسة بنسبة (2%) بالنسبة للصادرات السعودية وبتعقيد اقتصادي يبلغ (2,1-)، بينما لم تتجاوز نسبة اسهامات الصادرات الأخرى (1,3%) بالنسبة لإجمالي الصادرات.

جدول رقم 2: مؤشر تعقيد المنتجات لأهم صادرات المملكة العربية السعودية لعام 2019

المنتجات	تصنيف HS4	تعقيد المنتج	اسهامات المنتج في الصادرات
زيوت البترول الخام	2709	-2.67	69.94%
زيوت البترول المكررة	2710	-0.799	7.56%
بوليمرات الايثلين	3901	0.107	5.73%
بوليمرات البروبيلين	3902	0.228	2.84%
كحولات لا حلقية	2905	-0.587	2.57%
الغازات البترولية	2711	-2.09	1.97%
الهيدروكربونات الحلقية	2902	0.769	1.24%
الاثيرات	2909	0.412	0.78%
الامونيا	2814	-0.953	0.72%
اسمدة مختلطة	3105	-0.814	0.68%
بولي استيال	3907	0.739	0.58%

المصدر: بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي، مختبر النمو، جامعة هارفرد

2- مؤشر التعقيد الاقتصادي (Economic complexity Index(ECI)):

هو مقياس شامل لخصائص إنتاج الانظمة الاقتصادية. يحاول هذا المؤشر (ECI) توضيح المقدرات التي تحوز عليها الدولة بالنظر إلى المنتجات التي تصدرها. ويتم حساب التعقيد الاقتصادي من خلال مؤشرين فرعيين هما التنوع والانتشار. التنوع (Diversity) ويُستخدم لقياس عدد المنتجات المختلفة التي تستطيع دولة ما صناعتها اما الانتشار (Ubiquity) ويُستخدم لقياس عدد الدول التي تُصدر منتج ما.

يوضح الشكل رقم 1 مؤشر التعقيد الاقتصادي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2019، اذ نلاحظ تذبذب المملكة العربية السعودية في هذا المؤشر خلال الفترة 1995-2011، ثم بعد ذلك وخلال الفترة 2012-2019 حدث نمو مضطرد (حدث تراجع طفيف لا يذكر في عام 2014م و2016م)، ولعل من اهم الأسباب التي أدت الى تحسن مؤشر التعقيد الاقتصادي خلال الفترة 2012-2019 هو تراجع اسهامات النفط المنخفض التعقيد الاقتصادي وارتفاع اسهامات الكيماويات المرتفعة في التعقيد الاقتصادي بالنسبة لإجمالي الصادرات.

شكل رقم 1: مؤشر التعقيد الاقتصادي للمملكة العربية السعودية للفترة 1995-2019.

المصدر: بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي، مختبر النمو، جامعة هارفرد

مقارنة نتائج المملكة العربية السعودية مع عدة دول اخرى في مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI):

يوضح الشكل رقم 2 مؤشر التعقيد الاقتصادي للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي وبعض الدول المتقدمة خلال الفترة 1995-2019 حيث تظهر اليابان وسويسرا والولايات المتحدة الامريكية تقدمهم في هذا المؤشر، بينما نجد تقارب دول الخليج العربي وانخفاض المؤشر بالنسبة لهم، كما يظهر تذبذبهم في هذا المؤشر خلال الفترة 1995-2019.

شكل رقم2: مؤشر التعقيد الاقتصادي للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي وبعض الدول المتقدمة خلال 1995-2019

المصدر: أطلس التعقيد الاقتصادي، مختبر النمو، جامعة هارفرد

كما يظهر الشكل رقم2 تقدم المملكة العربية السعودية بشكل طفيف في هذا المؤشر بالنسبة لباقي دول الخليج الأخرى، حيث ارتفعت قيمة مؤشر التعقيد الاقتصادي للملكة العربية السعودية من (0,3) في عام 1995 الى (0.62) في عام 2019، لكن ظل معدل المملكة العربية السعودية في هذا المؤشر منخفض (اقل من الواحد)، كما شهد مؤشر التعقيد الاقتصادي للملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج العربي تذبذبا كبيرا في أكثر من فترة.

كما حافظت اليابان على تقدمها في هذا المؤشر بالرغم من حدوث انخفاض طفيف في قيمة المؤشر حيث انخفضت قيمة المؤشر من (2,75) في عام 1995م الى (2,49) في عام 2019، وكذلك انخفضت قيمة مؤشر التعقيد الاقتصادي لسويسرا من (2,28) في عام 1995 الى (2,13) في عام 2019.

اما فيما يخص موقع المملكة العربية السعودية في مؤشر التعقيد الاقتصادي, يوضح الجدول رقم 3 ترتيب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي وبعض الدول المتقدمة في مؤشر التعقيد الاقتصادي لعامي 1995 و2019، حيث يظهر الجدول ان اليابان حافظت على صدارتها في مؤشر التعقيد الاقتصادي، وتقدمت سويسرا من المركز (4) عام 1995 الى المركز (2) عام 2019، كما أحرزت المملكة العربية السعودية تقدم في هذا المؤشر لتصل للمرتبة (39) في عام 2019م بينما كانت في المرتبة (48) في عام 1995. كما أحرزت كل من البحرين، الصين، وقطر تقدم في ترتيبها وذلك في مؤشر التعقيد الاقتصادي، بينما تراجع ترتيب كل من الامارات العربية المتحدة، والكويت، وعمان في مؤشر التعقيد الاقتصادي كما هو موضح في الجدول رقم 3.

جدول رقم3: ترتيب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي وبعض الدول المتقدمة في مؤشر التعقيد الاقتصادي خلال 1995-2019

السنة	1995	2019
الامارات العربية المتحدة	68	82
البحرين	76	59
سويسرا	4	2
الصين	46	16
اليابان	1	1
الكويت	96	98
عمان	67	84
قطر	91	81
السعودية	48	39

المصدر: أطلس التعقيد الاقتصادي، مختبر النمو، جامعة هارفرد.

3- مؤشر توقعات التعقيد (complexity Outlook Index COI):

يعتبر مؤشر توقعات التعقيد الاقتصادي (COI) مقياس لمجموع المنتجات المعقدة القريبة من مجموعة القدرات الإنتاجية الحالية لبلد ما، كما تعكس توقعات التعقيد الاقتصادي ترابط القدرات الحالية للاقتصاد لدفع الصادرات الى انتاج معقد ذو صلة باستخدام مساحة المنتج.

يوضح الشكل رقم3 مؤشر توقعات التعقيد الاقتصادي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2019، حيث يظهر تذبذب في مؤشر توقعات التعقيد الاقتصادي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2011 ثم يظهر بعد ذلك وخلال الفترة 2012-2017 نمو التوقعات بشكل مضطرد يتوافق مع تحسن نتائج المملكة في مؤشر التعقيد الاقتصادي نتيجة لارتفاع اسهامات الصادرات الكيماويات المرتفعة والمتوسطة.

شكل رقم3: مؤشر توقعات التعقيد الاقتصادي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2019

المصدر: أطلس التعقيد الاقتصادي، مختبر النمو، جامعة هارفرد.

لكن لايزال تحسن مؤشر توقعات التعقيد الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة لفترة الدراسة بطيء وبالسالب، حيث لا تزال المملكة العربية السعودية تعتمد على الصادرات النفطية منخفضة التعقيد الاقتصادي بشكل أساسي، حيث ان المسافة كبيرة بين الصادرات النفطية وبين المنتجات الأخرى الأكثر تعقيدًا. كما ان ارتباط الصادرات النفطية بالمنتجات الأخرى ضعيف وقليل، حيث تشكل الصادرات النفطية خلال فترة الدراسة أكثر من 70% من اجمالي الصادرات.

يوضح الجدول رقم 4 ترتيب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي وبعض الدول المتقدمة في مؤشر توقعات التعقيد الاقتصادي لعامي 1995-2019، حيث يظهر تراجع الصين من المركز الأول عام 1995 الى المركز (43) عام 2019 في مؤشر توقعات التعقيد الاقتصادي، كذلك يظهر تقدم الهند من المركز (2) عام 1995 الى المركز الأول عام 2019، كما تقدمت المملكة العربية السعودية من المركز (89) عام 1995 الى المركز (84)، كما تقدمت كل من البحرين، سويسرا، قطر، كذلك نلاحظ تراجع مؤشر توقعات التعقيد الاقتصادي لليابان بالرغم من تفوقها في مؤشر التعقيد الاقتصادي وهذا يعود الى تباطؤ النمو في اليابان الذي أدى الى تراجع توقعات التعقيد الاقتصادي لليابان.

جدول رقم 4: ترتيب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي وبعض الدول المتقدمة في مؤشر توقعات التعقيد الاقتصادي خلال 1995-2019

السنة	1995	2019
الامارات	88	103
البحرين	98	92
سويسرا	36	32
الصين	1	43
الهند	2	1
اليابان	38	86
الكويت	112	117
عمان	93	100
قطر	113	112
السعودية	89	84

المصدر: أطلس التعقيد الاقتصادي، مختبر النمو، جامعة هارفرد

المبحث الثالث: تقدير النموذج القياسي لقياس أثر التنمية البشرية على تنويع الصادرات

لقياس وتحديد أثر التنمية البشرية والتعقيد الاقتصادي على تنويع الصادرات، ومعرفة إذا كان هناك علاقة في المدى القصير والمدى الطويل، سيتم استخدام منهجية الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء (ARDL) و حسب ما اشارت اليه الدراسات السابقة يمكن صياغة النموذج القياسي على النحو الموضح في المعادلة التالية:

$$HHI = a_0 + a_1 HDI + a_2 ECI + a_3 GDP + a_4 Price_oil + U_i$$

a_1، a_2، a_3، a_4 معلمات الانحدار a_0 الانحدار الثابت و U_i حد الخطأ العشوائي

يمكن وصف متغيرات النموذج في الجدول رقم5.

الجدول رقم 5 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	الانحراف المعياري	أدني قيمة	اعلى قيمة	الوسيط	المتوسط
HHI مؤشر تركيز المنتجات	-0.247	0.549	0.741	0.67	0.657
ECI مؤشر التعقيد الاقتصادي	-0.367	-0.871	0.622	0,005	-0.028

1899059	1812139	2639811	1310258	0.277	GDP الناتج المحلي الإجمالي
0.006	0.006	0.017	-0.008	-0.426	HDI معدل نمو مؤشر التنمية البشرية
53.366	50.64	109.4	12.28	0.431	Price-oil أسعار النفط

1- نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

قبل تقدير نموذج ARDL وعرض نتائجه من المهم اجراء إختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية لمعرفة درجة إستقرار المتغيرات. لأن النموذج لا يعمل بدقة إذا كان هناك بعض المتغيرات مستقرة في حالة الاختلاف الثاني(I(2) . لقياس استقراريه السلاسل الزمنية في الفترة 1995-2019 نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع (المطور) و اخترنا فترة الإبطاء المناسبة تلقائيًا وذلك حسب معيار اكايك (Akaike)، حيث يوضح جدول رقم 6 نتائج اختبار ديكي فولر الموسع، حيث يظهر ان مؤشر التعقيد الاقتصادي يستقر عند المستوى (0) في حين باقي متغيرات النموذج (مؤشر تركيز المنتجات، معدل نمو التنمية البشرية، والناتج المحلي الإجمالي، متوسط أسعار النفط، ومعدل نمو مؤشر التنمية البشرية) تستقر عند الفرق الاول (I(1.

جدول رقم6: اختبار ديكي فولر الموسع لمتغيرات النموذج

اختبار ADF	المستوى بدون حد ثابت ومتجه زمني		الفرق الأول بدون حد ثابت ومتجه زمني	رجة التكامل
HHI	-0.4123		-5.3373	I(1)
	0.52		P=0	
ECI	-2.161			I(0)
	p=0.03			
HDI	-1.4331		-6.1353	I(1)
	P=0.13		P=0	
GDP	4.2044		-1.077	I(1)
	0.99		P=0.24	
PO	-0.2604		-4.2598	I(1)
	P=0.58		P=0	
القيم الحرجة	-2.6648	1%	-2.6693	
	-1.9556	5%	-1.9564	
	-1.6087	10%	-1.6084	

المصدر: من اعداد الباحثين، باستخدام برنامج EViews 12.

2- اختبار فترة الإبطاء الملائمة للمتغيرات:

يوضح جدول رقم7 فترة الإبطاء الملائمة للمتغيرات وذلك من خلال اختيار المعيار الأقل قيمة بين المعيارين اكايك وشوارتز (AIC, SC)، حيث يظهر ان الإبطاء الملائم هو الإبطاء الثاني حسب معيار اكايك بقيمة (20,21).

جدول رقم 7: اختيار الإبطاء الملائم لمتغيرات النموذج.

الابطاء	معيار شوارتز SC	معيار اكايك AIC
0	25.992	25.745
1	21.945*	20.464
2	22.927	20.212*

المصدر: من اعداد الباحثين، باستخدام برنامج EViews 12

3- نتائج منهجية الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء (ARDL)

يوضح جدول رقم 8 نتائج منهجية الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء لنموذج (ARDL) قياس اثر التنمية البشرية (والعوامل الأخرى المختارة) على تنويع الصادرات. وذلك بوجود حد ثابت مقيد، كما تم تحديد الرتبة الملائمة للمتغير التابع والمتغير المستقل تبعًا لنتائج اختيار الإبطاء الملائم ARDL (2,1,0,2,0)، أي بإخذ إبطاءين للمتغير التابع (تنويع الصادرات)، وكذلك بأخذ إبطاء واحد لمعدل التنمية البشرية، وعدم اخذ ابطاء للتعقيد الاقتصادي، واخذ ابطاءين للناتج المحلي الإجمالي، وعدم اخذ أي ابطاء لمتوسط أسعار النفط.

جدول رقم8: نتائج اختبار منهجية الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء (ARDL)

المتغير	المعلمة	إحصائية (t)	الاحتمالية Prob
HHI(-1)	-0.231	-1.328	0.206
HHI(-2)	-0.35	-1.48	0.162
HDI	5.556	1.515	0.153
HDI(-1)	5.016	2.073	0.058
ECI	-0.038	-1.362	0.196
GDP	-5.4	-3.009	0.01
GDP(-1)	1.74	0.861	0.404
GDP(-2)	3.45	1.96	0.071
PRICE-OIL	0.001	2.324	0.037
C	0.975	6.878	0
11.213	F-statistic:	0.885	R^2:
0	prob (F-statistic):	0.806	Adjusted R^2:

يتضح من خلال الجدول رقم 8 أن قيمة معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل هي (R2 adjust = & R2 = 0.88) 0.81أي أن تنويع الصادرات (من خلال مؤشر تركيز المنتجات) يفسر ويشرح التعقيد الاقتصادي بمقدار (81%-88%) والباقي من النسبة ترجع لأخطاء عشوائية ومتغيرات أخرى تؤثر تنويع الصادرات.

كذلك نجد أن النموذج تم وصفه بشكل مناسب حيث أن إحصائية اختبار (F-Statistic) تظهر ان قيمة (F) المحسوبة هي (11,21) وباحتمالية (0) أي أن (F) المحسوبة أكبر (F) الجدولية ومنه نرفض الفرض العدم القائل بعدم ملائمة النموذج ونقبل الفرض البديل القائل بملائمة النموذج.

كما اظهرت إحصائية اختبار (t-Statistic) وجود اثر موجب وذو دلالة إحصائية (عند الابطاء الثاني) لمعدل نمو مؤشر التنمية البشرية عند معنوية (10%)، وكذلك وجود اثر موجب وذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي عند معنوية (5%)، بينما وجود اثر سالب وذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي للسنتين السابقتين عند معنوية (10%) أي أن (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية وبالتالي نرفض الفرض العدم القائل بعدم وجود علاقة بين التنمية البشرية وتنويع الصادرات (مؤشر تركيز المنتجات) ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة بين التنمية البشرية والعوامل الأخرى المختاره وتنويع الصادرات، كما ان إشارة معلمة معدل نمو مؤشر التنمية البشرية في نموذج (ARDL) مقبولة اقتصاديًا.

وللتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين تنويع الصادرات والتنمية البشرية (والعوامل الأخرى المختاره) نقوم بحساب إحصائية (F) وذلك من خلال اختبار الحدود (Bounds Test)، حيث يتم اختبار الفرض العدم والقائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في المدى الطويل.

حيث يوضح جدول رقم 9 نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للنموذج، حيث يظهر ان قيمة (F) المحسوبة (11,34) وهي أكبر من جميع قيم (F) الجدولية الحدود العليا (I(1)، مما يشير لوجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات النموذج.

جدول رقم 9: نتائج اختبار الحدود(Bounds Test)

F-Bounds Test		
(F) المحسوبة	11.34	
مستوى المعنوية	I(0)	I(1)
%10	2.2	3.09
%5	2.56	3.49
%1	3.29	4.37

المصدر: من اعداد الباحثين، باستخدام برنامج EViews 12.

4- نتائج تقدير معلمات النموذج في المدى القصيروالطويل:

- **تقدير معلمات النموذج في المدى القصير:**

يوضح جدول رقم 10نتائج النموذج في المدى القصير. يشير معامل تصحيح الخطأ عن سرعة التكيف من المدى القصير إلى المدى الطويل، وهو ما يتضح في كونه ذو دلالة إحصائية (معنوي) وكذلك ذو اشاره سالبة، و يدل ذلك على استقرار العلاقة في المدى الطويل.

جدول رقم 10: نتائج نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة المدى

المتغير	المعلمة	إحصائية (t)	الاحتمالية
CointEq(-1)	-1.581	-9.709	0
D(HHI(-1))	0.35	3.266	0.006
D(HDI)	5.556	3.854	0.002
D(GDP)	-5.4	-5.511	0
D(GDP(-1))	-3.45	-3.553	0.003

المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على برنامج EViews 12.

كما يوضح الجدول رقم 10 أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (-1) cointEq سالبة ومعنوية وتبلغ (-1,58)، وهذا يعني أن الانحرافات في المدى القصير سيتم تصحيحها بمعدل (1,58) ليعود للوضع التوازني في المدى الطويل، كما تشير نتائج تصحيح الخطأ في جدول رقم 10 ووفقًا لمنهجية تصحيح الخطأ يتضح وجود أثر موجب وذو دلالة إحصائية لتركيز المنتجات عند الفرق الثاني أي ان زيادة مؤشر تركيز المنتجات للسنوات السابقة (قبل سنتين) يزيد من مؤشر تركيز المنتجات للسنة الحالية، كذلك وجود أثر موجب وذو دلالة إحصائية لمعدل نمو التنمية البشرية عند الفرق الأول أي ان زيادة نمو مؤشر التنمية البشرية للسنة السابقة يزيد من مؤشر تركيز المنتجات للسنة الحالية، بالإضافة لوجود اثر سالب وذو دلالة احصائية للناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول والثاني أي ان زيادة الناتج المحلي للسنتين السابقتين تقلل من مؤشر تركيز المنتجات للسنة الحالية.

- **تقدير معلمات النموذج في المدى الطويل:**

يوضح الجدول رقم 11 نتائج منهجية (ARDL) لقياس اثر التنمية البشرية والعوامل الأخرى المختارة على تنويع الصادرات في المدى الطويل. حيث يظهر وجود اثر موجب وذو دلالة إحصائية لمعدل نمو مؤشر التنمية البشرية على مؤشر تركيز الصادرات. كلما زاد نمو مؤشر التنمية البشرية ادى ذلك الى زيادة مؤشر تركيز المنتجات وانخفاض تنويع الصادرات في المدى الطويل مما يشير الى نمو التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية موجهة أكثر نحو القطاع النفطي؛ او نحو قطاعات لا تساهم بشكل فعال في تنوع المنتجات والصادرات.

كما يوضح جدول رقم 11 عدم وجود أثر عند (5%) لكل من التعقيد الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط أسعار النفط في المدى الطويل.

جدول رقم 11: نتائج منهجية (ARDL) للعلاقة طويلة المدى.

المتغير	المعلمة	إحصائية (t)	الاحتمالية
C	0.616	16.311	0
HDI	6.684	3.107	0.008
ECI	-0.024	-1.589	0.135
GDP	-1.34	-0.474	0.642
PRICE-OIL	0.0008	1.847	0.08

المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على برنامج EViews 12.

5- نتائج تقييم النموذج:

1-5 اختبارات فحص حد الخطأ العشوائي (البواقي):

وللتأكد من سلامة النموذج من المشاكل الأساسية كالارتباط الذاتي (الارتباط التسلسلي) للمتغير العشوائي ومشكلة اختلاف التباين للمتغير العشوائي ومشكلة انعدام التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي. يوضح الجدول رقم 12نتائج بعض الاختبارات الهامة لفحص حد الخطأ العشوائي (البواقي) للعلاقة بين التعقيد الاقتصادي وتنويع الصادرات.

جدول رقم 12: اختبارات فحص حد الخطأ العشوائي للعلاقة بين تركيز المنتجات والتعقيد الاقتصادي

الاختبار	الفروض	القيمة	الاحتمالية
اختبار اختلاف التباين Heteroskedasticity Test	الفرض العدم ثبات تباين الأخطاء. الفرض البديل عدم ثبات تباين الأخطاء.	F=0.49 R^2=5.84	0,85 0.75
اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ (Jarque-Bera)	الفرض العدم: حد الخطأ يتوزع توزيعا طبيعيا. الفرض البديل: حد الخطأ لا يتوزع توزيعا طبيعيا.	0,58	0.74
اختبار الارتباط الذاتي (التسلسلي) Breusch-Godfrey serial correlation LM Test	الفرض العدم: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية. الفرض البديل: وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.	F=0.68 R^2=2.52	0.53 0.28

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12.

يظهر الجدول رقم 12 خلو النموذج من المشاكل الأساسية وسلامته، كما اكدت نتائج اختبار اختلاف التباين (Heteroskedasticity Test)، وان قيمة كل من (R2=5.84 & F=0.49) عند احتمالية (0,85) و (0,75) مرتبة على التوالي أي باحتمالية أكبر من (5%)، مما ادى الى قبول الفرض العدم القائل بثبات تباين الأخطاء العشوائية،

كما توضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) للتأكد من توزيع حد الخطأ العشوائي، حيث أظهرت النتائج ان قيمة اختبار (Jarque-Bera = 0.58) وباحتمالية (0.74) أي باحتمالية أكبر من (5%)، مما يؤكد ان حد الخطأ العشوائي يتوزع توزيعا طبيعيا،

كذلك يظهر الجدول رقم 12 خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ، وذلك من خلال (Breusch-Godfrey serial correlation LM Test) حيث أظهرت نتائج هذا الاختبار ان قيمة كل من (R2=2.52 & F=0.68) وذلك عند احتمالية (0,53) و(0.28) مرتبة على التوالي أي باحتمالية أكبر من (5%)، مما أدى الى قبول الفرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية،

2-5 استنتاجات النموذج

من خلال استخدام منهجية الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء (ARDL) توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

- وجود علاقة طردية في المدى القصير بين نمو مؤشر التنمية البشرية ومؤشر تركيز المنتجات، مما يشير الى ان زيادة نمو مؤشر التنمية البشرية للسنة السابقة بنسبة (1%)، ستؤدي الى زيادة قيمة مؤشر تركيز المنتجات للسنة الحالية بنسبة (10,6%).
- وجود علاقة طردية في المدى الطويل بين نمو مؤشر التنمية البشرية ومؤشر تركيز المنتجات، مما يشير الى ان زيادة نمو مؤشر التنمية البشرية بنسبة (1%) ستؤدي الى زيادة قيمة مؤشر تركيز المنتجات (انخفاض تنويع الصادرات) بنسبة (6,7%)؛ وهذا يشير الى ان المملكة العربية السعودية تنتهج أسلوب التنمية البشرية الموجهة نحو القطاع النفطي والأنشطة الكيماوية، لذا من الضروري مراجعة سياسات التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية، لتشمل قطاعات وانشطة اقتصادية أخرى ذات قيمة إضافية في الاقتصاد لزيادة تنويع الصادرات والقاعدة الإنتاجية. كما توثر جودة التعليم في كفاءة الأنشطة والقطاعات المختلفة.
- وجود علاقة عكسية في المدى القصير بين مؤشر تركيز المنتجات والناتج المحلي الاجمالي، مما يشير الى ان زيادة تغير الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية بنسبة (1%)، ستؤدي الى انخفاض قيمة مؤشر تركيز المنتجات بنسبة (5,4%).
- عدم وجود تأثير للناتج المحلي الإجمالي على تركيز المنتجات في المدى الطويل وذلك حسب منهجية (ARDL).
- وجود علاقة طردية ذات تأثير ضئيل ولا يذكر في المدى القصير بين أسعار النفط ومؤشر تركيز المنتجات كما هو متوقع، حيث تؤدي زيادة أسعار النفط بمقدار واحد دولار ستؤدي الى زيادة قيمة مؤشر تركيز المنتجات بنسبة (0,001%).

خاتمة: اهم توصيات الدراسة

في هذه الدراسة حاولنا دراسة اثر التنمية البشرية و التعقيد الاقتصادي على تنويع الصادرات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2019 باستعمال منهجية الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء (ARDL) . بينت الدراسة انه من الضروري مراجعة سياسات التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية، لتشمل قطاعات وانشطة اقتصادية أخرى ذات قيمة إضافية في الاقتصاد لزيادة تنويع الصادرات والقاعدة الانتاجية. ولتحسين مؤشرات التنمية البشرية وخاصة فيما يخص التعليم والابتكار توصلت اليها الدراسة الى التوصيات التالية:

- ضرورة التركيز على جودة مخرجات التعليم لأن تأهيل الموارد البشرية بناء على متطلبات واحتياجات السوق يؤدي الى تنويع الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية.
- اعاده النظر في التخصصات الجامعية ومعاهد التدريب الفني والتقني والمعاهد الصناعية، لوجود فجوة بين متطلبات واحتياجات السوق والتخصصات المتاحة.
- فتح تخصصات جديدة في التعليم الجامعي، والمعاهد التقنية والصناعية، لتواكب متطلبات واحتياجات السوق المستقبلي، والعمل على مواكبة التغيرات التي تطرأ في المستقبل.
- زيادة مراكز الدراسات والأبحاث وزيادة تنوع تخصصاتها، والعمل على استقطاب باحثين واختصاصين من مختلف التخصصات، واشراك القطاع الخاص في هذه المراكز، حيث تُساهم زيادة البحث والتطوير في زيادة الابتكارات والاختراعات (Hartmann, 2014) وبالتالي زيادة التعقيد الاقتصادي الذي يؤدي الى تنويع الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية.

لائحة المراجع:

1. البدري، عبد الرحيم. (2007). بعض مشكلات سياسات التعليم العالي بالجماهيرية. المؤتمر الوطني الأول السياسات العامة في ليبيا، يونيو 11-14جامعة قاريونس، بنغازي.
2. عبد الفتاح، أشرف السيد العربي. (1997). التنمية البشرية في مصر دراسة ا لأسباب وانعكاسات الوضع الحالي وإمكانية تطويره مع التركيز على التعليم. رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.
3. يحمد، خديجة عبد الله. (2009، أكتوبر 2-4). أهمية المؤشرات الإحصائية في التنمية البشرية. المؤتمر الاحصائي العربي الثاني بالاشتراك مع الهيئة العامة للمعلومات والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، كلية التربية، جامعة سبها.
4. Arica, F., & Kurt, U. (2021). The Causal Linkages Of Human Development Index & Economic Complexity Index: A Panel Analysis For Selected Oecd Countries. Economic Insights - Trends & Challenges, 3, 27–34
5. Bolanos, R., & Barbalho, S. (2021). Exploring Product Complexity & Prototype Lead-Times To Predict New Product Development Cycle-Times. International Journal Of Production Economics
6. Canh, N. P., & Thanh, S. D. (2020). The Dynamics Of Export Diversification, Economic Complexity & Economic Growth Cycles: Global Evidence. Foreign Trade Review.
7. Contractor, F. J., & Mudambi, S. M. (2008). The Influence Of Human Capital Investment On The Exports Of Services & Goods: An Analysis Of The Top 25 Services Outsourcing Countries. Management International Review, 48(4), 433–445.
8. Danieletto, M. (2019). Economic Complexity, Human Capital, & Trade: What The Fast Growth Of South Korea Can Teach The Italian Economy, Università Ca' Foscari. Italy.
9. Erkan, B., Yildirimc, E. (2015). Economic Complexity & Export Competitiveness: The Case Of Turkey. Procedia - Social & Behavioral Sciences, 524-533.
10. Ferraz D, Falguera Fps, Mariano Eb, & Hartmann D. (2021). Linking Economic Complexity, Diversification, & Industrial Policy With Sustainable Development: A Structured Literature Review. *Sustainability*, 13(3).
11. Ferraz, D., Moralles, H., Campoli, J., Oliveira, F. & Rebelatto. D. (2018). Economic Complexity & Human Development: Dea Performance Measurement In Asia & Latin America, Gestão & Produção, 25(4), 839-853.
12. Guneri, B, & Yalta, Ay. (2021). Does Economic Complexity Reduce Output Volatility In Developing Countries? Bulletin Of Economic Research, 411– 431
13. Hartmann, D. (2011). The Effects Of Economic Diversification On Human Development. Paper Presented At The International Conference Of The Human Development & Capability Association, , September 5-8The Hague.

14. Hartmann, D. (2014). Economic Complexity & Human Development: How Economic Diversification & Social Networks Affect Human Agency & Welfare. Routledge. London.
15. Hartmann, Dominik., Guevara, Miguel. R., Jara-Figueroa, Cristian., Aristaran, Manuel. & Hidalgo, Cesar A. (2017). Linking Economic Complexity, Institutions, & Income Inequality, World Development, Elsevier, 93(C), 75-93.
16. Hartmann, Dominik., Zagato, Ligia., Gala, Paulo., & Pinheiro, Flavio L., (2021). Why Did Some Countries Catch Up, While Others Got Stuck In The Middle? Stages Of Productive Sophistication & Smart Industrial Policies, Structural Change & Economic Dynamics, Elsevier, 58(C), 1-13.
17. Hausmann, R. and Hidalgo, C. (2009). The Building Blocks Of Economic Complexity. Proceedings Of The National Academy Of Sciences, 106(26), 10570–10575
18. Hausmann, R., Hidalgo, C.A. Bustos, S. Coscia, M. Simoes, A. & Yildirim, M.A. (2013). The Atlas Of Economic Complexity: Mapping Paths To Prosperity. Massachusetts Institute Of Technology & Center For International Development (MIT)Press
19. Mulliqi Arta, Nick Adnett, Mehtap Hisarciklilar and Artane Rizvanolli(2018). "Human Capital and International Competitiveness in Europe, with Special Reference to Transition Economies," Eastern European Economics, Taylor & Francis Journals, vol. 56(6), pages 541-563, November.
20. Nabila, M. & Yacine, B., (2019). Analytical Study Of Algerian Product Space, Based On The Theory Of Economic Complexity. Al Bashaer Economic Journal, 5(2), 1223-1233.
21. Sepehrdoust H., Davarikish, R., & Setarehie, M. (2019). The Knowledge-Based Products & Economic Complexity In Developing Countries. Heliyon, 5.
22. Sepehrdoust, H., Tartar, M., & Gholizadeh, A. (2021). Economic Complexity, Scientific Productivity & Income Inequality In Developing Economies. Economics Of Transition & Institutional Change, 1– 16.
23. Siddique S. & Mahmood, Z. (2015). Impact Of Human Capital Investment On The Exports Of Goods & Services: An Analysis Of Selected Outsourcing Countries, S3h Working Paper Series, N0 2. National University Of Sciences & Technology Sector H -12, Islamabad, Pakistan.
24. UNDESA, (2015) Global Sustainable Development Report, United Nations Department of Economic and Social Affairs.
25. UNDESA, (2016) Global Sustainable Development Report, United Nations Department of Economic and Social Affairs

أثر مخاطر السوق في المصرف الأهلي العراقي

The impact of market risks on the National Bank of Iraq

د. محمد غالي الحسيني، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد

جيهان علي ناصر، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد

الملخص:

تم استخدام الأسلوب الرياضي والإحصائي في حساب القيمة المعرضة للمخاطرة من خلال الاعتماد على JP. Morgan في قياس مخاطرة السوق لمحفظة التداول الافتراضية التي تتعرض الى مخاطر أسعار الصرف الأجنبي ومخاطر أسعار الأسهم إلى جانب تحليل المحفظة التي تتكون من مراكز الصرف الأجنبي والأسهم وقياس القيم المعرضة للمخاطرة لكل مركز يتعرض إلى مخاطرة السوق للوصول إلى مخاطرة السوق الإجمالية من خلال مصفوفة لنموذج . JP.Morgan)).اجري البحث على المصرف الاهلي العراقي , ولمدة سبع سنوات من ((2015 والى 2021)) , حيث كان مصرف الاهلي العراقي اعلى خطورة (0.177) وفقاً للانحراف المعياري للمحفظة , وبناءً على ذلك تم تطبيق القيمة المعرضة للمخاطر على المصرف الاهلي العراقي وقياس أثره في ومن تم التحليل المالي والاحصائي. وتوصل البحث الى استنتاج: يتضح من VAR2 للمصرف الاهلي العراقي أن سنة 2021 هي أكثر قيمة معرضة للمخاطرة وتبلغ 602,071,528) (28,مليار دينار وذلك بسبب امتلاك المصرف مركزاً مالياً للأسهم كبير ويساوي (42,533,799,313) مليار دينار وأعلى تقلب في الأسعار إذ يساوي 0.2126)).

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية , مخاطر السوق , مقياس القيمة المعرضة للمخاطرة VAR على وفق نموذج (JP. Morgan) .

Abstract :

The mathematical and statistical method was used in calculating the VAR by relying on JP. Morgan in measuring the market risk of a hypothetical trading portfolio that is exposed to foreign exchange rate risk and stock price risk, as well as analyzing the portfolio consisting of foreign exchange positions and stocks and measuring the values at risk for each position exposed to market risk to arrive at the total market risk through a matrix model. JP. Morgan The study was conducted on the Iraqi Credit Bank, and for a period of seven years from (2015 to 2021), Where the National Bank of Iraq had the highest risk (0.177) according to the standard deviation of the portfolio, and accordingly, the value at risk was applied to the National Bank of Iraq and its impact was measured on who the financial and statistical analysis was done. The study came to the conclusion : It is clear from VAR2 of the National Bank of Iraq that the year 2021 is the most at-risk value, amounting to 602,071,528 (28.billion dinars), due to the bank's possession of a large financial position for shares equal to (42,533,799,313) billion dinars, and the highest price volatility, which equals(0.2126).

Key words : banking risk, market risk, value-for-money measure For VAR risk according to (J.P. Morgan) model.

مقدمة:

يُعدَ القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الرئيسة في الاقتصاد العراقي , لما له من دورٍ جوهري , وان عملية التحرر المالي في العالم نتج عنها نمواً متسارعاً في الاسواق المالية ,فضلاً عن ذلك استخدام المصارف وسائل متطورة تكنولوجياً في عملها لمواجهة الازمات الاقتصادية , مما قادها الى التكييف مع أنماط العمل المصرفي الجديد مما جعلها تطور مؤشرات التحوط والتنبؤ في المستقبل وبالأخص بأوضاع البنوك التي تعاني من تحديات ومخاطر مصرفية ,وبما ان احدى العمليات المصرفية للمصارف التجارية هي خلق النقود وما يتمخض عن هذه العملية عدم المواءمة بين مصادر الاموال والتوظيفات ,مما يعرض المصارف الى مجموعة من المخاطر ومنها مخاطر السوق التي سببت خسائراً كبيرة في الارباح والاستثمارات والموجودات المصرفية .

ويُعَد المنهج العلمي الحديث في قياس مخاطرة السوق وفق القيمة المعرضة للمخاطرة من أنجح المناهج التي استخدمت ، التي جعلت كثيًر من المختصين والأكاديميين والمهنيين يهتمون بها اهتماماً كبيراً بسبب ضرورتها الأساسية في التنبؤ المستقبلي بعملهم المالي المصرفي من جهة وإمكانية تخفيضها قدر الإمكان على الرغم من صعوبتها ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالظروف الاقتصادية التي لا يمكن تجنبها بالتنويع من جهة أخرى .

اولاً: اهمية البحث

يكتسب البحث اهميتها من اهمية القطاع المصرفي وهو من القطاعات الحيوية , والتي لها دور فاعل في احداث تحويلات واقعية تخدم الاقتصاد العراقي بشكل عام , فيما إذا عملت ادارة المصارف على تجنب المشاكل والمخاطر المصرفية التي تؤثر على مستوى استقرار المصرف , من خلال التحوط والتنبؤ بالأزمات المصرفية وادارتها وتقليل من الخسائر والتهديدات , وذلك لتحقيق أقصى قدراً ممكناً من كسب الفرص وبالتالي تحقيق الاهداف المنشودة .

ثانياً: اهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق عدة امور منها :-

1) يهدف البحث الى بيان الأطر المفاهيمية والفكرية لتأثير وانعكاس مخاطر السوق في استقرار النظام المصرفي في العراق لتكون عونا في صياغة السياسات المصرفية الهادفة على التنبؤ بالأزمات المصرفية.

2) التعرف على الخسائر المالية التي تسببها مخاطر السوق ومدى تأثيرها في استقرار المصرف .

3) تطبيق أنموذج JP.Morgan لحساب قياس وتحليل مخاطر السوق كمياً وفق القيمة المعرضة للمخاطرة (VAR)للوصول إلى قيم دقيقة لمخاطر السوق , وتحليل النموذج.

ثالثاً: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث من اهميتها ويمكن ان نحاول الاجابة على التساؤلات الاتية :-

ماهي الآثار المتوقعة من مخاطر السوق في الاستقرار المصرفي في العراق ؟

ولغرض الوصول الى تساؤلات المشكلة يمكن تجزئة السؤال الرئيسي الى اسئلة فرعية وتكون كالاتي :

1) ماهي الآثار والانعكاسات لمخاطر السوق في الاستقرار المصرفي ؟
2) ماهي التحوطات والتدبيرات اللازمة لمواجهة المخاطر المصرفية ؟

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي لمخاطر السوق

الفرع الاول : المخاطر المصرفية

وعرف (Agyeiwaa, 2015 : 12) المخاطر المصرفية بأنها عملية تحديد وتحليل وتخفيف عدم اليقين في اتخاذ القرارات الاستثمارية وبشكل اساس تحدث ادارة المخاطر في اي وقت يقوم المستثمر بتحليل وتحديد الخسائر في الاستثمار ومن ثم يتخذ الاجراءات المناسبة نظرا لأهدافها الاستثمارية وتحمل المخاطر وقد يؤدي عدم كفاية ادارة المخاطر الى عواقب وخيمة على الافراد والمصارف.

وأن المخاطر المصرفية قد زادت بشكلٍ كبيرٍ في الوقت الحاضر والسبب يرجع إلى جانبين أساسيين, الأول: يتعلق بإدارة التغيير في الحياة الاقتصادية. والثاني: يرتبط بزيادة معدلات الترابط والتداخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة .وتعد المخاطر المصرفية في ظل العولمة والتغيرات المتسارعة من أكبر التحديات التي تواجه المصارف وتؤثر تأثيراً كبيراً في أدائها إذ تختلف وتتنوع المخاطر المصرفية باختلاف بيئات الأعمال والأنشطة المختلفة التي تمارسها (الشمري 2013 :54 -55).

ثانياً: انواع المخاطر المصرفية

المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة

أ) المخاطر المنتظمة Systematic risk

هي تلك المخاطر التي تصيب السوق ككل دون استثناء، فتتعرض كل الأصول للخطر فهي مخاطر لا يمكن تلافيها من خلال تنويع الأصول سواء من حيث نوع الأصل أو من خلال التنويع الدولي، إذ أثبتت الأزمة العالمية الاخيرة(أزمة الرهن العقاري) عام 2008 مدى الترابط العالمي ومدى سرعة انتشار الخطر الناتج عن أصل ما أو عن سوق محدد، وكيفية انتقال هذه المخاطر بسرعة كبيرة عن طريق وجود قنوات رئيسية أو ما يعرف بمخاطر العدوى ،وتتمثل هذه بالقروض ما بين البنوك والعلاقات الائتمانية الناشئة عن عمليات التسوية ومعدلات الفائدة وتغير الأسعار وغيرها , وتعد المصارف نقطة ارتكاز مهمة في تكوين هذه المخاطر وتلافيها، نظراً لدورها الكبير في الوساطة المالية وتوجيه الأموال في القطاعات كافة بالإضافة لمدى قدرتها على خلق التوازن بين أصول المصرف وخصومه (احمد بظ ,2018 :3).

وترى **الباحثة** ان المخاطر المنتظمة هي المخاطر العامة التي تتعرض لها جميع المصارف بصرف النظر عن النوع أو الحجم أو هيكل الملكية ,وتنشأ هذه المخاطر عن متغيرات لها صفة العمومية، مثل الظروف الاقتصادية أو السياسية، ولذلك يصعب التخلص من هذه المخاطر بالتنويع، ولذا تسمى بالمخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنويع، أو مخاطر السوق.

ب) المخاطر الغير منتظمة

وهي المخاطر التي تنشا عن طبيعة ونوع الاستثمار وليس عن طبيعة النظام المالي العام مما يجعلها خاصة بالمشروع، وهي تأتي نتيجة بعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره، ولذلك يمكن تجنب هذه المخاطر وتفاديها من خلال التنوع الاستثماري، فالمخاطر غير النظامية هي مخاطر خاصة، ومن هنا يجب تنويع الاستثمارات وأدارتها بكفاءة عالية (رهيف,2015 : 400) .

الفرع الثاني: المخاطر السوقية (المفهوم والمضمون)

اولاً- مفهوم المخاطر السوقية The concept of market risk

يُعَد موضوع مخاطر السوق من الموضوعات المهمة والحديثة النشأة فنتيجة للعولمة والتغيرات البيئية المتسارعة وتعقيد الأسواق المالية (مثل أسواق الأسهم والسندات وعقود المشتقات المعقدة) والبيئة المتزايدة لأنشطة التداول خلقت قلقاً كبيراً بين المنظمين والمحللين المؤسسات المالية والمصرفية ولاسيما التي تأثرت ارباحها بفعل الخسائر من التداول مما فرض على المؤسسات تحسين أدائها وأصبح من الضروري فهم الآثار الناتجة عن تقلبات السوق , وهذه التقلبات هي التي تسبب خطر السوق والذي يعني هو الخطر الذي ينتج بسبب الحركات السلبية في السوق لقيم الأصول أو الخصوم أو المراكز خارج الميزانية العمومية .(جواد ,2021 :47) وعرفت المخاطر السوقية بأنها عبارة عن الخسائر الناتجة عن التقلبات في أسعار ومعدلات السوق المالي (أسعار ألأصول, معدلات الفائدة واسعار الصرف) وهي بذلك تُصنف ضمن فئة مخاطر المضاربة حيث إن تحركات الأسعار من الممكن أن ينتج عنها خسائر كما يمكن أن تنتج عنها أرباح (الجبوري، 2011: 31).

ثانياً:- انواع مخاطر السوق

1- مخاطر معدل الفائدة

المخاطر الناجمة عن احتمال حدوث اختلال بين معدلات العائد المتوقع ومعدلات العائد الفعلية، بسبب تغير في أسعار الفائدة خلال مدة الاستثمار (الحرش وآخرون، 2019: 41)إذ تمثل مخاطر أسعار الفائدة في عدم التأكد وتقلب الأسعار المستقبلية للفائدة, فإذا تم التعاقد بين الطرفين على سعر فائدة معين ثم بعد ذلك ارتفعت أسعار الفائدة السائدة في السوق عموماً, فهذا يعني ان العائد المتولد من الاستثمار سوف يقل عن العائد الحالي السائد في السوق. وتنشأ هذه المخاطر عموماً كنتيجة حتمية لاحتمال وقوع بعض الاحداث المحلية أو العالمية العامة كأجراء تغييرات مهمة في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها, أو لدول اخرى ترتبط معها بعلاقة وثيقة, أو نشوب حرب وغيرها (نجيب الله، 2014: 69).

2- مخاطر تقلبات اسعار الصرف الاجنبي

وهي مخاطر تقلب بيع ، وشراء (تبادل) العملات الاجنبية مقابل العملة الوطنية في حال امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الاجنبية, وخطر سعر الصرف يعتمد على عاملين اساسين هما : (HuWei, 2011:128)

أ- ثمن العملة الصعبة للسلعة أو الخدمة التي يتم استيرادها أو تصديرها .

ب- مبلغ المعاملة التجارية أو الصفقة المقررة بهذا الثمن.

ويمكن تعريف مخاطر سعر الصرف انه من أهم المخاطر المالية المنتظمة التي تنتج عن تغير أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المرجعية للمؤسسة، والمحتمل أن تؤثر على كل معاملات المؤسسة التجارية والمالية لعملة الأجنبية، وعلى فروعها المتواجدة في الخارج، وينتج عند تحقيقه أرباح أو خسائر تزيد أو تنقص من ربحيتها ومن ثم على قيمتها السوقية (عادل، 2016: 88).

ثالثاً - أهمية قياس المخاطر السوقية

ان لقياس المخاطر السوقية أهميةً كبيرة لدى القطاع المصرفي وذلك عن طريق قدرته على معالجة أو تلافي مخاطر عديدة التي يمكن ان يتعرض لها الجهاز المصرفي واهمية قياس المخاطر السوقية موضحة كما يأتي: (الخفاجي ,2019 :47)

1) **تقويم الاداء** :تسمح بنظام عقلاني اضافي ناتج عن احتساب نسبة العائد الى المخاطرة.
2) **المعلومات الادارية** : تقدم معلومات الى الادارة العليا توضح فيها المخاطر التي يتعرض لها المتداولون عن طريق مقارنة كشف المخاطر مع الموارد الرأسمالية للمؤسسة المالية.
3) **تخصيص الموارد** : يقارن العوائد بمخاطر السوق في مختلف مجالات التبادل والتي تسمح بتحديد المجالات ذات العائد الاكبر لكل وحدة من المخاطر التي يمكن ان تواجهه راس مال بموارد أكثر.
4) **التشريعات**: ان ارتفاع الاسعار لبعض المخاطر دفع لجنة بازل والبنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي الى تشريع متطلبات رأسمالية عالية للمخاطر النظامية (السوقية).

رابعاً:- مقياس القيمة المعرضة للمخاطرة VAR على وفق نموذج J.P.Morgan

نموذج VAR يمثل تقديراً للخسارة التي سوف يتم تكبدها وليس للخسارة الفعلية، ويمكن تعريفه بانه مقياس احادي وموجز لخسائر المحفظة المحتملة، المقياس JPM عبارة عن منهجية لتقدير المخاطر السوقية بناء على ما يستخدمه J.P.Morgan لإدارة المخاطرة , ويحاول نموذج توليد مجموعة من التقلبات المحسوبة وتنبؤات الارتباط كمدخلات لتقدير المخاطر، وقد استخدم مدخل وبيانات J.P.Morga لإعداد انظمة ادارة المخاطر الخاصة بها .(راضي , 2018 :62)

$$VAR= DEAR \times \sqrt{10}$$

إذ أن:

- VAR : القيمة المعرضة لمخاطر المحفظة

- DEAR :معدل العائد اليومي المعرض للمخاطر
- N : المدة الزمنية التي تحتفظ فيها وتتباين مدة الاحتفاظ بين يوم واحد /5 ايام /10 ايام أو سنة واحدة.
- العشرة أيام هي المدة المفترضة للاحتفاظ بالورقة المالية حسب ما اقرها بنك التسويات الدولية BIS في نيسان عام 1998.

تعد هذه المعادلة هي الاسلوب الاصطلاحي الذي قدمه مصرف J.P.Margan وهو النموذج المعياري لبنك التسويات الدولية لقياس المخاطرة السوقية بشأن محفظة التداول ذات الدخل الثابت عن طريق اقتراح انها تتعرض لمخاطرتين سوقيتين هما المخاطر الخاصة والمخاطرة السوقية العامة، ان العشرة ايام هي المدة المفترضة للاحتفاظ بالورقة المالية حسب ما اقرها بنك التسويات الدولية في نيسان عام 1998 (حميدي، 2014 :57).

خامساً:- نماذج قياس خطر السوق

ان الهدف الرئيس وراء بناء أنموذج لقياس خطر السوق للمصارف هو لتوضيح رؤيتها في كيفية التعامل مع المستقبل ، فالعمل المالي يكون دائم التعرض للأخطار ، ومن هذه الأخطار خطر السوق ، لذلك يجب على المصرف أن يقيم ذلك الخطر والتعرف عليه من خلال الأعمال والنشاطات التي يمارسها المصرف . وفي ضوء تغير المهام للمصارف باعتبارها المنشآت التي تدير المخاطر ، فقد ازداد الاهتمام بالتعرف على وسائل قياس المخاطر لإمكان متابعة تأثير حدوثها وبالتالي تلافي الآثار السلبية لها بقدر الإمكان ، وقد تتعد أساليب القياس المتبعة سواء من خلال المقاييس الإحصائية أو من خلال مؤشرات أداء المصارف والنسب المالية ، ولكنها جميعا تستند الى أرقام نتائج الأداء للمصرف ودلالتها بالمقارنة مع ذاتها في فترات أخرى أو لمجموعات المصارف النظيرة أو لمعدلات معيارية متعارف عليها (الخفاجي ,2013: 79) .

1)الانحراف المعياري (Standard Deviation)

يعد الانحراف المعياري المؤشر الاحصائي الشائع لقياس خطر السهم , ويعرف على انه الجذر التربيعي لمجموع انحراف القيم عن وسطها الحسابي ، أي يقيس انحراف القيم عن وسطها الحسابي ، أي كل مفردة من مفردات التدفقات النقدية عن القيمة المتوقعة لهذه التدفقات (الخفاجي ,2013 : 80) فإن الانحراف المعياري يمكن حسابه على وفق الصيغة الآتية:

$$\partial = \frac{\sqrt{\sum_{1=i}^{n}(R_i - R)^2}}{n-1}$$

إذ إن :

- الانحراف المعياري : σ
- العائد على الموجود : Ri

- الوسط الحسابي لعوائد الموجودات: R
- عدد الموجودات: n

2) معامل الاختلاف (Coefficient of Variation)

يعد من المقاييس المهمة لمقارنة خطر السهم بعائداته ، ويقيس معدل القيمة مربع الانحرافات عن الوسط فهو مقياس التقلب (Koch and Scott ,2011:155) . ومعادله معامل الاختلاف هي (Brealy and et al. ,2007 : 267) إذ إن :

$$Coefficient\ of\ variation = CV = \frac{\partial}{\hat{r}}$$

- معامل الاختلاف : C .V
- الانحراف المعياري : σ
- متوسط العائد المتوقع : x

3) معامل بيتا (β)

يتم قياس مخاطر المحفظة المكونة من عدد (N) من أصل مالي عن طريق معامل بيتا للمحفظة والذي هو عبارة عن المتوسط المرجح لـ بيتا الأصول المكونة للمحفظة ، وتحسب وفق المعادلة التالية :- (Ehrhardt, Brigham,2011: 240)

$$\beta = \frac{COV_{sm}}{\sigma_m^2}$$

إذ إن :

- التباين المشترك بين عائد السهم مع عائد أسهم محفظة السوق : COV sm .
- الانحراف المعياري لمحفظة السوق : 2 σm .

إذا كانت بيتا السهم أكبر من (1) صحيح فإن السهم يعد حساساً لمتغيرات التي تطرأ على عائد السوق بدرجة كبيرة، أي أن شديد الحساسية، ويضخم هذه التغيرات ، وبذلك تكون مخاطرة أكبر من مخاطر سوق الأسهم، وأما إذا كان بيتا السهم أقل من(1) صحيح فهو غير حساس(نسبيا) ،

إذ ان :

1.65 σm: يمثل مقدار التقلب في محفظة السوق (σm) وبمقدار انحراف معياري مقداره (1.65) أو ما يعادل مستوى الثقة ذا القيمة(95%) .

المبحث الثاني: التحليل التطبيقي لمخاطر السوق

اولاً:- تحليل مخاطرة أسعار الصرف الأجنبي

تتعرض إيرادات المصرف ورأس المال للمخاطرة نتيجة تغير السعر الذي من الممكن إن تتداول به العملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية مستقبلاً وهذا يعني انه في حالة شراء العملة الأجنبية (دولار), فان السعر الذي تحول به التدفقات النقدية الأجنبية المتوقعة إلى العملة المحلية يكون غير مؤكدا وبذلك يؤثر على مركزه المالي والذي يمثل كامل المبلغ الذي يستخدمه المصرف للمضاربة في الأسواق, ويمثل المبلغ الإجمالي الذي يمكن للمصرف إن يخسره أو يخسر جزءاً كبير منه في حالة تقلب أسعار الدولار بشكلٍ كبيرٍ باتجاه معاكس لمصلحة المصرف.

1) تحليل تقلبات أسعار الصرف

يتطلب قياس تقلبات الأسعار المعتمدة على الوسط الحسابي $\bar{X}_1$ والانحراف المعياري σ_1 لأسعار الدولار من خلال المعدل الشهري لأسعار الدولار بالنسبة للسوق كما مبين في الجدول (1) .

الجدول(1) المعدل الشهري لأسعار صرف الدولار في السوق للمدة(2015 – 2021)

الاشهر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	1221	1235	1292	1246	1195	1202	1460.5
2	1241	1240	1272	1229	1193	1194	1460. 722
3	1270	1261	1254	1217	1196	1199	1460.788
4	1298	1277	1251	1202	1195	1226	1475.639
5	1309	1284	1250	1200	1194	1227	1486.383
6	1305	1266	1248	1200	1194	1243	1486.932
7	1230	1273	1258	1201	1195	1230	1473.037
8	1217	1281	1254	1206	1199	1223	1475.144
9	1223	1289	1255	1206	1195	1222	1470.565
10	1220	1298	1259	1205	1196	1241	1481.06
11	1219	1296	1252	1199	1201	1249	1480.781
12	1216	1303	1251	1195	1201	1351	1477.103

المصدر: من اعداد الباحثة على وفق مخرجات برنامج Excel

1-1 حساب الوسط الحسابي لأسعار صرف الدولار $\bar{x}_1$

يتم احتساب الوسط الحسابي لأسعار صرف الدولار بالاعتماد على المعدل الشهري لأسعار الدولار وعلى وفق معادلة :

$$\bar{X}_1 = \frac{\sum(X_1)}{n} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-3)$$

- x_1 :متوسط أسعار صرف الدولار.
- n : تمثل عدد الأشهر.

والجدول (2) يبين الوسط الحسابي $\bar{x}_1$ بالاعتماد على الجدول (1)

جدول (2) نتائج حساب الوسط الحسابي $\bar{x}_1$ لأسعار الدولار لمدة (2015- 2021)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
$\bar{x}2$	1247	1275	1258	1208	1196	1234	1475

المصدر: من اعداد الباحثة على وفق مخرجات برنامج Excel

2-1حساب الانحراف المعياري لأسعار الدولار σ_1

قياس تقلبات الأسعار تعتمد على الانحراف المعياري لأسعار الدولار σ_2 ويحسب الانحراف المعياري وفق معادلة:

$$\sigma_1 = \sqrt{\frac{\sum(x_1-\bar{x}_1)^2}{n-1}} \ldots\ldots\ldots\ldots (2-3)$$

وبالاعتماد على الوسط الحسابي $\bar{x}_1$ المبين في جدول (2) فأن نتائج حساب الانحراف المعياري لأسعار صرف الدولار هي كما مبينة في جدول (3) .

جدول(3) حساب الانحراف المعياري لأسعار الدولار (2015- 2021)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
σ2	37	21.69258	12.40235	14.88644	2.691175	40.77312	9

المصدر: من اعداد الباحثة على وفق مخرجات برنامج Excel

وكما مبين في الجدول (3) إن انحرافات الأسعار تدل على تقلبات الأسعار وهي تنخفض من سنة 2015 إلى سنة 2019 وبعدها تبدأ بالارتفاع في سنة 2020, وترجع الى الانخفاض الشديد في سنة 2021 وهذا مؤشر على إن أسعار الدولار أكثر تقلباً بمرور الزمن .

2) تحليل مخاطرة الأسهم

يتعرض المصرف إلى مخاطرة تقلبات أسعار الأسهم التي يمتلكها المصرف كجزء من محفظته التداولية والتي تتضمن أسهم المصرف ,ولقياس مخاطرة السوق التي يتعرض لها يتطلب تحديد تقلبات أسعار الأسهم .

1 - تحليل تقلبات أسعار الأسهم

يتطلب قياس تقلبات أسعار الأسهم حساب كل من: متوسط عائد أسهم المحفظة والانحراف المعياري لعائد السوق, وسيتم احتساب مؤشر عائد السوق من خلال حساب متوسط العوائد للسهم .

2 - حساب متوسط عائد السهم

إن قياس عوائد الأسهم من المعادلة الآتية (الجبوري ,2011 : 85) :-

$$R_t = \frac{P_t - p_{t-1}}{p_{t-1}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots$$

إذ إن

- R_t: متوسط عائد السهم .
- p_t : سعر السهم عند المدة الزمنية t .
- p_{t-1}: سعر السهم عند المدة الزمنية السابقة t- 1 .

سيتم الاعتماد عليها والتي من خلالها يتم احتساب معدل العائد وهو من أهم المؤشرات المالية للمحفظة التي تهم المصارف ويرمز له ER_m الذي يتوقف تقديره على حساب مجموع متوسط عوائد الأسهم خلال السنة تقسم على عدد الأسهم التي تؤلف المحفظة.

3 - حساب الانحراف المعياري σ_m

يعد من مؤشرات المخاطرة لقياس تقلبات السوق, والجدول التالي يبين الانحراف المعياري للمصرف الاهلي العراقي.

جدول (4) حساب الانحراف المعياري σ_m للمصرف الاهلي العراقي

الانحراف المعياري	ER m	مصرف الاهلي Rt	السنوات
0.037	-0.006	-0.037	2015
0.016	-0.004	-0.017	2016
0.019	0.004	0.019	2017
0.051	0.024	0.083	2018
0.026	0.023	0.062	2019
0.020	0.016	0.045	2020
0.034	0.011	0.044	2021

المصدر: من اعداد الباحثة على وفق مخرجات برنامج Excel

يتضح من جدول (4) إن انحرافات السوق لأسعار الأسهم ترتفع في سنة 2018 ويليها انخفاض في سنة 2019 ويستمر إلى سنة 2020 ويرتفع في سنة 2021.

4- حساب معامل البيتا β

بعد احتساب الانحراف المعياري ومتوسط عائد الأسهم والذي سيتم توظيفه في احتساب معامل البيتا لأسهم المصرف الاهلي العراقي الذي يعكس درجة المخاطرة التي تتعرض لها محفظة التداول للمصرف جدول (5) يوضح β ومن خلال الصيغة الآتية :

$$\beta = \frac{COV_{sim}}{\sigma_m^2} \dots \dots \dots \dots$$

الجدول (5) معامل β لاسهم المصرف الاهلي العراقي للمدة(2015- 2021)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
β المصرف الاهلي العراقي	2.928	-0.079	-0.5	-2.65	1.574	1.898	3.791

المصدر: من اعداد الباحثة على وفق مخرجات برنامج Excel

ويتضح من جدول (5) ان معامل بيتا لسنة 2015 مقدارها 2.928 أي إن (β>1) وهذا دلالة على إن خاصية الأسهم خلال هذه السنة من نوع الأسهم الهجومية وهذا مؤشر إلى إن ارتفاع حدة المخاطرة النظامية التي تتعرض لها أسهم المصرف الاهلي العراقي أكثر من مخاطرة السوق, وقد انخفضت في سنة 2016 الى (0.079-) وفي سنة 2017 الى (0.500-) وفي سنة 2018 بلغت (2.648-) على التوالي أي إن (β<1) وهذا يشير إلى إن الأسهم خلال هذه الفترة ذات خاصية دفاعية أي ان المخاطرة النظامية لأسهم المصرف الاهلي العراقي أقل من مخاطرة السوق . ومن ثم عاودت بالارتفاع في سنة 2019 إذ بلغت (1.574) وفي سنة 2020 بلغت (1.898) وفي سنة 2021 ارتفعت بيتا الى (3.791) وهذا يدل على ارتفاع حدة المخاطر النظامية التي تتعرض لها اسهم المصرف الاهلي العراقي .

المبحث الثالث: تطبيق القيمة المعرضة للمخاطر VAR

استنادا إلى تحليل مخاطرة السوق الذي جرى توضيحه في المبحث السابق والمعتمد على تصنيف مخاطرة السوق إلى مخاطرة أسعار الصرف الأجنبي ومخاطرة أسعار الأسهم , فان قياس مقدار الخسارة المتوقع للمصرف لمدة زمنية تفوق المدة المحددة لها , يتطلب من مدير المخاطر استخدام معيار جديد ومتمثل باستخدام القيمة المعرضة للمخاطرة (VAR) التي تقيس اعلى الخسائر المتكبدة خلال مدة زمنية (10) أيام ومستوى ثقة (95 %) . وبما أن المصارف مهتمة بمقدار ما تخسره عندما تتجه ظروف السوق بشكل مضاد نتيجة مخاطرة السوق التي سيتم قياسه بالقيمة المعرضة للمخاطرة (VAR) عن طريق نموذج JP.M بعد أن يتم قياس (VAR)على الصرف الأجنبي (عملة الدولار) والأسهم (اسهم المصرف الاهلي العراقي) .

اولاً:- قياس مخاطرة الصرف الأجنبي

يمتلك المصرف مركزاً لعملة الدولار للتداول به ولحساب مقدار القيمة المعرضة للمخاطرة لقيمة المركز الدولار يتطلب قياس تقلب الصرف الأجنبي (الدولار) .

1) قياس تقلب الصرف الأجنبي

يتطلب قياس تقلب الصرف الأجنبي الانحراف المعياري لأسعار السوق مضروب في 1.65 أي ما يقابل مستوى الثقة (95%). والجدول (6) يبين قياس تقلب الصرف الأجنبي.

السنوات	الانحراف المعياري	1.65اسعار الدولار بدينار تقلب
2015	37	61.1
2016	22	36.3
2017	12	19.8
2018	15	24.8
2019	3	5.0
2020	41	67.7
2021	9	14.9

المصدر: من اعداد الباحثة على وفق مخرجات برنامج Excel

يتضح من الجدول (6) أن تقلبات أسعار الصرف في سنة 2015 تساوي (61.05) ويليها انخفاض في سنة 2016 إذ بلغت (36.3) واستمر الانخفاض في كل من سنة 2017 و سنة 2018 , ومن ثم كان الانخفاض الحاد في سنة 2019 إذ بلغت(4.95) وعاد الى الارتفاع في سنة 2020 إذ بلغ 67.7 وهي أعلى قيمة للتقلبات, وعادت الى الانخفاض في سنة 2021 إذ بلغت(14.9) .

قياس القيمة المعرضة للمخاطرة مراكز الصرف الأجنبي

يتم قياس القيم المعرضة للمخاطرة $DEAR_1$ وفق المعادلة الآتية :-

$$DEAR1 = \text{تقلب اسعار الدولار} \times \text{قيمة المركز لصرف الاجنبي الدينار} \ldots\ldots\ldots$$

ومن خلال $DEAR_1$ يتم احتساب VaR_1 لمدة عشرة ايام وفق الصيغة الآتية :-

$$VaR_1 = DEAR_1 \times \sqrt{10} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

وجدول (7) يوضح ذلك

جدول(7) حساب DEAR 1 و VAR 1(مصرف الاهلي العراقي) للمدة (2015- 2021)

السنوات	قيمة المركز المالي بالدولار	تقلب اسعار الدولار بدينار 1.65	بالدولار DEAR1	بالدولار VAR1
2015	3436757.833	61.05	209814065.7	663490333.7
2016	3244854.902	36.3	117788232.9	372479097.8
2017	677126.6556	19.8	13407107.78	42396998.11
2018	677126.6556	24.75	16758884.73	5296247.644
2019	4086350.334	4.95	20227434.16	63964762.66
2020	5595642.626	67.65	378545223.6	1197065105
2021	2875364.464	14.85	42699162.29	135026607

المصدر: من اعداد الباحثة على وفق مخرجات برنامج Excel

يتضح من جدول (7) أن المركز المالي لدولار حقق أعلى قيمة لهُ في سنة 2020 اذ بلغت **(5595642.626)** مليون دولار عندما بلغت تقلبات اسعار الدولار(**67.65**) دولار عند (1.65) اي ما يقابل (6,905,023,000) مليار دينار في نهاية سنة 2020, وعلى غرار ذلك كانت اعلى قيمة معرضه للمخاطر VAR1 لنفس السنة تساوي **(1197065105)** مليون دولار.

بينما حقق المركز المالي أدنى قيمة لهُ في سنة 2018 اذ كان **(677126.6556)** مليون دينار عندما بلغت تقلبات اسعار الدولار (**24.75**) دولار عند (1.65) اي ما يقابل (817,969,000) مليون دينار ,وكانت في المقابل أدنى قيمة معرضة للمخاطر VAR1 تساوي **5296247.64 4)** مليون دولار .

وكانت القيمة المعرضة للمخاطر في المصرف الاهلي العراقي متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة المبحوثة وذلك بسبب تقلبات اسعار الدولار مقابل الدينار .

ثانياً:- قياس مخاطرة الأسهم

يمتلك المصرف مركزاً تداولياً في أسهم المصرف الاهلي العراقي ولقياس مخاطرة الأسهم يتطلب قياس تقلبات عائد الأسهم بتقدير الخسارة المحتملة .

1 . قياس تقلب عائد الأسهم :

يتطلب قياس تقلب عائد الأسهم كل من معامل بيتا لأسهم المصرف الاهلي مضروباً بتقلب عائد سوق الأسهم (1.65σ) , فأن تقلب عائد سوق الأسهم يساوي الانحراف المعياري للسوق مضروباً (1.65) أي ما يقابل مستوى ثقة 95% مضروب بيتا أسهم المصرف الاهلي حسب الصيغة الآتية :

تقلب عائد الأسهم = $B \times 1.65\sigma$ .....

والجدول (8) يوضح قياس تقلب عائد الأسهم

جدول (8) تقلب عائد الأسهم (مصرف الاهلي العراقي) للمدة (2015- 2021)

السنوات	محفظة السوق	1.65σ	B	تقلب عائد السهم
2015	0.03702515	0.061	2.928451684	0.178635553
2016	0.016253193	0.026	-0.078697006	-0.00204612
2017	0.019478644	0.15	-0.499737493	-0.07496062
2018	0.051179273	0.084	-2.647732955	-0.22240957
2019	0.026415422	0.042	1.574224067	0.066117411
2020	0.020259261	0.003	1.898111367	0.005694334
2021	0.034048236	0.0561	3.790534463	0.212648983

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على على وفق مخرجات برنامج Excel

يتضح أن تقلب الأسعار في سنة 2015 يساوي(0.179) و يليها انخفاض شديد في كل من سنة 2016 ليصل الى (-0.002) ويستمر في الانخفاض في سنة 2017 ليصل الى(-0.075) وكذلك في سنة 2018 ليصل الى (-0. 222) ويرتفع في سنة 2019

ليصل الى (0.066) ثم يعاود الى الانخفاض في سنة 2020 إذ يصل الى (0.006) ثم يعاود الى الارتفاع بشكل عالٍ في سنة 2021 ليصل إلى (0.213) .

قياس القيمة المعرضة للمخاطرة لمركز أسهم (المصرف الاهلي العراقي)

حساب العوائد اليومية المعرضة للمخاطرة DEAR 2 لتقدير الخسارة المتوقعة من الأسهم والتي تشمل أسهم مصرف الاهلي العراقي وفق الصيغة الآتية :

DEAR 2 = تقلب عائد الأسهم × قيمة المركز المالي للأسهم .....

ولحساب VAR1 لمدة عشرة أيام تحسب من خلال الصيغة الآتية :-

$$VaR_2 = DEAR_2 \times \sqrt{10} \quad .....(8\text{-}3)$$

كما موضح في الجدول (9) :-

جدول(9) حساب DEAR 1 وVAR 1(مصرف الاهلي العراقي) للمدة (2015- 2021)

السنوات	قيمة المركز المالي بالدولار	تقلب اسعار الدولار بدينار 1.65	بالدولار DEAR1	بالدولار VAR1
2015	3436757.833	61.05	209814065.7	663490333.7
2016	3244854.902	36.3	117788232.9	372479097.8
2017	677126.6556	19.8	13407107.78	42396998.11
2018	677126.6556	24.75	16758884.73	5296247.644
2019	4086350.334	4.95	20227434.16	63964762.66
2020	5595642.626	67.65	378545223.6	1197065105
2021	2875364.464	14.85	42699162.29	135026607

المصدر: من اعداد الباحثة على وفق مخرجات برنامج Excel

يتضح من جدول (9) أن المركز المالي لدولار حقق أعلى قيمة لهُ في سنة 2020 اذ بلغت (5595642.626) مليون دولار عندما بلغت تقلبات اسعار الدولار(67.65) دولار عند (1.65) اي ما يقابل (6,905,023,000) مليار دينار في نهاية سنة 2020, وعلى غرار ذلك كانت اعلى قيمة معرضه للمخاطر VAR1 لنفس السنة تساوي (1197065105) مليون دولار.

بينما حقق المركز المالي أدنى قيمة لهُ في سنة 2018 اذ كان (677126.6556) مليون دينار عندما بلغت تقلبات اسعار الدولار (24.75) دولار عند (1.65) اي ما يقابل (817,969,000) مليون دينار ,وكانت في المقابل أدنى قيمة معرضة للمخاطر VAR1 تساوي(5296247.644) مليون دولار .

وكانت القيمة المعرضة للمخاطر في المصرف الاهلي العراقي متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة المبحوثة وذلك بسبب تقلبات اسعار الدولار مقابل الدينار .

الاستنتـاجـات

توصل البحث الى استنتاجات عديدة تساهم في الاجابة عن تساؤلات البحث من جهة وتحقيق الاهداف من جهة اخرى وكالاتي :-

1) تم تبني مفهوم القيمة المعرضة للمخاطرة في نهاية القرن الماضي عندما بدأت المؤسسات المالية باعتماده لتقدير المخاطر على النشاط المالي, ومنذ ذلك الوقت فقد اشتهر مفهوم القيمة المعرضة للمخاطرة على نحو كبير في مجال الإعمال التجارية وبشكل خاص في القطاع المصرفي, وعلى الرغم من السرعة في انتشاره إلا إن القيمة المعرضة للمخاطرة تأخر تطبيقها في المصارف العراقية .

2) بيان مقدار الخسارة المتحققة خلال مدة زمنية محددة ومستوى ثقة معين أصبح القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها نظرية إدارة المخاطر الحديثة, لكونها أضافت صفة دقة التنبؤ عن مخاطر السوق المتوقع ان تواجه المصارف لكونها فلسفة علمية جديدة وأسلوبا فنيا متطوراً في القياس لمقدار تعرض العوائد اليومية للمخاطر مما يساعد إدارة المخاطرة على ضبط وتقييم مخاطرة السوق وبأسلوب علمي وإحصائي معتمد على حقائق علمية وبعيدة عن التخمين والحدس .

3) ظهرت عدة دراسات أكدت أن النظام المالي المتطور و الفعال يعد الركيزة الأساسية لإحداث الاستقرار المصرفي من خلال اتباع التحوطات والتدبيرات اللازمة لمواجهة المخاطر .

4) أن المركز المالي لدولار حقق أعلى قيمة لهُ في سـنة 2020 اذ بلغت (5595642.626) مليون دولار عندما بلغت تقلبات اسـعار الدولار(67.65) دولار عند (1.65) اي ما يقابل (6,905,023,000) مليار دينار في نهاية سـنة 2020, وعلى غرار ذلك كانت اعلى قيمة معرضه للمخاطر VAR1 لنفس السنة تساوي (1197065105) مليون دولار.

5) يتضح من VAR2 للمصرف الاهلي العراقي أن سنة 2021 هي أكثر قيمة معرضة للمخاطرة وتبلغ (28,602,071,528) مليار دينار وذلك بسبب امتلاك المصرف مركزاً مالياً للأسهم كبير ويساوي (42, 533,799,313) مليار دينار وأعلى تقلب في الأسعار إذ يساوي(0.2126).

التــوصيــات

بالرجوع الى المبحث السابق الاستنتاجات التي توصل اليها البحث يمكن تحديد اهم التوصيات بما يلي : -

1- ضرورة تبني الأسلوب الحديث في قياس مخاطرة السوق المصرفية ولا سيما التي تتعرض لها المصارف العراقية والمؤسسات المالية وتأثيرها في الاستقرار المصرفي .

2 - استخدام تقنيات القيمة المعرضة للمخاطرة بوصفها أداة متطورة لتقدير الخسائر واعتمادها من قبل أغلب المصارف والمؤسسات المالية بوصفها أداة مختصرة مطورة تعمل على تقدير أسوء الخسائر المتوقعة خلال فترة محددة من الزمن وضمن مستوى محدد من الثقة في ظل ظروف السوق الطبيعية .

3 - تقترح الباحثة على البنوك ، خاصة التي تنشط في تداول الأوراق المالية ، أن تقوم بتطوير أنظمة معلوماتها وذلك بدمجها مع النماذج الرياضية المستحدثة لقياس حجم الخسائر الناجمة عن مخاطر السوق والتنبؤ بها قبل وقوعها .

4- ضرورة تكوين الإطارات البنكية بآليات العمل على مختلف المخاطر البنكية والتنبؤ بها ، وخاصة مخاطر السوق .

لائحة المراجع:

1. الخفاجي. علي احمد حسن ,الشكرجي . بشار ذنون محمد , تقدير المخاطر السوقية التي تواجه المصارف دراسة على عينة من المصارف الخاصة المسجلة في سوقي العراق وعمان للأوراق المالية , تنمية الرافدين ملحق العدد 111 المجلد 73 لسنة 2013 .
2. رهيف , بلسم حسين, ادارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل ٢ دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد السادس و الأربعون , 2015.
3. الحرش, عماد, السعيدي, جبار دخيل، الشايع, عصام, أثر نظم المعلومات المحاسبية على تحقيق الموائمة بين المعالجة المحاسبية و المخاطر السوقية, مجلة كلية مدينة العلم الجامعة, المجلد 11, العدد 1, 2019.
4. بظ, احمد , أثر مخاطر التشغيل ومخاطر السوق في الأداء المالي للمصارف(دراسة تطبيقية في المصارف السورية),رسالة ماجستير , كلية الاقتصاد - جامعة حلب, 2018.
5. جواد, نور حليم , تقييم أداء المحفظة الاستثمارية وفقا للمخاطر السوقية باستخدام القيمة المعرضة للخطر ,رسالة ماجستير ,جامعة الكوفة ,2021 .
6. نجيب الله, حاكمي, أدارة المخاطر في المصارف الاسلامية, رسالة ماجستير, جامعة وهران, كلية العلوم الاقتصادية, 2014.
7. الجبوري, زينب صباح فرج, تحليل وقياس مخاطرة السوق لمحفظة التداول المصرفية على وفق القيمة المعرضة للمخاطرة (VaR) دراسة تطبيقية في مصرف الائتمان العراقي, رسالة ماجستير ,جامعة بغداد, كلية الإدارة والاقتصاد, 2011.
8. الخفاجي , مريم حفظي حمزة , تأثير المخاطر السوقية في التعثر بالسداد وبعض مؤشرات السيولة للمصارف ,رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية جامعة كربلاء ,2019.
9. الشمري ,د. صادق راشد ,استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية واثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية ,دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ,عمان ,2013 .
10. حميدي ، زينب عباس " تقويم المعالجات المحاسبية المتبعة في بعض الشركات المتضررة بسبب الحرب , دراسة تطبيقية في عينة من الشركات العامة , كلية الادارة والاقتصاد , رسالة ماجستير ,الجامعة المستنصرية, 2005.
11. راضي , هشام محمد , أثر المخاطر الائتمانية في الملاءة المصرفية وفق مقررات بازل دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة (2006 – 2016), رسالة ماجستير , جامعة الكوفة, 2018.
12. الخفاجي .علي احمد حسن ,الشكرجي . بشار ذنون محمد , تقدير المخاطر السوقية التي تواجه المصارف دراسة على عينة من المصارف الخاصة المسجلة في سوقي العراق وعمان للأوراق المالية , تنمية الرافدين ملحق العدد 111 المجلد 73 لسنة 2013 .
13. تقارير سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2015-2021)
14. Hu,Wei.(2011) "Downside risk and portfolio allocation for Inddividual investor in China"A dissertation Submitted to department of economic at Fordham university for degree of doctor philosophy.
15. Agyeiwaa,Sh,(2015), Risk Management Assessment of Multimedia Group Limited, Department of Accounting, College of Arts And Social Science, University of Science And Technology.
16. Koch, Timothy W. & Macdonald, S. Scott, Bank Management, 4th ed, 2000
17. Brealey, Richard. A, Myers, Stewart. C and Marcus, Alan, Fundamentals of Corporate Finance, Mc Graw-Hill Higher, 2007.

آثر مؤشرات السوق الاولية في القوة الايرادية للمصارف التجارية
دراسة في عينة من المصارف التجارية المدرجة في السوق للمدة (2005–2020)

The effect of primary market indicators on the revenue power of commercial banks, a study in a sample of commercial banks listed in the market for the period (2005-2020)

أ.د. حسن كريم الذبحاوي، جامعة الكوفة، العراق

نور عبد الحسن كاظم، جامعة الكوفة، العراق

الملخص

الغرض: ان سوق الاوراق المالية تعتبر اداة هامة لتقويم الشركات والمشروعات. حيث تساهم في زيادة وعي المستثمرين وتبصيرهم بواقع الشركات والمشروعات , ويتم الحكم عليها بالنجاح او الفشل فانخفاض اسعار الاسهم بالنسبة لشركة من الشركات دليل قاطع على عدم نجاحها او على ضعف مركزها المالي , وهو ما قد يؤدي الى إجراء بعض التعديلات في قيادها او في سياستها املا في تحسين ربحيتها.

تصميم البحث: تم اعتماد منهج التحليل الوصفي عبر التحليل المالي في المجال المعرفي والتجريبي لأنموذج وفرضيات الدراسة وتم اعتماد المصارف التجارية المدرجة في سوق الاوراق المالية لمجتمع للدراسة , كما تم اعتماد عينية عمدية من ثمانية مصارف منها كونها الاكثر تداولا ونشاطا في السوق وايضا اكثر المصارف الرابحة في السوق وكذلك لكون جميع البيانات متوفرة بشكل كامل ، تم تجميع بيانات الدراسة للمدة (2005-2020) وحسب التقارير المالية السنوية الصادرة من هيئة الاوراق المالية. واعتمدت الباحثة في التحليل الاحصائي على مقاييس رصينة تم اختبار الفرضيات من خلال لأثبات الفرضيات باستخدام الانحدار المتعدد لأثبات الفرضيات الرئيسة، وتمت معالجة البيانات من خلال استخدام البرمجيات الإحصائية المتقدمة. (EViews10)

النتائج: ظهرت نتائج التحليل الاحصائي لمجتمع البحث بان السوق الاولية لها علاقة جيدة في القوة الايرادية، فالأسواق المالية تعمل ضمن بيئة تتسم بالديناميكية المستمرة والمعقدة المصحوبة بالمخاطر والتهديدات التي يتوجب على إدارات هذه المصارف تجنبها أو مواجهتها.

الأصالة / القيمة: جاءت هذه البحث في محاولة للمساهمة في الكشف على قياس نقاط القوة ونقاط الضعف وكيفية مساهمة السوق الاولي في استغلال نقاط القوة وتذليل نقاط الضعف في ظل القوة الايرادية.

الكلمات المفتاحية: السوق الاولي، القوة الايرادية.

Abstract

Purpose: The stock market is an important tool for evaluating companies and projects. As it contributes to increasing the awareness of investors and their insight into the reality of companies and projects, and they are judged to succeed or fail. The drop in stock prices for a company is conclusive evidence of its lack of success or the weakness of its financial position, which may lead to making some adjustments in its leadership or in its policy, in the hope of improve its profitability.

Research design: The descriptive analysis approach was adopted through financial analysis in the cognitive and empirical field of the model and hypotheses of the study, and commercial banks listed in the stock market were adopted for a community for the study, and a deliberate sample was adopted from eight banks, including being the most traded and active in the market, the study data were collected for the period (2005 -2020) and according to the annual financial reports issued by the Securities and Exchange Commission. In the statistical analysis, the researcher relied on solid standards, the hypotheses were tested through to prove the hypotheses using multiple regression to prove the main hypotheses, and the data was processed through the use of advanced statistical software (EViews10).

Results: The results of the statistical analysis of the research community showed that the primary market and the secondary market have a good relationship in the revenue power, as the financial markets operate within an environment characterized by continuous and complex dynamics accompanied by risks and threats that the managements of these banks must avoid or confront.

Originality/Value: This research came in an attempt to contribute to the detection of measuring strengths and weaknesses and how the primary market contribute to exploiting strengths and overcoming weaknesses in light of revenue strength.

Keywords: Primary and secondary market, revenue power.

مقدمة:

اصبح توازن الاسواق المالية من الاهمية في دول العالم لما تقوم به من دور في حشد المدخرات المحلية والاجنبية واعادة توجيهها لقنوات استثمارية تعمل على دعم القطاعات والشركات العاملة في الاقتصاد وتحسن في ادائها وتحقق اهدافها , سوق الاوراق المالية هو احد الاركان لسوق المال والمكون من السوق النقدية الذي يكون الجهاز المصرفي المتعامل الرئيسي به وسوق راس المال الذي يضم السوق الاولية وهو المصدر الرئيسي للتمويل من خلال الإصدارات الاولية للشركات في السوق, اما سوق البورصة حيث تتداول فيه الاوراق المالية بمختلف انواعها والتي اصدرتها الشركات المدرجة في المصارف او الحكومات او غيرها من المؤسسات , فالسوق المالية تمثل المناخ الاستثماري لحركة رؤوس الاموال , كما تمثل ايضا فعاليات وحجم الانتاج وتطور الشركات ففيها تستثمر الاموال الفائضة لدى الأفراد والمصارف وشركات الاستثمار والتأمين وغيرها, كما يتم تداول الادوات المالية التي تمثل حصص في رؤوس اموال الشركات, كما ان تحقيق العوائد من اهم اهداف الشركات المدرجة في السوق , فالسوق يمنح المستثمرين فرصة لكسب المساهمة في تمويل المشاريع ويرتبط بنوعية وشكل الادارة التمويلية .

العراق يسعى لتطوير سوق المالية ليكون احد الاركان الفاعلة للاقتصاد والمستثمرين والشركات المدرجة ليحقق كل واحد اهدافه المرجوه من وجود السوق المالية لا سيما في تحقيق العوائد ولهذا جاء البحث يتناول موضوع مهم وهو فاعلية السوق المالية العراقية من خلال السوق الاولية وانعكاس ذلك على تحقيق الشركات المدرجة لهدفها الرئيس وهو العائد.

المبحث الأول : منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث :

تتمحور اشكالية البحث بالسؤال الرئيسي الاتي : " ما مدى او درجة تأثير مؤشرات السوق الاولي والثانوي في القوة الايرادية المدرجة في السوق ؟ ومن السؤال تنبع الاسئلة الاتية: "

1) ما مدى تأثير مؤشرات فاعلية السوق الاولية على القوة الايرادية للشركات العينة ؟

ثانياً: أهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من خلال الدور الذي تؤديه السوق المالية كونها من بين اهم المصادر التمويلية لأصحاب المصالح مع السوق فهو وسيلة فعالة لجذب الاستثمارات وتعبئة المدخرات لتمويل قطاع الاعمال والشركات كما تعكس اهمية البحث ايضا من اهمية الشركات المدرجة فيه وهي تسعى لتحقيق اهدافها في الحصول على الارباح.

ثالثاً: أهداف البحث:

تتوخى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وكالاتي-:

1) تقديم اطار النظري للسوق الاولي والقوة الايرادية .
2) الوقوف على واقع مؤشرات السوق الاولي والقوة الايرادية في المصارف العراقية عينة الدراسة.
3) تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة مؤشرات السوق الاولي ، وبيان درجة أثرها على القوة الايرادية عينة الدراسة.

رابعاً: فرضية البحث :

الفرضية الرئيسة الاولى : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين السوق الاولية والقوة الايرادية وينشق منها:

1) توجد علاقة نسبة الاكتتاب الجديد والزيادة في راس المال الى الناتج المحلي الاجمالي على القوة الايرادية.
2) توجد علاقة بين نسبة الاكتتاب الجديد والزيادة في راس المال الى راس المال الثابت على القوة الايرادية.
3) توجد علاقة بين نسبة الاكتتاب الجديد والزيادة في راس المال الى اجمالي الودائع على القوة الايرادية .

خامساً : مجتمع البحث وعينته:

يعتبر سوق العراق للأوراق المالية مؤسسة ذاتية التنظيم مستقلة اداريا وماليا لا يستهدف الربح , تعود ملكيته للأعضاء, خاضعا لرقابة هيئة الاوراق المالية الحكومية ويعمل وفقا للتعليمات والقواعد الصادرة عنها حسب النظام الداخلي , وان مجتمع البحث يتمثل بشركات القطاع المصرفي سوق العراق للأوراق المالية البالغة (27) شركة مدرجة وسيتم اخذ عينة عمدية من المصارف الخاصة (8 مصارف) باعتبارها الجزء الفاعل في السوق , والجدول(1) يوضح عينة البحث .

الجدول (1) عينة المصرف

ت	اسم المصرف	تاريخ الادراج في السوق	راس مال (مليون 2020)	القيمة السوقية (مليون دينار 2020)	القيمة التداولية (مليون دينار 2020)	حجم الاصدارات 2020
1	مصرف بغداد التجاري	15/06/2004	250000	102500	46593	767233
2	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	07/08/2004	250000	300000	33440	
3	مصرف الاستثمار العراقي	15/06/2004	250000	575000	5228	
4	المصرف الاهلي العراقي	08/07/2004	250000	230000	37995	
5	مصرف الخليج التجاري	25/07/2004	250000	100000	4056	
6	مصرف سومر التجاري	04/09/2004	250000	420000	4753	
7	مصرف اشور الدولي للاستثمار	11/11/2007	250000	700000	1241	
8	مصرف الائتمان العراقي	07/08/2004	250000	102500	429	

المصدر(اعتماد الباحثة من تقارير السوق للعراق الاوراق المالية)

سادساً: حدود البحث:

(1) **الحدود المكانية :** تمثلت الحدود المكانية للدراسة على عينة من المصارف التجارية الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي :(مصرف بغداد التجاري ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الاستثمار العراقي ، المصرف الأهلي العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف سومر التجاري ، مصرف اشور الدولي للاستثمار ، مصرف الائتمان العراقي).

(2) **الحدود الزمانية:** فشملت المدة (2005-2020) من اجل تحليل مؤشرات السوق الاولي وبيان اثرها على القوة الايرادية لتلك المصارف وهذه المدة كافية لقياس مثل هذه المتغيرات بحسب الدراسات الجزئية والمعايير الاحصائية .

سابعا: الدراسات السابقة

دراسة AWAAD & ALI (2015) - Evaluation The Efficiency And Effectiveness of The Iraq stock) Exchange (An Empirical Study From July 2004 to March 2008)(تقييم كفاءة وفعالية سوق العراق للأوراق المالية - دراسة تطبيقية من تموز 2004 إلى آذار 2008) هدفت ان الهدف من هذه الدراسة هو تقديم تقييم شامل لكفاءة البورصة العراقية (ISE) من خلال تحديد نماذج معروفة جيداً. ومن اهم النتائج اولاً ، تم تنفيذ فرضية Fama حول كفاءة السوق كمفهوم مخالف لفرضية السير العشوائي ، وقد تم تنفيذها. وجد أن ISE يتبع العملية العشوائية ، لذلك لا يمكن تحديد سعر الأسهم على أساس المعلومات السابقة. ثانيًا ، نستخدم نموذجًا متعدد العوامل ، والذي أطلق عليه اسم الانحدار المتعدد ، لاستكشاف الرابط بين ISE والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية. ومن اهم التوصيات تتمثل وظيفة سوق الأوراق المالية الفعال في توفير المعلومات ومعالجتها وبالتالي توجيه رأس المال نحو أفضل استخدام اقتصادي له ، لذلك ، هناك حاجة مهمة لتحسين كفاءة بورصة ISE من خلال تطوير الشفافية النقدية والمالية بطريقة واضحة وفي الوقت المناسب. ، وفقًا للمعايير الدولية.

دراسة سالم (2020) تحليل مؤشرات اداء السوق المالي (دراسة تحليلية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة 2009-2018) تهدف الدراسة توضيح مفهوم الاسواق المالية وتحليل واقع سوق العراق للأوراق المالية بالاعتماد على عدد من المؤشرات. ومن اهم النتائج التي توصلت اليها التي عكست مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية انخفاض في اغلب تلك المؤشرات خاصة بعد التدهور الامني عام 2014. ومن اهم التوصيات كانت ان سوق العراق للأوراق المالية يوفر المعلومات الكافية والحديثة من خلال النشرات والدوريات المعززة بالرسوم والاشكال البيانية والتي تظهر اتجاهات اسعار الاوراق المالية المتداولة في السوق مما يعطي صورة واضحة للمستثمرين عن اتجاهات السوق.

دراسة الياسري وراضي (2021) سياسات تمويل راس المال العامل و انعاكسها على الربحية المصرفية (بحص تطبيقي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) هدفت الدراسة الى واقع حالة سياسات تمويل راس المال العامل في المصارف عينة البحث والخروج بنتائج وتوصيات تساعد الادارة المالية فيها لأدراك طبيعة العلاقة بين التمويل قصير وطويل الاجل لمكونات راس المال والربحية عن طريق معرفة مدى وجود علاقة اثر لنسب تأثير تمويل راس المال العامل قصير وطويل الاجل على الربحية المصرفية . ومن اهم النتائج التي توصلت اليها وهي وجود علاقة اثر لنسب تمويل راس المال العامل قصير وطويل الاجل على الربحية المصرفية وباستطاعة المدير المالي بالمصرف ان يحقق الربحية الملائمة على وفق مؤشرات البحث المستخدمة عن طريق اتباع سياسة تمويلية معتدلة. ومن اهم التوصيات التركيز على سياسات راس المال العامل بالمصارف بوصفها موضوعا حيويا واستراتيجيا نظرا لما لها من دور كبير في تحقيق الاهداف التي نشأت من اجلها .

هذا وبالرغم من تعدد الدراسات السابقة التي تناولت موضوع سوق الاوراق المالية والربحية من زوايا مختلفة فإن هذه الدراسة تأتي كمحاولة لدراسة مجموعة من المؤشرات للفاعلية المعتمدة والمقارنة بين نتائجها للوقوف على تحديد أي

النماذج يكون مناسبا لبيئة السوق المالية في العراق ومن ثم قياس دور وتأثير فاعلية السوق المالية المحتسبة وفق المؤشرات المدروسة في القوة الايرادية وهذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة .

المبحث الثاني : الإطار النظري للبحث

أولاً : السوق الاولي

يتم فيه اصدار الاوراق المالية لأول مرة من طرف الشركات والحكومات وطرحها للمستثمرين للاكتتاب بها من اجل تمويل مشروعات جديدة او تطوير مشاريع قائمة بغية اصلاحها وزيادة كفاءتها (Madura:2020:56) ان السوق الاولية تمثل الاضافة الحقيقية للاستثمارات لان اقتناء لأدوات الصادرة تعني مساهمة مباشرة في استثمار رؤوس الاموال ويمكن الجانب التمويلي في هذه السوق ونشاطه في الاقتصاد . كما يعكس السوق الاولية لنا المناخ الاستثماري السائد وتطور الجانب الاستثماري في الاقتصاد وكذلك النظام السوقي المعتمد (هاشم واخرون :151:2020).

ثانياً : مؤشرات السوق الاولي

يساهم سوق الاصدار في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساعدة على زيادة وتشجيع المدخرات وتحويلها الى استثمارات طويلة الاجل . اذا تم تحديد جميع الاصدارات الجديدة , والتي تشمل اصدارات تأسيس شركات جديدة او زيادة راس المال للشركات القائمة , بالإضافة الى السندات , فسوف توضح الاثار الايجابية المرتبطة بتنشيط السوق , والتي يجب ان يكون لها تأثير ايجابي على جهود التنمية الاقتصادية ايضا(الشافعي:2000).ولتوضيح مدى مساهمة سوق الاصدار في عملية التنمية الاقتصادية في سوق العراق خلال فترة الدراسة وذلك من خلال المؤشرات التالية(عبد الغني:2020: 219):

ت	اسم المتغير	المعادلة
x1	**الاهمية النسبية للإصدارات الاولية**	الاكتتاب الجديد + الزيادة في راس مال الشركة / الناتج المحلي الاجمالي
x2	**الاهمية النسبية للإصدارات الاولية**	الاكتتاب الجديد + الزيادة في راس مال الشركة / راس المال الثابت
x3	**الاهمية النسبية للإصدارات الاولية**	الاكتتاب الجديد + الزيادة في راس مال الشركة / اجمالي الودائع

ثالثا : القوة الايرادية

وهي قدرة الشركة على توليد الأرباح الكبيرة من العمل الأساسي الذي تقوم به ، والمتمثلة بالعلاقة بين قدرة دينار المبيعات على توليد الأرباح وقدرة دينار الموجودات التشغيلية على توليد المبيعات , ويوضح هذا المؤشر كيف تحقق الشركات أرباحا من جراء استخدام مواردها المتاحة بغض النظر عن مصادر تمويل هذه الموارد(العنيزي والفهداوي , 2021, 22), وتعتبر القوة الإيرادية مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاءة المؤسسة ، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات المتحققة ، بينما القوة الإيرادية توجد مثل هذه العلاقة ، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد

الفترات الأخرى ، وكذلك المؤسسات الأخرى ، كما تساعد في تعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة ، وتعد القوة الإيرادية مقياسا لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة ، لذا يتوجب عند احتسابها الاقتصار على الأصول المشاركة فعلا في العمليات العادية للمؤسسة ، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات ، في الاقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب(حزوري ,2018, 78) ويمكن صياغة المعادلة كالاتي:

$$\text{القوة الايرادية} = \frac{\text{اجمالي الربح}}{\text{الودائع + حق الملكية}}$$

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

اولا: تحليـل مؤشــرات السـوق الاولي

1) نسبة الاكتتاب الجديد والزيادة براس المال الى الناتج المحلي الاجمالي

الجدول (2) يوضح لنا نسبة الاكتتاب الجديد والرسملة (زيادة راس مال الشركة) الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد , ومثلت بالمتوسط للمدة المبحوثه حوالي 4.4% من متوسط الناتج المحلي الاجمالي والبالغ حوالي 19698603 ترليون دينار للمدة ادناه , وهو مستوى مقبول نوع ما حيث مثلت الاكتتاب الجديد وادراج شركات جديدة في سوق الاوراق المالية اضافة الى زيادة راس مال الشركات المدرجة والالتزام بتوجيهات السلطة النقدية لمختلف الشركات للقطاعات العاملة في السوق المالي وعلى صعيد السنوات , كان عام 2015 من اكثر السنوات من حيث ادراج (17) شركة في السوق وزيادة راس مال (25) شركة مدرجة ومثلت الاصدارات والرسملة نسبة 1.52% من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد والبالغة حوالي 199.7 ترليون دينار , كما مثلت السنوات 2017,2013هي الاخرى اكتتابات ورسملة جديدة حيث تم ادراج (5) شركة جديدة عام 2017 وادراج شركة اسيا سيل للاتصالات عام 2013 وبمبلغ 270 مليار دينار ومثلت اهمية نسبية بلغت (0.87, 0.68)% من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي , كما تجاوزت الاصدارات والرسملة مليار دينار ومثلت اهمية نسبية بلغت (0.7,1.5)% على التوالي , وعلى العموم فحركة الاصدارات كانت موجودة في السوق ومن خلال ادراج شركات جديدة لزيادة عددها في السوق والذي تجاوز (100) شركة عام 2020 , وكذلك استمرار الشركات المدرجة لزيادة رأسمالها المدرجة في السوق لزيادة فاعليته ونشاطه سواء على القطاعات الاقتصادية او على الشركات المدرجة في السوق .

الجدول (2) يوضح احتساب الاكتتاب الجديد والزيادة الى الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	الاصدارات الجديدة	الناتج المحلي الاجمالي	النسبة
2005	354006	103551403	0.0034
2006	490524	109389941	0.0045
2007	114136	111455813	0.0010
2008	157974	157026062	0.0010
2009	439363	139330211	0.0032
2010	593976	171956975	0.0035
2011	788933	223677005	0.0035
2012	1402213	246186419	0.0057

2013	1857790	273587529	0.0068
2014	732513	266420382	0.0027
2015	3034013	199715699	0.0152
2016	611000	196924142	0.0031
2017	1924333	221665710	0.0087
2018	630296	268918874	0.0023
2019	404331	262917150	0.0015
2020	767223	198774325	0.0039
المتوسط	893914	196968603	0.0044
اكبر قيمة	3034013	273587529	0.0152
واقل قيمة	114136	103551403	0.0010

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على البيانات المثبتة في الملاحق وباستخدام الحاسوب على وفق مخرجات برنامج Excel

2) نسبة الاكتتاب الجديد والزيادة الى راس المال الثابت

تؤدي السوق الاولية وظيفة تنظيم الاصدارات الجديدة وطرح الاوراق المالية للجمهور , كما يظهر الدور التمويلي للسوق من خلال هذا السوق وقدرته على تحريك المدخرات من اصحابها الى دائرة الاستثمار والنشاط الانتاجي ومشاريع التنمية لا سيما نشاط القطاع الخاص والذي يسعى السوق لتوسيع مشاركته في العملية الاقتصادية , من معاينة الجدول (3) يوضح لنا نسبة الاكتتاب الجديد والرسملة (زيادة راس مال الشركة) الى راس المال الثابت في الاقتصاد , ومثلت بالمتوسط للمدة المبحوثه حوالي 2.8% من متوسط راس المال الثابت والبالغ حوالي 31.8 ترليون دينار للمدة ادناه , وهو مستوى مقبول نوع ما حيث مثلت الاكتتاب الجديد وادراج شركات جديدة في سوق الاوراق المالية اضافة الى زيادة راس مال الشركات المدرجة والالتزام بتوجيهات السلطة النقدية لمختلف الشركات للقطاعات العاملة في السوق المالي وعلى صعيد السنوات , كان عام 2015 من اكثر السنوات من حيث ادراج (17) شركة في السوق وزيادة راس مال (25) شركة مدرجة ومثلت الاصدارات والرسملة نسبة 6.7% من اجمالي راس المال الثابت في الاقتصاد حوالي 45.5 ترليون دينار , كما مثلت السنوات 2013 و2017, هي الاخرى اكتتابات ورسملة جديدة حيث تم ادراج (5) شركة جديدة عام 2017 وادراج شركة اسيا سيل للاتصالات عام 2013 وبمبلغ 270 مليار دينار ومثلت اهمية نسبية بلغت (5.3,3.7)% من راس المال الثابت على التوالي , كما تجاوزت الاصدارات ورسملة عاد 2012 حاجز الترليون دينار , ومثلت اهمية نسبية بلغت 4% من راس المال الثابت . في حيث كانت ادنى اصدارات ورسملة لعامي 2007, 2008 عندما بلغت على التوالي حوالي (158,114) مليار دينار ومثلت اهمية نسبية بلغت (0.7,1.5)% على التوالي , وعلى العموم فحركة الاصدارات كانت موجودة في السوق ومن خلال ادراج شركات جديدة لزيادة عددها في السوق والذي تجاوز (100) شركة عام 2020 , وكذلك استمرار الشركات المدرجة لزيادة رأسمالها المدرجة في السوق لزيادة فاعليته ونشاطه سواء على القطاعات الاقتصادية او على الشركات المدرجة في السوق.

الجدول (3) يوضح احتساب الاكتتاب الجديد والزيادة الى راس المال الثابت

السنوات	الاصدارات الجديدة	راس المال الثابت	النسبة
2005	354006	11788961	0.0300
2006	490524	17831127	0.0275
2007	114136	7530365	0.0152
2008	157974	21263968	0.0074
2009	439363	12418985	0.0354
2010	593976	26558090	0.0224
2011	788933	27379587	0.0288
2012	1402213	35033925	0.0400
2013	1857790	50285093	0.0369
2014	732513	54701739	0.0134
2015	3034013	45528386	0.0666
2016	611000	26112656	0.0234
2017	1924333	36593073	0.0526
2018	630296	28147381	0.0224
2019	404331	56621724	0.0071
2020	767223	50345678	0.0152
المتوسط	893914	31758796	0.0278
اكبر قيمة	3034013	56621724	0.0666
واقل قيمة	114136	7530365	0.0071

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على البيانات المثبتة في الملاحق وباستخدام الحاسوب على وفق مخرجات برنامج Excel

3) نسبة الاكتتاب الجديد والزيادة براس المال الى اجمالي الودائع

تبين لنا هذه النسبة مدى قدرة السوق المالية على جذب المدخرات (الودائع) ومشاركتها في تمويل الشركات والقطاعات المدرجة في السوق ومن خلال الاصدارات الجديدة وزيادة راس المال الشركات المدرجة في السوق ويتضح من جدول (4) ان نسبة الاكتتاب الجديد والرسملة (زيادة راس مال الشركة) الى اجمالي الودائع في الاقتصاد , ومثلت بالمتوسط للمدة المبحوثه حوالي 1.72% من متوسط اجمالي الودائع والبالغ حوالي 54.6 ترليون دينار للمدة المدروسة , وهو مستوى مقبول نوع ما حيث مثلت الاكتتاب الجديد وادراج شركات جديدة في سوق الاوراق المالية اضافة الى زيادة راس مال الشركات المدرجة والالتزام بتوجيهات السلطة النقدية لمختلف الشركات للقطاعات العاملة في السوق المالي وعلى صعيد السنوات , كان عام 2015 من اكثر السنوات من حيث ادراج (17) شركة في السوق وزيادة راس مال (25) شركة مدرجة ومثلت الاصدارات والرسملة نسبة 4.7% من اجمالي الودائع في الاقتصاد حوالي 64.1 ترليون دينار , كما مثلت السنوات 2013,2017 هي الاخرى اكتتابات ورسملة جديدة حيث تم ادراج (5) شركة جديدة عام 2017 وادراج شركة اسيا سيل للاتصالات عام 2013 وبمبلغ 270 مليار دينار ومثلت اهمية نسبية بلغت (2.7, 2.8)% من اجمالي الودائع على التوالي , كما

تجاوزت الاصدارات والرسملة مليار دينار ومثلت اهمية نسبية بلغت (0.7,1.5)% على التوالي , وعلى العموم فحركة الاصدارات كانت موجودة في السوق ومن خلال ادراج شركات جديدة لزيادة عددها في السوق والذي تجاوز (100) شركة عام 2020 , وكذلك استمرار الشركات المدرجة لزيادة رأسمالها المدرجة في السوق لزيادة فاعليته ونشاطه سواء على القطاعات الاقتصادية او على الشركات المدرجة في السوق.

الجدول (4) يوضح احتساب الاكتتاب الجديد والزيادة الى اجمالي الودائع

السنوات	الاصدارات الجديدة	اجمالي الودائع	النسبة
2005	354006	10769991	0.0329
2006	490524	16928295	0.0290
2007	114136	26188926	0.0044
2008	157974	34525448	0.0046
2009	439363	38583086	0.0114
2010	593976	47947232	0.0124
2011	788933	56157180	0.0140
2012	1402213	62005935	0.0226
2013	1857790	68855487	0.0270
2014	732513	74073336	0.0099
2015	3034013	64344061	0.0472
2016	611000	62398733	0.0098
2017	1924333	67048631	0.0287
2018	630296	76893927	0.0082
2019	404331	82106425	0.0049
2020	767223	84924168	0.0090
المتوسط	893914	54609429	0.0172
اكبر قيمة	3034013	84924168	0.0472
واقل قيمة	114136	10769991	0.0044

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على البيانات المثبتة في الملاحق وباستخدام الحاسوب على وفق مخرجات برنامج Excel

ثانيا: تحليـل القوة الايرادية

ان مصرف الشرق الاوسط حقق اعلى ايراد بالمتوسط للمدة بلغ 9.9% وكان وراء ذلك معدلات القوة الايرادية العالية للسنوات 2005-2013 التي زادت 10% ثم بدءت القوة الايرادية تنخفض بعد ذلك لا سيما للسنوات 2018- 2020 عندما بلغت على التوالي (2.3, 3.0, 4.4)% , ومن ثم جاء مصرف بغداد بالمرتبة الثانية وبمتوسط قوة ايرادية بلغت (8.2)% والذي جاي في المرتبة الثالثة هو مصرف الاستثمار العراقي اذ بلغ متوسط القوة الايرادية (8.1)% , اما مصرف الاهلي العراقي ومصرف سومر على التوالي حصلا على المرتبة الرابعة وبمتوسط قوة ايرادية (7.9)% , اما مصرف الخليج التجاري حصل

على المرتبة الخامسة واذ بلغ متوسط القوة الايرادية (6.4)% , والذي جاء في المرتبة السادسة مصرف الائتمان العراقي وبمتوسط (5.8)% , اما الذي جاء في المرتبة الاخيرة هو مصرف اشور واذ بلغ متوسط القوة الايرادية (5.5)%.

الجدول (5) يوضح احتساب القوة الايرادية

المصارف	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الاهلي العراقي	مصرف سومر	مصرف الخليج التجاري	مصرف اشور	مصرف الائتمان العراقي
2005	0.321	0.176	0.090	0.056	0.091	0.109	0	0.058
2006	0.060	0.143	0.089	0.096	0.078	0.076	0.029	0.101
2007	0.099	0.187	0.166	0.150	0.089	0.009	0.014	0.114
2008	0.089	0.152	0.149	0.121	0.062	0.014	0.012	0.127
2009	0.053	0.112	0.077	0.072	0.094	0.087	0.012	0.074
2010	0.045	0.093	0.093	0.072	0.061	0.081	0.012	0.037
2011	0.066	0.111	0.078	0.063	0.057	0.083	0.013	0.095
2012	0.050	0.110	0.092	0.085	0.087	0.141	0.011	0.065
2013	0.051	0.106	0.108	0.063	0.147	0.121	0.097	0.054
2014	0.043	0.066	0.111	0.062	0.038	0.102	0.086	0.045
2015	0.077	0.091	0.076	0.070	0.029	0.053	0.095	0.047
2016	0.069	0.084	0.053	0.102	0.033	0.035	0.097	0.032
2017	0.054	0.053	0.041	0.079	0.242	0.044	0.056	0.034
2018	0.035	0.023	0.026	0.031	0.131	0.030	0.038	0.030
2019	0.037	0.030	0.025	0.068	0.016	0.021	0.040	0.009
2020	0.157	0.044	0.030	0.074	0.010	0.025	0.206	0.009
المتوسط	0.082	0.099	0.081	0.079	0.079	0.064	0.055	0.058
اكبر قيمة	0.321	0.187	0.166	0.150	0.242	0.141	0.206	0.127
واقل قيمة	0.035	0.023	0.025	0.031	0.010	0.009	0.011	0.009

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على البيانات المثبتة في الملاحق وباستخدام الحاسوب على وفق مخرجات برنامج Excel

المبحث الثالث: الجانب الاحصائي

الفرضية الرئيسة الاولى:

تنص الفرضية الرئيسة الاولى (H1): الفرضية الرئيسية الاولى : لا توجد علاقة بين مؤشرات فاعلية السوق الاولية وربحية الشركات .

جدول (6) نتائج تقدير العلاقة بين مؤشرات فاعلية السوق الاولية والقوة الايرادية

القوة الايرادية		Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
		Cofficient	Std .Error	t-statistic	Prob	Cofficient	Std .Error	t-statistic	Prob	Cofficient	Std .Error	t-statistic	Prob
	Constant	0.06	0.00	53.74	0.00	0.06	0.00	52.05	0.00	0.06	0.00	52.05	0.000
السوق الاولي	X1	-8.24	0.41	-20.14	0.00	-8.24	0.42	-19.51	0.00	-8.24	0.42	-19.51	0.000
	X2	0.31	0.09	3.47	0.00	0.31	0.09	3.36	0.00	0.31	0.09	3.36	0.001
	X3	2.29	0.09	24.86	0.00	2.29	0.10	24.09	0.00	2.29	0.10	24.09	0.000
	R-square	0.449722				0.449722				0.449722			
	R-square Adj	0.447995				0.411687				0.447995			
	F-statistic	260.4348				11.82397				260.4348			
	Prob (F-statistic)	0.000000				0.00000				0.000000			

جاءت نتائج التقدير مقبولة لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وكما موضحة في الجدول()، إذ تبين احصاءة (t-statistic) ان جميع معاملات النموذج معنوية وذات دلالة تفسيرية عند مستوى معنوية(5%) حيث كانت جميع النتائج القيمة الاحتمالية (.prob)أقل من(5%). إذ جاءت إشارة الثابت موجبة بقيمة (0.06) وهي تمثل المتغير التابع القوة الايرادية عندما جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفر وهذا ما يعكس حقيقة اغلب النسب موجبة في سوق العراق للأوراق المالية نظرا لكفاءة السوق بسبب الافصاح المالي والمعلوماتي لأغلب الشركات المتداولة.

كما ان إشارة (X1) سالبة في الجدول وبقيمة احتمالية (0.000) أقل من مستوى المعنوية عند (5%) إذ تبين العلاقة العكسية بين نسبة الاكتتاب الى الناتج المحلي الاجمالي والقوة الايرادية(Y1) وكذلك القيمة السوقية المضافة .(Y2) اما بالنسبة للنسب (X2,X3) ذات اشارة موجبة وبقيمة احتمالية اقل من (0.000) اقل من مستوى المعنوية عند (5%) اذ تبين العلاقة الطردية بينها وبين المتغير التابع المتمثل بالقوة الايرادية.

وجاءت مستوى معنوية النموذج بالنسبة لجدول الاول ككل مقبولة وفقا لاحصاءة (F-statistic) إذ بلغت قيمتها (260.4348) وبقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من (5) وهو ما يدل على معنوية نموذج الانحدار ومعنوية أثر المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع. كما ان قيمة معامل التحديد (R2)كانت (0.44) وهي تعبر عن ان (44%) من التغيرات في القوة يتم تفسيرها من خلال مؤشرات فاعلية السوق الاولية المعبر عنها بالمتغيرات المستقلة، وان العوامل الأخرى تفسر ما نسبته تقريبا (56%) من التغيرات التي تنعكس في القوة الايرادية.

وهذا ما يؤيد رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر بين مؤشرات فاعلية السوق الاولي على القوة الايرادية.

المبحث الرابع : الإستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

يتناول هذا المبحث الاستنتاجات التي توصل إليها البحث في المجالين: النظري والتطبيقي فكانت الاستنتاجات التطبيقية ذات صلة بالمعطيات والحقائق، التي جاءت بها الاختبارات الاحصائية للمخطط الفرضي المعتمد في البحث والاستنتاجات هي:

(1) اصبحت بورصات الأواق المالية تمثل اليوم احد الاليات التي تستخدمها الدول المتقدمة والنامية على سواء في تعبئة مواردها المالية لأجل تمويل الاستثمارات , ولجذب المزيد من تدفقات رؤوس الاموال فهي تمثل لمصدري الاوراق المالية مصدرا لتمويل استثماراتهم وللمدخرين منفذا لاستثمار مدخراتهم وقد تعاظم دورها من خلال هذه الاقتصاديات من خلال قدراتها على التخصيص الامثل للموارد المالية في مختلف القطاعات.

(2) عكست مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية في اغلب تلك المؤشرات خاصة بعد التدهور الامني سنة 2014 واقتصاره على اداة تداولية وهي الاسهم وضعف تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي .

(3) تشتير نتائج نموذج الانحدار المتعدد الى أن المتغيرات المستقلة ذات أثر واضح وكبير في مجمل التغيرات في المتغير التابع القوة الايرادية على السوق الاولي حيث ثبتت معنويتها عند مستوى معنوي 5%.

ثانياً :التوصيات

توصل البحث إلى العديد من التوصيات الجوهرية للإدارات في المصارف قيد البحث والتي تسهم في تدعيم قدرتها التنافسية على مواجهة او تجنب المخاطر المصرفية والتوصيات هي:

(1) يتعين البحث عن أدوات مالية جديدة كالسندات التي تصدرها المؤسسات المالية العالمية، والتي تكون ذات أجل استحقاق أقل من سنة، ولا يتمتع حاملها بالأولوية في الحصول على مستحقاته في حالة تمت تصفية المصرف، وهي تشبه الى حد كبير الأسهم العادية يمكن لها أن تستوع الارتفاع الذي يطراً على رؤوس أموال المصارف إذ يؤدي إلى تنشيط السوق المالي وبالتالي إلى تحقيق أرباح إضافية للمصرف.

(2) يجب على الشركات ان ترفع من كفاءة وفاعلية انشطتها , لتعظيم ربحيتها وتحسين ادائها المالي ليزيد اقبال المستثمرين على اوراقها المالية .

(3) توجيه المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية بضرورة التركيز في استثماراتهم وتداولاتهم على الشركات التي تتمتع بمؤشرات ربحية .

لائحة المراجع

1. هاشم – سعاد قاسم ,سعيد – غفران هادي , سالم – احمد داود سالم ,2020 , تحليل مؤشرات اداء السوق المالي دراسة تحليلية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة 2009-2018, مجلة تكريت للعلوم الادراية والاقتصادية , المجلد 16, العدد 52.
2. الشافعي – محمد عبد الرحيم, 2000, تطور سوق الاوراق المالية في مصر – دراسة تطبيقية على سوق الاسهم المصرية , رسالة دكتوراء , كلية التجارة , جامعة الازهر .
3. عبد الغني –محمد فتحي , 2020 , دور سوق الاوراق المالية في تفعيل الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي في مصر, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة .
4. العنيزي – وسام حسين علي , الفهداوي – هشام مهيدي صالح , 2021 , الحجم الامثل للشركة واثره في مؤشرات الربحية – دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2019) , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد 13 , العدد 3.
5. حزوري - حسن , 2018 , العوامل المؤثرة على ربحية المصارف , مجلة جامعة الفرات , سوريا .
6. Madura, J., (2020), Financial Institutions and Markets, 8th Edition, Thomson Corporation, China.

قائمة الملاحق

الملحق (1) اجمالي الربح

السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الاهلي العراقي	مصرف سومر	مصرف الخليج التجاري	مصرف اشور	مصرف الائتمان العراقي
2005	96877	20259	10473	3094	2337	3383		11992
2006	17978	18497	13474	3825	2832	5929	1663	34250
2007	32690	39766	19106	7440	3894	1219	1115	37652
2008	44035	44775	21858	8328	4454	2815	1881	38479
2009	41106	37343	14002	6637	8367	21344	1842	24873
2010	41707	32920	21199	7536	7042	20634	1556	20946
2011	55628	47642	23827	12862	9494	27845	1964	39083
2012	62731	58388	28562	29591	22824	57702	2784	34428
2013	85258	56325	50494	33119	44490	87570	30360	31232
2014	76265	36234	59955	37569	15085	81405	32709	26813
2015	89765	43719	40860	37180	10380	38206	34252	21636
2016	73620	51377	28663	44731	11478	26083	34343	15856
2017	53474	31415	21767	37241	90083	25950	20206	14699
2018	36568	15985	13800	13928	52394	16617	17140	14210
2019	39991	16235	11771	34537	5461	10919	16127	4847
2020	60553	22964	16441	54071	7941	12461	79498	4765

المصدر (من تقارير سوق العراق للأوراق المالية)

الملحق (2) اجمالي الودائع

السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الاهلي العراقي	مصرف سومر	مصرف الخليج التجاري	مصرف اشور	مصرف الائتمان العراقي
2005	246127	87817	86153	28347	7636	18790	-	174507
2006	242317	93485	119522	13563	13465	54008	31718	305533
2007	255474	161779	76236	21816	16768	106116	46580	252885
2008	404177	230044	99825	37519	22477	165752	94927	210989
2009	661619	258295	118952	40308	29021	187470	86055	222578
2010	804688	270990	139014	51706	38596	190001	55265	430018
2011	699369	290924	187225	99720	61778	216937	69753	261063
2012	1046719	341370	193308	194837	104957	260780	71553	354915
2013	1393584	330110	283288	360328	105254	417143	83164	380530
2014	1491599	241574	256736	338268	135694	455212	109505	311750
2015	897310	204058	260110	267566	92154	409221	120776	162043
2016	790048	326517	254003	149121	81261	427201	100883	181827
2017	705573	332579	246006	184729	105402	265840	94028	117541
2018	782174	437921	238584	189794	131652	232978	181984	165890
2019	801175	279215	210962	250548	69089	201579	141913	214059
2020	107327	267181	274468	419234	545939	185611	113093	217502

الملحق (3) حق الملكية

السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الاهلي العراقي	مصرف سومر	مصرف الخليج التجاري	مصرف اشور	مصرف الائتمان العراقي
2005	55922	27309	30687	27104	17995	12119		30972
2006	59490	35782	31185	26361	22630	24158	25859	33709
2007	76107	50449	38950	27946	27033	28432	31258	77876
2008	93342	63840	47045	31081	49752	41050	59561	93070
2009	109170	75547	62522	51772	59748	59201	69303	111912
2010	118788	84098	88455	52913	76239	63548	76562	135093
2011	139620	137899	117108	105417	105976	118184	84608	151965
2012	207253	187746	118558	154660	158687	149088	170534	175547
2013	291263	202779	186357	168480	196801	303984	230926	197079
2014	292419	307074	283749	263429	260508	345974	269274	290171
2015	268488	276967	279554	266471	263708	314205	237899	301810
2016	282822	287361	289793	287733	267139	317734	252640	306815
2017	276942	261151	283083	285719	267513	320887	266126	315457
2018	266742	267467	283102	257850	268424	314473	268409	313498
2019	273641	268338	260626	256642	269420	306709	258681	297127
2020	278436	259232	265274	307483	262874	307172	273564	293699

الملحق (4) الاصدارات من عام 2007-2020

	راس المال القديم	راس المال الجديد	رأسمالها الاسمي	
2007	800	1000	14000	
	300	360	25000	
	500	1000	39000	
	20	40		
	270	810		
	16000	25000		
	1217	2434		
	60000	84000		
	21180	25125		
	600	900		
	31000	51000		
	2000	2250		
	1200	1440		
	27000	31000		
	2250	2500		
	20000	25000		
	570	1000		
	1008	2016		
	22344	25000		
	1000	2020		
	500	1000		
المجموع	209759	284895	75136	114136

	راس المال القديم	راس المال الجديد	رأسمالها الاسمي	
2008	900	1350	55000	
	25500	31875	1000	
	188	376	56000	
	25125	37688		
	800	1600		
	2520	5040		
	84000	10500		
	37688	45000		
	270	540		
	20020	25000		
	31000	42000		
	500	575		
	52973	70000		
	29750	37500		

		3400	2000	
		1150	1000	
		70000	50000	
		1500	1000	
		60500	55000	
		12000	10000	
		708	354	
		50000	25000	
		2000	1440	
		37500	25000	
		2200	1000	
		35000	25000	
		50000	25000	
157974	101974	635002	533028	المجموع

	رأسمالها الاسمي	راس المال الجديد	راس المال القديم	
	25000	2235	1461	
		8250	6600	
		51192	25596	
		50000	45000	
		100000	25000	
		1080	360	
		1620	810	
		85000	70000	
		744	124	
		15000	6600	
		75000	55000	
		16800	11200	2009
		7590	3795	
		1575	900	
		75000	51000	
		55000	42000	
		85000	70000	
		99	90	
		7107	6180	
		4470	3000	
		75000	60500	
		57500	50000	
		67000	50000	
		2755	1900	
		3000	2500	
		1300	1150	

		1200	600	
		50000	30000	
		70000	25000	
		50000	25000	
		50000	37500	
		50000	35000	
		50400	37500	
		50000	25000	
		100	500	
		720	508	
439363	414363	1221737	807374	المجموع

	رأسمالها الاسمي	راس المال الجديد	راس المال القديم	
	50000	12375	8250	2010
		3747	2235.8	
		100000	50000	
		100000	85000	
		1080	540	
		100000	66000	
		85000	70000	
		2000	1000	
		113.8	99	
		66700	57500	
		2499.6	2173.5	
		100000	85000	
		66000	55000	
		1500	1250	
		76000	70000	
		1500	1200	
		2923	2016	
		2200	2000	
		1508	1300	
		56990	50000	
		229.5	114.7	
		3750	3000	
		955	720	
		72000	67000	
		1350	900	
		250000	75000	
		70000	50000	

		11726	7107	
		125000	105000	
		75020	50400	
		125000	100000	
		150000	100000	
		10000	3400	
		100000	60000	
		75	60	
593976	543976	1777242	1233266	المجموع

	رأسمالها الاسمي	راس المال الجديد	راس المال القديم	
	100000	100000	50000	
		100000	85000	
		540	270	
		100000	50000	
		5620	3747	
		102384	51192	
		150000	100000	
		2160	1080	
		105000	100000	
		15187	7593	
		3844	1922	
		41437.5	31875	2011
		3140	2000	
		18000	12000	
		175	113	
		100000	72000	
		59800	50000	
		2420	2200	
		2000	1600	
		112900	100000	
		3553.9	2755	
		1239	708	
		1350	955	
		1800	1350	
		100000	75000	
		3234.6	2499	
		100000	50000	
		75000	50000	
		175000	125000	

		100000	75020	
		100000	76000	
		2000	1500	
		2000	1000	
		200000	150000	
		100000	50000	
		100000	66700	
		2500	1508	
		1800	540	
		2000	1500	
		2000	1500	
		103950	56990	
		75	60	
788933	688933	2202110	1513177	

	رأسمالها الاسمي	راس المال الجديد	راس المال القديم	
	لا يوجد	116000	105000	
		300000	150000	
		151000	116000	
		6469	3234	
		150000	100000	
		3600	1800	
		5000	1620	
		7500	5000	
		1080	540	
		4000	3140	2012
		230	175	
		2268	2160	
		90	75	
		400	229.5	
		1150	1000	
		460	400	
		1500	1350	
		3000	2000	
		200	160	
		4150	3750	
		100000	75000	
		250000	200000	
		150000	100000	
		175000	112900	

		150000	100000	
		155000	100000	
		100000	59800	
		150000	100000	
		125000	103950	
		152000	100000	
		152000	100000	
		152000	102384	
		15010	11726.5	
		150000	100000	
		1500	1000	
		150000	100000	
		236000	100000	
		300000	100000	
		202000	100000	
		133000	125000	
		210000	175000	
	1402213	3966607	2564394	

	رأسمالها الاسمي	راس المال الجديد	راس المال القديم	
	270012	152000	100000	
		1000	750	
		250000	152000	
		250000	150000	
		250000	210000	
		17250	15000	
		14000	10000	
		2000	1800	
		4800	4000	
		368	230	2013
		2900	2420	
		152000	138905	
		1593.3	1500	
		300000	250000	
		135	90	
		4500	4125	
		250000	236000	
		152000	100000	
		252000	202000	
		240	40	

		250000	125000	
		150000	105800	
		210000	150000	
		250000	175000	
		250000	150000	
		156000	100000	
		202000	152000	
		200000	152000	
		250000	150000	
		3120	2268	
		252000	152000	
		250000	187300	
		250000	155000	
		250000	150000	
		187300	151000	
		4500	3600	
		265000	210000	
		5400	4500	
1857790.3	1587778.3	5442106.3	3854328	

	رأسمالها الاسمي	راس المال الجديد	راس المال القديم	
	لا يوجد	250000	202000	
		16500	15010	
		5000	2000	
		500	200	
		2200	2000	
		252500	202000	
		5128.4	4800	
		5437.5	3553.9	
		3000	2000	
		3900	1500	
		180	135	
		300000	265000	2014
		500	368	
		5000	3000	
		3190	2900	
		1000	500	
		2250	1500	
		4500	4125	
		3906	3600	

		250000	152000	
		207153.8	150000	
		178859	150000	
		252000	152000	
		300000	250000	
		250000	100000	
		400000	300000	
	732512.8	2702704.7	1970191.9	

	راسمالها الاسمي	راس المال الجديد	راس المال القديم	
	15000	1000	500	
	15000	30000	20000	
	38000	2065	2000	
	15000	2000	1350	
	251000	45000	21500	
	250000	45000	30000	
	15000	45000	33000	
	45000	45000	30000	
	25000	45000	30000	**2015**
	16000	5940	5400	
	20000	264000	250000	
	25000	7500	5128	
	45000	310000	270012	
	20000	3410	3000	
	15000	3509	3190	
	15000	1000	900	
	1829782	6253	5437	
	2654782	5000	4500	
		3500	2250	
		4297	3906	
		200000	152000	
		250000	178859	
		19200	16511	
		205000	200000	
		250000	150000	
3034013	379231	1798674	1419443	

	رأسمالها الاسمي	راس المال الجديد	راس المال القديم	**2016**
	100000	100000	45000	
		250000	100000	

	100000	250000		
	100000	250000		
	106000	112000		
المجموع	451000	962000	511000	611000

	راس المال القديم	راس المال الجديد	راسمالها الاسمي	
2017	1000	1500	255000	
	100000	250000	250000	
	45000	100000	250001	
	100000	250000	250002	
	100000	250000	250003	
	45000	100000		
	3509	5000		
	45000	100000		
	5000	7500		
	7500	10500		
	3410	3819.2	1255006	
	207153	250000		
	19200	22780		
المجموع	681772	1351099.2	669327.2	1924333.2

	راس المال القديم	راس المال الجديد	رأسمالها الاسمي	
2018	1260	1660	265000	
	1239	1735	250000	
	5000	7000	100000	
	90000	100000	615000	
	400	800		
	5000	7000		
المجموع	102899	118195	15296	630296

2019	راس المال القديم	راس المال الجديد	رأسمالها الاسمي	
	3,819	5,000	250000	
	100,000	150,000		
	100,000	150,000		
	100,000	150,000		
	10500	13650		
المجموع	314,319	468,650	154,331	404,331

	رأسمالها الاسمي	راس المال الجديد	راس المال القديم	2020
	3000	7,000	2,500	
	150000	153,000	100,207	
	250000	7,000	2,000	
	30000	200,000	150,000	
		250,000	150,000	
	433000	25,000	7,000	
		2000	1000	
		1,000	800	
		16,380	13,650	
		250,000	150,000	
767,223	334,223	911,380	577,157	المجموع

Pooled Regression Model

Dependent Variable: Y1
Method: Panel Least Squares
Date: 10/22/22 Time: 00:13
Sample: 2005 2020
Periods included: 16
Cross-sections included: 60
Total panel (balanced) observations: 960

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	53.73827	0.001177	0.063233	C
0.0000	-20.14385	0.409028	-8.239401	X1
0.0006	3.465815	0.088449	0.306548	X2
0.0000	24.86452	0.092190	2.292266	X3

0.075216	Mean dependent var	0.449722	R-squared
0.022108	S.D. dependent var	0.447995	Adjusted R-squared
-5.375839	Akaike info criterion	0.016425	S.E. of regression
-5.355561	Schwarz criterion	0.257917	Sum squared resid
-5.368117	Hannan-Quinn criter.	2584.403	Log likelihood
1.833432	Durbin-Watson stat	260.4348	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Fixed Effects Model

Dependent Variable: Y1
Method: Panel Least Squares
Date: 10/22/22 Time: 00:28
Sample: 2005 2020
Periods included: 16
Cross-sections included: 60
Total panel (balanced) observations: 960

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	52.05362	0.001215	0.063233	C
0.0000	-19.51235	0.422266	-8.239401	X1
0.0008	3.357165	0.091312	0.306548	X2
0.0000	24.08504	0.095174	2.292266	X3

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

0.075216	Mean dependent var	0.449722	R-squared
0.022108	S.D. dependent var	0.411687	Adjusted R-squared
-5.252923	Akaike info criterion	0.016957	S.E. of regression
-4.933530	Schwarz criterion	0.257917	Sum squared resid
-5.131291	Hannan-Quinn criter.	2584.403	Log likelihood
1.833432	Durbin-Watson stat	11.82397	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Random Effects Model

Dependent Variable: Y1
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 10/22/22 Time: 00:31
Sample: 2005 2020
Periods included: 16
Cross-sections included: 60
Total panel (balanced) observations: 960
Swamy and Arora estimator of component variances

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	52.05362	0.001215	0.063233	C
0.0000	-19.51235	0.422266	-8.239401	X1
0.0008	3.357165	0.091312	0.306548	X2
0.0000	24.08504	0.095174	2.292266	X3

Effects Specification

Rho	S.D.	
0.0000	0.000000	Cross-section random
1.0000	0.016957	Idiosyncratic random

Weighted Statistics

0.075216	Mean dependent var	0.449722	R-squared
0.022108	S.D. dependent var	0.447995	Adjusted R-squared
0.257917	Sum squared resid	0.016425	S.E. of regression
1.833432	Durbin-Watson stat	260.4348	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

إختبار فرضية العجز الثلاثي في إقتصاد السودان
دراسة قياسية خلال الفترة من (1990–2021م)

Testing the Hypothesis of the Triple Deficit in the Sudan Economy
(2021-1990) An econometric study during the period

د. جارالنبي بابو جارالنبي، أستاذ الإقتصاد القياسي المشارك، جامعة السلام، السودان

د. زبيدة نورالدين عبدالله، أستاذ الإقتصاد القياسي المساعد، جامعة القرآن الكريم وتأصل العلوم السودان

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إختبار فرضية العلاقة غير الخطية بين عجزي المدخرات الحكومية والإدخار الخاص وعجز الحساب الجاري(العجز الثلاثي) في السودان خلال الفترة من 1990- 2021، بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي(NARDL) ، وكشفت عن وجود علاقة توازنية في الأجلين القصير والطويل، وعلاقة تماثلية في الأجل الطويل، وأن معاملات عجزي المدخرات الحكومية والخاصة معنوية، إذا زادت بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة عجز الحساب الجاري بنسبة 0.16 و 0.49، بينما إنخفاضهما بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة عجز الحساب الجاري بنسبة 0.75 و 0.49، وقد يعزى هذا لصغر حجم المدخرات وعدم توجيه جزء منها إلى الإستثمار، وبلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.97)، مما يعني وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، وأن أي إختلال في الأجل القصير سيتم تصحيحه خلال 12.27شهراً تقريباً، وأوصت بضرورة الأهتمام بتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الإستثمارات التي تزيد من القدرة التنافسية للصادرات بما يمكن من خفض عجز الحساب الجاري.

الكلمات المفتاحية: العجز الثلاثي، عجز الحساب الجاري، عجز المدخرات الحكومية، عجز الإدخار الخاص، نموذج الأنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract

The study aimed to test the hypothesis of nonlinear relationship between both the government, private saving deficit and the current account deficit(the triple deficit) in Sudan during the period 1990 – 2021, by using Autoregressive Distributed Lag model, it revealed the existence of an equilibrium relationship in both short and long run, and asymmetric relationship in long run, the significance of government and private saving deficit coefficients, if they increased by 1%, the current account deficit will increase by 0.16, 0.49, a decrease of 1% leads to an increase in the current account deficit by 0.75, 0.49, this due to the small saving scales and not directing a part of them to investment, the value of Error correction coefficient was (-0.97), this means there is a long run equilibrium relationship, so any short run imbalance can be corrected within 12.27 month, it recommended the necessity to mobilizing savings and directing them towards investments to increase the competitiveness and reduce the current account deficit.

Key words: Triple deficit, nonlinear Autoregressive Distributed Lag Model, Error correction model.

المقدمة:

إهتمت الدراسات الإقتصادية بتحليل أسباب عدم التوازن الخارجي والمالي التي تؤثر على تحقيق النمو الإقتصادي، وبدأ الإهتمام بتحليل العلاقة بين عجزي الحساب الجاري والموازنة العامة بإختبار فرضية العجز المزدوج أو التوأم بإتباع منهج التكافؤ الريكاري ((Ricardian Equivalence Hypothesis(REH))، والمنهج الكينزي، ومن ثم تم الإهتمام بإختبار فرضية العجز الثلاثي (Triple Deficits (Sen et al., 2014:339، بعد تحرير حساب رأس المال في معظم دول العالم والذي أصبح يتسبب في زيادة تأثير عجز المدخرات الخاصة بجانب عجز المدخرات الحكومية على عجز الحساب الجاري.

مشكلة الدراسة:

يعاني إتصاد السودان من عجز مزمن في رصيد المازنة العامة ورصيد الحساب الجاري مما ترتب عليه زيادة عبء الدين الخارجي الذي أدى إلى إختلال كبير في مستويات التوازن الخارجي. وكان لابد من إختبار العلاقة بين العجز المالي الداخلي والعجز الخارجي، وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال التالي:

هل هناك علاقة بين عجزي المدخرات الحكومية والخاصة وعجز الحساب الجاري في إقتصاد السودان؟

وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1- كيف يمكن إختبار العلاقة بين مكونات هذا العجز الثلاثي؟

2- ماهي الطريقة المناسبة لفحص طبيعة وإتجاه هذه العلاقة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إختبار فرضية العجز الثلاثي في إقتصاد السودان للتحقق من العلاقة بين عجزي المدخرات الحكومية والخاصة وعجز الحساب الجاري، وتتبع مسار وإتجاه هذا العجز خلال الفترة من 1990-2021م.

أهمية الدراسة:

إن إختبار فرضية العجز الثلاثي من خلال إستخدام منهج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي، يمكن أن يساعد في تحديد سياسات إقتصادية تعمل نسبياً على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي والتحكم في عجز موازين الإقتصاد، وإن كشف وتحليل مسارات التكيف ومدة إختلال التوازن في أعقاب صدمة موجبة أو سالبة يمكن أن يوفر معلومات مفيدة عن أنماط عدم التماثل في الأجلين القصير والطويل.

فرضيات الدراسة:

1- توجد علاقة توازنية في الأجلين القصير والطويل بين عجزي المدخرات الحكومية والخاصة وعجز الحساب الجاري.

2- هناك علاقة تماثلية في الأجل الطويل بين عجزي المدخرات الحكومية والخاصة وعجز الحساب الجاري.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة منهجية الإقتصاد القياسي من خلال إستخدام إسلوب الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي (NARDL)، لإختبار فرضية العجز الثلاثي للعلاقة بين عجزي المدخرات الحكومية والخاصة وعجز الحساب الجاري، وذلك خلال الفترة التي تبنى فيها السودان سياسة التحرير الإقتصادي.

الدراسات السابقة:

من الدراسات التطبيقية التي قدمت أدلة داعمة لفرضية المنهج الكينزي بصحة فرضية العجز الثلاثي والتي توصلت إلى وجود علاقة بين عجزي الموازنة والإدخار- الإستثمار الخاص وعجز الحساب الجاري، دراسة(أشرف محمد, 2022)، إستخدمت منهج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي NARDL خلال الفترة من 1983-2017م في إقتصاد مصر، دراسة (Ali & Kakar, 2017)، بالتطبيق على إقتصاد باكستان خلال الفترة من 1980-2014م بإستخدام منهج ARDL، دراسة(Shastri et al, 2017)، إستخدمت طريقة المربعات الصغرى الحركية DOLS خلال الفترة من 1985-2015م، لخمس دول في جنوب آسيا وهي الهند، باكستان، بنغلاديش، سريلانكا ونيبال، دراسة(Coban & Balikcioglu, 2016)، خلال الفترة من 2002-2013م، لعدد من الدول التي تمر إقتصادياتها بمرحلة إنتقالية، وإستخدمت تحليل Dynamic panel data، دراسة (Bolat et al, 2014)، لدول بولندا، البرتقال، أسبانيا والسويد، وإستخدمت سببية جرانجر.

من الدراسات التي تقدم أدلة داعمة لفرضية التكافؤ الريكاردي، وعدم صحة فرضية العجز الثلاثي، دراسة (Sen & Kaya, 2018)، لعدد من الدول الإشتراكية بإستخدام تحليل سببية جرانجر خلال الفترة من 1994-2015م, دراسة (Yeniwati, 2018)، في إقتصاد إندونيسيا خلال الفترة من 2003-2016م، وإستخدمت منهج الإنحدار الذاتي VAR.

إن التباين في نتائج الدراسات التي إختبرت فرضية العجز الثلاثي قد يُعزى إلى إستخدام عينات وطرق تقدير مختلفة، وإستخدمت الدراسات التطبيقية عدد من الأساليب القياسية كمنهج الحدود Bound test، تحليل السببية لجرانجر Granger Causality، تحليل نموذج الإنحدار الذاتي Var، تحليل نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة ARDL ونموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي NARDL.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات التطبيقية الداعمة لفرضية المنهج الكينزي بصحة فرضية العجز الثلاثي، بينما تختلف عنها في الأسلوب المتبع في إختبار افرضية العجز الثلاثي وحجم العينة، عدا دراسة (أشرف محمد، 2022) التي إستخدمت نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي الذي إستخدمته هذه الدراسة. أما الدراسات الداعمة لفرضية التكافؤ الريكاردي تختلف عن هذه الدراسة في تقديمها لأدلة تدعم عدم صحة فرضية العجز الثلاثي.

الإطار النظري:

ترافق العجز المالي مع العجز التجاري ليخلق علاقة ترادف تبادلي بين الفجوتين الداخلية(المالية) والخارجية(التجارية)، وإن اختلفت الدراسات بشأن إتجاه العلاقة بينهما هل هي خارجية – داخلية؟ أم داخلية-خارجية؟ أم جدلية تبادلية؟ وتختلف الفرضيات النظرية بشأن تلك الاتجاهات (حسن محمود(2022): ص 302) منها :

1- فرضية التكافؤ الريكاردي: التي تنكر العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري مع افتراضها عدم تأثير طريقة التمويل الحكومي لعجز الموازنة على الدخول والإنفاق الحقيقيين للأفراد في الأجل الطويل، الذين يمتلكون الرشد الكافي لتكييف إنفاقهم وادخارهم لموازنة الآثار الآنية والمستقبلية للسياسات المالية للحكومة،

2- فرضية التباعد المزدوج: التي تقول بوجود علاقة عكسية بين العجزين كنتيجة لتجاوب ريكاردي جزئي مع السياسة المالية التوسعية للحكومة، يؤدي لزيادة الإدخار وإنخفاض الإستهلاك والإستثمار بما يخفض العجز الجاري.

3- فرضية فلدستين-هوريوكا: التي يعني تحقُّقها وجود إرتباط قوي بين الإدخار المحلي والإستثمار المحلي رغم حرية حركة رأس المال دوليًّا؛ ما يعني مع عدم إنطباق فرضية التكافؤ الريكاردي، طردية العلاقة بين العجزين الداخلي والخارجي المعروفة بالعجز المزدوج، وصولًا إلى الفرضيات الكينزية الخمسة.

4- الفرضيات الكنزية:

- **فرضية العجز التوأم:** التي تعني وحدة إتجاه العجزين كنتيجة لإعتماد العجز الجاري على عجز الموازنة(إيمان محمد(2021)، ص181)، وذلك من خلال إنخفاض الإدخار أو زيادة الإستثمار.

- الإستيعاب الكينزي: التي تؤكد ذات العلاقة والإتجاه السابق مباشرة، لكن من خلال التأثير المضاعف للسياسة المالية التوسعية على الدخل المحلي والطلب الكلي والقدرة التنافسية.

- **نموذج مونديل فليمينج:** الذي يدعم إتجاه العلاقة من عجز الموازنة إلى العجز الجاري، من خلال السياسة المالية التوسعية التي تؤدي لتغيُّر سعر الفائدة وسعر الصرف إيجابًا، ومن ثم القدرة التنافسية سلبًا.

- **فرضية السببية المعكوسة:** التي ترى العكس، بإتجاه العلاقة من العجز الجاري إلى عجز الموازنة؛ كنتيجة للضعف التجاري في المراحل الأولى للتنمية وفي فترات الركود والأزمات.

- **فرضية العجز التبادلي:** حيث يدفع كل من العجزين الآخر عبر قنوات سعر الفائدة وسعر الصرف من الخارجي إلى الداخلي، وعبر قنوات الدخل الإجمالي والعرض النقدي من الداخلي إلى الخارجي.

ويعتمد الإطار النظري للعجز الثلاثي على فرضية العجز التوأم ومن ثم تحليل متطابقة الدخل القومي للحصول على العلاقة بين عجزي المدخرات الحكومية والخاصة وعجز الحساب الجاري كما يلي:

$$Y = C + I + G + (X - M) - (1)$$

وحيث أن الدخل الشخصي المتاح (Yd) يتم توزيعه بين الإنفاق الإستهلاكي الخاص (C) والمدخرات الخاصة (S) ، كما يمثل الدخل القومي بعد استقطاع الضرائب(T) ، ويمكن التعبير عنه من خلال المتطابقتين التاليتين:

$$Y_d = C + S \quad - (2)$$
$$Y_d = Y - T - (3)$$
$$Y = C + S + T - (4)$$

من (1) و (4) :

$$C + I + G + (X - M) = C + S + T - (5)$$
$$(X - M) = C + S + T - C - I - G - (6)$$
$$(X - M) = (S_p - I_p) + (T - G) - (7)$$

يوزع الإنفاق الحكومي ما بين إنفاق إستهلاكي (C_g) وإنفاق إستثماري (I_g) وتصبح المعادلة:

$$(X - M) = (S_p - I_p) + (T - \mathrm{Cg} - \mathrm{Ig}) - (8)$$

والمدخرات الحكومية (S_g) تمثل الفرق بين حصيلة الضرائب(إيرادات عامة) والإنفاق الإستهلاكي:

$$S_g = T - C_g - (9)$$

$$(X - M) = (S_p - I_p) + (S_g - \mathrm{Ig}) - (10)$$

يتضح من المتطابقة (10)، أن: رصيد الميزان التجاري (X-M) يتعادل مع كل من: رصيد الإدخار -الإستثمار الحكومي $(S_g - \mathrm{Ig})$ ورصيد الإدخار -الإستثمار الخاص $(S_p - I_p)$ ويحدث العجز الثلاثي في حالة حدوث العجز في كل من: أرصدة الميزان التجاري، رصيد الموازنة العامة ورصيد الإدخار- الإستثمار الخاص.

فرضية العجز الثلاثي في إقتصاد السودان:

تطور عجز الحساب الجاري:

خلال الفترة من 1990- 2021م يتضح أن إقتصاد السودان يعاني من عجز مزمن في الحساب الجاري ، حيث بلغ أدنى عجز 488.2 مليون دولار في العام 1991م، وأقصاه كان 6241.8 مليون دولار في العام 2012م، وذلك لتدهور شروط التبادل الخارجي وإنخفاض القدرة التنافسية لصادرات السودان مع تبني السودان لسياسة تحرير الإقتصاد، ونلاحظ ذلك من خلال الشكل رقم(1).

شكل رقم(1): تطور عجز الحساب الجاري في إقتصاد السودان(مليون دولار):

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

تطور عجز المدخرات الحكومية:

الفترة من 1990- 2021م شهدت تباين في قيم عجز المدخرات الحكومية، حيث بلغ أدنى عجز 49451 مليون دولار في العام 2012م، وأقصاه كان 90466 مليون دولار في العام 2020م، وذلك لزيادة حجم نفقات الحكومة وتذبذب حجم الإيرادات العامة كنتيجة لعدم إتباع الأسلوب العلمي في التخطيط الإقتصادي، ونلاحظ ذلك من خلال الشكل رقم(2).

شكل رقم(2): تطور عجز المدخرات الحكومية في إقتصاد السودان(مليون دولار):

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

تطورعجزالمدخرات الخاصة:

شهدت الفترة من 1990- 2021م تذبذب في قيم عجز المدخرات الخاصة، حيث بلغ أدنى عجز 14420.8 مليون دولار في العام 2011م، وأقصاه كان 50008.2 مليون دولار في العام 2021م، وذلك لمزاحمة الإستثمارات الحكومية للقطاع الخاص، والشكل رقم(3) يوضح مسار هذا العجز.

شكل رقم(3): تطور عجز المدخرات الخاصة في إقتصاد السودان(مليون دولار):

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

إقتصاد السودان ظل يعاني من عجز مزمن في حسابه الجاري منذ العام 1990 إلى العام 2021م، وبلغ أقصاه في عام 2021 حوالي 683.1 مليون دولار بما نسبته12.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وأدنى عجز له بلغ 108.99مليون دولار عام 2003م بنسبة 1.65%، هذا بالإضافة إلى العجز المزمن في الموازنة العامة وبلغ أقصاه في عام 2021م حوالي 198204مليون جنيه بما نسببته 4.99% من الناتج المحلي الإجمالي، وأدنى عجز بلغ 62.3 مليون جنيه في عام 1990م بنسبة 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

تطبيق المنهجية:

لصياغة نموذج العجز الثلاثي يتم الإعتماد على العديد من النظريات والنماذج الإقتصادية التي تفسر عجز الحساب الجاري من خلال تأثير عجزي الإدخار الحكومي والإدخار الخاص، وفقاً للصيغة التالية:

$$CAD = \alpha_1 + \alpha_2 GD + \alpha_3 SP + \mu \quad -(11)$$

حيث أن: CAD = عجز الحساب الجاري GD = عجز المدخرات الحكومية SP = عجز المدخرات الخاصة α_i = معلمات النموذج μ = المتغير العشوائي.

ولتحديد درجة الإرتباط بين متغيرات النموذج تم بناء مصفوفة الإرتباطات كما في الجدول رقم(1)، وبلغت درجة الإرتباط بين عجزي المدخرات الحكومية والخاصة وعجز الحساب الجاري(0.65 ، 0.65)، و(0.59) بين عجزي المدخرات الحكومية والخاصة.

جدول رقم(1): مصفوفة الإرتباطات.

	CAD	GD	SP
CAD	1.000000	0.649783	-0.651688
GD	0.649783	1.000000	-0.587629
SP	-0.651688	-0.587629	1.000000

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

تشير النتائج الأولية لشكلي الإنتشار رقم(4) ورقم(5) أدناه، بأن العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع علاقة غير خطية.

شكل رقم (4): شكل الإنتشار

المصدر: بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

شكل رقم (5): شكل الإنتشار

المصدر: بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

أكدت إختبارات جذر الوحدة لفحص مدى سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج على إستقرار كل السلاسل الزمنية لعينة الدراسة عند الفرق الأول مما يعني قبول الفرضية البديلة(H_1) وتكاملها من الدرجة الأولى(1)1، وهذا يعتبر أحد شروط نموذج NARDL، كما يوضح الجدول رقم(2).

جدول رقم(2): نتائج إختبارات جذر الوحدة:

المتغيرات	ADF			PP		
	عند المستوى	الفرق الأول	القرار	عند المستوى	الفرق الأول	القرار
CAD	-1.010	-8.060	1(1)	-2.239	-8.039	1(1)
SP	0.218	-3.079	1(1)	1.002	-3.149	1(1)
GD	-1.366	-3.907	1(1)	-1.627	-3.911	1(1)
القيم الحرجة : ADF= - 2.976; PP= -2.976 عند 5%						

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

لتقدير نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي NARDL، تم توزيع قيم متغيرات الدراسة إلى قيم موجبة وسالبة ومن ثم تحديد رتبة الإختبار من خلال إختيار القيم المتباطئة لمتغيرات النموذج، ووفقاً لمعيار AIC تم إختيار نموذج NARDL(1,2,2,2,2).

شكل رقم(6): معيار AIC

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

للتأكد من خلو بيانات الدراسة من التحولات الهيكلية، وعدم وجود قفزات أو تغيرات مفاجئة مع مرور الزمن، تم إستخدام إختباري (Cusum) و (Cusum If Squares)، وقد ثبت أن القيم المحسوبة تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% كما في الشكل رقم(7) و(8)، مما يعني أن هناك إستقراراً وإنسجاماً بين نتائج الأجلين القصير والطويل.

شكل رقم (7): Cusum

المصدر: بيانات الدراسة و برنامج Eviews10

شكل رقم (8): إختبار Cusum If Squares

إختبار

المصدر: بيانات الدراسة و برنامج 10 Eviews

تم إستخدام إختبار الحدود Bound test لتحديد علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وبلغت القيمة المحسوبة لإحصاءة F- Statistics (7.82) وهي أكبر من قيمة الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بوجزد علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات كما يبين الجدول رقم(3).

جدول رقم(3): إختبار F- Bound

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.819428	10%	2.45	3.52
k	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

وتم الحصول على قيم معاملات النموذج في الأجل الطويل التي تحدد أثر عجزي المدخرات الحكومية والخاصة على عجز الحساب الجاري في إقتصاد السودان، وأكدت النتائج كما في الجدول رقم(4)، على معنوية تغيرات صدمات المتغيرات المستقلة (GD, SP) على المتغير التابع (CAD) حيث أن زيادة عجزي المدخرات الحكومية والخاصة بنسبة 1% يمكن أن تؤدي إلى زيادة عجز الحساب الجاري بنسبة 0.16 و0.49، وهذه النتيجة تتفق مع فرضية الدراسة، في حين أن إنخفاضهما بنسبة 1% يمكن أن يؤدي إلى زيادة عجز الحساب الجاري بنسبة 0.75 و 0.49، وهذا لايتفق مع فرضية الدراسة وهذا يؤكد عدم الإهتمام بتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الإستثمارات التي تحقق الأهداف الكلية لإقتصاد السودان بما فيها خفض العجز في الحساب الجاري.

وتصبح معادلة الأجل الطويل كما في الصيغة التالية:

CAD = -1014.978+0.1572*GD_POS + 0.7488*GD_NEG +0.4916*SP_POS + 0.4918 *SP_NEG --- (12)

جدول رقم(4): نتائج تقدير الأجل الطويل.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GD_POS	0.157236	0.047310	3.323547	0.0050
GD_NEG	0.748770	0.205729	3.639591	0.0027
SP_POS	0.491620	0.407504	3.660379	0.0026
SP_NEG	0.491837	0.136341	3.607412	0.0029

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

ومن أجل إختبار وجود علاقة تماثلية Symmetric بين متغيرات النموذج تم إستخدام إختبار Wald، وبلغت القيم الإحتمالية لإحصاءة F-Statistics عند مستوى 5% (0.5731)، و(0.7140) وهي غير معنوية، مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بإن العلاقة بين عجزي المدخرات الحكومية والخاصة وعجز الحساب الجاري تماثلية في الأجل الطويل كما في الجدول رقم(5).

جدول رقم(5): إختبار Wald Test: Equation: NARDL

Test Statistic	Value	Probability	decision
t-statistic	0.577039	0.5731	
F-statistic	0.332974	0.5731	Accept H_0
Chi-square	0.332974	0.5639	
t-statistic	-0.374002	0.7140	
F-statistic	0.139877	0.7140	Accept H_0
Chi-square	0.139877	0.7084	

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

تم تقدير نموذج تصحيحالخطأ (ECM) من نتائج نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي (NARDL)، وبلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.97) بدرجة إحتمالية(0.0000) كما في الجدول رقم(6)، وبما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعتمدة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، هذا يعني وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، وأن أي إختلال في الأجل القصير سيتم تصحيحه خلال عام واحد وسبعة وعشرون يوماً تقريباً.

جدول رقم(6): نتاشج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1014.978	233.2326	-4.351783	0.0007
D(GD_POS)	-0.120987	0.024835	-4.871634	0.0002
D(GD_POS(-1))	-0.148105	0.052473	-2.822513	0.0136
D(GD_NEG)	0.003420	0.015324	0.223172	0.8266
D(GD_NEG(-1))	-0.389073	0.110868	-3.509346	0.0035
D(SP_POS)	-0.006423	0.030237	-0.212416	0.8348

D(SP_POS(-1))	-0.783324	0.223420	-3.506060	0.0035
D(SP_NEG)	-0.277210	0.067875	-4.084113	0.0011
D(SP_NEG(-1))	-0.327589	0.137410	-2.384036	0.0318
CointEq(-1)*	-0.969850	0.136792	-7.089976	0.0000

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

تم فحص نتائج التقدير بإستخدام الإختبارات التشخيصية لمعاملات النموذج المقدرة (Coefficient Diagnostics tests) كما يلي:

- **إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:** بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار (prob Jarque- Bera) كما في الجدول رقم(7) أدناه (0.1484) وهي أكبر من 5% أي غير معنوية، مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بأن الخطاء العشوائي يتوزع توزيعاً طبيعياً.

جدول رقم(7): نتائج إختبار Jarque- Bera

المصدر: بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

- **إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء: تم** إستخدام إختبار(LM)، وبلغت القيمة الإحتمالية للإختبار (0.9851) كما في الجدول رقم(8)، وهي أكبر من 5% أي غير معنوية، مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول رقم(8): إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.015029	Prob. F(2,12)	0.9851
Obs*R-squared	0.072461	Prob. Chi-Square(2)	0.9644

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

- **إختبار إختلاف التباين:** تم الإعتماد على إختبار Breusch-Pagan-Godfrey و ARCH، وبلغت القيمة الإحتمالية للإختبارين على التوالي(0.1322) و(0.5595) كما في الجدولين(9- 10)، وهي أكبر من 5% أي غير معنوية، مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود إختلاف التباين.

جدول رقم(9): إختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.843886	Prob. F(14,14)	0.1322
Obs*R-squared	18.80268	Prob. Chi-Square(14)	0.1726
Scaled explained SS	8.196017	Prob. Chi-Square(14)	0.8789

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

جدول رقم(10): إختبار Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.349508	Prob. F(1,26)	0.5595
Obs*R-squared	0.371400	Prob. Chi-Square(1)	0.5422

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

الخاتمة:

وتشمل :

أولاً: النتائج:

من نتائج فحص نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي (NARDL) خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.
- تحقق فرضية العجز الثلاثي بوجود علاقة توازنية في الأجلين القصير والطويل بين عجزي المدخرات الحكومية والخاصة وعجز الحساب الجاري في إقتصاد السودان.
- وجود علاقة تماثلية بين مكونات العجز الثلاثي في الأجل الطويل.
- بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.97)، وهي قيمة سالبة وذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% ، مما يعني أن أي إختلال في الأجل القصير سيتم تصحيحه خلال عام واحد وسبعة وعشرون يوماً تقريباً.
- نموذج الدراسة لايعاني من مشاكل القياس بعد إجراء الإختبارات التشخيصية(Diagnostics tests).
- إن زيادة عجزي المدخرات الحكومية والخاصة بنسبة 1% قد تؤدي إلى زيادة عجز الحساب الجاري بنسبة 0.16 و0.49، وهذه النتيجة تتفق مع فرضية الدراسة، في حين أن إنخفاضهما بنسبة 1% قد يؤدي إلى زيادة عجز الحساب الجاري بنسبة 0.75 و 0.49، وهذا لايتفق مع فرضية الدراسة مما يؤكد عدم الإهتمام بتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الإستثمارات التي تحقق الأهداف الكلية لإقتصاد السودان بما فيها خفض العجز في الحساب الجاري.

ثانياً: التوصيات:

وبناءً على نتائج أعلاه توصي الدراسة بالآتي:

- ضرورة الأهتمام بتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الإستثمارات التي تعمل على زيادة القدرة التنافسية للصادرات بما يمكن من خفض العجز المزمن في الحساب الجاري، والذي ينعكس إيجاباً على وضع ميزان المدفوعات والتوازن الكلي.
- الإهتمام بتحليل وفحص مسار العجز الثلاثي في الدول النامية لتجنب آثاره على الإقتصاد القومي.

لائحة المراجع:

1. حسن محمود(2022)، إختبار فرضية العجز التوأم في مصر، مجلة البحوث المالية والتجارية، مج23، ع1، ص ص 302- 306.
2. بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، الأعداد من 1990-2021.
3. إيمان محمد عبداللطيف(2021)، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في مصر، المجلة العربية للإدارة، مج41، ع4، ص ص 181-182.
4. السيد، محمد أشرف السيد(2022)، إختبار فرضية العجز الثلاثي في الإقتصاد المصري، المجلة العربية للإدارة، مج 42، ع4، ص ص 113-127.
5. Ricardo Haussmann et al., The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity, (21)
6. (Cambridge, MA: MIT Press, 2014), 64-66.
7. Şen, A.; Şentürk, M.; Sancar, C. & Akbaş, Y. E. (2014). "Empirical Findings on Triplet Deficits
8. Hypothesis: The Case of Turkey", Journal of Economic Cooperation and Development, 35, 1, pp. 81-102.
9. Feldstein, M. & C. Horioka. (1980). "Domestic Savings and International Capital Flows", the Economic
10. Journal l, 90, pp. 314-329.
11. Fleming, J. M. (1962). "Domestic Financial Policies Under Fixed and Under Floating Exchange
12. Rates", Staff Papers-International Monetary Fund, pp. 369-380.
13. Ali, W. & Kakar, A. (2017). "Probing the Evidence of Triple Deficit Hypothesis in Pakistan", IJSSHE-International Journal of Social Sciences, Humanities and Education, Vol. 1, No. 1.
14. Shastri, S.; A. K. Giri & Mohapatra, G. (2017). "Assessing the Triple Deficit Hypothesis for Major South Asian Countries: A Panel Data Analysis", International Journal of Economics and Financial Issues,7 (4), pp. 292-299.
15. Coban, H. & Balikcioglu, E. (2016). "Triple Deficit or Twin Divergence: A Dynamic Panel Analysis", The International Journal of Economic and Social Research, Vol. 12, Year 12, No. 1, pp.271-280.
16. Bolat, S.; Değirmen, S. & Şengönül, A. (2014). "Does Triple Deficits Have (Un) Stable Causality for the EU Members? Evidence from Bootstrap-corrected Causality Tests", Procedia Economics and Finance,16, pp. 603-6012.
17. Şen, H.; Kaya, A. (2018). "Are The Twin or Triple Deficits Hypotheses Applicable to Post-communist Countries?", Bank of Finland, BOFIT, Discussion Paper , 3/2016. http://www.suomenpankki.fi/bofit_en/tutkimus/tutkimusjulkaisut/dp/Documents/2016/dp0316.pdf. (Access date 05. 04. 2016).
18. Yeniwati. (2018). "Triple Deficit Hypothesis: Has it happened in Indonesia?" Advances in Economics, Business and Management Research,Vol. 64, 2nd Padang International Conference on Education, Economics, Business and Accounting (PICEEBA-2 2018).
19. Granger, C. W. J. & Yoon, G. (2002). "Hidden Cointegration", Department of Economics Discussion
20. Paper 2002-02 , University of California, San Diego. https://doi.org/10.2139/ssrn.313831

التنويع الاقتصادي: الخيار الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستديمة في ليبيا

The Economic Diversification : The Strategic Option for Realization of Sustainable Development in Libya

مخلوف مفتاح محمد

أستاذ جامعي، جامعة الزيتونة ـ ليبيا

الملخص:

هذه الدراسة، تناولت مساعي التنويع الاقتصادي في ليبيا، وخططه وسياساته، ومنجزاته. وتوصلت إلى أن عملية التنويع الاقتصادي التي انطلقت منذ أواسط السبعينات لم تغير من بنية الاقتصادي الوطني القائمة على النفط. وبذلك يظل التنويع الاقتصادي تحدي ينبغي انجازه، وعلى عجل، ومرد ذلك ليس فقط عامل النضوب، وعامل تقلب السعر، بل أيضا سياسات التوجه إلى الطاقة المتجددة (الطاقات البديلة للنفط)، والتي ستفقد النفط أهميته كسلعة إستراتيجية عالمية. وقد أوصت الدراسة ببعض التوصيات التي قد تساعد في صياغة سياسات التنويع الاقتصادي في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، التنويع الاقتصادي، الصادرات، الطاقات المتجددة.

Abstract

This study treated the endeavors of the economic diversification , its plans , policies and achievements in Libya. It reached to the fact that the economic diversification process which was started since the mid- seventies did not change the national economic structure which is founded on the petroleum. Thereby the economic diversification remains a challenge which should be rapidly achieved. The reason thereof is not only the exhaustion and the price fluctuation factor but also the policies of direction towards the renewable energy (Oil substituting energies) which will deprive the oil of its importance as an international strategic commodity. The study recommended for some recommendations which may contribute to curving the economic diversification policies in the future.

Key words: Sustainable development, economic growth, economic diversification, exports, renewable energies.

مقدمة

منذ بداية سبعينات القرن الماضي زادت وتيرة برامج التنمية في ليبيا بهدف الدفع بعجلة التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وكان من الأهداف التنموية تنويع الهيكل الاقتصادي وتخليص الاقتصاد الوطني من سيطرت قطاع النفط، وتوظيف إيرادات هذا القطاع بما يحقق تنمية متواصلة وصولا إلى مرحلة ما بعد النفط.

وقد حققت مساعي التنويع، التي انتهجتها ليبيا، العديد من الانجازات، مثل إنشاء بعض الصناعات التي تندرج في مجالات البتر وكيماويات، والأسمدة، والمعادن الأساسية؛ وكذلك عدد من الصناعات التحويلية الأخرى، التي استهدفت تلبية حاجة السوق المحلي بالدرجة الأولى؛ وتنمية الموارد الزراعية. ونمو العديد من القطاعات الخدمية، لاسيما التعليم والصحة والبناء والتشييد. غير أن نتائج مساعي التنويع، لم تحقق تقدما يذكر فيما يتعلق بتنويع الهيكل الاقتصادي وتخليص الاقتصاد من سيطرة قطاع النفط، فبعد مرور نحو خمسة عقود على جهود التنويع لا يزال الاقتصاد الليبي يعتمد بشدة على الإيرادات النفطية في دعم النمو الاقتصادي، ورصيد المالية العامة والتوازن الخارجي، فأكثر من95% من الصادرات، ونحو90% من إيرادات المالية العامية تأتي من إيرادات بيع النفط الخام والغاز.(النسب مصدرها النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا).

هذا. وقد أكدت عدة دراسات تناولت قضية التنمية والتنويع في الاقتصاد الليبي على عدم تنوع الاقتصاد الليبي، فنجد دراسة المهوب (2002)، سردت العديد من الانجازات التنموية التي تحققت في مسيرة التنمية حتى عام 2000، ولم يكن التنويع الاقتصادي من ضمن هذه الانجازات. ونجد أيضا التقرير القطري للبنك الدولي(2006)، يوضح أن ليبيا اقل الاقتصاديات النفطية تنوعًا في العالم. وكذلك بيّنت دراسة كل من(الفارسي،2005)، والحويج (2018)، و(بغني،2018)، أن الاقتصاد الليبي لا يزال على درجة عالية من التركيز في الإنتاج، وفي الصادرات والإيرادات العامة.

وحيث يشكل التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص مرتكزا أساسيا في عملية التحول نحو اقتصاد أكثر استقرارا ومناعة ضد تقلبات أسعار النفط، التي تحدث بين الحين والأخر في السوق العالمية، وأيضا في عملية الاستعداد لحقبة ما بعد النفط الناتجة من سياسات الإحلال الجارية للنفط بالطاقات النظيفة للمحافظة على البيئة، وما تخلفه هذه السياسات من ارتدادات سلبية على الاقتصاد الليبي، فأن الدراسة الحالية تتناول عملية التنويع الاقتصادي، وتنمية القطاع الخاص في ليبيا.

والغاية من هذه الدراسة هي تقييم جهود التنويع الاقتصادي في ليبيا من حيث الأهداف المنشودة والانجازات الإجمالية لهذه العملية، وتقديم بعض التوصيات التي قد تساعد في رسم سياسات عملية التنويع الاقتصادي في المستقبل.

ويقصد بالتنويع الاقتصادي في هذه الدراسة، تنمية القطاعات غير النفطية لزيادة مساهمتها في تكوين الناتج الإجمالي، وتنويع الصادرات والإيرادات العامة. وأيضا، تقليص ما للقطاع العام من دور قيادي في النشاط الاقتصادي في ليبيا بتعزيز نمو القطاع الخاص.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من ناحيتين أساسيين: فمن جهة، تعد إضافة إلى الرصيد المعرفي المحلي خصوصا فيما يتعلق بالتنمية والتنويع. ومن جهة أخرى، أنها تطرح بعض السياسات التي ربما تدفع بعملية التنويع الاقتصادي في المستقبل.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وعلى الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية والتنويع الاقتصادي. ولتقييم منجزات سياسات التنويع الاقتصادي، استخدمت الدراسة البيانات الرسمية، واعتمدت على بعض المؤشرات العالمية، مثل: تقلب الناتج وعلاقته بسعر النفط، والتغير النسبي في تكوين الناتج المحلي، وتطور نسبة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات، ونسبة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات العامة. وهنا من المناسب الإشارة إلى أن البنك الدولي اقر عام 2011 طريقة جديدة لقياس التنويع تركز على تنوع أصول الدولة، بحيث تتنوع بين الأصول الطبيعية، والأصول المنتجة، والأصول غير الملموسة.

واحتوت الدراسة أربعة أجزاء. بعد مقدمة الدراسة، يتناول الجزء الثاني، الإطار النظري للتنويع الاقتصادي. ويستعرض الجزء الثالث سياسات التنويع الاقتصادي في ليبيا وانجازاتها، كما يتناول تحديات المستقبل، والسياسة الممكنة. والجزء الرابع، يحتوي نتائج وتوصيات الدراسة.

أولا، الإطار النظري للتنويع الاقتصادي:

1 . مفهوم وأهمية التنويع الاقتصادي.

التنوع الاقتصادي(Economic Diversity) ؟. تعددت تعاريف التنويع الاقتصادي بتعدد الزوايا التي ينظر من خلالها إليه. ففي حين يربطه البعض بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بالصادرات (الخطيب، 2014، 113). ويراه آخرون على أنه تنويع الإنتاج الذي يدفع إلى تنويع الصادرات، والإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية.(العباس، وابوشمالة، 2019، 57).

ويعرّف التنويع أيضا بأنه " تلك السياسة التي تهدف إلى تقليل نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوضا عن قطاع أو سوق أو منتوج واحد.(لزعر، 2015، 8).

كذلك، يعرّف التنويع بأنه عملية إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية، التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية أو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على القطاع الرئيسي في الاقتصاد. (زروق،2019، 23).

هذا. ويمكن التمييز بين نوعين من التنويع(أو التنوع): الرأسي، والأفقي. التنوع الرأسي هو الذي يرافقه توليد منافع جديدة للسلع المنتجة في القطاع ذاته مثل، تصدير المنتجات المطاطية والبلاستيكية بدلا من تصدير النفط الخام، والمنسوجات والملابس الجاهزة، عوضا عن الغزل والنسيج. أما التنوع الأفقي فهو الذي يؤدي إلى إضافة مدخلات جديدة من خلال التوسع في تنمية القطاعات الأساسية، والقطاعات الفرعية للقطاعات الأساسية.(التوني،2001).

وفي هذا السياق، من المناسب الإشارة إلى أنه ثمة فرق بين مفهوم التنوع (Diversify) ومفهوم التنويع(Diversification). فالتنوع هو أن يكون الاقتصاد الوطني يتكون من مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تعكس الاختلاف في البنية الاقتصادية، ويقاس في وقت محدد. وأما التنويع فهو العملية الديناميكية التي تزيد من حالة التنوع على مر الزمن. وعلى ذلك يكمن الفرق بين المفهومين في أن الأول مفهوم ثابت (استاتيكي)، بينما الثاني متحرك (ديناميكي). (باهي، وروابنية،2016).

أهمية التنوع الاقتصادي؟ اقتصاد متنوع أكثر استقرارًا. من منظور التنمية المستديمة ينظر إلى التنويع الاقتصادي كضامن للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. والتنويع الاقتصادي يعزز استقرار الاقتصاد ليس فقط من خلال زيادة المخرجات وإنما أيضا من خلال تنويع قاعدته الإنتاجية. بالمجمل، فالتنويع الاقتصادي له أهمية الكبيرة، كونه وسيلة لتحقيق أهداف كثيرة. (راجع: عبد الحميد،2018. وإسماعيل،2019. بلال، وعيد القادر، 2019). أهمها:

(1) يعد التنويع الاقتصادي مدخلا لمعالجة التشوهات الهيكلية(الاختلالات) في الاقتصاد القومي، وذلك من حيث أنه يرفع من مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في الناتج، ويوسع الأنشطة الاقتصادية، ويقوي العلاقة المتشابكة بينها.

(2) عن طريق التنويع يمكن تجنب الأزمات الحادة المفاجئة والخطيرة الناتجة عن تقلب أسعار المواد الأولية، وخاصة النفط الذي تتقلب أسعاره بين الحين والأحر بشكل كبير. وهو بذلك يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم يساهم في استدامة النمو والتنمية.

(3) كما يساهم التنويع الاقتصادي في معالجة البطالة كونه يوسع الأنشطة الاقتصادية التي تصاحبها العديد من فرص العمل.

(4) يقلل التنويع الاقتصادي من مخاطر الاستثمار من حيث انه يوسع مجالاته.

(5) يرفع التنويع الاقتصادي من معدل التبادل التجاري من خلال زيادة درجة نوعية الصادرات.

2 ـ علاقة التنويع الاقتصادي بنظريات التنمية:

العلاقة بين التنويع وبين النمو الاقتصادي والتنمية برزت منذ أن بدأ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في البحث عن استدامة النمو، وتتضح هذه العلاقة أكثر في كتابات الاقتصادي جوزيف شومبيتر(1912)، الذي نظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها عملية تحول هيكلي من خلال الابتكار، الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وأسواق جديدة. ولاحقا، بعد تزايد أعداد الدول النامية المستقلة والباحثة عن التنمية، ركزت أفكار التنمية على دور التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية، إذ نجد مقاربات عدة كمقاربة: روزنشتاين ورودان (1943)، نيركس(1953)، هيرشمان(1958)، بينت كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى.(باهي، و روابنية، 2016).

وقد برهنت الدراسات التطبيقية على أن انخفاض درجة التنويع له اثأر سلبية على النمو الاقتصادي.(الخطيب، 2014). وذلك على الرغم من أن نظرية المزايا النسبية لريكاردو، ترى أن التخصص (انخفاض درجة التنويع) محفزًا للنمو الاقتصادي. ومن وجهة نظرنا، أن زيادة درجة التنويع لا تتناقض مع نظرية المزايا النسبية، فتعدد الأنشطة الاقتصادية(زيادة درجة التنويع) تحكمه إلى حد كبير المزايا النسبية، فعند توسيع الأنشطة لا بد من الأخذ في الاعتبار المزايا النسبية. بمعنى أخر، التنويع لا يعني غياب التخصص، ولكن يعكس وجود تخصصات مختلفة وروابط قوية بين هذه التخصصات.

ثانيا، التنويع الاقتصادي في ليبيا: أهميته ـ سياساته ومنجزاته.

1 ـ أهمية التنويع الاقتصادي لليبيا:

تكمن أهمية التنويع الاقتصادي لليبيا في انه يوسع خيارات الاقتصاد الليبي، ويعزز قاعدته الإنتاجية، وينوع مصادر دخله. فعن طريق التنويع يمكن تحقيق الأهداف الإستراتيجية الآتية:

(1) تنمية القطاعات غير النفطية لزيادة أهميتها كمصدر للدخل، وللنقد الأجنبي.

(2) تعزيز مقدرة الدولة الليبية على التعامل من الأزمات الخارجية والداخلية، وذلك من خلال زيادة حصة الصادرات والعائدات غير النفطية.

(3) توفير فرص العمل للمواطنين، حيث التوسع في الأنشطة الاقتصادية الناتج من التنويع غالبا ما يكون مصحوبا بفرص جديدة للعمل.

(4) تقليل مخاطر إحلال الطاقات البديلة للنفط، فسياسات حماية البيئة العالمية التي تعمل على الحد من الانبعاث الكربوني من خلال التخلي التدريجي عن الوقود الاحفوري، تجعل النفط ربما في سنوات قليلة (التقديرات المتفائلة تقدرها بـ 50 سنة) يفقد أهميته كسلعة إستراتيجية عالمية، وتفقد بذلك ليبيا المورد الأساسي الذي تعتمد عليه.

وهكذا، يشكل التنويع الاقتصادي لليبيا منطلقا أساسيا لبناء اقتصاد أكثر استقرارا ومناعة ضد تقلبات أسعار النفط، وأيضا مرتكزا أساسيا لاقتصاد ما بعد النفط.

2 ـ سياسات التنويع الاقتصادي في ليبيا منذ السبعينات:

في بادي الأمر، ركزت التنمية الاقتصادية التي بدأت بالخطة الخماسية (1963ـ 1968) على استحداث وتطوير البنية المادية والاجتماعية، التي كانت حينئذ بدائية أو بسيطة. ثم توسعت الأهداف مع زيادة زخم التنمية في أواسط السبعينات لتشمل التنويع الاقتصادي.

وفيما يلي، موجز عن السياسات القطاعية غير النفط. ونتطرق كذلك بحسب ما توفر من بيانات إلى القطاع الخاص باعتباره جانبا من التنويع الاقتصادي في هذه الدراسة.

ـ قطاع الزراعة، برغم كونه قطاع بدائي ومتخلف، كان القطاع الزراعي قبل النفط هو القطاع الأساسي. وعند الشروع في التنمية كان من أول القطاعات المستهدفة بالتطوير، وعندما أخذت عملية التنمية زخمها في منتصف السبعينات تم توجيه قسم كبير نسبيا (النسب مصدرها تقرير وزارة التخطيط عن التنمية الاقتصادية في ليبيا،2004). بلغ نحو9% من مخصصات خطة التحول الخماسية الأولى (1976ـ1980)، ونحو19% من مخصصات خطة التحول الخماسية الثانية (1981 ـ1985). ، وهي الخطة الأكبر حتى ذلك الوقت، غير أنها تأثرت سلبا بانخفاض سعر النفط بعد عام 1981..

وكان من نتائج هذه السياسات الزراعية استصلاح وتعمير واستزراع مساحات واسعة، حيث نفذت الدولة العديد من المشروعات الزراعية في مختلف المناطق لزيادة الإنتاج الزراعي، وفي نفس الوقت، توطين التنمية (التنمية المكانية). وغير أن التنمية الزراعية واجهتها ، بالإضافة إلى مشكلة التمويل، مشكلة ندرة المياه ما دفع الدولة إلى مراجعة دورها القيادي في هذا القطاع، وأخذت تتخلى عنه تدريجيا منذ بداية التسعينات لصالح القطاع الأهلي.

ولما كانت ليبيا تعاني من ندرة المياه، فقد شرعت عام 1983 في تنفيذ مشروع النهر الصناعي لنقل المياه الجوفية من المناطق الجنوبية حيث تتوفر إلى مناطق الشمال حيث الحاجة إليها، وسرعان ما أنجز المشروع، وأصبحت تستفيد منه معظم المدن والمناطق الليبية. وهي بذلك سدت جزء من هذا العجز المائي.

ـ **قطاع الصناعة**، تأكيدًا على أهمية قطاع الصناعة في عملية التنويع الاقتصادي، حظي باستثمارات ومجهودات مستمرة خصوصا في خطتي التحول الخماسيتين: (1976ـ1980؛ 1981ـ 1985)، فقد خصص له نحو19% من المبلغ المخصص للخطة الأولى، وارتفع نصيبه إلى نحو 22% من مخصصات الخطة الثانية.(النسب من المصدر السابق).

واعتمد التصنيع في ليبيا بصورة رئيسة على الصناعات النفطية الثقيلة كثيفة رأس المال، وعلى بعض الصناعات التحويلية المتوسطة والخفيفة. واستطاعت ليبيا أن تنجز بالفترة الممتدة من عام 1970 إلى عام 2000 نحو 400 مشروع صناعي في المجالات الصناعية المختلفة: الصناعات الغذائية، صناعة مواد البناء، الصناعات المعدنية والهندسية، الصناعات البتر وكيماوية. وساهمت هذه المشروعات الصناعية في زيادة الناتج الصناعي، وفي إضافة نحو 60 منتجًا صناعيًا معظمها للسوق المحلي باستثناء الكيماويات.(عدد المشروعات والمنتجات من نفس المصدر).

غير أن النمو الذي تحقق في الصناعة التحويلية واجهته مشكلة التمويل بعد تراجع أسعار النفط في الثمانينات" كما سبق القول" والتحولات العالمية التي فرضت على ليبيا التراجع عن النهج الاشتراكي، حيث تخلت الدولة على العديد من مشروعات الصناعات التحويلية. وأما الصناعات الثقيلة المعتمدة على النفط ـ وهي خيار منطقي وحتمي في جهود التنويع في ليبيا بحكم الميزة النسبية ـ بالإضافة إلى مشكلة التمويل واجهتها أيضا مشكلة تقلب الأسعار العالمية للنفط ومنتجاته.

ـ **قطاع الخدمات**، يشمل قطاع الخدمات: التعليم والصحة، والبناء والتشييد، وتجارة التجزئة، والفنادق والسياحة، والنقل والمواصلات، والخدمات المالية والتأمين. وهو القطاع الأول من حيث استيعاب اليد العاملة، والثاني من حيث الأهمية النسبية في هيكلية الناتج المحلي الإجمالي. وتركز تطوير قطاع الخدمات على عدد من القطاعات الفرعية: كالتعليم والصحة، والبناء والتشييد، على حساب قطاعات أخرى، مثل: الخدمات المصرفية العالمية، والخدمات السياحة كالفنادق والمنتجعات السياحية، وخدمات تجارة التجزئة والمناطق الحرة، وهي للأسف، القطاعات الخدمية القابلة للاتجار.

بالمجمل، أسفرت سياسات التنمية القطاعية مع مرور الوقت عن تطور ملحوظ في ناتج كل من هذه القطاعات ، كما هو موضح بالجدول رقم(1)، والشكل رقم(1).

الجدول(1): تطور ناتج القطاعات غير النفطية في ليبيا.(سنوات مختارة)(مليون دينار، أسعار جارية)

المؤشر // السنوات	1964	1970	1980	1990	2000	2010	2020
الناتج المحلي الإجمالي	364.3	1288	10554	8247	17775	102538	67036
ـ الناتج غير النفطي	168.9	475	4028	5003	10695	41724	39703
1. الناتج الزراعي	16.7	33.1	236.4	483	1440	725	1025
2. الناتج الصناعي	12.3	24	259	563	1286	5859	4273
3. ناتج الخدمات	139.9	418	3533	3244	7969	35140	34405

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الرسمية(نشرة المصرف المركزي، الحسابات القومية)

وأما بخصوص القطاع الخاص كجزء من التنويع الاقتصادي وفقا لما أوردناه سابقا في هذه الدراسة، نوضح الأتي:

كان للقطاع الخاص دور مهم في النشاط الاقتصادي حتى بداية السبعينات، حيث شهد الاقتصاد الليبي تدخلًا حكوميًا متزايدًا في النشاط الاقتصادي، واتجهت الدولة عام 1978 كليا إلى النظام الاشتراكي، انتهي عهد النظام التنموي المزدوج القائم بين القطاعين العام والقطاع الخاص.

وظل القطاع الخاص خامد إلى أن تمت المصادقة على قانون الخصخصة عام 1992. وتحت شعار "توسيع قاعدة الملكية" قامت الدولة بالإعلان في نهاية عام 2003 عن خصخصة العديد (360) من المشروعات والشركات العامة اعتبار من يناير 2004 على أن تكون الأولوية للقطاع الخاص المحلي. ثم توالت القوانين الداعمة للقطاع الخاص، التي تسمح له بالدخول إلى قطاعات كانت حكرًا على القطاع العام ليقوم بدور متزايد في النشاط الاقتصادي. من هذه القوانين على سبيل المثال: قانون المصارف رقم(1) لسنة 2005، وقانون رقم (9) لسنة 2010 بشان تشجيع الاستثمار، وقانون رقم(14) لسنة 2010 بشان المناطق الحرة. (الاسكوا، 2021، 5). وهكذا، انتهى عهد احتكار القطاع العام للنشاط الاقتصادي.

3 ـ قياس نجاح التنويع الاقتصادي في ليبيا.

لقياس نجاح عملية التنويع الاقتصادي في ليبيا، سيتم تطبيق المقاييس والمؤشرات التي وردت بمنهجية الدراسة، كالأتي:

(1) درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بأسعار النفط، فمن المفترض أن يحد التنويع الاقتصادي من عدم استقرار الناتج مع مرور الوقت.

ويمكن من إحصائيات الجدول رقم(2)، ملاحظة تقلب قيمة الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا في اتجاه تغير سعر النفط. حيث يرتفع الناتج الإجمالي مع ارتفاع سعر النفط، وينخفض مع انخفاضه؛ وذلك لان سعر النفط يؤثر في الناتج النفطي، والأخير يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي بحكم مساهمته الكبيرة فيه؛ وهنا يلزم التذكير بأن تخفيض قيمة الدينار الليبي عام 2002، قد اثر على قيمة الناتج النفطي مقوما بالعملة الليبية، ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي. كما لا يمكن إغفال اثر كميات الإنتاج.

الجدول رقم(2): تطور الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، و سعر النفط.(سنوات مختارة).

السنة	1970	1973	1974	1975	1979	1980	1983	1986	1991	1998
القيمة	1288 (1.8)	2182 (3.6)	3787 (13)	36740 (15)	7602 (29)	10554 (39)	7805 (30)	6961 (13)	8257 (22)	9137 (12.5)
السنة	1995	1998	2000	2002	2004	2008	2009	2010	2012	2015
القيمة	10672 (17)	12611 (12.5)	17777 (27)	30390 (24)	48159 (36)	116805 (96.5)	77854 (77.5)	102538 (79.5)	113491 (109.5)	43030 (40.8)

المصدر: من أعداد الباحث. بيانات الناتج مأخوذة من النشرة الاقتصادية، وسعر النفط (الرقم المقوس) من منظمة أوبك(الموقع الالكتروني).

شكل رقم (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، و سعر النفط.(سنوات مختارة).

(2) معدل ودرجة التغير الهيكلي كما تدل عليها المساهمة النسبية للقطاعات غير النفطية، مقابل قطاع النفط، في الناتج المحلي الإجمالي. المفترض أن يؤدي التنويع إلى زيادة مستمرة في حصة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج الإجمالي بحيث لا يوجد قطاع وحيد مهيمن.

ويبيّن تفصيل الناتج الإجمالي حسب القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي في ليبيا، الموضح بالجدول رقم(3)، والشكل رقم(3)، أن قطاع النفط ـ رغم تراجع طفيف في أهميته النسبية ـ لا يزال يشكل نحو 60%(بالقيم الاسمية) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010، هذا غير إسهامه غير المباشر. ولاشك أن بقاء ـ باستثناء زيادة طفيفة في مساهمة قطاع الصناعة ـ المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج كما كانت عليه تقريبا عام1970 دلالة على عدم تنوع القاعدة الإنتاجية.

الجدول (3): الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بين العامين (1963، 2018)

المؤشر// السنة	1963	1964	1970	1980	1987	1990	2000	2010	2012	2018
الناتج النفطي	42.3	53.7	63.1	61.8	29.3	39.3	39.8	59.3	74.9	57.2
الناتج غير النفطي:	57.7	46.3	36.9	38.2	70.6	60.7	60.2	40.7	25.1	42.8
ــ الزراعة	6.4	4.6	2.6	2.3	7.0	5.8	8.1	2.5	0.66	0.9
ــ الصناعة	4.6	3.4	1.9	2.5	6.8	6.8	7.2	5.8	3.5	7.3
ــ الخدمات	46.7	38.4	32.4	33.4	56.8	48.1	46.0	32.4	20.9	34.1

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصادر الرسمية.(1) قيم النواتج والصادرات والإيرادات مقربة.

شكل رقم (3) الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي بين العامين (1963، 2018)

(3) تطور الإيرادات النفطية كنسبة من الإيرادات العامة. من المفترض أن يؤدي التنويع مع الوقت إلى اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية، ومن ثم، انخفاض نسبة الإيرادات النفطية. ونلحظ من الجدول رقم (4)، أن الإيرادات النفطية في ليبيا تشكل نحو 90% (2010) من مجموع الإيرادات، وهي ذات النسبة التي كانت عليها في بداية السبعينات، الأمر الذي يدل دلالة واضحة على عدم تنوع الإيرادات العامة.

(4) نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، حيث تدل الزيادة المستمرة للصادرات غير النفطية على زيادة درجة التنويع. ويتبيّن من الجدول رقم(4)،أن الصادرات النفطية(النفط الخام والغاز) تمثل نحو97% من إجمالي الصادرات عام 2010. وتعكس هذه النسبة الكبيرة للصادرات النفطية عدم حدوث تطور في الصادرات غير النفطية. من ناحية أخرى، تتألف الصادرات غير النفطية من عدد محدود من السلع أهمها المواد الكيماوية. وهي خالية تماما من المنتجات ذات التقنية العالية. انظر. الجدول رقم (5).

الجدول (4): الأهمية النسبية لقطاع النفط في الصادرات والإيرادات العامة بين العامين (1963، 2018)

المؤشر // السنة	1963	1964	1970	1980	1987	1990	2000	2010	2012	2018
الصادرات النفطية / الصادرات	99.3	93.8	90.8	99.2	84	95	62.1	97.1	98.0	94.2
الإيرادات النفطية / الإيرادات	57	68	84	87	49	56	38	91	95	68

المصدر : الإحصائيات مصدرها النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي.

الجدول(5): تكوين(نسب مئوية) الصادرات الليبية حسب أقسام السلع(سنوات مختارة)

الدليل	أقسام السلع	السنوات							
		1970	1980	2005	2008	2010	2015	2017	2018
0	مواد غذائية وحيوانات حية	0.003	00	0.0	0.0	0.0	0.3	0.2	0.1
1	مشروبات وتبغ	0.002	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
2	مواد خام غير صالحة للأكل	0.071	00	0.0	0.0	0.0	1.0	1.2	0.7
3	مواد الوقود والمحروقات	99.9	99.8	97.3	96.7	97.7	82.7	89.2	95.4
4	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
5	مواد كيماوية	0.0	0.012	2.7	2.5	1.5	1.9	0.5	0.4
6	مصنوعات حسب المادة المصنوعة منها	0.004	0.023	0.0	0.8	0.0	0.8	0.5	0.5
7	آلات ومعدات النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1
8	مصنوعات مختلفة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0

9 سلع غير مصنعة	0.0	0.0	0.0	0.0	13.1	8.4	2.8
المجموع(مقرب للمليون)	842	6491	31148	54732	46196	14892	27988	40999
إجمالي الصادرات غير النفطية	0.7	4.2	836	1786	1054	2571	3065	18873
غير النفطية % إجمالي الصادرات	0.08	0.2	2.6	3.2	2.3	17	10.4	4.6
ملاحظة: الزيادة في الصادرات غير النفطية الظاهرة في عامي 2015، 2017، ناتجة من تراجع الصادرات النفطية، وزيادة تصدير البند(9) نتيجة تصدير الخردة. ومن ثم فهي لا تعبير عن تغير في هيكل الصادرات بالمعنى المطلوب.								

المصدر. إعداد الباحث اعتمادا على إحصاءات التجارة الخارجية الليبية. أعداد لسنوات مختلفة.

(5) سننظر ـ حسب ما يتوفر من بيانات إلى حجم القطاعين العام والخاص من حيث الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، والإسهام في تكوين رأس المال الثابت، وذلك لاختبار نجاح درجة الخصخصة التي بدأت تأخذ طريقها وفق الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها ليبيا بشكل واضح في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي.

ونلحظ من الجدول رقم(5)، الذي يوضح التكوين الرأسمالي موزع بين القطاع العام والقطاع الخاص، أن حجم إسهام القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي عام 1970 كان يضاهي إسهام القطاع العام، لكنه تراجع بعد ذلك نتيجة التحول إلى الاشتراكية بشكل كبير ليبلغ اقل من 1% من إسهام القطاع العام في عامي1980، و1985. ثم اخذ إسهام القطاع الخاص في تكوين الرأسمالي يتحسن بعد السماح له بالعودة ولكن ببطء انظر الجدول المذكور، نتيجة لعدم وضوح الرؤية الاقتصادية، وعدم وضوح هوية الاقتصاد الوطني، والخوف من عدم مصداقية النظام السياسي. وأيضا قلة المدخرات الشخصية. وفي تقديرنا أن هذا الإسهام قد زاد بدرجة كبيرة بعد عام 2010. ولكن لا تتوفر لنا بيانات رسمية تدعم هذا التقدير.

(مليون دينار، أسعار جارية)

البيان // السنة		1963	1970	1980	1985	2000	2010
التكوين الرأسمالي يوزع بين:	القطاع العام	16.7	122.6	2556.3	1523.3	1912	14556.4
	القطاع الخاص	57.6	120.1	200.5	34.8	369.2	5537,1
	المجموع	74.3	242.7	2756.8	1558.1	2281.2	20093.5
إجمالي التغير في المخزون		1.7	3.6	101.4	30.0	40.0	–
إجمالي الإنفاق الاستثماري		76.0	246.3	2858.2	1588.1	2321.2	20093.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصادر الرسمية(نشرة المصرف المركزي، بيانات وزارة التخطيط).

وهذا القطاع الخاص، الذي اخذ ينمو بشكل ملحوظ بعد عام 2011 هو في الغالب نشاط غير رسمي بسبب الأوضاع غير المواتية التي تعيشها ليبيا منذ سنوات، ولذا فأن حجمه، في الواقع، غير معروف على وجه الدقة، وقدره المصرف المركزي في العام الماضي بنحو 40% من الناتج الإجمالي.

الجدول(5): الاستثمار الكلي في الاقتصاد الليبي(سنوات مختارة)

وهكذا. نستنتج من هذا التحليل ، أن سياسات التنويع التي انتهجتها التنمية في ليبيا لم يكن لها تأثير يذكر في بنية الاقتصاد الوطني. والسؤال الذي يطرح هنا هو لماذا فشلت عملية التنويع الاقتصادي في ليبيا؟ وما مدى مقومات وفرص نجاح هذه العملية في المستقبل؟

4 ـ الصعوبات ، والسياسات الممكنة:

سنحاول الإجابة عن السؤال السابق مباشرة من خلال مناقشة الصعوبات التي واجهت تجربة التنمية في ليبيا، والسياسات التنويعية الممكنة مستقبلا. ونبدأ بالصعوبات.

1.4 ـ الصعوبات:

لقد واجهت تجربة التنمية في ليبيا، ومن ثم، عملية التنويع الاقتصادي، بعض الصعوبات، في تقديرنا، أهم هذه الصعوبات هي:

1 ـ صعوبة الاستمرار في التمويل بسبب تراجع أسعار النفط بعد عام 1981، وانهيارها عام 1986. فبحكم ارتباط التنمية بالنفقات الاستثمارية العامة المعتمدة على عائدات النفط، فرضت أسعار النفط المنخفضة منذ منتصف الثمانينات حتى عام 2000 حالة استرخاء تنموي كان لها الأثر السلبي على نتائج التنويع الاقتصادي والتنمية عموما.

2 ـ محدودية القوى العامة، وضعف تكوينها المهني والمعرفي، إضافة إلى ضعف (او غياب بالأصح) قاعدة تكنولوجية محلية وأُطر فنية، وإدارية. وكذلك محدودية الموارد الطبيعية غير الهيدروكربونية.

4 ـ حضر القطاع الخاص، وعدم السماح للاستثمار الأجنبي بالعمل في ليبيا نتيجة النهج الاشتراكي، الأمر الذي افقد الاقتصاد الليبي مساهمة القطاع الخاص، والاستثمارات الأجنبية في التنويع والتنمية الاقتصادية إجمالا.

5 ـ عدم استقرار الهيكلية الإدارية للدولة، فعلى سبيل المثال عُدل نظام البلديات الذي ظهر عام 1975 ست مرات كان أخرها عام 1990، ليعقبه نظام الكومونات عام 1992، ثم المجالس المحلية ، ثم الشعبيات عام 1998(المنظمة الليبية للاستراتيجيات،2016، 18).

2.4 ـ السياسات الممكنة.

إن استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي الشديد على النفط يثير تحديين: الأول، كيف يمكن تطبيق أفضل السبل في التعامل مع الاعتماد الكبير على إيرادات النفط، وضمان حماية الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد ممكن من أسواق النفط العالمية. والثاني، كيف يمكن الدفع بعملية تنويع الاقتصاد الوطني حتى تتراجع مع مرور الوقت مسألة الاعتماد الكبير الحالي على النفط.

أمّا بالنسبة للتحدي الأول، بالإمكان تفادي صدمات تقلب إيرادات النفط، وتحقيق الاستقرار، عن طريق البناء المؤسسي، وتطبيق قواعد الحوكمة المالية، واستخدام سياسات اقتصادية كلية رشيدة تراعي الدورات الاقتصادية. وقد اقترحت المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، عدد من القواعد المالية للسياسة المالية .(رجا المرزوقي،الشرق الأوسط، 01 /01 / 2020).

من هذه القواعد: تحديد آلية لتسعير النفط لأغراض الموازنة العامة، تعتمد على متوسط أسعار النفط التاريخية والمستقبلية لعدد من السنوات.. و توجيه جزء من الفوائض المالية وفق آلية معينة بين صندوق موازنة للميزانية التسييرية، وآخر للتنمية. إضافة إلى ربط الإنفاق بنسبة معينة من الدخل المحلي.

وكذلك تبني ميزانيات متوسطة الأجل لمدة (3 أو4) سنوات على المستوى القطاعي، وفق خطط تنموية متوسطة الأجل. وتفيد هذه الموازنة القطاعية متوسطة الأجل في معرفة توجهات الإنفاق الحكومي، وفي مساعدة القطاع الخاص على التخطيط الاستثماري بدرجة يقين أعلى ومخاطر أقل.

وفي سياق الحديث عن الميزانية العامة، نرى أنه من الأفضل تطبيق احد الأنماط الحديثة للموازنة، كموازنة الأداء أو الموازنة الصفرية بدلا من موازنة البنود التقليدية، التي تهتم بالرقابة المالية ولا تهتم بالانجاز.(راجع دراسة لنا حول الموازنة العامة،2021).

وأما بالنسبة للتحدي الثاني، يحتاج الاقتصاد الليبي إلى تنمية شاملة تتضمن التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي، وتنمية القطاع الخاص. وتستند عملية التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص على محورين أساسيين: الأول، الإنتاجية والتنافسية؛ والثاني، الدور التنموي للقطاع الخاص. إضافة إلى اختيار ست قطاعات رئيسية ذات أولوية لتنويع الاقتصاد الليبي. هي: الصناعات التحويلية، زراعة الحبوب وصيد الأسماك، الخدمات المالية، السياحة، المعلومات والاتصالات، والخدمات اللوجستية. كما هو موضح بالشكل رقم(4)،

الشكل رقم(4): مسار التنويع الاقتصادي المقترح.

ويكتمل إطار التنويع بتحديد أربع عوامل مساعدة للتنويع، هي: المناطق الصناعية، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومشاركة القطاع الخاص، والمعرفة والابتكار؛ وأربع عوامل مساعدة للمنظومة الشاملة لكل القطاعات، وهي: بيئة الإعمال، والبنية التحية المادية والتكنولوجية الأساسية، ورأس المال البشري، والعلاقات الدولية.

وفيما يلي توضيح لهذه القطاعات المختارة:

ـ **الصناعة التحويلية**: تقتضي سياسات الصناعة السير في اتجاهين: الأول، الصناعات التحويلية المتوسطة والخفيفة،التي تستهدف القطاعات القاطرة،، والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، والأنشطة كثيفة استخدام المعرفة في إنتاج السلع والخدمات. والاتجاه الثاني، الصناعات الثقيلة كثيفة الاستخدام لرأس المال والطاقة لتوفير الميزة النسبية بحكم وفرة النفط في ليبيا. وجعل هذه الصناعات أكفأ واقدر على المنافسة وذلك بأن يستوفى منها أسعار لموارد التشغيل والطاقة اقرب إلى أسعار السوق العالمية.

ـ **الزراعة وصيد الأسماك**، يمكن الاستفادة من المياه الجوفية ـ التي تشير الدراسات إلى توفرها بكميات كبيرة بالمناطق الجنوبية ـ في زيادة وتطوير الإنتاج الزراعي. في إطار هذا القطاع يمكن أيضا تكثيف استغلال الثروة السمكية من خلال تطوير صيد وصناعة وتعبئة الأسماك.وذلك باستغلال المياه الإقليمية الواسعة.

ـ **قطاع السياحة**، ، نعتقد أن هناك فرصة واعدة للاستفادة من الخدمات السياحية، وذلك باستغلال العديد من المناطق الأثرية الموجودة بليبيا، إضافة إلى السياحة الصحراوية.

ـ **قطاع الخدمات المالية**. لا شك أن لهذا القطاع مردود ايجابي اذا ما نم التركيز عليه.

ـ **الخدمات اللوجستية**. يمكن أيضا استغلال الموقع الجغرافي والتوسع في الخدمات اللوجستية كخدمات النقل وتجارة العبور.

ـ **المعلومات والاتصالات**، ينبغي أن يتم توسع هذا القطاع لخدمة التنمية الوطنية. خصوصا وان ليبيا، وفق تقرير الاسكوا لعام 2017، هي اقل البلدان العربية استثمارًا في الاتصالات.

في ختام هذا الجزء من الدراسة، يلزم القول، أن مسار التنويع معقد ومتشابك، ويتطلب وضوحا في الرؤية والتوجه، وتحديدًا دقيقا للأهداف. والانتقال من اقتصاد النفط إلى اقتصاد التنوع ليس بالأمر السهل، فعملية الانتقال تحتاج إلى تغييرات هيكلية(إعادة هيكلة وإصلاح هيكلي). وهذه التغيرات الهيكلية لا تخلو من بعض الآثار السلبية على المدى القصير، وهي أقل على المدى المتوسط؛ لكن لها أثار إيجابية كبيرة على المدى الطويل، التي تظهر بعد اكتمال عملية إعادة الهيكلة، وتكيف سلوك الأفراد، وسلوك القطاع الخاص مع المعطيات الجديدة الناتجة عن هذه العملية.

ومسار التنويع الاقتصادي في ليبيا يحتاج نموذج تنموي قائم على رؤية واضحة، ويراعي التوزيع العادل للتنمية بين المناطق، وتقوده إرادة سياسة صادقة. وتُمدّنا التجارب التنموية الناجحة. بأهمية وجود الرؤية، وبأهمية الدور الفعال للإرادة السياسية. (الكواز،2006). فالنظام السياسي هو الذي يجمع بين مدخلات التنمية، ويوفر البيئة الملائمة من حوافز، وتشريعات وسياسات اقتصادية واجتماعية، بحيث تكون هناك بيئة أعمال جاذبة.

خاتمة:

1 ـ النتائج:

حاولت ليبيا منذ بداية السبعينات تنويع اقتنصادها، وقد بدأت عملية التنويع بتطوير البنية الأساسية المادية والاجتماعية، ومن ثم، شملت تنمية القطاعات غير النفطية لتقليل الاعتماد على النفط. وفي العقدين الآخرين من القرن الماضي، وفي إطار الإصلاح الاقتصادي، توجه الاهتمام إلى إعادة النظر في بعض السياسات الاقتصادية، وفتح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، وكذلك خصخصة العديد من شركات ومشاريع القطاع العام لتعزيز دور القطاع الخاص. غير أن نتائج عملية التنويع الاقتصادي على صعيد تنويع هيكلية الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والإيرادات العامة كانت متواضعة جدا، فلم ينخفض كثيرا الإسهام النسبي المباشر للنفط في الناتج المحلي الإجمالي، ولا إسهامه في الإيرادات العامة، ولم تتحسن نسبة الصادرات غير النفطية من مجموع الصادرات. ما يعني أن الاقتصاد الليبي لا يزال شديد الاعتماد على النفط.

من ناحية القطاع الخاص،لا يزال دوره ضعيف ومحدود في النشاط الاقتصادي، ومعظم نشاطه متركز في التجارة والاستثمار العقاري، والعطاءات الحكومية.

ومما سبق، هناك الكثير مما يلزم القيام به إذا أرادت ليبيا أن تتخلص من الاعتماد الشديد على النفط، ومن تأثير تقلب أسعار النفط في المستقبل على اقتصادها، وكذلك إذا إرادات الاستعداد لحقبة ما بعد النفط بسبب التراجع المحتمل في الاعتماد العالمي على النفط نتيجة السعي الحثيث نحو الطاقات النظيفة.

2 ـ التوصيات: توصي الدراسة بالآتية:

(1) التعجيل بعملية تنويع الاقتصاد الوطني، من خلال توجيه الاستثمار إلى القطاعات غير النفطية الواعدة ذات الإنتاجية العالية القادرة على الاستمرار والمنافسة، وتستطيع مواجهة العولمة والتجارة الحرة. وفي ذات الوقت، العمل على تحسين بيئة العمل وتحسين كفاءة السوق ومنع الاحتكار، الذي يضر بشروط المنافسة ويرفع الأسعار.

(2) تطوير منظومة التعليم بما يأخذ في الاعتبار متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة لتدريب أجيال قادرة على الابتكار ومن ثم، قادرة على المساهمة بفعالية في الاقتصاد المعرفي. وكذلك زيادة حجم الإنفاق على البحث والتطوير في الموازنة العامة. ومرة أخرى، تمدنا تجارب الدول الصاعدة بأهمية العمالة الماهرة والمدربة القادرة على انجاز التنمية، خصوصا وأن مدخلات الإنتاج لم تعد تقتصر على رأس المال المادي والبشري، وإنما تشمل الكفاءة والتقدم التقني والفاعلية والابتكار والبحث والتطوير والحوكمة والمؤسساتية.

(3) تطوير وتحديث المؤسسات العامة لضمان الأداء الكفء، وكذلك التركيز على الاستدامة المالية، وزيادة كفاءة النفقات والإيرادات العامة ليكون النظام المالي فعالا ومستقرا ، ويراعي قواعد المالية والحوكمة المالية.

(4) دعم ريادة الأعمال والابتكار عن طريق تحفيز القدرات الريادية والمبتكرة عند الأفراد والشركات. ويشمل هذه الدعم خفض الروتين الحكومي و تسهيل الحصول على الائتمان.

(5) دعم القطاع الخاص بتوفير المناخ المناسب له بما في ذلك سوق المال، وإشراكه في التنمية إلى جانب دور الدولة. وذلك لما له من دور مهم في انجاز التنمية المتنوعة.

لائحة المراجع

1. المهوب، صالح.(2002). التجربة التنموية في ليبيا: ندوة هوية الاقتصاد الليبي التي نظمها مجلس التخطيط العام بمدينة سرت الليبية.
2. الفارسي، عيسى حمد.(2005). تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي: شراكة مع القطاع الخاص. نشرة الاقتصاد والتجارة، السنة الأولى. العددان(4.3) اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة (سابقا). ليبيا.
3. التوني، عوني(محرر).(2001). ملخص مجلس الخبراء حول التنويع في المنطقة العربية، المعهد العربي للتخطيط. الكويت.
4. الكواز، احمد(2006). هل أضاعت الدول العربية فرص التنمية. سلسلة الخبراء، العدد(20)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
5. الخطيب، ممدوح عوض.(2014). التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي. المؤتمر الأول لكليات إدارة الإعمال بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي، المنعقد بالرياض/ 16 ـ 17/ 2 /2014.
6. الخطيب، ممدوح عوض.(2014). اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، الرياض، المجلد 18(2).
7. لزعر، محمد أمين.(2014). سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط. دولة الكويت.
8. باهي، موسى؛ روابنية، كمال(2016).التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. العدد الخامس. الجزائر.133 ـ 152.
9. الحويج،حسين فرج.(2018). ضرورات ومتطلبات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي في ظل الأزمة النفطية الراهنة. مجلة الدراسات الاقتصادية. كلية الاقتصاد. جامعة سرت. ليبيا.
10. بغني، طارق سليمان.(2018).التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا(1990. 2014). مجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. المجلد 9(1). جامعة قناة سويس. مصر.
11. العباس، بلقاسم ، وابوشمالة، نواف.(2018). التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الدول العربية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. المجلد21، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط. دولة الكويت.
12. عبد الحميد، خالد هاشم.(2018). التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد الرابع عشر، العدد الأول.ص: 75 ـ 98.
13. زروق، بن موفق.(2019). إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات المعاصرة. أطروحة دكتوراه. جامعة زيان بن عاشور بالجلفة، الجزائر.

14. إسماعيل، صاري.(2019). التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل عن الصدمات الخارجية في الجزائر(تقديم نموذج مقترح). مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5(2). الجزائر. ص: 895.911.
15. بلال، شيخي، وعبد القادر، زواتنية.(2019). سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021. مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد التاسع، العدد 116 مكرر.ص: 237 .257. الجزائر
16. محمد، مخلوف مفتاح.(2021). متطلبات إصلاح وتطوير الموازنة العامة في ليبيا: مدخل نظري. مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية. العدد21، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ببرلين. ألمانيا.
17. محمد، مخلوف مفتاح.(2021). تقييم التجربة التنموية لدولة ليبيا، مجلة كلية الدراسات العليا، العدد الرابع، جامعة الزيتونة. ترهونه. ليبيا.
18. الأمم المتحدة، الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا"ASCWA"(2001).التنويع الاقتصادي في البلدان النفطية: حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
19. البنك الدولي.(2006). مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، منقطة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، التقرير القطري عن ليبيا.
20. المنظمة الليبية للاستراتيجيات.(2016). لجنة من الخبراء. تحديات التنمية المكانية في ليبيا.
21. الأمم المتحدة الأمم المتحدة، الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا "ASCWA" (2017). الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية.
22. الأمم المتحدة.(2020). دراسة تمهيدية عن الاقتصاد الليبي: الواقع، والتحديات، والأفاق" تقرير الاسكوا.
23. الأمم المتحدة الأمم المتحدة، الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا "ASCWA" (2021). دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع لليبيا في الاقتصاد العالمي.
24. صندوق النقد العربي. (2021). بابكر، سامر(معد). اقتصاد المعرفة. سلسلة كتيبات تعريفية، العدد(13).
25. اللجنة الشعبية للتخطيط (سابقا).(2004). التنمية الاقتصادية في ليبيا(70 ـ 2003)
26. وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.(2012).
27. إحصاءات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة، مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط.
28. النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، أعداد لسنوات متعددة.
29. المرزوقي، رجا. صعوبة التنويع الاقتصادي في الدول النفطية والحاجة للقواعد المالية. جريدة الشرق الأوسط. (15740). 01 /01 / 2020. الرياض.

أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في كوريا الجنوبية، والدروس المستفادة لمصر

Investing in human capital in South Korea and lessons learned for Egypt

إيمان جمعة محمود سالم

باحثة دكتوراة اقتصاد، جامعة دمنهور، مصر

الملخص:

تهدف الدراسة إلى صياغة رؤية واضحة يمكن من خلالها التعرف على كيفية الاستفادة من التجربة التنموية في كوريا الجنوبية، وكيف لمصر الاستفادة من النماذج التنموية الرائدة. وذلك من خلال المنهج الوصفي التحليلي. وتُعد التجربة الكوريّة إحدى التجارب التنموية الناجحة، والتي بفضلها غدت كوريا الجنوبية في مصاف الدول الصناعية المتقدمة؛ حَيْثُ ركزت على منظومة التعليم وتحديثها بما يتماشي مع سياسة وإرادة الدولة، بالإضافة إلى الاعتماد على التعليم المهني مما كان له دور فَعّال في تحقيق التنمية الاقتصادية .

تمثلت أهم نتائج الدراسة في: ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، لمواكبة التغيرات التي تحدث بالعالم. التجربة الكوريّة واحدة من أكثر التجارب التّنمويّة نجاحًا، العلوم والتكنولوجيا والابتكار ضرورة مُلحة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. ومن هنا باتت الاستفادة من التجربة الكوريّة ضرورة مُلحة للدول النامية وبخاصةً مصر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار في رأس المال البشري، التجربة الكوريّة، التنمية الاقتصادية، مصر.

Abstract:

The study aims to formulate a clear vision through which one can learn how to benefit from the development experience in South Korea, and how Egypt can benefit from pioneering development models. And that is through the descriptive analytical approach. The Korean experience is one of the successful development experiences, thanks to which South Korea has become among the ranks of advanced industrial countries. It focused on the education system and its modernization in line with the policy and will of the state, in addition to relying on vocational education, which had an effective role in achieving economic development.

The most important results of the study were: The necessity of investing in human capital and moving towards a knowledge economy, to keep pace with the changes taking place in the world. The Korean experience is one of the most successful development experiences. Science, technology and innovation are urgently needed to drive economic development. Hence, benefiting from the Korean experience has become an urgent necessity for developing countries, especially Egypt.

Key words: Investing in human capital, the Korean experience, economic development, Egypt.

مقدمة:

إن الولوج في التنمية غمارًا على جميع الدول أن تخوضه دون أي سبيل للتراجع، فهو فرض عين لا يمكن ألا يتحقق، بل هو سبيل على كل الدول وخاصةً النامية أن تسير فيه. ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف لمصر أن تقطع هذا الطريق؟. وهنا مكمن الخطورة فالإجابات متنوعة وأحيانًا أُخْرى متباينة (متعارضة)، وذلك إنطلاقًا من أن الاستثمار في رأس المال البشري ليس عملية تلقائية تجنيها الدول جراء القيام ببعض الإجراءات. ولكنه عملية ديناميكية مستمرة متشعبة تحتاج لجهود مضنية وخطوات كثيرة إما تتزامن أو تعقب بعضها البعض، ولا تتوقف عند خطوة معينة أو هدف بعينه. كما أن المعرفة رافقت الإنسان منذ قديم الأزل مرورًا بخطوات كثيرة وصولاً إلى هذه الطفرة التى يشهدها العالم اليوم في جميع المجالات والأنشطة المعرفية. ولن يتأتى الاستفادة من اقتصاد المعرفة إلا بمزيد من الإنفاق والاستثمار في رأس المال البشري المصري وتطوير كفاءة العنصر البشري والذى سيكون بمثابة الركيزة الأساسية نحو الانطلاق لعصر اقتصاد المعرفة والتطور التكنولوجى والعلمى. فهو مفتاح تقدم الأمم بالإضافة إلى دوره الإيجابي في دفع عجلة التنمية وتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي. مع الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والبحث والتطوير. فلقد تمكنت كوريا الجنوبية من خوض التجربة التنموية الناجحة بفضل الاهتمام بتعليم وتدريب وتأهيل أبنائها ليصبحوا اليوم قادة الصناعات الثقيلة والعملاقة والأجهزة الإلكترونية الدقيقة.

وتأسيسًا على ما سبق، فقد أضحى التوجه لاقتصاد المعرفه حقيقة واقعة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات والاقتصاد القومى ككل[1]. كما أن التوجة نحو اقتصاد المعرفة فكرة جديدة ومبتكرة تساهم في خلق ثقافة عمل جديدة بعيدًا عن ثقافة التوظف الكامل، وثقافة أن الدولة بمثابة الأب للجميع وتوظف الجميع؛ حَيْثُ لا توجد دولة في العالم تستطيع أن توظف جميع أبنائها.

مشكلة الدراسة:

تتسابق جميع دول العالم على تنمية اقتصاداتها، إلا أننا نجد بعض الدول النامية ومنها مصر يُعاني اقتصادها من العديد من المشاكل ومنها: انخفاض معدل النمو الاقتصادى، وتزايد حدة البطالة والفقر، وهجرة رأس المال المادى والبشري, وغياب التنسيق بين مؤسسات التعليم وسوق العمل، وضعف البحث العلمي وانخفاض نسبة المُنفق على البحث والتطوير من الإنفاق العام، والاتجاة المتزايد والمستمر نحو العولمة والتدويل، وزيادة النفوذ الدولي.

وبالتالي فإن الدراسة بصدد طرح التساؤل الآتي:

ما الدروس المستفادة من التجربة الكوريّة ليتم تطبيقها في مصر ؟

وبناءً على ما سبق, فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول مدى توافر آليات التحول نحو الاقتصاد المبنى على العلوم والمعرفة والتكنولوجيا من عدمه, ومدى إمكانية التغلب على العقبات والمشكلات التى تقف ضد هذا التحول, وهل يستطيع الاقتصاد المصري التحول نحو اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري مثل غيره من الاقتصادات المشابهة أم لا؟

1- نرمين كامل محمد الجداوى، "حاضنات الأعمال أحد أهم أفاق التعاون الصيني المصري في المجالات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية"، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، مركز البحوث والدراسات الصينية المصرية، جامعة حلوان، المجلد الأول، العدد الأول ، (يناير 2012)، ص:150

فروض الدراسة:

- أصبح الاقتصاد القائم على الاستثمار في العنصر البشري، والاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار ضرورة مُلحة لا يمكن لأية دولة أن تتجنبها.
- نجاح الاقتصاد الكوري فى التحول نحو اقتصاد المعرفة يعتمد على عده عوامل أهمها تطوير البنية التحتية، وربط التعليم بالتدريب.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها والتحقق من فرضياتها على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب التطرق للتجربة الكوريّة وما آلت إليه من نجاح وما حققته من طفرة في مجال اقتصاد المعرفة، للنظر فى إمكانية الاستفادة من التجربة بما يتفق مع ظروف وأوضاع الاقتصاد المصري، وبما يخدم التنمية الاقتصادية والاقتصاد المصري من عدمه.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة الاستفادة من التجربة الكوريّة، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ورفع الإنتاجية، وتراكم الثروة، والاستغلال الأمثل لرأس المال البشري، ومدى استفادة مصر من التجربة الكوريّة فى تطوير التعليم بما يخدم التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة آفاق الاقتصاد القائم على الاستثمار في العنصر البشري واقتصاد المعرفة، والتعرف على العوامل الرئيسية الداعمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أقسام الدراسة:

القسم الأول: الاطار النظري لرأس المال البشري.

القسم الثاني: الأثر التنموي للاستثمار في رأس المال البشري.

القسم الثالث: تجربة كوريا الجنوبية في مجال الاستثمار في رأس المال البشري، والتوجه نحو اقتصاد المعرفة.

القسم الرابع: الدروس المستفادة من التجربة الكوريّة ليتم تطبيقها في مصر.

نتائج الدراسة والتوصيات.

القسم الأول : الاطار النظري لرأس المال البشري.

يشير رأس المال البشري بصفة عامة إلى القدرات والمهارات التي يمتلكها العنصر البشري في الدولة والتي يمكن اعتبارها "موردًا" أو "أصلاً"، وبالتالي يتضمن التعريف استثمارًا في الأفراد متمثلاً في التعليم والتدريب والصحة والذي يسهم

بدوره في رفع إنتاجية عنصر العمل. ويُعتبر تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأكثر انتشارًا؛ حَيْثُ عرف المورد البشري على أنه: المعرفة والمهارات والقدرات والعناصر الأُخْرى الفردية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي[1].

بينما يشير الاستثمار فى رأس المال البشرى إلى تخصيص الإنفاق على الأفراد من القوة العاملة بما يحقق عائدًا اقتصاديًا يتمثل فى الناتج الحدي الذى يضيفه العنصر البشرى إلى الإنتاج. بينما تعني تنمية الموارد البشرية توفير إحتياجات الأفراد وتلبية إحتياجاتهم والإهتمام بهم من وجهة نظر إجتماعية شاملة.

إحتل الاستثمار في رأس المال البشري كمفهوم وسياسات وبرامج وتطبيقات مكانة كبيرة خلال العقود الماضية، وتناولته دراسات عدة سعت لتفسير وتحليل كل جوانبه. فتناولت دراسة (Maksymenko & Rabbani,2011)[2] دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية والهند. وذلك بإستخدام منهج التكامل المشترك متعدد المتغيرات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي كبير لتراكم رأس المال البشري في الهند وكوريا الجنوبية. فيما كان تأثير الإصلاح الاقتصادي غير متجانس، وظهر إيجابي بشكل كبير في كوريا الجنوبية، في حين بدا سلبي وصغير نسبيًا في الهند. ومن ثم فإن هذه النتيجة تدعم بدرجات مختلفة تفاوت كفاءة تنفيذ تدابير الإصلاح فيما بين البلدين معتمدة على الاستثمار في رأس المال البشري. فالاستثمار في رأس المال البشري عبارة عن مجموعة الأصول التى يجلبها الفرد معه إلى المنظمة مثل التعليم والتدريب في الوظائف السابقة والعمر والخبرة المهنية[3].

وبينت دراسة (شعيبث، دلي، 2018)[4] أن رأس المال البشري عامل مهم وأساسي في التنمية الاقتصادية، إلا أن عملية إعداده تتطلب نظام تعليمي وتكويني كفؤ وفعال من أجل تحضير الدخول إلى سوق العمل والمساهمة في خلق الثروة. وذلك من خلال المنهج الوصفي والتحليلي. وكانت نتائج الدراسة كالتالي: رأس المال البشري يعمل على تعزيز مؤشرات اقتصاد المعرفة والذي يعد من أهم ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية، اقتصاد المعرفة قائم بصورة أساسية على عنصر المعرفة واستخدام العقل البشري لتوظيف وسائل البحث والتطوير والموارد الاقتصادية المتاحة، الاستثمار في التعليم يعمل على زيادة حجم التوظيف وتوفير فرص عمل للعمالة المحلية وبالتالي التقليل من مستويات البطالة المنتشرة، من خلال توفير الأيدي العاملة الماهرة. كما أوضحت أن عدم التناسق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل يؤدي إلى ظهور بطالة الخريجين، بالإضافة إلى أن الموارد البشرية من المقاييس الرئيسية التي تقاس بها ثروة الأمم. أي أن رأس المال البشري عبارة عن المخزون الذي تمتلكه الدولة من السكان الأصحاء المتعلمين الاكفاء والمنتجين، والذي يُعد عاملاً رئيسيًا في تقدير امكانياتها من حَيْثُ النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية .

---

1 - رشا محمد عبدالفتاح قطب، "أثر التعليم على إنتاجية العنصر البشري والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980- 2014)"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، (2018)، ص:.20

3- Svitlana Maksymenko & Mahbub Rabbani, "Economic reforms, human capital, and economic growth in India and South Korea: a cointeration analysis", Journal of economic development, Volume 36, Number 2, (June, 2011), p18.

4- Bae, J. & C. Rowley,"The Impact of Globalization on HRM: The Case of South Korea. Journal of World Business", 36(4),(2001) Pp:402-428.

4- سندس جاسم شعيبث، شذى سالم دلي، " رأس المال البشري ودوره في تعزيز مؤشرات اقتصاد المعرفة وتلبية احتياجات سوق العمل في العراق"، مجلة جامعة جيهان- اربيل العلمية، عدد 2، جزء ،(ايلول 2018)، ص: 491.

واختصت دراسة (Kavurmaci ,2018)[1] بالتعرف على العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية من خلال الاهتمام بالسياسات التعليمية والبحث والتطوير والاستثمار في رأس المال البشري. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن عمليات الإصلاح والتحديث في كوريا الجنوبية قد اعتمدت بصفة رئيسية على التعليم بأنواعه المختلفة، وبخاصة الفني والمهني بالإضافة إلى الاهتمام بالبحث والتطوير R&D، والقضاء على الفساد السياسي والاقتصادي. فلم تُعد تقتصر أهمية العنصر البشرى فى كونه أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية بل أصبح هو المؤثر فى جميع مكونات التنمية بحَيْثُ أصبح فى مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم وأساس عملية التنافسية الاقتصادية باعتباره أساس الابداع والابتكار.

كما هدفت دراسة (Collins,2013)[2] إلى بيان أهم الدروس التنموية التي يمكن الاستفادة منها من التجربة التنموية لكوريا الجنوبية، كما تناولت أهم الأسباب التي مكنت كوريا الجنوبية من الانطلاقة التنموية، وكيف يمكن للدول النامية وخاصة الآسيوية منها، الاستفادة منها. وتوصلت الدراسة لعده نتائج من بينها: أهمية الاستثمار في رأس المال البشري فهو مفتاح التنمية الاقتصادية في التجربة الكوريّة، بالإضافة إلى أن الاهتمام بالعنصر البشري والعمل على تطويره كان له بالغ الأثر في نجاح التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية؛ حَيْثُ أن الانسان الكوري كان -ولا يزال- هو أداة التنمية والنهضة، وفي نفس الوقت مبتغاها.

القسم الثاني: الأثر التنموي للاستثمار في رأس المال البشري

يتناول هذا القسم تأثير الاستثمار في رأس المال البشري والاهتمام بالتعليم على عناصر الإنتاج بما يخدم التنمية الاقتصادية.

يُمثل العنصر البشري حجر الزاوية في تطور المجتمعات؛ حَيْثُ شهد العالم انجازات عديدة تدل على القدرة البشرية في بناء الصروح الهائلة للحضارة البشرية بوجهيها (الإنساني والمادي) من خلال ارتفاع قيمة العنصر البشري كوحدة اقتصادية واعتباره جزء من ثروة الامم بما يساهم في عملية الانتاج. كما يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا انه لا يمكن الاستفادة من هذا العنصر دون الحصول على مستوي تعليمي جيد؛ حَيْثُ يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري. ويُعد رأس المال البشري المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي كما انه مصدر لزيادة الانتاج والتقدم التكنولوجي وفي الواقع ان معدل النمو والتقدم المحرز في الدول المتقدمة من رأس المال البشري يمثل الفرق الرئيسي بينها وبين البلدان النامية, لذلك فقد اعتبرت البلدان النامية العنصر البشري حاليًا من أهم ما تملكه الدول من عناصر الإنتاج المتاحة وبالتالي يصبح الاهتمام به واجبًا وطنيًا مُلحًا[3].

6- Aslı Kavurmaci, "The Place of R&D and Education Policies in South Korea's Economic Development", Sosyal Siyaset Konferansları Dergisi/Journal of Social Policy Conferences,(2018), P:51.

7- Susan Collin, "Lessons For Development From The Experience In Asia: Lessons From Korean Economic Growth", American Economic Sssociation, 80(2),(2013), Pp: 104-107.

3- سندس جاسم شعيبث، شذى سالم دلي،مرجع سبق ذكره، ص: 497.

ويتخذ الاستثمار في العنصر البشري والتحول الجذري والسريع نحو اقتصاد المعرفة عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وإدارية من خلال تعليم وتدريب وتأهيل الأفراد وتزويدهم بالمعارف والأفكار والقدرات مع الاهتمام بالتعليم والتكنولوجيا والابتكار، من أجل توفير فرص عمل والحد من الفقر والبطالة وتحسين مستويات المعيشة وزيادة كفاءة الأفراد على أداء الأعمال الإنتاجية المختلفة ومواكبة التقدم وبالتالي زيادة الإنتاج والإنتاجية.

يلعب الاستثمار في رأس المال البشري دورًا هامًا ومحوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية. من خلال التركيز على عوامل العرض (التقدم الفني والتقني وتراكم رأس المال المادي والبشري) وعوامل جانب الطلب (دعم الحكومة والتوسع في الصادرات). حَيْثُ يساهم تعزيز رأس المال البشري في زيادة الإنتاجية ورفع مستوي التنافسية[1]؛ حَيْثُ يُعد رأس المال البشري أهم اصول المؤسسة وثروتها الحقيقية، كما أن له دور مهم في تعزيز اقتصاد المعرفة من خلال التعليم والتدريب. إذا لم يتم استغلاله بالشكل الأمثل وتحويله إلي موارد منتجه تسهم في اقتصاد المجتمع سيصبح عبئًا على الاقتصاد. كما يحدث هدر كامل في إدارة الموارد البشرية، وقصور في درجة تأهيلها، انخفاض كفاءة القوى العاملة، ضعف الاستثمار في هذه الموارد عبر التعليم والتدريب والبحث العلمي. بالإضافة إلى أن إهمال الاستثمار في رأس المال البشري يمكن أن يضعف بشكل كبير قدرات الدولة التنافسية في ظل العولمة. لذا فالاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي.

يلعب التعليم دورًا حيويًا في تنمية رأس المال البشري بالشكل الذي يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي. وغالبًا ما يُنظر إلى التعليم على أنه وسيلة أساسية لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي، والحد من الفقر وخفض معدلات البطالة. ويُعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، فلن يؤدي هذا العنصر دوره بدون تعليم حَيْثُ يسهم الأخير في تراكم رأس المال البشري، وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التكنولوجي يزيد من معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ويزداد هذا التقدم التكنولوجي سرعة عندما تكون قوة العمل أفضل تعليمًا، ومن هنا فإن تراكم راس المال البشري يساعد في التقدم التكنولوجي ويُعد مصدرًا من مصادر النمو المستدام. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن رفع معدلات النمو المستدام يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمار في الأصول الملموسة وغير الملموسة مثل الابتكار والتعليم والتدريب، كما يسهم الاستثمار في رأس المال البشري -من خلال التعليم- في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات في رأس المال المادي[2].

يعتبر الاستثمار فى رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع، ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري. كما أن الأمية والجهل يؤثران تأثيرًا فَعّالاً على مستويات الصحة الفردية والعامة. لذلك هناك علاقة بين ما عرف بالتنمية البشرية والنمو الاقتصادي؛ حَيْثُ أن كل واحد منهما ينعكس على الأخر سلبًا وإيجابًا؛ حَيْثُ أن النمو الاقتصادي يتم من خلال تحسين القدرات البشرية، كما أن تحقيق النمو المنشود ينعكس

9- Lee, Maw-Lin,et al, "Education, human capital enhancement and economic development: Comparison between Korea and Taiwan." Economics of Education Review 13.4 (1994), Pp: 275-288.

10- Alderman, Harold, ed. No small matter: "The impact of poverty, shocks, and human capital investments in early childhood development", The World Bank, (2011).

على التنمية البشرية حَيْثُ يوسع من الخيارات أمام الموارد البشرية بشكل خاص وأمام السكان بشكل عام. بالإضافة إلى أن تنمية رأس المال البشري لها تأثير كبير على أداء المنشآت[1].

القسم الثالث: تجربة كوريا الجنوبية في مجال الاستثمارفي رأس المال البشري والتوجه نحو اقتصاد المعرفة.

تقع جمهورية كوريا الجنوبيّة في القسم الجنوبي من شبه الجزيرة الكوريّة، والتي تقع في شرق آسيا. عاصمة كوريا الجنوبيّة هي مدينة سيؤول وهي المدينة الأكبر من مدن هذه الدولة. اللغة الرسميّة في جمهوريّة كوريا الجنوبيّة هي اللغة الكوريّة. نظام الحكم فيها هو جمهوري رئاسي ودستوري. كما وتقدّر مساحتها بحوالي 100 ألف كم تقريبًا. العملة الرسميّة في هذه الدولة هي الوون KRW . ويبلغ عدد سكانها نحو 50 مليون نسمة تقريبًا. ويتكلم جميع الكوريين اللغة الكوريّة[2].

بالرغم من وعورة تضاريس كوريا الجنوبية – فأغلبها جبال وعرة، وسواحلها صخرية شديدة الانحدار، ومناخها القاري، وبالرغم من التحديات الهائلة التي واجهتها في القرن العشرين؛ حَيْثُ خضع شعبها لسيطرة اليابان أكثر من خمس وثلاثين سنة، إلا أنها تمكنت من أن تجعل من تربيتها أداة فَعّالة في مسيرة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أرضها، وتحقق ذلك من خلال اهتمامها بالتعليم وينبع الاهتمام بالتعليم في كوريا الجنوبية من الفلسفة الكونفوشيوسية ومن النصائح البوذية؛ حَيْثُ تنظر الفلسفة الكونفوشيوسية إلى التعليم على أساس أنه المفتاح الوحيد للنجاح في المستقبل والحاضر. فقد مرت تجربة كوريا الجنوبية التنموية بثلاث مراحل رئيسية، ويوضح الجدول التالي تلك المراحل.

جدول رقم (1) المراحل الرئيسية للتجربة التنموية لكوريا الجنوبية

المرحلة	السنوات	المجالات الرئيسية
الأولي	1962-1980	التصنيع
الثانية	1981-1998	الاستثمار في رأس المال البشري
الثالثة	1999-2010	اقتصاد المعرفة

11- Marimuthu, Maran, et al, "Human capital development and its impact on firm performance: Evidence from developmental economics." Journal of international social research 2.8 (2009).

12- Kwon Sangcheo, et al, Translated byDaniel Kane, "GEOGRAPHY of Korea, the Academy of Korean Studies of Korea Understanding Korea" ,Series No.7,(2016).

اتجهت كوريا الجنوبية نحو التصنيع في بداية المراحل الأساسية للتنمية، ثم تحولت من الاعتماد على اقتصاد مادى إلى اقتصاد لا مادي يقوم على الرأسمال البشري. ونجحت كوريا الجنوبية في فتح أبواب التعليم لكافة أبناء الشعب، وإزالة الحواجز أمام كل فرد للالتحاق بأنماط التعليم المختلفة، كما أنها تضمن له الاستمرار في إكمال تعليمه إلى أقصى حد ممكن وفقًا لقدراته واستعداداته وطموحاته. كما نجحت أيضًا في التوجه نحو اقتصاد المعرفة. ويوضح الشكل التالي الإطار الذي يقوم عليه اقتصاد المعرفة.

شكل رقم (1)إطار اقتصاد المعرفة

Source: Derek Chen, "Korea as a Knowledge Economy An Overview", Korea as a Knowledge Economy Evolutionary Process and Lessons Learned, The World Bank,(2007), P:12.

يقوم اقتصاد المعرفة Knowledge Economy على صناعة وتداول وتقييم المعرفة؛ حيث يعتمد بصفة رئيسية على سياسات النظام الحاكم، البنية التحتية، التعليم، الابتكار في شكل تناسق وترابط. كما اهتمت كوريا الجنوبية بالتعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار وزيادة الإنفاق المخصص لتكنولوجيا المعلومات وتعزيز دورها في الحياة العامة، ابتدءًا من مرحلة رياض الأطفال وصولاً إلى التعليم فوق الجامعي بالإضافة للاهتمام بالتعليم الفني والمهني، كما اهتمت بإقامة مناطق متخصصة في التركيز على التطبيقات العلمية والمعرفة من خلال تجربة إقامة حاضنات الأعمال. في ظل تعاون الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة من أجل تحقيق التنمية ودفع عجلة الإنتاج. وبالتالي تمكنت كوريا الجنوبية من التحول من دوله فقيرة الموارد إلي أحد أهم الاقتصادات المعرفية علي مستوي العالم، وأحد أسرع الدول نموًا من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد بدأ التحول نحو اقتصاد المعرفة مع بداية حقبه السبعينات عندما انتهجت كوريا سياسة الاستدانة والافتراض الخارجي لتمويل عمليات الاستثمار في رأس المال البشري ونقل التكنولوجيا علي نطاق واسع والاتجاه نحو تكثيف الصناعات عالية التقنيه؛ حيث ساعد ذلك علي ارتفاع الإنتاجية التقنيه لعناصر الإنتاج بشكل ملحوظ وجعلها تتفوق علي كثير من الاقتصادات المتقدمة، مما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تصنف كوريا كثالث اقتصاد قائم علي المعرفة علي مستوي العالم. ويعود ذلك لاتجاه كوريا الجنوبية نحو خلق اقتصاد قائم علي الصناعات المعرفية والتراكم المعرفي والتطور التكنولوجي في توليد الجزء الأكبر من الناتج والتشغيل والاهتمام بالبحث والتطوير والإبداع لما لهما من دور حيوي فى توليد الثروة ورفع معدلات النمو.

لعب نظام التعليم الكوري دورًا إيجابيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية في كوريا؛ حَيْثُ تبنت كوريا الجنوبية عدة سياسات ساهمت في تحقيق التقدم الاقتصادي الهائل واعتمدت بصفة رئيسية على الاستثمار في رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية، كما شهدت كوريا استقرارًا سياسيًا نتج عنه حكومة ذات برامج طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحرصت هذه الحكومة الوطنية على شحذ همة قوة العمل ورفع كفاءتها الإنتاجية بالتعليم والتدريب والتأهيل الفني، إذ تميزت اليد العاملة الكوريّة بالمهارة العالية، والانضباط في الأداء فقد أدى الاهتمام بالتعليم في كافة مراحله فضلاً عن إنشاء المؤسسات التدريبية المختلفة في تطوير وتنمية مواردها البشرية[1].

التعليم العام والجامعي:

يتكون نظام التعليم في جمهورية كوريا من مرحلة رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية ذات الست سنوات والمرحلة الإعدادية ذات الثلاث سنوات والمرحلة الثانوية ذات الثلاث سنوات والمرحلة الجامعية ذات الأربع سنوات التي تسبق مرحلة الدراسة العليا للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه. وبالإضافة إلى ذلك هناك نظام كليات ذات السنتين أو الثلاث سنوات وكليات مهنية. بالإضافة إلى تشجيع الطلبة للتعرف على مواهبهم وكفاءتهم في مرحلة مبكرة، ومتابعة تعليمهم الذي يركز على المهنة طوال مراحل الدراسة الابتدائية والإعدادية والثانوية. كما تعمل وزارة التعليم على إعداد برامج التعلم مدى الحياة، وعلى تشجيع الجامعات على تنظيم المزيد من الصفوف الدراسية للمتعلمين خارج الجامعات. ليس لدى كوريا الجنوبية بترول أو مصادر أخرى للطاقة. ليس لديها سوى الإنسان، فالاستثمار في العنصر البشري هو السبب الرئيسي في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي؛ حَيْثُ تمثلت الخطوة الأولى لاستراتيجية التنمية في كوريا الجنوبية في نشر التعليم على الصعيد الوطني ومن ثم زيادة جودة التعليم[2].

بالرغم من افتقار كوريا الجنوبية للموارد الطبيعية والثروات، إلا أنها تمتلك العنصر البشري وقود التنمية ومحركها. لذا عملت الحكومة الكوريّة على تعبئة الموارد البشرية والاستثمار في رأس المال البشري. فمنذ بداية الثمانينيات ذهب الاتجاه في كوريا الجنوبية إلي جعل التعليم مستمرًا طوال الحياة ولكل فرد وقد هدفت الإصلاحات التي حدثت في التعليم إلى أن يكون التعليم فَعّالاً وليس كميًاً فقط بالإضافة إلى اختيار المعلمين الأكفاء حتى يستطيعوا فيما بعد تطبيق سياسة المعيارية وتحسين جودة التعليم وتحقيق سياسة تعميمه ومواكبته للإتجاه العالمي الذي يسمى التعليم المبكر وخاصة الاهتمام بدراسات الطفل والتوسع في إنشاء روضة منفصلة عن المدرسة ومتصلة أيضًا بالمدارس الابتدائية. وأصبحت الدراسات التي تخص مرحلة ما قبل المدرسة أقوى وأكثر من ذي قبل وبهذه الإجراءات الجادة احتلت كوريا الجنوبية المركز الأول في مؤشر منحنى التعليم للعام 2014. كما إرتفعت نسبة الإنفاق على التعليم في كوريا الجنوبية من 2.5% سنة 1951 م لتصل إلى أكثر من 23 % من الموازنة العامة بحلول الثمانينيات، كما أولى الكوريين التدريب والتكوين المهني إهتمامًا كبيرًا مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، وبلغ عدد الطلبة الكوريين الجنوبيين الذين يتابعون دراساتهم في

13- Sung Joon Paik," Education and Inclusive Growth – Korean Experience", KDI SCHOOL WORKING PAPER SERIES,(December2015), P:2.

14-Aslı Kavurmaci, "The Place of R&D and Education Policies in South Korea's Economic Development", Op. cit, P:59.

الشعب التقنية والعلمية حوالي 70% من مجموع الطلبة سنة 1980وعملت الدولة على ابتعاث عدد كبير من الطلبة والموظفين للدراسة والتدريب[1].

التعليم الفني والمهني:

يأتي التعليم كأهم الأولويات على أجندات متخذي وصانعي القرار وواضعي السياسات بمختلف أنحاء العالم؛ حَيْثُ يُعتبر الركيزة الأساسية في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، ودرع الحماية من البطالة والفقر؛ حَيْثُ يوفر التعليم الحد اللازم من المعارف التي يمكن للأفراد الاعتماد عليها لتحسين أوضاعهم، وتُوفر النظم التعليمية بكوريا الجنوبية عديد من البرامج التعليمية التي تتناسب مع احتياجات ومهارات وقدرات الأفراد. ويمارس التعليم الفني والمهني دورًا محوريًا في تشكيل مجموعة من المهارات الفنية والتقنية للعاملين مما يمكنهم من مواكبة مستجدات التكنولوجيا وتطوراتها المستمرة بما يتواءم مع متطلبات العمل، ومن ثم يُنظر إلى التعليم الفني والمهني على أنه المتحكم الرئيسي في درجة تنافسية قطاع الأعمال وقدرته على الوفاء بمتطلبات سوق العمل؛ حَيْثُ يهدف التعليم الفني إلى إكساب الفرد قدرًا من المعلومات الفنية والمهارات العملية التي تُمكنه من إتقان عمله، وتنفيذة على الوجه الأكمل[2]. كما يُعد التعليم المهني أحد الموارد البشرية التي تغذي الصناعة بالقوى العاملة الفنية؛ حَيْثُ يلتحق بهذا النوع من التعليم 35 % من الطلاب، وربما يلتحق بعدها الطلاب بالكليات التقنية أو الجامعات لمدة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات، ويقوم التعليم في هذه المرحلة على تعليم أكاديمي في نصفه تقريبًا وتعليم مهني في نصفه الآخر، ومن الجدير بالذكر أن حوالي 90% من خريجي التعليم المهني يلتحقون مباشرة بسوق العمل بعد تخرجهم، في حين يتابع الباقي دراستهم العليا، أما بالنسبة للعمالة الماهرة فقد اهتمت كوريا الجنوبية بإنشاء عدد من مدارس التدريب المهني النموذجية التي تتطلب الدراسة بها عادة جانبًا عمليًا في الشركات المحيطة.

البحث والتطوير R&D:

لقد تبنت كوريا الجنوبية البحث والتطوير كخيار لتحقيق النمو وتوفير فرص العمل ذات العائد المادي المرتفع، فأنشأت معهد ووزارة للعلوم والتكنولوجيا عام 1967. وذلك لتعزيز تنمية التقدم العلمي والتكنولوجي، إذ ركزت السياسات العلمية والتكنولوجية الكوريّة على تقديم واستيعاب وتطبيق التكنولوجيا المتقدمة، وتحول اهتمام الدولة في ثمانينات القرن الماضي نحو مشروعات الأبحاث والتنمية القومية. وذلك بهدف الارتقاء بمستوي الدولة في النواحي العلمية والتكنولوجية وشمل ذلك برامج لزيادة استثمارات القطاع الخاص في مجال أبحاث التنمية فضلاً عن أبحاث تنمية مهارات القوى العاملة[3].

1- سعيد كامل فخري الدهشان، "التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية – دروس مستفادة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،- غزة، (2017)، ص ص: 70-71.

2- إسراء أحمد محمد راشد، "دور السياسات المالية في دعم وتطوير التعليم الفني لتحقيق التنمية البشرية مع التطبيق على مصر"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، مجلد رقم 52، العدد الثاني، (يوليو 2015)، ص: 292.

3- كاظم أحمد البطاط وآخرون،"دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي (كوريا الجنوبية نموذجًا)"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإداريةٌ والمالية، جامعة بابل، مجلد 11، عدد 1، (2019)، ص:210.

الابتكار:

استطاعت كوريا الجنوبية أن تحقق قفزة شريعة في تنمية سياسات الابتكار من خلال التركيز على العلاقة بين البحث العلمي والتكنولوجيا والتنمية التجارية. وقد ارتكز نظام الابتكار في كوريا الجنوبية على ثلاث ركائز ودعائم أساسية هي: الجامعة، الصناعة، الحكومة أو ما يسمى بـ "الحلزون الثلاثي"[1].

إن الاهتمام بالعنصر البشري والثروة البشرية يعدان من أهم العوامل التي دفعت بالنمو الاقتصادي لاقتصاد كوريا الجنوبية؛ حَيْثُ اعتمدت بصفة رئيسية على مواردها البشرية وليس الطبيعية مما أدى إلى دفع عجلة النمو الاقتصادية بها. ويوضح الجدول التالي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الكوري خلال الفترة من 1962-2018.

شكل رقم (2) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الكوري خلال الفترة من 1962-2018

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الأجمالي (القيمة بالدولار الأمريكي $)
1962	104
1965	105
1975	646
1985	2540
1995	12400
2005	18700
2015	27200
2018	30505

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD تاريخ الإطلاع: 2022/10/24، 12:30م.

يتبين من الجدول السابق متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي GDP في تزايد مستمر. فقد كان في عام 1962 104 دولارًا، إلا أنه وصل إلى 30505 عام 2018.

أولت كوريا الجنوبية التعليم اهتمامًا بالغًا باعتباره الرافد الأساسي للتنمية الاقتصادية، فلا يمكن إغفال دور التعليم في أي تجربة تنموية، وهذا ما يتضح جليًا عند النظر إلى الدور الأساسي والمحوري الذي لعبه التعليم في التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.

1- كاظم أحمد البطاط وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 216-217.

القسم الرابع: الدروس المستفادة من التجربة الكوريّة ليتم تطبيقها في مصر.

بالرغم من افتقار دولة كوريا الجنوبية للموارد الاقتصادية وجغرافيتها الصعبة، وضراوة الحروب والتقسيم إلا أنها استطاعت أن تنهض من جديد، وهذا لم يتحقق دونما توافر إرادة التنمية الحقيقية لدى الإنسان الكوري، وأن هناك عدة عوامل ساعدت التجربة التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية على النجاح، وأن تعامل الحكومات الكوريّة الجنوبية المتعاقبة بحنكة مع المراحل والفترات الزمنية من خلال قيامها بوضع الخطط الاقتصادية المناسبة، وتبني نظام اقتصاد السوق الحر والانفتاح على العالم الخارجي، والاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها، والحرص على إيجاد بيئة تشريعية وقانونية وتبني السياسات التي تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتقديم رعاية ودعم شامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كان لهذه العوامل دور رئيسي في إنجاح التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية[1]. كما أنه لايمكن استنساخ تجارب الدول بأكملها، فالمرحلة التي مرت بها دولة غير الأُخْرى بالإضافة إلى أن الظروف والعوامل التى واجهتها دولة غير الأُخْرى. فالتجربة الكوريّة اعتمدت بصفة أساسية على:

- الاهتمام بالتعليم والمؤسسات التعليمية وتأهيل وتدريب العمال لرفع كفاءتهم الإنتاجية.
- النظر إلى التعليم على أنه أداة إنتاج قبل أن يكون استهلاكًا مع إعادة بناء الاقتصاد بناءً معرفيًا عن طريق الانتقال من التركيز علي الإنتاج القائم علي الموارد الطبيعية ورأس المال والعمالة إلي التركيز القائم علي إنتاج واستثمار المعرفة لتوليد القيمة المضافه للاقتصاد القومي من خلال البحث والتطوير وتوظيف العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل مفهوم "ريادة الأعمال" أي تفاعل مزيج من العوامل البيئية والتنظيمية والفردية.
- ضرورة التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وتشجيع البحث والتطوير.
- الاعتماد على الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير الموارد البشرية والمحلية وزيادة قدرتها على العمل والابداع والانتاج. والتركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجى المتطور. مع تبني سياسات تهدف إلي جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع ودعم نمو الصادرات.
- الانفتاح على القطاع الخاص، وإعطاءه دورًا أكبر للمشاركة في عمليات التنمية مع تقديم مختلف أنواع الدعم والمساندة له، وتبسيط الإجراءات الإدارية، والبعد عن المبالغة والتعقيد وتفعيل نظام الشباك الواحد. مما يعمل على تشجيع الاستثمار ودعم التنافسية.
- تبنى سياسات تهدف إلى الاستغلال الأمثل لرأس المال البشري.
- صياغة سياسات تهدف إلى الربط بين سياسات الدولة مما يعمل على تقليل الفجوة في التفاوت بين دخول الأفراد، وتحقيق العدالة، وخض معدلات الفقر، والحد من البطالة والتضخم.

1- سعيد كامل فخري الدهشان، مرجع سبق ذكره، ص:ج.

- الموائمة بين المنشآت الصناعية والمراكز البحثية.

يتبين من ذلك، أن نجاح التجربة الكوريّة قد اعتمد بصفة رئيسية على رأس المال البشري وتأهيل وتدريب العمالة مع الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير، والتحول من سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه نحو التصدير. كما ساعد وجود نظام سياسي مستقر وتوفير كافة وسائل الدعم من قبل الحكومة على المساهمة في تحقيق النهضة التنموية.

النتائج:

- ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، لمواكبة التغيرات التي تحدث بالعالم.
- التجربة الكوريّة واحدة من أكثر التجارب التّنمويّة نجاحًا.
- العلوم والتكنولوجيا والابتكار ضرورة مُلحة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وزيادة الإنتاجية، ورفع كفاءة الاقتصاد القومى ككل، ودعم وتعزيز القدرة التنافسية.

التوصيات:

- ضرورة توجيه الاستثمار من رأس المال المادي إلى الاستثمار في رأس المال البشري.
- التركيز على العنصر البشري باعتباره المحرك الرئيسي والفَعّال في التنمية الاقتصادية.
- الانفتاح على العالم الخارجي، مع تبني نظام اقتصاد السوق الحر.
- ربط التعليم بالتدريب أو مايسمي بـ"التعليم المزدوج"، وتغيير النظرة المتدنية التى ينظرها المجتمع المصري لطلاب التعليم الفني والمهني.
- توجيه الاقتصاد نحو نمو القطاعات المُنتجة كالقطاع الصناعي والزراعي والتكنولوجي، فالشعب المصري بطبيعته مُستهلك أكثر مما هو مُنتج.
- توفير بيئة متكاملة تعمل على تقديم المساعدة والخبرة للمبدعين والمبتكرين في مجال التكنولوجيا.
- إعادة هيكلة المنظومة التعليمية بكافة مراحلها مع تطوير التعليم الفنى وربطه بسوق العمل وتوفير فرص تدريبية للطلاب، فالتعليم الفني نقطة انطلاق الصناعة.
- التوجه نحو الاقتصاد الحر والقضاء على البيروقراطية والروتين، وتفعيل نظام الشباك الواحد مع إحكام الرقابة الحكومية.
- إعادة هيكلة البحث العلمى وزيادة نسبة المُنفق عليه من الإنفاق العام وتشجيع الابتكار من خلال التركيز على المراكز البحثية.
- توفير بيئة خصبة للباحثين والاهتمام بهم ورعايتهم وتشجيعهم والاستفادة من عقولهم، التوظيف الفَعّال للكوادر والطاقات العلمية والتكنولوجية وتوجيهها لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير مناهج التعليم بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع وسوق العمل.
- تطوير وسائل التدريب وزيادة البرامج التدريبية مع الإستعانة بوسائل التكنولوجية الحديثة والمتقدمة.

- تبني أساليب التعلم التجريبي في العملية التعليمية، والاعتماد بشكل فَعّال على نوع المشاريع المطبقة وفقًا لكل مرحلة تعليمية.

الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية وآثار الاستثمار في رأس المال البشري في كوريا الجنوبية مع الدروس المستفادة بالنسبة مصر. وانتهت الدراسة إلى ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، لمواكبة التغيرات التي تحدث بالعالم؛ حَيْثُ أن التجربة الكوريّة واحدة من أكثر التجارب التّنمويّة نجاحًا كما أن المحرك الرئيسي والفَعّال في التنمية الاقتصادية هو العنصر البشري لذا يجب على الدول النامية وبخاصةً مصر الاستفادة من التجربة الكورية في استثمار رأس المال البشري وذلك من خلال ربط التعليم بالتدريب أو مايسمي بـ "التعليم المزدوج"، وتغيير النظرة المتدنية التى ينظرها المجتمع المصري لطلاب التعليم الفني والمهني. وتوجيه الاقتصاد نحو نمو القطاعات المُنتجة كالقطاع الصناعي والزراعي والتكنولوجي، فالشعب المصري بطبيعته مُستهلك أكثر مما هو مُنتج. بالإضافة إلى توفير بيئة متكاملة تعمل على تقديم المساعدة والخبرة للمبدعين المنظومة التعليمية بكافة مراحلها مع تطوير التعليم الفنى وربطه بسوق العمل وتوفير فرص تدريبية للطلاب، فالتعليم الفني نقطة انطلاق الصناعة.

لائحة المراجع:

1. نرمين كامل محمد الجداوى، "حاضنات الأعمال أحد أهم أفاق التعاون الصيني المصري في المجالات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية"، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، مركز البحوث والدراسات الصينية المصرية، جامعة حلوان، المجلد الأول، العدد الأول ، (يناير 2012)، ص:150
2. رشا محمد عبدالفتاح قطب، "أثر التعليم على إنتاجية العنصر البشري والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980- 2014)"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، (2018)، ص:20.
3. سندس جاسم شعيبث، شذى سالم دلي، " رأس المال البشري ودوره في تعزيز مؤشرات اقتصاد المعرفة وتلبية احتياجات سوق العمل في العراق"، مجلة جامعة جيهان- اربيل العلمية، عدد 2، جزء ،(ايلول 2018)، ص: 491.
4. سعيد كامل فخري الدهشان، "التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية – دروس مستفادة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،- غزة، (2017)، ص ص: 70-71.
5. إسراء أحمد محمد راشد، "دور السياسات المالية في دعم وتطوير التعليم الفني لتحقيق التنمية البشرية مع التطبيق على مصر"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، مجلد رقم 52، العدد الثاني، (يوليو 2015)، ص: 292.
6. كاظم أحمد البطاط وآخرون،"دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي (كوريا الجنوبية نموذجًا)"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإداريةٌ والمالية، جامعة بابل، مجلد 11، عدد 1، (2019)، ص:210.
7. كاظم أحمد البطاط وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 216-217.
8. سعيد كامل فخري الدهشان، مرجع سبق ذكره، ص:ج.
9. سندس جاسم شعيبث، شذى سالم دلي،مرجع سبق ذكره، ص: 497.

10. Svitlana Maksymenko & Mahbub Rabbani, "Economic reforms, human capital, and economic growth in India and South Korea: a cointeration analysis", Journal of economic development, Volume 36, Number 2, (June, 2011), p18.
11. Bae, J. & C. Rowley,"The Impact of Globalization on HRM: The Case of South Korea. Journal of World Business", 36(4),(2001) Pp:402-428.
12. Aslı Kavurmaci, "The Place of R&D and Education Policies in South Korea's Economic Development", Sosyal Siyaset Konferansları Dergisi/Journal of Social Policy Conferences,(2018), P:51.
13. Susan Collin, "Lessons For Development From The Experience In Asia: Lessons From Korean Economic Growth", American Economic Sssociation, 80(2),(2013), Pp: 104-107.
14. Lee, Maw-Lin,et al, "Education, human capital enhancement and economic development: Comparison between Korea and Taiwan." Economics of Education Review 13.4 (1994), Pp: 275-288.

15. Alderman, Harold, ed. No small matter: "The impact of poverty, shocks, and human capital investments in early childhood development", The World Bank, (2011).
16. Marimuthu, Maran, et al, "Human capital development and its impact on firm performance: Evidence from developmental economics." Journal of international social research 2.8 (2009).
17. Kwon Sangcheo, et al, Translated byDaniel Kane, "GEOGRAPHY of Korea, the Academy of Korean Studies of Korea Understanding Korea" ,Series No.7,(2016).
18. Sung Joon Paik," Education and Inclusive Growth – Korean Experience", KDI SCHOOL WORKING PAPER SERIES,(December2015), P:2.
19. Aslı Kavurmaci, "The Place of R&D and Education Policies in South Korea's Economic Development", Op. cit, P:59.

تحليل العلاقة بين الإنتاجية الكلية والأداء المصرفي
دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة (2010–2020)

Analyzing the relationship between total productivity and banking performance
An analytical study of a sample of Iraqi private banks for the period (2020-2010)

أ.م.د.حيدر جواد المرشدي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق
سنار صاحب تيموز، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق

الملخص:

يواجه القطاع المصرفي تحديات كبيرة ناجمة عن المنافسة الشديدة في البيئة المالية و المصرفية، وهذا ما يجعل ادارة المصارف تسعى بشكل دائم ومستمر الى ابتكار طرق جديدة لزيادة انتاجيتها المصرفية وضمانها لأطول مدة ممكنة، وقد أصبحت بذلك الشغل الشاغل للكثير من المصارف، ولعل ابرز ما يساعد هذه المؤسسات على انتاجيتها المصرفية هو مواكبة التطورات التي تشهدها البيئة الخارجية التي تعمل في محيطها وتترجم تلك التطورات في بيئتها الداخلية، ومن خلال ذلك هدفت الدراسة الى تحليل مؤشرات الانتاجية الكلية للمصارف (الحسابات الجارية والودائع، رأس المال الاساسي) كمدخلات و (الائتمان النقدي، الاستثمارات، صافي الربح) كمخرجات، وتم الحصول على النتائج باستخدام برنامج (Data Envelopment Analysis) بالاعتماد على طريقة ملمكويست للأنتاجية الكلية في المصارف العراقية الخاصة وايضاً تحليل مؤشرات الاداء المالي (معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الاستثمار، ربحية السهم، معدل العائد على الموجودات) من خلال برنامج (Excel)، وتم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية للمصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولعينه مكونه من (15) مصارفاً ولمدة من (2010-2020)، وتم اعتماد تحليل الانتاجية المصرفية لملموكويست و التحليل المالي ، وتم التوصل الى عدد من الاستنتاجات ومن اهمها وجود تباين في انتاجيات المصارف عينة الدراسة، واظهرت النتائج اتطور في مستوى انتاجية ملموكويست بالنسبة للمصارف المبحوثة، كذلك وجود تباين في اداء المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق حسب مؤشرات الاداء المالي المعتمدة، واوصت الدراسة بعدة توصيات ومن ضمنها على البنك المركزي العراقي حث المصارف العراقية الخاصة على استخدام التكنولوجيا المصرفية مما يجعلها تحقق ميزة تنافسية جديدة وانعاش الاقتصاد الوطني وادخاله تدريجياً الى الاسواق المالية العالمية، كذلك تحتاج المصارف العراقية الخاصة الى العمل الجاد وفق خطط موضوعه مسبقاً من اجل تحقيق تطور في عملها وزيادة انتاجيتها ومواجهة الازمات المالية المتكررة في ضل عدم الاستقرار المالي داخل القطاع المصرفي العراقي.

الكلمات المفتاحية: الانتاجية الكلية، الأداء المالي، مؤشر ملموكويست، مغلف البيانات.

Abstract

The banking sector faces great challenges resulting from intense competition in the financial and banking environment, and this is what makes the management of banks constantly and continuously seeking to innovate new ways to increase their banking productivity and guarantee them for the longest possible period, and this has become the preoccupation of many banks, and perhaps the most prominent thing that helps these Institutions on their banking productivity is to keep pace with the developments witnessed by the external environment that operates in their surroundings and translate these developments into their internal environment, and through this the study aimed to analyze the indicators of the total productivity of banks (current accounts and deposits, basic capital) as inputs and (cash credit, investments, investments Net profit) as output, and the results were obtained using (Data Envelopment Analysis) program based on the Malmquist method for total productivity in Iraqi private banks, as well as analysis of financial performance indicators (rate of return on equity, rate of return on investment, earnings per share, rate of return on assets) through the (Excel) program, and data was collected from the annual financial reports of the Iraqi private banks listed on the Iraqi market For a sample of (15) banks, for a period of (2010-2020), the Banking Productivity Analysis for Malmoquist and the Financial Analysis was adopted, and a number of conclusions were reached, the most important of which is the existence of a discrepancy in the productivity of the study sample banks, and the results showed a development in the level of productivity Malmoquist with regard to the banks investigated, as well as a discrepancy in the performance of Iraqi private banks listed in the Iraqi market according to the approved financial performance indicators, and the study recommended several recommendations, including the Central Bank of Iraq to urge private Iraqi banks to use banking technology, which makes them achieve a new competitive advantage and revive the national economy And its gradual introduction into the global financial markets, as well as the Iraqi private banks need to work hard according to pre-established plans in order to achieve development in their work, increase their productivity and face recurring financial crises in light of the financial instability within the Iraqi banking sector.

Key words : Total Productivity, financial performance, Malmoquist Index, Data Envelope.

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي العمود الفقري للاقتصاد الوطني وفي الوقت الحالي وفي اي وقت ونتيجة للتطورات في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية سواء الداخلية و الخارجية فضلاً عن المنافسة والانفتاح العالمي و تقليل القيود على حركة الاموال بين البلدان ادت كل هذه العوامل إلى تطور اعمال و المؤسسات المالية، لاسيما المؤسسات المالية ضمن القطاع المصرفي والذي يعتبر المحرك الاساسي للاقتصاد الوطني فمدى تطور هذا القطاع يعكس مدى تقدم و كفاءة انتاجية هذه المؤسسات، في ظل الفترات الماضية واجه العراق العديد من التحديات و الازمات السياسية و الاقتصادية و التي ادت إلى حصول تدني في انتاجية واداء المصارف و اثرت ذلك سلبا على جميع القطاعات اذ واجهت هذه القطاعات ولاسيما بعد عام (2003) حالة من التدهور و الضعف و التقادم و عدم القدرة على مواكبة التطورات و كذلك المنافسة و صعوبة الحصول على الموارد المالية فضلاً عن صعوبات في جذب الاستثمارات و تطوير المشاريع وكل هذه العوامل أدت إلى انخفاض مستوى النمو والانتاجية لهذه المصارف ، مع كل هذه العوامل اصبح جلياً على القطاع المصرفي مواجهة هذه التحديات و الصعوبات ووضع حلول لها ، اذ تسعى المؤسسات المالية إلى زيادة انتاجيتها المصرفية، بناء على كل ما تقدم تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الانتاجية والاداء للمصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، على هذا الأساس تم صياغة مشكلة الدراسة الحالية بناء على التحديات والصعوبات التي تعاني منها المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كذلك وضع اهداف الدراسة لغرض معرفة الدور التي تلعبه الانتاجية المصرفية في الاداء المالي، وتم اختيار عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومن ثم وضع الفرضيات الرئيسية وتحليلها، لغرض الوصول إلى النتائج الدقيقة من خلال استخدام برنامج (DEAP Version 2.1)، تم تقسم الدراسة على شكل أربعة مباحث ،اذ تكون البحث من مبحث اول الذي تطرق الى منهجية الدراسة و المبحث الثاني شمل الجانب النظري و مبحث ثالث تناول الجانب التحليل مغلف البيانات و أخيرا المبحث الرابع تكون من الاستنتاجات والتوصيات.

الاطار العام للبحث

المبحث الاول: منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث:

يعاني القطاع المصرفي من سوء توظيف العناصر الانتاجية بشكل كفوء وهذا ينعكس في ارتفاع كلفة تقديم الخدمات المصرفية وبالتالي انخفاض قدرة هذه المصارف على المنافسة في السوق المالي مما يؤدي ذلك الى انخفاض العوائد والارباح اذ يساهم توظيف طريقة ملمكويست لقياس الانتاجية الكلية في التعرف على اسباب الارتفاع والانخفاض في مكونات الانتاجية الكلية للمصارف وبالتالي تشخيص الخلل والنجاح في هذه المصارف، ويمكن تلخيص المشكلة بالتساؤل الآتي:

ما هو مستوى الانتاجية وماهي اسباب انخفاضها وارتفاعها ومدى تأثيرها على الاداء المالي للمصارف العر اقية؟

اي مدى تغيرت انتاجية المصارف عينة الدراسة خلال المدة المبحوثة (**2005-2020**) وهل هناك علاقة بين مؤشرات الانتاجية الكلية ومؤشرات الاداء المالي في القطاع المصرفي العراقي.

ثانياً: اهمية البحث:

الغرض الأساسي من الدراسة الحالية هو العمل على معرفة الانخفاض والارتفاع في انتاجية المصارف العراقية عينة الدراسة ومعرفة مستوى تغير الانتاجية الكلية المصرفية في الاداء المالي المصرفي عبر دراسة العلاقة بين مؤشر الانتاجية لمالمكويست الذي يستند بتطبيقه على تحليل تطويق البيانات من خلال برنامج (Data Envelopment Analysis)، وتحليل البيانات والتركيز على الانتاجية المصرفية وتسليط الضوء على طرائق تقييم الانتاجية المصرفية من خلال تناول المناهج المتعددة لتحديد المدخلات والمخرجات المصرفية المتنوعة وايضا تعزيز اعمالها في جميع الأوقات ولمختلف الأزمنة، وبالتالي تحقيق الانتاجية المصرفية والاستمرار الكفوء للعمل المصرفي.

ثالثاً: اهداف الدراسة:

1. تحليل العلاقة بين انتاجية المصارف والاداء المالي للمصارف عينة البحث خلال مدة الدراسة.
2. التعرف على مدخلات ومخرجات المصارف العراقية عينة البحث.
3. التعرف مستوى الانخفاض والارتفاع وفق مؤشر ملمكويست للمصارف العراقية عينة الدراسة.

رابعاً: فرضيات الدراسة

ان مقياس مؤشر ملمكويست لقياس الانتاجية الكلية يساهم في الكشف عن اسباب التفوق لبعض المصارف عن المصارف الاخرى كما يسهم في التأثير على الاداء المالي للمصارف عينة البحث .

ولكي نجيب على مشكلة البحث نقترح الفرضيات الاتية:

1. هناك تباين في مستويات الانتاجية في البنوك العراقية.
2. هناك تباين في انتاجية البنوك بين السنوات المعتمدة للدراسة.
3. التراجع في انتاجية البنوك يعود بشكل رئيسي الى التكنلوجيا المتبعة .

خامساً: مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار القطاع المصرفي العراقي مجتمعا للبحث وتعد التقارير السنوية للمصارف عينة البحث وللفترة من (2010-2020) وكونت عينة البحث من (10) مصرفا (المصرف العراقي الاسلامي، مصرف المتحد للاستثمار، المصرف الأهلي العراقي، مصرف سومر، مصرف كوردستان، مصرف الاتحاد العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الاقتصاد للاستثمار، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الخليج التجاري)

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

الانتاجية المصرفية

اولاً: مفهوم الانتاجية المصرفية

كان لمفهوم الانتاجية المصرفية وتعاريفها جدلا كبيرا وواسعا وذلك بسبب كثرة استخداماتها واختلافاتها والتفاوت في مستوياتها مما نتج عنها مفاهيم عديده ومهمه .فقد عرفت بانها (قياس مدى الانتاجية في استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة منها والمستخدمة في عملية انتاج الخدمات والسلع خلال مدة زمنية محددة ومعينة .وتستخدم

هذه العلاقة غالبا لبيان العلاقة بين كمية المنتجات المخرجات وبين الكمية المستخدمة من الموارد لتحقيق هذه الكمية من المدخلات (زهرة , 393:2020). كما عرف (بابكر, 2007 :2) الانتاجية المصرفية بانها اهم مصادر النمو الاقتصادي في العالم خلال الحقب الثلاثة الماضية، كما يعتبر تدني معدلات الانتاجية احد الاسباب الرئيسية المفسرة لتراجع معدلات النمو العربية خلال حقبة التسعينات، اما (Barasto *et al*,2012:2) فقد عرف الانتاجية المصرفية بانها تعد مفهوم اجتماعي ويتم تقديمها على انها موقف ذهني، وتبحث الانتاجية عن تحسين الاشياء الموجودة بالفعل بشكل مستمر ويشدد على انه يمكن للمرء ان يعمل بشكل افضل يوم بعد يوم مقارنه باليوم السابق، وبعبارة اخرى يصبح كل يوم افضل، وهناك ثلاث تعريفات توضح معنى الانتاجية الاول عرف الانتاجية هي المخرجات \ المدخلات، وبعبارة اخرى مقياس الانتاجية ، والثاني عرف الانتاجية هي تكوين الفعالية والانتاجية تشير الى المخرجات \ المدخلات + المخرجات، اما الثالث فعرف الانتاجية وهو ان كل ما يجعل المنظمة لها وظيفة افضل.

وتقسم الانتاجية المصرفية الى الانتاجية الجزئية : هي مؤشر يظهر العلاقة بين الناتج وعنصر من عناصر الانتاج ، وتعني مقدار ما ينتجه احد عوامل الانتاج كالعمل وراس المال، فهي نسبة بين المخرجات وعنصر واحد من العناصر الازمة للحصول على المخرجات ، الانتاجية الجزئية = الناتج \ عامل من عوامل الانتاج (بتال واخرون، 35:2017).

اما القسم الثاني هو الانتاجية الكلية: تعرف الانتاجية الكلية على انها القيمة التي تنتجها جملة من عوامل الانتاجية اي تعني العلاقة بين المخرجات وجميع عناصر الانتاج التي يتم استخدامها من اجل الحصول على المخرجات . وتتمثل الانتاجية الكلية بانها العلاقة التي تكون بين حجم الانتاج وكمية الموارد الانتاجية التي تم استخدامها للحصول علية اي انها بي المخرجات out put الى المدخلات input ولهذا فأن معدل تغير الانتاجية الكلية هو محصلة التغير في انتاجية العناصر، الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج=المخرجات\ المدخلات(بابكر,32007 :)،كما يمكن تعريف الانتاجية المصرفية (لعراف وبوقرة، 113:2021) بانها الاستخدام الكفء للمدخلات في انتاج المخرجات المرجوة من السلع والخدمات، تتمثل في درجة اشباع متطلبات العملاء، ويرى ان جودة العمليات والانتاجية هم في الاساس نفس الشيء. وعرف (مكتب العمل الدولي. جنيف،1:2008) فانه عرف الانتاجية المصرفية بانها تقوم على علاقة بين النواتج وعوامل الانتاج وتحدث عند حدوث ارتفاع في الناتج مقترن بارتفاع اقل تناسبا في عوامل الانتاج، او عندما ينتج الناتج ذاته بعوامل انتاج اقل، ويمكن ايضا تناول الانتاجية من منظور نقدي. فاذا ارتفع الثمن المعطى لقاء ناتج ما دون زيادة في تكلفة عوامل الانتاج، وذلك يعتبر ايضا زيادة في الانتاجية. و يرى(IASL,2021:2) ان الانتاجية المصرفية هي مقدار المخرجات من كمية معينة لمدخل واحد او اكثر، اما (عباس,81:2017) فعرفها بانها مؤشر اقتصادي يستخدم لقياس فاعلية الادارة في ادارة النشاط الانتاجي ويعبر عنها بنسبة مئوية تشير الى العلاقة بين الانتاج (المخرجات) الناتج عن النشاط الانتاجي وعناصر الانتاج المستخدمة، فالإنتاجية هي من المؤشرات والمقاييس الهامة المستخدمة لقياس نجاح وتطور اي مؤسسة.

ثانياً: مؤشر ملمكويست (Malmquist)

يعتبر مؤشر مالموكويست من الارقام القياسية وقد تم استلهام المؤشر اول مرة من قبل الاحصائي السويدي ملمكويست عام (1953) كما يعد احد الطرق اللامعلمية لقياس الانتاجية المصرفية ويظهر كل من التغيرات المقطعية والمتسلسلة الزمنية في انتاجية الانتاج بالنسبة الى حدود افضل الممارسات، وتم اقتراحه لأول مرة بواسطة (كيفز

وكريستنسن وديوارت عام 1982)، حيث يستخدم لقياس التغير في الانتاجية المصرفية للعوامل بين مشاهدتين بواسطة حساب معدل المسافات بين كل مشاهدة ومنحى حدود الانتاج الذي يمثل مستوى معين للتكنولوجيا (cho& , 2021:4 chen)، كما يعد من المؤشرات التي تصدر كل سنتين وله تطبيقات قليلة في الصناعات المصرفية (Narti *et al* ,2019:1)، يعتبر مؤشر ملمكويست من اكثر الطرق استخداما لتقييم التغيير في الانتاجية الاجمالية، ويقيس التغييرات في اجمالي الناتج بالنسبة للمدخلات، ويقيس تغير الانتاجية في الصناعة المصرفية (Angledes&Catrena , 2006:3)، ويتم حساب مؤشر حساب مؤشر ملمكويست على انه الوسط الهندسي لنسبة دالتين للمسافة ،ويعتبر من افضل الطرق استخداما لقياس انتاجية القطاع المصرفي اذ يمكن صياغة مؤشر ملمكويست للانتاجية كما يلي:

$$M0(X_{t+1}\ Y_{t+1}\ X_t\ Y_t) = \frac{D_{t+1}(X_{t+1}\ Y_{t+1})}{D_t(X_t\ Y_t)} \left\{\frac{D_t(X_t\ Y_t)}{D_{t+1}(X_t\ Y_t)}\ \frac{D_t(X_{t+1}\ Y_{t+1})}{D_{t+1}(X_{t+1}\ Y_{t+1})}\right\}^{\frac{1}{2}}$$

حيث يمثل المقدار خارج القوسين التغير في الانتاجية التقنية ويبين مدى قرب او بعد البنك عن المنحنى الحدودي لأفضل اداء بينما المتوسط الهندسي للمؤشرين داخل القوسين يقيس التحولات في التكنولوجيا بين فترتين t و1+t ويسمى التغير التقني .وبناء على ذلك فان مؤشر ملمكويست للأنتاجية الكلية المصرفية هو حاصل ضرب التغير في الانتاجية في التغير التقني .واذا كانت القيمة اكبر من الواحد تشير الى التحسن واذا اقل من واحد تدل على التدهور والانخفاض خلال الزمن . وهناك طريقة اخرى لحساب مؤشر ملمكويست وهي طريقة مغلف البيانات حيث يقوم هذا المنهج على بناء منحنى خطي لحدود الانتاج لكل سنة من سنوات العينة من خلال سلسلة متتالية من الرامج الخطية ويبدأ البرنامج يحل المشاكل للبرمجة الخطية بافتراض ثبات غلة الحجم كما يمكن حساب المسافات او الانتاجية التقنية عن طريق حساب اربع مسافات لكل مصرف وهي:

أ -الفترة السابقة في حالة ثبات غلة الحجم CRS.

ب-الفترة الحالية في حالة ثبات غلة الحجم CRS.

ج-الفترة المستقبلية في حال ثبات غلة الحجم CRS.

د-الفترة الحالية في حال تغير غلة الحجم VRS.

حيث تعني غلة الحجم العلاقة بين الانتاج الكلي وعناصر الانتاج عندما تكون جميعها متغيرة . كما ان تغير او ثبات غلة الحجم لا يؤثر على نموذج ملمكويست ومغلف البيانات لان كلاهما يستخدم لحساب المسافات المختلفة (513-511 :Rahrini ,2015). هناك انواع لمؤشر الانتاجية ملمكويست ذكرها (Narti *et al*2009:3) هي:

1. مؤشر انتاجية ملمكويست المتسلسلة .
2. مؤشر انتاجية ملمكويست العالمية.
3. مؤشر انتاجية ملمكويست كل سنتين (الذي سوف يتم الاعتماد علية).

يقوم مؤشر انتاجية ملمكويست المتسلسلة بتجاهل تأكيد الانحدار التقني مع ملمكويست العالمية ، على الرغم من كونها متعدية فإنها تستلزم اعادة حساب المؤشر كلما تمت اضافة فترات زمنية اضافية للعينة . من ناحية اخرى يوفر ملمكويست كل سنتين حدودا منفصلة تعمل كمرجع من خلال تغليف جميع الملاحظات من الفترات الزمنية ، وبالتالي حل مشكلات البرمجة الخطية.

الاداء المالي

ثالثاً: مفهوم الاداء المالي

يمثل الاداء المالي وصفاً لوضع المنشأة الحالي ليعكس مدى قدرة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق اهدافها وتطلعاتها المالية وبأقل تكلفة ممكنة وبأعلى انتاجية، وهذا يعني ان الاداء المالي يقيس مدى قدرة المؤسسة المالية على تخفيض التكاليف وزيادة الارباح والايفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير (السرطاوي وحسان,2019 : 151)، وان مهمة تحديد تعاريف ومفاهيم للمصطلحات والاتفاق عليها يعد من الامور التي يصعب تحقيقها ومن بين هذه المصطلحات التي لم يتم تعريفها تعريفا موحدا وشاملا تعريف (مصطلح الاداء) بل هناك من يستخدم مصطلحات عدة كالإنتاجية و الفعالية و الانتاجية التي يعتبروها كمرادفات لمصطلح الاداء ولكن هذا الامر غير صحيح، كما ان اعطاء تعريفاً وحيداً امر غير كافي للوصول الى مفهوم الاداء واشار (عشي والرحال ، 2002: 15) نقلاً عن (Brosquet,1989) ان الاداء هو علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة. وعرفاه (الحسيني وهاشم ، 2019: 299) على ان الاداء يعتبر مؤشر هام تبنى عليه كافة القرارات المهمة فهو يحدد في ما اذا كان نشاط الوحدة الاقتصادية ناجحا ام فاشلا. في حين عرف (محمد ، 2016: 154) الاداء هو عبارة عن طبيعة الفعل المطلوب من قبل المنظمة لتحقيق الاهداف والذي يكون اساسا لتحديد الافكار والتصورات وفقا للتحسينات المطلوبة او اجراء التغيير الازم لتحقيق تلك الاهداف بالاستخدام الكفوء للموارد البشرية والمادية والمعلوماتية واستثمارها بالصورة التي تجعلها قادرة على المحافظة على ميزتها التنافسية. وايضاً عرف (Vasiu,2019: 125). الاداء على انه موقفا متميزاً ناتجاً عن جهد مستمر يتم تحقيقه في إطار تنافسي يمكن قياسه بمختلف الأساليب. وتكمن اهمية الاداء المالي في تقييم اداء المؤسسة او الشركة من جميع الجوانب وبطرق مختلفة يستفاد منها جامعي المعلومات من اصحاب العلاقة بالمؤسسة او اصحاب المصلحة لما يحمله الأداء المالي من معلومات مهمة في عملية اتخاذ القرار بالاضافة الى ان المعلومات تفيد الجهات الخارجية التي يستندون عليها في عملية الرقابة وتكمن اهمية الاداء المالي ايضاً في تقييم ارباح المؤسسة (البشيري واخرون,2021: 32). ان هدف عملية تقييم الاداء بالنسبة للمؤسسة المالية يختلف حسب نوع المستفيدين من تقارير التقييم، اذ ان المودعين يركزون على مؤشرات السيولة وضمان استرجاع ودائعهم في المستقبل اما المساهمين فيهتمون بمؤشرات الربحية اما بالنسبة لإدارة المؤسسة تهتم بقدرة المؤسسة المالية على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعرض اموال المودعين للخطر نستنتج من ذلك ان توفير البيانات والمعلومات من خلال تقارير تقييم الاداء المالي في المؤسسة يساعد في التحديث بشكل دوري وبذلك تتكون قاعدة بيانات ومعلومات عن اداء المؤسسة المالية (علوان، 2019: 16)، وذكر كل من (خديجة واخرون,2021 :17) ان هناك مقاييس مختلفة لتقييم الاداء مثل نسبة الربحية ومقدار السيولة التي تقيس درجة الامان الذي تتمتع به المؤسسة لمواجهة الالتزامات الخارجية وقائمة التدفقات النقدية، ونشاط المؤسسة وتتم بأعداد واختيار الادوات المالية التي تستخدم في عمليات تقييم الاداء المالي. ويبين كل من (الحميري واخرون، 2016: 14) ان مداخل تقييم الاداء المصرفي كما يلي:بطاقة العلامات المتوازنة: وهي مجموعة من المقاييس التي تزود الادارة العليا بنظرة شاملة عن اعمال المنظمة وتتضمن مقاييس مالية وتشغيلية، وهي بذلك تمثل اداة تهدف الى الموازنة بين المقاييس المالية وغير المالية التي تكون بمثابة النجاح المالي في عصر المعلومات. ومنظورات بطاقة العلامات المتوازنة: ويتمثل بأربع مجالات اساسية المجال الاول المنظور المالي هو المحصلة النهائية او النتائج الاقتصادية الناجمة عن الانشطة التي انجزت سابقا اذ يركز على المقاييس

ذات العلاقة بالربحية التي يستطيع المساهمين من خلاله تحقيق ربحية استثماراتهم اذ ان هذه المقاييس تعكس الاداء المالي الشامل اضافة الى قدرتها على التنبؤ بالمنظمة وقدرتها على الايفاء بديونها على الامد البعيد. ومن مؤشرات الاداء المعتمدة

معدل العائد على حق الملكية Return on equity

معدل العائد على الاستثمار Return On Investment(ROI)

ربحية السهم Earning Per Sher (EPS)

معدل العائد على الموجودات Return On Assets(ROA)

المبحث الثالث: الاطار العملي للبحث

التحليل المالي لمتغيرات البحث

يسعى هذا المبحث الى عرض وتحليل الانتاجية وفق مؤشر ملموكويست للمصارف المبحوثة وللمدة (2010-2020) اذ تم التحليل باستخدام برنامج (DEAP Version 2.1).

وتعرف الانتاجية على انها احد الطرق اللامعلمية لقياس نمو الانتاجية الكلية ويسمح هذا المؤشر بتقسيم مكونات نمو الانتاجية الكلية الى مصادرها ويمكن استخدام مدخلات ومخرجات كثيره في وقت واحد، ويعتبر مؤشر جيد لقياس نمو الانتاجية في القطاع المصرفي (بتال, 2017: 39).

اولاً: تحليل الانتاجية الكلية للمصارف للمدة 2005-2020

يتضح من الجدول رقم (1) ان متوسط الانتاجية الادارية للمصارف العراقية عينة الدراسة اتسمت بالتذبذب بين الانتاجية السلبية والانتاجية الايجابية اذ سجل مصرف (مصرف كوردستان) اعلى معدل من الانتاجية الايجابية بمستوى بلغ (1.723) وهو المصرف الذي حقق اعلى نسبة من الانتاجية الادارية، وسجل مصرف (الخليج التجاري) نسبة سلبية من الانتاجية الادارية بلغ مقدارها (0.916) وهي ادنى نسبة سلبيه سجلها المصرف ضمن عينة الدراسة.

كذلك يوضح جدول (1) متوسطات المصارف بالنسبة الانتاجية الحجمية و اتسمت ايضاً بالتذبذب بين الانتاجية السلبية والانتاجية الايجابية اذ سجل مصرف (الأستثمار) اعلى متوسط من الانتاجية الحجمية الايجابية اذ بلغ مقدارها (1.253) في حين سجل مصرف (الخليج التجاري) ادنى متوسط من الانتاجية السلبية بلغ مقدارها (0.927). ويوضح ذات الجدول مستوى التطور التكنولوجي للمصارف العراقية المبحوثة اذ اتسم بالتذبذب في التطور التكنلوجي اذ سجل مصرف (الموصل للتنمية) اعلى متوسط من التطور التكنولوجي بلغ مقداره (1.558) ضمن عينة البحث بينما سجل مصرف (الشرق الاوسط) ادنى مستوى من التطور التكنولوجي بلغ مقدارها (0.855) خلال المدة المبحوثة. كذلك يوضح جدول (1) متوسطات المصارف بالنسبة الانتاجية الفنية اذ اتسمت ايضاً بالتذبذب بين الانتاجية السلبية والانتاجية الايجابية اذ سجل مصرف (كردستان) اعلى متوسط من الانتاجية الفنية الايجابية اذ بلغ مقدارها (1.913) في حين سجل مصرف (الشمال) ادنى متوسط من الانتاجية السلبية بلغ مقدارها (0.933). اتضح من الجدول ايضاً التباين بين متوسطات المصارف بالنسبة الانتاجية الكلية وفق مؤشر مالمكويست بين الانتاجية الكلية السلبية والانتاجية الكلية

الايجابية اذ سجل مصرف (الموصل للتنمية) اعلى متوسط من الانتاجية الكلية الايجابية اذ بلغ مقدارها (3.650) في حين سجل مصرف (الشرق الاوسط) ادنى متوسط من الانتاجية الكلية السلبية بلغ مقدارها (0.873).

جدول رقم (1) مؤشر تطور الانتاجية الكلية للبنوك العراقية للفترة من 2010-2020

اسم المصرف	متوسط الانتاجية الادارية	متوسط الانتاجية الحجمية	متوسط التطور التكنولوجي	متوسط الانتاجية الفنية	متوسط الانتاجية الكلية
الاسلامي العراقي	1.186	1.050	1.026	1.304	1.169
المتحد للاستثمار	0.932	1.054	1.027	1.053	1.190
الاهلي العراقي	1.155	0.968	0.963	1.238	1.293
مصرف سومر	1.095	1.054	1.006	1.128	1.209
مصرف كوردستان	1.723	0.989	1.002	1.913	1.766
الاتحاد العراقي	1.122	0.962	0.935	1.129	1.284
مصرف الاستثمار	1.260	1.253	0.914	1.173	1.138
الاقتصاد للاستثمار	0.942	1.215	0.920	1.201	1.158
الائتمان العراقي	0.976	0.994	0.945	0.955	0.878
الخليج التجاري	0.916	0.927	0.901	0.947	0.958
الشرق الاوسط	0.980	0.940	0.855	0.978	0.873
مصرف الشمال	0.933	0.933	0.922	0.933	0.922
مصرف الموصل	0.966	1.065	1.558	1.108	3.650
مصرف بابل	0.959	1.079	0.953	1.089	1.305
مصرف بغداد	0.933	0.953	0.879	0.954	0.899
المتوسط	1.072	1.029	0.987	1.140	1.313

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP Version 2.1)

ومن خلال الشكل التالي سوف يوضح متوسط الانتاجية الادارية والحجمية ومستوى التطور التكنلوجي والانتاجية الفنية والانتاجية الكلية وفق مؤشر مالمكويست لجميع المصارف العراقية عينة الدراسة.

شكل رقم(1) متوسط الانتاجية الكلية للمصارف حسب مؤشر ملمكوست للمدة 2010-2020

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP Version 2.1).

ثانياً: تحليل مؤشرات الاداء المالي لعينة البحث

يوضح الجدول (2) متوسط مؤشرات الاداء المالي للمصارف عينة البحث حيث سجل مصرف (الاستثمار) اعلى معدل على حق الملكية بمتوسط بلغ مقداره (0.182) في حين سجل مصرف (سومر التجاري) ادنى متوسط على حق الملكية ضمن العينة المبحوثة بمتوسط بلغ (0.006). ويوضح الجدول ايضاً متوسط مؤشر العائد على الاستثمار اذ سجل مصرف (بابل) اعلى متوسط من العائد على الاستثمار بلغ مقداره (2.344) وسجل مصرف (بغداد) ادنى متوسط من العائد على حق الاستثمار بلغ مقداره (0.197). واتضح من الجدول المذكور متوسط العائد على ربحية السهم حيث سجل مصرف (الخليج التجاري) اعلى متوسط من العائد على ربحية السهم بلغ مقدارها (0.235) في حين سجل مصرف (سومر التجاري) ادنى متوسط من العائد على ربحية السهم بمقدار بلغ (0.011). وتبين من خلال الجدول متوسط العائد على الموجودات بالنسبة للمصارف عينة البحث اذ سجل مصرف (سومر التجاري) اعلى متوسط من العائد على الموجودات بلغ مقداره (0.087) وسجل مصرف (بغداد) ادنى متوسط من العائد على الموجودات بلغ مقداره (0.037).

جدول رقم (2)متوسط مؤشرات الاداء المالي للبنوك العر اقية للفترة من2010-2020

اسم المصرف	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الاستثمار	معدل العائد على ربحية السهم	معدل العائد على الموجودات
الاسلامي العراقي	0.052	0.982	0.066	0.051
المتحد للاستثمار	0.034	1.250	0.100	0.065
الاهلي العراقي	0.049	1.614	0.059	0.064
مصرف سومر	0.006	0.668	0.011	0.087
مصرف كوردستان	0.066	0.351	0.097	0.061
الاتحاد العراقي	0.033	0.651	0.082	0.069
مصرف الاستثمار	0.182	0.368	0.059	0.055
الاقتصاد للاستثمار	0.047	1.789	0.064	0.059
الائتمان العراقي	0.107	1.311	0.076	0.039
الخليج التجاري	0.163	0.569	0.235	0.051
الشرق الاوسط	0.059	1.992	0.075	0.051
مصرف الشمال	0.098	1.434	0.121	0.051
مصرف الموصل	0.060	1.126	0.075	0.057
مصرف بابل	0.026	2.344	0.032	0.044
مصرف بغداد	0.074	0.197	0.102	0.037
المتوسط	**0.070**	**1.110**	**0.084**	**0.056**

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية

ويمكن توضيح متوسط المؤشرات للمصارف من خلال الشكل التالي

شكل رقم(2) متوسط مؤشرات المصارف 2010-2020

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1.توصلت الدراسة الى ان الانتاجية الكلية للمصارف العراقية الخاصة تباينت فيما بينها اذ سجلت مصارف انتاجية كلية ايجابية فيما سجلت المصارف اخرى مستوى انتاجية كلية سلبية، ويعود السبب في ذلك الى ان المصارف التي حققت انتاجية سلبية لم تستثمر الموارد المتاحة لها في تطوير امكانياتها المالية.

2. توصلت الدراسة الى ان الانتاجية الادارية للمصارف العراقية الخاصة تباينت فيما بينها اذ سجلت ستة مصارف انتاجية ادارية ايجابية فيما سجلت المصارف البقية مستوى انتاجية ادارية سلبية، ويعود السبب في ذلك الى ان المصارف عينة الدراسة لم تستثمر الموارد المتاحة لها في تطوير امكانياتها المالية.

3. وتوصلت الدراسة الى ان مستوى التطور التكنولوجي في المصارف عينة الدراسة منخفض ويعود السبب الى ان المصارف لم تدخل التكنلوجيا الحديثة على انظمتها المصرفية.

4. واظهرت الدراسة الحالية من خلال التحليل المالي الى تباين متوسطات الاداء المالي للمصارف العراقية الخاصة للفترة من(2010-2020) اذ سجلت المصارف ادنى المستويات لمؤشرات الاداء المالي.

5. وتوصلت الدراسة ايضاً الى ان المصارف عينة الدراسة لم تحقق مستوى نمو الانتاجية الكلية المصرفية بسبب عدم استغلالها للموارد المتاحة امثل استغلال.

6. كذلك استنتجت الدراسة الحالية ان المصارف عينة الدراسة لم تلتزم بالإرشادات المقدمة من البنك المركزي.

ثانياً: التوصيات

1. اوصت الدراسة بالاستفادة من نتائج تحليل الانتاجية الكلية للمصارف العراقية الخاصة في عملية اتخاذ القرار وتقييم اداء هذه المصارف ومعالجة المشاكل الكبيرة والمتكررة التي يواجها القطاع المصرفي العراقي.

2. على المصارف عينة الدراسة ان تولي المزيد من الاهتمام لموضوع الانتاجية الكلية بشكل عام وانتاجية العمل بشكل خاص.

3. توصي الدراسة البنك المركزي العراقي على الزام المصارف العراقية الخاصة بنشر البيانات والمؤشرات الحقيقية لتقييم عملها والوصول الى حلول حقيقية للمشاكل الحاصلة في القطاع المصرفي وللاستفادة منها في الدراسات العلمية.

4. توصي الدراسة المصارف عينة البحث بدعم الدراسات الشاملة لقياس الانتاجية الكلية بين المصارف للوقوف على اسباب النمو الايجابي والنمو السلبي في تلك المصارف.

لائحة المراجع:

1. لعراف, فائزة, بوقرة, رابح,(2021), انتاجية البنك ما بين الكفاءة و الفعالية, مجلة الدراسات الاقتصادية, المجلد19 , العدد1.
2. السرطاوي, سعيد عبدالفتاح, حسان ,عيسى عادل, (2019), التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين: دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين (2010-2017).
3. زهرة, زياني, (2020), استخدام مؤشر مالمكويست في قياس تغير الانتاجية الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2017, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, المجلد20 , العدد1.
4. بتال, احمد حسين, جمعة, عبدالرحمن عبيد, حمودي ,قيصر عبدالكريم, (2017), استخدام مؤشر مالمكوست لقياس نمو الإنتاجية الكلية في المصارف.
5. بابكر, مصطفى, (2007), الانتاجية وقياسها, سلسة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية, العدد 61.
6. مكتب العمل الدولي, جنيف, (2008), مهارات من اجل تحسين الانتاجية ونمو العمالة والتنمية, التقرير الخامس, الطبعة الاولى.
7. عباس,علي عبد العزيز,(2017), قياس وتحليل الانتاجية المصرفية وفق مؤشر مالمكويست-دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية الخاصة, مجلة الدراسات النقدية و المالية, المجلد1, العدد2.
8. الحميري, بشار عباس, الخالدي, عواد, الياسري, اكرم,(2016), اثر المرونة الاستراتيجية في الاداء المصرفي دراسة استطلاعية لآراء عينة من المدراء في عدد من المصارف التجارية الخاصة في العراق.
9. عشي, عادل, رحال, علي,(2002), الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية قياس وتقييم – دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة (2000-2002), رسالة ماجستير, كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر.
10. الحسيني ,محمد غالي ,هاشم ,كرار محمد رضا, (2019), الصدمات الائتمانية وتأثيرها في الاداء المصرفي, مجلة التربية البنات 4 (25).
11. سالم, الهام, بشيري, اكرم, علي, بحري,(2021), استخدام الادوات الحديثة للتحليل المالي لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد بوضياف-المسيلة.
12. خديجة, قويدري, مصطفى, قمان, امنة, عبد الرزاق,(2020), دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد بوضياف-المسيلة.
13. علوان , قاسم نايف , (2009)إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق , دار الثقافة , بدون دار نشر.
14. المديرس ,محمد ,ابراهيم, (2016), دور تحليل البيئة الداخلية والخارجية في تطوير الأداء المصرفي (دراسة ميدانية علي المصارف الكويتية الوطنية ,المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية7,ملحق العدد الرابع, 170-200.

15. Sharma, D., Sharma, A. K., & Barua, M. K. (2013). Efficiency and productivity of banking sector: A critical analysis of literature and design of conceptual model. Qualitative Research in Financial Markets.
16. Bansal, P., Kumar, S., Mehra, A., & Gulati, R. (2022). Developing two dynamic Malmquist-Luenberger productivity indices: An illustrated application for assessing productivity performance of Indian banks. Omega, 107, 102538.
17. Roghanian, P., Rasli, A., & Gheysari, H. (2012). Productivity through effectiveness and efficiency in the banking industry. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 40, 550-556.
18. Cho, T. Y., & Chen, Y. S. (2021). The impact of financial technology on China's banking industry: An application of the metafrontier cost Malmquist productivity index. The North American Journal of Economics and Finance, 57, 101414.
19. Nartey, S. B., Osei, K. A., & Sarpong-Kumankoma, E. (2019). Bank productivity in Africa. International Journal of Productivity and Performance Management.
20. Vasiu, D. E. (2019). A 360 DEGREE LOOK ON THE CONCEPT OF FINANCIAL PERFORMANCE. Revista Economică, 71(4).
21. Roghanian, P., Rasli, A., & Gheysari, H. (2012). Productivity through effectiveness and efficiency in the banking industry. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 40, 550-556.

دراسات الجدوى الاقتصادية في ضوء تقنية البلوكشين والعقد الذكي

Economic feasibility studies in the light of Block chain technology and smart nodes

المهندسة رولا عبدالله السودي

بلدية اربد الكبرى، الأردن

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية كأحد الآليات المهمة في نجاح المشاريع الاستثمارية، كما تهدف الى بيان أهمية تقنية البلوكشين وامكانية الاستفادة منها كتقنية لتوثيق المعاملات بشفافية كما أنها تسمح ببناء نماذج لامركزية يتم من خلالها فتح آفاق جديدة لإجراء المعاملات وعقد الاتفاقيات , كما ستوضح هذه الدراسة إحدى التقنيات الذي يعتبر بديلاً عن النموذج التقليدي وهو العقد الذكي ذاتي التنفيذ "إلكترونياً " لن يتم تنفيذ الشروط التعاقدية إلا إذا تم استيفاء الشروط التي تم تكوينها مسبقاً وتهدف هذه الدراسة لتحليل دور البلوكشين والعقود الذكية كأداة لإدارة المخاطر والتقليل من تكاليف دراسات الجدوى الاقتصادية .

وخلصت الدراسة الى ان دراسة الجدوى الاقتصادية إحدى الركائز التي يعتمد عليها أصحاب المشاريع لتعرف على مدى نجاح أو فشل المشروع كما تعتبر تقنية البلوكشين أحد أبرز التقنيات الحديثة المؤثرة في عالمنا اليوم، وتطبيقاته الممتدة تطال قطاعات مختلفة، وينبغي على المجتمعات محاولة التغلب على التحديات والمخاطر الناشئة عن استعمالها بالشراكة مع أهل الاختصاص واوصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز التوعية فيما يخص تقنيات البلوكشين ودورها في انجاز المعاملات في كافات القطاعات فهي إحدى ابتكارات التكنولوجية التي لا بد من اتخاذ إجراءات فعالة لتدعيم تطبيقها خاصة في ضوء نتائجها الإيجابية في تحسين جودة الخدمة كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل النموذج المقترح المقدم في الدراسة بإنشاء منصة إلكترونية تعمل من خلال تقنية البلوكشين تشرف عليها مؤسسات متخصصة بدراسات الجدوى الاقتصادية تهدف لتفادي صعوبات دراسات الجدوى الاقتصادية والتقليل من الجهد والوقت والتكلفة

الكلمات المفتاحية: الجدوى الاقتصادية، الدراسة التفصيلية، البلوكشين، العقد الذكي، آلية التنفيذ.

Abstract :

This study aims to highlight the topic of the economic feasibility study as one of the important mechanisms in the success of investment projects. It also aims to demonstrate the importance of block chain technology and its usefulness as a technology to document transactions transparently. They also allow the building of decentralized models through which new horizons are opened for the conduct of transactions and the conclusion of agreements. This study will also illustrate a technique that is a substitute for the traditional model of smart, self-executing nodes "Electronically" the contractual terms will only be implemented if the pre-formed conditions are met. This study aims to analyze the role of block chain and smart contracts as a risk management tool and reduce the costs of economic feasibility studies.

The study concluded that the economic feasibility study is one of the pillars on which entrepreneurs rely to determine the success or failure of the project. Block chain technology is also one of the most influential modern technologies in today's world, and its extended applications cover different sectors, and societies should try to overcome the challenges and risks arising from its use in partnership with specialists. The study recommended the need to enhance awareness regarding block chain techniques and their role in transaction delivery in the sectors. It is one of the technological innovations that need to be taken effective measures to strengthen their application, especially in the light of their positive results in improving the quality of service. The study also recommended the need to activate the model presented in the study by establishing an electronic platform operating through block chain technology supervised by institutions specialized in economic feasibility studies aimed at avoiding the difficulties of economic feasibility studies and reducing effort, time and cost.

Keywords: Economic Viability, Detailed Study, Block chain , Smart Contract, implementation mechanism.

مقدمة:

تعتبر دراســة الجدوى الاقتصــادية وتقييم المشــروعات أحد فروع المعرفة الحديثة في مجال العلوم الاقتصــادية ويتطلب عند اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية استخدام أساليب علمية في جمع البيانات وتحليلها بغرض الوصول الى نتائج تحدد مدى صلاحية المشروع من النواحي الفنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بهدف اتخاذ القرار المناسب في الاستثمار وهذا يتطلب وقت وجهد كبير بالإضافة إلى تكلفة تترتب على من يريد القيام بدراسة جدوى اقتصادية لأي مشروع يود القيام به وفي المقابل تعتبر تقنية البلوكشين ثورة حديثة في عالم الانظمة الالكترونية واحلالها في التعاملات سيؤدي إلى تغيرات جذرية في كل القطاعات التي ستعتمدها, فالبلوكشين إحدى التقنيات اللامركزية التي يتم فيها تسجيل المعاملات بين طرفين دون الحاجة إلى طرف ثالث أو ما يعرف بالوسيط, كما أنها تحافظ على البيانات المخزنة فيها من التلاعب وتسمح بتبادل آمن وتساعد في تخفيض التكاليف وتقليل الوقت والجهد المبذول تقنية جديدة تتيح تحسين القدرة على التحقق وتسجيل تبادل القيمة بين مجموعة مترابطة من المستخدمين ؛ بطريقة آمنة وشفافة وتتبع ملكية الأصول قبل وأثناء وبعد أي معاملة, فكل معاملة بين الأطراف في الشبكة عبارة عن " كتلة "، والمجموعة التراكمية من المعاملات عبر الشبكة بأكملها هي "سلسلة كتل" , ومن هنا جاءت فكرة تقليل الوقت والجهد وتخفيض التكلفة من خلال مقترح سيعرض تفاصيله في هذا البحث وهو استخدام تقنية البلوكشين كأداة مستحدثة تساعد في تقليل التكلفة والجهد على المستثمر والمؤسسات أو الشركات.

مشكلة الدراسة:

تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية من أهم المعايير التي يستند عليها كل مشروع اقتصادي ولكنها تواجه صعوبات في اجرائها وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى امكانية تطبيق استخدام تقنية البلوكشين في دراسات الجدوى الاقتصادية ؟

ويتفرع منها الاسئلة التالية:

- ما اهمية دراسات الجدوى الاقتصادية؟
- ما دور تقنية البلوكشين كأداة لتسهيل اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية وتقليل من تكاليفها؟

أهداف الدراسة: تتمثل اهداف لدراسة في:

- توضيح اهمية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية.
- بيان اهمية تقنية البلوكشين كأداة مستحدثة تسهم في انجاز المعاملات بشفافية وسرعة وتقليل التكاليف قدر الامكان.
- بيان العقود الذكية وآلية عملها وخصائصها.
- بيان دور تقنية البلوكشين كأداة للتقليل من تكاليف دراسات الجدوى الاقتصادية.

أهمية الدراسة: تتثمل اهمية الدراسة في:

- التركيز على أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرار الاستثماري ترشيده.
- اعطاء صورة واضحة عن أهمية الدور الذي تلعبه البلوكشين في خدمة المستثمرين وكيفية الاستفادة منها في تسهيل المعاملات وتقليل الجهد والوقت في انجاز معاملات دراسات الجدوى الاقتصادية.

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يعتمد على الوصف والملاحظة ثم تشخيص الوصف لتسهيل عملية التحليل والوصول إلى النتائج المرجوة , وذلك عند عرض دور تقنية البلوكشين في تنفيذ العقود وتأثيرات هذه التقنية على دراسات الجدوى الاقتصادية.

الدراسات السابقة

- **دراسة المصطفى, عصمت عبدالحليم (٢٠١٦), دراسة الجدوى الاقتصادية و أثرها في اتخاذ القرار التمويلي :دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في الأردن.**

يهدف البحث إلى بيان كيفية تفادي الأزمات المالية المفاجئة من خلال الاعتماد على دراسة الجدوى في إدارة عمليات التمويل لقبول المشاريع التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع ،وتعمل على مدى صلاحية المشروع الاقتصادي من خلال تقدير البيانات المالية للإيرادات والتكاليف في المشروع كما ان المصارف الإسلامية تكون في بعض المشاريع إما ممول وإما شريك مع العميل، وتطرقت إلى الجانب التطبيقي للتعرف على أثر دراسة الجدوى في اتخاذ القرار التمويلي . ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن الجدوى الاقتصادية من الجانب الإسلامي هي فكرة استثمارية ومفهوم القرار التمويلي هو توفير التمويل اللازم للمشروع بعد دراسة جدواه ،واتضح من الدراسة وجود آثار معنوية لجوانب الدراسة التفصيلية.

- **الشاطر, منير(2019), تقنية سلسلة الثقة (البلوكشين) وتأثيراتها في قطاع التمويل الإسلامي : دراسة وصفية,**

يهدف هذا البحث الأولي للتعريف بالتقنية من حيث الماهية والآلية والخصائص -وغير ذلك مما يهم- لرسم تصور أفضل حولها، بالإضافة لرصد التأثيرات المحتملة على نموذج الأعمال والتدليل عليها، واقتراح السبل لمواجهة الواقع المحتمل بعد توصيف الواقع العالمي ومواقفه تجاه هذه التقنية، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات منها: تبني التقنية في عمليات التسوية بين البنوك، واللجوء إلى الشبكات الخاصة من التقنية عوضا عن العامة، واستحداث تخصصات ومجلات علمية لدراسة مفصلة حول سبل الاستفادة من التقنية، وكان ذلك باستخدام المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي. الكلمات المفتاحية: سلسلة الثقة (الكتل)، البلوكشين، التمويل الإسلامي، تداعيات التقنية.

- دراسة : Fahmy, Sherif (2018) , بعنوان Block chain and its Uses,

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف القارئ بأحدث التطورات في عالم استخداماتها سلسلة الكتل من حيث التكنولوجيا وتأثيرها الاجتماعي، كما قدمت دراسة استقصائية لهذه التكنولوجيا نوقشت فيها حالات الاستخدام وتأثيرها على المجتمع، وذكرت أيضاً أن سلسلة الكتل لديها القدرة على تحويل الطريقة التي يسجل فيها الأحداث وآليات التحقق منها ، و تعمل العملات المشفرة كملاذ آمن ومتجر ذو قيمة يمكن استخدامها للتحوط من المخاطر.

مخطط الدراسة: تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة حيث تناول المبحث الأول مفهوم الجدوى الاقتصادية وأهميتها وأنواعها، وفي المبحث الثاني تعريف البلوكشين والعقد الذكي وآلية عملها ونموذج مقترح لتطبيق دراسة الجدوى باستخدام البلوكشين.

المبحث الاول : دراسة الجدوى الاقتصادية

المطلب الاول: تعريف الجدوى الاقتصادية, واهميتها

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية إحدى الركائز التي يعتمد عليها أصحاب المشاريع في تطوير أفكارهم الاستثمارية فهي جزءاً من مرحلة التصميم الأولية لأيّ مشروع. حيث يتمّ إجراؤها للكشف بشكل موضوعي عن نقاط القوّة والضعف في أيّ مشروع مقترح أو قائم ويمكنها أن تساعد في تحديد وتقييم الفرص والتهديدات الموجودة في البيئة المحيطة بهذا المشروع .

أولاً: تعريف الجدوى الاقتصادية :

- الجدوى الاقتصادية: منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية التي تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو لكليهما على مدى عمره الافتراضي.[1]
- وقد عرفت أيضاً دراسة الجدوى الاقتصادية: بانها عملية لجمع المعلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة إمكانية التنفيذ، وتقليل المخاطر وربحية المشروع، وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته[2]

1 - دليل, عبد المطلب عثمان محمود, على, عبد اللطيف إبراهيم أحمد ،(2018) ،أهمية دراسة الجدوى في تمويل مشروعات البنية التحتية في السودان، مجلة العلوم الإدارية، العدد2, ص24

2 - مجموعة الخبراء للتدريب والنشر، (2014) ،دراسة الجدوى في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ط3, المجموعة العربية للتدريب والنشر ، مصر, ص9

- وهناك من عرف الجدوى الاقتصادية بأنها عبارة عن أسلوب علمي يتضمن مجموعة من الدراسات التي تهدف إلى فحص وتقييم المشروع، وذلك من أجل اتخاذ قرار بالبدء فيه ومزاولته لنشاطه من عدمه[1]

ويمكننا القول بان دراسة جدوى المشروعات الاقتصادية هي مجموعة من الدراسات التي تهتم بدراسة امكانية اقامة مشروع معين من خلال توفر المعلومات والبيانات الضرورية لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري، وذلك من عدة جوانب كالجانب القانوني، سوقي، مالي، اقتصادي، اجتماعي وينتج عنها اتخاذ قرار قبول أو رفض المشروع.

ثانياً: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية أول خطوة نحو نجاح المشروع فتحظى باهتمام أطراف عديدة وذلك لأهميتها في صناعة القرار الاستثماري ، حيث تحدد أهداف المشروع وتحيط بكل تفاصيله قبل تنفيذه، وتتمثل أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية فيما يلي:

أ- اهمية دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمستثمر [2] :

- تساعد دراسة الجدوى المستثمر على تحديد افضل فرصة استثمارية متاحة ومن ثم اتخاذ القرار الصائب بما يخدم أهداف المستثمر والذي من خلاله يحقق منافسة قوية في السوق ومعدل ربحية أعلى وهذا هو هدف الاستثمار الأساسي
- نهج علمي وعملي لتقييم المشروع المقترح وفقا لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة عن العشوائية.
- تساعد المستثمر على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في مشروع معين وتحديد مدى ربحيته من خلال دراسة قوائم الدخل للمشروع والعوائد المتوقعة منه على نحو يتناسب مع قدرته المالية، وفي ظل مستوى مقبول من المخاطرة
- تمثل مرشد للمستثمر على ضوء ما تحمله من نتائج ومعلومات خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المشروع يمكن الرجوع إليها في مختلف مراحل التنفيذ .
- تجنب المستثمر المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع من خلال دراسة كل المخاطر المحيطة بالمشروع
- يعتبر توفير التمويل المطلوب من أهم الوسائل لضمان قيام ونجاح المشروع، وتساعد دراسة الجدوى الاقتصادية على معرفة احتياجات المشروع من الموارد المالية

ب_ أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للدولة[3] :

- تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية اداة مهمة تساعد الدولة في اختيار المشروعات ذات النفع العام، والمفاضلة بينهما من خلال مجموعة من المعايير تقدمها.

1- شلبي, سمية عرفة، عرفة,أحمد (2005)، دراسات الجدوى وماذا بعد الجدوى؟، مكتبة النهضة المصرية،ص.10.

2 - دياب, محمد, (2006) ، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع،ط1, دار المنهل البناني، ،بيروت، 2006م, ص25, 26

3 - خضر, علي محمد وآخرون، (1996), أسس دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الزراعية، ط1, منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا, ص26

- تعمل دراسة الجدوى على تحديد علاقة المشروع محل الدراسة بغيره من المشروعات الأخرى لضمان تجانس الأهداف المحددة في الخطة التنموية .
- تقوم دراسة الجدوى الاقتصادية بدراسة الاعباء الاجتماعية الناتجة عن المشروع ولا تمنح الدولة ترخيصا بإقامة مشروع إلّا عند التأكد أن الأعباء الاجتماعية الناتجة عن المشروع أقل ما يمكن وأن العوائد والمنافع الاجتماعية التي يحققها المشروع أكبر ما يمكن .
- اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق أعلى منفعة صافية على أساس تحديد المنافع والتكاليف الإجمالية لكل مشروع مما يؤدي إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد النادرة، بالإضافة إلى ذلك نجد أن دراسات الجدوى الاقتصادية تساعد على اختيار المشروعات التي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل: البطالة, التضخم، وعجز ميزان المدفوعات[1].

المطلب الثاني: صعوبات الجدوى الاقتصادية و انواعها

أولاً: صعوبات إجراء دراسات الجدوى[2]:

على الرغم من الاهتمام المتزايد بدراسات الجدوى الاقتصادية، إلّا أن هناك العديد من الصعوبات التي يمكن مواجهتها عند السعي إلى إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات والتي يمكن استعراضها فيما يلي:

1- عدم توافر المعلومات الدقيقة: تعتبر صعوبة عدم توافر المعلومات الدقيقة العقبة الأولى أمام الدراسة العلمية لجدوى الاقتصادية لأي مشروع، فهي تؤدي إلى صعوبات كثيرة في إعداد التقديرات الصحيحة التي يمكن الاستناد عليها في اتخاذ قرار استثماري سليم
2- ارتفاع التكاليف: تتصف مثل هذه الدراسات بارتفاع تكلفتها، وتزداد هذه التكلفة كلما تعددت أوجه نشاط المشروع وازداد حجمه، وكثيرا ما شكل ارتفاع تكاليف هذه الدراسات عائقا لاسيما في حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الموارد المحدودة
3- نقص الخبرة والكفاءة والمهارة في إعداد الدراسات:تطلب القيام بدراسات الجدوى وجود فريق من الخبراء ذوي الاختصاصات المختلفة[3] .
4- صعوبة تقدير المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع: مع ازدياد حجم المشروعات وطول مدة تشغيلها، تزداد صعوبة تقدير المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى كالطلب والتكاليف، وقد تكون بعض المتغيرات غير المباشر أو غير القابل للقياس الكمي، كما في التقييم الاجتماعي للمشروعات.

1 - السيسي, صلاح الدين حسن (2003)، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، ط1, دار الفكر العربي، ،القاهرة، ص 22- 26

2 - كداوي, طلال،(2008) تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن, ص33, 34

3 - منور, أوسرير ، بن حاج جيلالي, مغراوة, فتحية،(2009) دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، ص333, 334

5- درجة الوعي والقناعة بأهمية الدراسة: إن عدم الاهتمام بدراسة الجدوى والاقتناع بأهميتها يجعل من جدية المستثمرين ضعيفة اتجاه إقامة المشروعات، حيث غالبا يسعون إلى تقديم دراسات صورية تهدف الحصول على مزايا معينة كالاستفادة من تخصيص الأراضي أو قروض والتربح منها[1]

6- المعوقات الفنية وتتمثل بتحديد وقت الأمثل لبداية ونهاية المشروع وتصميم المشروع هندسيا، خاصة عندما تكون الخبرات اللازمة لإجراء الدراسات الفنية ضئيلة أو مكلفة خلال فترة إنشاء وتنفيذ المشروعات الاستثمارية [2], كما أن طول مدة تنفيذ المشروع عما هو مخطط له يقلل من فائدة دراسة الجدوى [3].

- **ثانياً: أنواع دراسة الجدوى التفصيلية :**

للقيام بتحديد الجدوى الاقتصاديّة لمشروع ما لابدّ من إجراء دراسة تفصيليّة للمشروع، تأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية أو قانونية، حيث تتضمن العناصر الآتية:

ا- دراسة الجدوى البيئية للمشروع: حيث تتجه هذه الدراسة في جانبها التحليلي إلى محاولة التعرف على أثر المشروع على البيئة سواء كان هذا الأثر ايجابي أو سلبي، وذلك بهدف تعظيم الآثار الايجابية ، وتقليص الآثار السلبية، كما قد يتطلب الأمر محاولة التعرف على اثر البيئة في المشروع بجوانبه السلبية والايجابية وذلك من خلال منظور أن المشروع نظام مفتوح يؤثر ويتأثر في البيئة[4].

ب_ دراسة الجدوى القانونية: وتهدف إلى التحقق من مدى توافق المشروع المقترح مع القوانين المنظمة للاستثمار في الدول التي سوف يقام المشروع بها، وهنا يجب على المستثمر القيام بدراسة القوانين العامة التي يمكن أن تتضمن قوانين تؤثر على تكاليف وإيرادات المشروع ومن أمثلة ذلك القانون التجاري وكذلك دراسة القوانين الخاصة بالاستثمار[5] .

ج_ دراسة الجدوى التسويقية: وتنطوي دراسات الجدوى التسويقية على العديد من الموضوعات تدور حول مفهوم وأهداف وأهمية دراسات الجدوى التسويقية المشروع وأنواع دراسات السوق والجدوى التسويقية، ودراسة وتقدير الطلب على منتجات المشروع كمحور رئيسي لدراسة الجدوى التسويقية بالإضافة إلى تحليل البيانات والمعلومات من مصادرها لتقدير هذا الطلب، بل وتحديد هيكل ونوع السوق الذي يعمل في إطاره المشروع ومن ثم تحديد الحجم الكلي للسوق والعوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع، وأساليب التنبؤ بالطلب، وكذلك تحديد الشريحة التسويقية ووضع السياسة والاستراتيجية السعرية المناسبة لتحديد أفضل الأسعار لبيع منتجات المشروع[6]

---

1 - يعقوب, عبد الكريم, (2008) ، دراسة جدوى المشروع، ط1, دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،ص6

2 - محمد الصيرفي, (2005)، اقتصاديات المشروعات، ط1, مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص23

3- حوري, زهية, (2007)، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، ،ص2

4 - شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام, (2009)، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، ط1, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ،ص 39, 40

5 - داود, نعيم نمر ،(2011), دراسة الجدوى الاقتصادية, ط1, خبراء الكتاب الاكاديمي, الاردن، ص34

6 - شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية ,مرجع سابق، ص 40

د- دراسة الجدوى الفنية والهندسية :تهدف إلى دراسة مدى إمكانية تنفيذ المشروع من النـواحي الفنيـة والتي تشمل هنا تحديد الموقع المناسب لمشروع ومساحة الأرض المناسبة سواء لإقامة ورشـات الإنتـاج أو المخازن أو مبنى الإدارة والتخطيط الداخلي للمصـنع والآلات المعدات المطلوبة والعمالة اللازمـة للمشـروع ونوعيتها والمواد الخام اللازمة لإنتاج وكميتها ونوعيتها ،وأيضا تفاصيل مواصفات المنتج وتسـلسل العمليات الإنتاجية . [1]

هـ- دراسـة الجدوى الاجتماعية: تهدف إلى تقييم مدى مسـاهمة المشـروع في تحقيق الأهـداف الاجتماعيـة والاقتصادية للمجتمع والاقتصاد الوطني ،ومن ثم مدى مساهمته في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع[2] ، حيث يتم بحث اثر المشـروع في التوظيف وأثره في الدخل الوطني وأثره في ميزان المدفوعات وكذلك أثـره في استقرار قيمة العملة

و- دراسة الجدوى المالية: تهدف إلى ترجمة (دراسة الجدوى التسويقية ودراسة الجدوى الفنية والهندسية) إلى تقديرات مالية ،وتشـمل هذه الدراسـة التكاليف الاسـتثمارية للمشـروع وتكـاليف التشـغيل السـنوية، وكذا الإيرادات السنوية على مدى العمر الإنتاجي الافتراضي المتوقع للمشروع ، وتحدد كيفية تمويل مشروع المتمثل في رأس المال المدفوع من قبل المستثمرين ورأس المال المقترض، وسـعر الفائدة ،ويتم تقييم هذه الدراسة باستخدام مفهوم التدفقات النقدية[3].

المبحث الثاني البلوكشين والعقد الذكي

المطلب الاول: تعريف البلوكشين والعقد الذكي وخصائصهما

لاقت البلوكشين اهتماماً كبيراً في الآونة الاخيرة نظراً لكونها إحدى التقنيـات المهمـة التـي تعـد مـن مقومـات الثـورة التكنولوجية التي تعتمد على اللامركزيّة في عمليات تخزين البيانات بشـكل أمن دون تدخل وسـيط, وقد وردت تعريفات كثيرة للبلوكشين نذكر منها.

أولًا: تعريف البلوكشين:

- عرفت البلوكشـين بأنه "اكبر سـجل رقمي موزع ومفتوح يسـمح بنقل اصـل الملكية من طرف الى اخر في الوقت نفسه, دون الحاجة إلى وسيط, مع تحقيق درجة عالية من الامان لعملية التحويل في مواجهة محاولات الغش أو التلاعب, ويشترك في هذا السجل الأفراد حول العالم "[4]
- وفي تعريف اخر "قاعدة بيانات تسـتخدم الية التشـفير (Cryptography) لبناء سـجل دفتري إلكتروني لامركزي _موزع انتشـاريا_ مترابط من البيانات بشـكل تراتبي تاريخي غير قابل للتعديل أو التلاعب, ويمتاز بالشـفافية

1 - نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية , مرجع سابق، ص35.

2 - عاطف وليم اندراوس, (2007)، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الأطر والخطوات –الأسس والقواعد – المعايير، (دار الفكر الجامعي، الإسكندرية, ص471

3 - نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية مرجع سابق، ص35.

4 - خليفة, إيهاب, (2018), الثورة التكنولوجية القادمة في عالم المال والإدارة ,العدد3, ص1

والســـرعة والســـهولة في إجراء العمليات, كما يوفر إمكانية مشـــاركة الأطراف المعنية به في بناءه والتأكد من صحته والحفاظ عليه بحسب الأنظمة والتعليمات ذاتية التشغيل المقننة للاستخدام"[1]

ثانياً :خصائص البلوكشين [2]

تميزت البلوكشين بوجود عدد من الخصائص جعلتها تقنية آمنة للتعامل بها من قبل الحكومة والشركات والأفراد وكان من أبرزها:

1- **عدم قابليتها للتغير والتعديل** : فالبيانات والتعديلات التي يتم حفظها من خلال تقنية البلوكشـــين لا يمكن بل من المســـتحيل حذفها أو التراجع عنها أو تغيرها أو تعديلها ويرجع ذلك إلى نظام التشـــفير الذي تقوم عليه التقنية.

2- **الكفاءة والســـرعة** : مقارنة بالمعاملات التقليدية مثل البطاقات الائتمانية عن الإنترنت الذي يســـتغرق مدة يومين أو أكثر لإجراء المعاملة في حين أن العمليات التي تجري من خلال تقنية البلوكشـــين تمتاز بالســـرعة والكفاءة مما يوفر الوقت والجهد.

3- **الشـــفافية** : تمكن هذه التقنية من الاطلاع على كل تفاصـــيل العمليات المنجزة ومراحلها بصـــيغة آنية ,ماعدا الهوية الكاملة للمستخدمين

4- **اللامركزية** : البلوكشـــين نظام لا يتحكم فيه أي جهة مركزية أو جهة محددة في معالجة البيانات التي تتعلق بالعمل المشترك بين عدة أجهزة موجودة على الشبكة فهذه العملية تتم دون وجود وسيط طرف ثالث يتلاعب بالسجلات والمعلومات الخاصة بالعملية تستخدم تقنية البلوكشين لإدارة قاعدة البيانات المشتركة والتي تســـجل العمليات التي تحدث من خلال تقنية البلوكشـــين, وهنا يتم التحقق من البيانات أو التعاملات وفقًا لنظام الإجماع في البلوكشين قبل أن يتم توزيعها على جميع العقد, بحيث تحتفظ كل نقطة من السلسلة التي تتضـــمن الكتل التي يتم التحقق منها وإضـــافتها, وبذلك لا يعود حاجة لطرف الثالث لإتمام العملية فنظام الإجماع في البلوكشين يحافظ على تنسيق البيانات في الشبكة الموزعة[3].

5- **التتبع**: تتيح هذه الخاصـــية تتبع خطوات المعاملات المختلفة خطوة بخطوة مما يتيح اكتشـــاف الاخطاء في أي معاملة حتى يتمكن كل شخص موجود في السلسلة من جمع المعلومات حول أي معاملة يريد القيام بها وهذا يضمن الحصول على معلومات عن كيفية انشاء المعاملات والقيام بها، كما إن هذه الخاصية تتيح سهولة تتبع المشكلات التي تحدث وتصحيحها[4]

---

1 - أحمد, منير, (2108), تقنية سلسلة الثقة (الكتل) وتأثيراتها على قطاع التمويل الإسلامي, قسم الشريعة والإدارة ,جامعة مالايا البحثية, ص55

2 - بني عامر ,زاهرة, تحسين, الاء,(2019) استكشاف تقنية البلوكشين وتطبيقاتها في المالية الإسلامية, ص6 وما بعدها

3 - بني عامر ,زاهرة, تحسين, الاء, استكشاف تقنية البلوكشين وتطبيقاتها في المالية الإسلامية, مرجع سابق , ص6

4 - العميان, دانيه, (2020),الاتجاهات نحو تطبيق تكنولوجيا سلسلة الكتل وأثرها على أداء سلسلة التوريد_ دراسة ميدانية في قطاع الصناعات التعدينية في الأردن , رسالة ماجستر, جامعة الشرق الاوسط, كلية الاعمال, الاردن, ص21

6- **مقاومة التزوير**: المعاملات عرضة لأنواع مختلفة من الهجمات ومحاولات التزوير ويمكن استخدام التوقيعات الرقمية لضمان منع التزوير فإذا تم إجراء معاملة ووقع عليها من خلال نظام التشفير, فلا أحد يستطيع تغيير المعاملة لاحقًا[1].

7- **مواجهة الروتين**: يساعد البلوكشين الدوائر الحكومية على تحقيق الفاعلية، فجميع المعاملات الخاصة بالأفراد تكون واضحة داخل السلسلة، وإذا كان هناك حاجة للتأكد من بعض المعلومات أو الشهادات أو الوثائق يمكن الاطلاع عليها بسهولة بما يساعد في توفر الوقت والجهد والقضاء على الروتين[2]

- **ثالثاً: آلية عمل البلوكشين:**

بما أن البلوكشين سجل لا مركزي لجميع المعاملات عبر شبكة أجهزة مرتبطة ببعضها بتقنية الند بالند, حيث يتم للمشاركين تخزين المعاملات وتأكيدها دون الحاجة إلى سلطة تصديق مركزية, "فتعمل تقنية البلوكشين من خلال عدة تقنيات مجتمعه غير جديدة هي : التشفير, عمليات التحقيق, وآلية المصادقة على البيانات الجديدة, وطريقة قواعد البيانات التشاركية في توزيع البيانات على أعضاء الشبكة وفق ما يرغب مؤسسوها, وفي مجموعها تشكيل البلوكشين"[3], ولتوضيح الصورة تتم عملية البلوكشين بالخطوات التالية[4]:

1- شخص ما يطلب إجراء معاملة.

2- يتم توزيع المعاملة المطلوبة وبثها على شبكة الأجهزة المرتبطة ببعضها.

3- تقوم الأجهزة بالتحقق من صحة المعاملة المطلوبة, وحالة المستخدم باستخدام خوارزميات معروفة.

4- تكتمل المعاملة ومن ثم يتم ربط الكتلة الجديدة بسلسلة الكتل الموجودة مسبقاً بطريقة دائمة وغير قابلة للتعديل, بمجرد التحقق من صحة المعاملة يتم ربطها بجميع المعاملات السابقة وإنشاء كتلة جديدة من البيانات في السجل

رابعاً: أنواع البلوكتشين[5]

1- **البلوكشين العامة**: في هذا النوع يمكن لأي شخص قراءة المعاملات وإرسالها.

2- **البلوكشين الخاصة**: في هذا النوع من البلوكشين، يسمح فقط لمؤسسة واحدة أو جميع المؤسسات الفرعية داخل نفس المجموعة بقراءة المعاملات وإرسالها لوكلاء محددين ومعتمدين ومختارين للوصول إلى الشبكة البلوكشين, وتستخدم بعض الشركات الخاصة والبنوك سلسلة الكتل الخاصة لمشاركة قواعد البيانات

1 - Panda, Priyansu Sekhar, et all, (2018),Beginning Blockchain, Bikramaditya Singhal, Gautam Dhameja, 125,126

2 - سيد, رحاب فايز, (2020), تقنية البلوكتشين وتوثيق الإنتاج الفكري العربي :دراسة تحليلية تقييمية لمحرك "إيداع" مع وضع تصور لمنصة بلوك تشين للباحثين والمؤسسات الأكاديمية, مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س40 ,ع2, ص37

3 - الشاطر, منير, (2018), تقنية البلوكشين وتحديات المالية الإسلامية , بحوث وتطبيقات في المالية الإسلامية, ملجد3, عدد2, ص55

4 - شهاب ,أشرف, (2019) ,البلوك تشين تقنية ناشئة تعيد تشكيل عالم شبكات الاتصالات, مجلة الأهرام, العدد219

5 - Shrivas, Mahendra Kuma, (2018),The Disruptive Blockchain: Types, Platforms and Applications, O. P. Jindal University, Conference Paper · p3

داخلياً من أجل تحسين سرعة التنفيذ وتقليل تكلفة المعاملات, وتتميز استخدام سلسلة الكتل الخاصة بكونها أكثر انسجاما مع مسائل المسؤولية القانونية والحوكمة نظراً لأنها تتم بطريقة "مركزية" وداخلية منظمة.

3- **اتحاد البلوكشين** : في هذا النوع من البلوكشين لا توجد مركزية فيما يتعلق بعملية الإجماع كما في حالة البلوكشين الخاصة، ولا إمكانية لأي عقدة للمشاركة في التحقق من صحة المعاملات كما هو الحال في البلوكشين العامة, فتشكل البلوكشين خياراً متوسطاً بمعنى آخر تختار سلطة مركزية أو اتحاد الأطراف المسموح لها بالاشتراك وتفرض قيوداً على من يمكنه الوصول إلى المعلومات أو تسجيلها في قاعدة البلوكشين.

- **المطلب الثاني: العقد الذكي خصائصه, آلية عمله.**
- **اولاً: تعريف العقود الذكية :**

ارتبط انشاء وتوثيق العقد الذكي بتقنية البلوكشين فالعقد الذكي برنامج ينفذ مهمة بعينها عند تحقق شروط محددة ومن تعريفات العقد الذكي ما يلي:

- عرف العقد الذكي بأنه عبارة عن "أكواد مشفرة موجودة على سلسلة الكتل الرقمية, وبالتالي يكون لها عنوان محدد على السلسة ويتم تنفيذه طبقًا لشروط محددة, فهي بذلك تمكن أطراف العقد من تنفيذه بصورة آلية ."[1]
- العقد الذكي "هي عقود رقمية قابلة للبرمجة ملزمة قانونيًا وإذا رغب شخصان في تبادل مبلغ من المال مثلا في وقت محدد, يجب استيفاء مجموعة من الاشتراطات المسبقة, وعند استيفائها يتم برمجة الشروط, وعملية الدفع, والالتزامات في العقد الذكي, وعند التزام الطرف المتلقي للمال للشرط المحدد في العقد يتم الإفراج عن الأموال".[2]
- **ثانياً: خصائص العقد الذكي**[3]
- **التنفيذ التلقائي**: تنفذ العقد الذكي من خلال أجهزة الكمبيوتر تلقائياً من خلال الخوارزميات دون تدخل بشري سواء كان من جانب الأطراف المتعاقدة أو المحكمين فلا يمكنهم التدخل في تغير شروط العقد أو الكود أو تشغيل العقد الذكي وهذا التنفيذ التلقائي يمنع التلاعب في العقد مما يؤدي الى الحد من المنازعات والاستغناء عن اللجوء الى المساعدات القضائية لتنفيذ العقد.
- **تنفيذ من خلال برامج الكمبيوتر**: تكون العقود الذكية في شكل برنامج يعبر عن قصد المتعاقدين, لذلك فهي تتمتع بطبيعة خاصة في القانون فهي بمثابة مستند ينظم العلاقة بين الاطراف المتعاقدين.

---

1 - نخال, أيمن, (2020), أثر استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية (البلوك شين)على مسئولية مراجع الحسابات, كلية التجارة , جامعة عين شمس, مجلد24, عدد1 , ص11

2 - شهاب, أشرف, البلوك شين تقنية ناشئة تعبد تشكيل عام شبكات الاتصالات, مرجع سابق, ص4

3 - محمد, عبدالرزاق, (2021), مفهوم العقد الذكي من منظور القانون المدني: دراسة تحليلية, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية, العراق, المجلد الخامس, العدد 8, ص 87, 88

- **الطبيعة الشــرطية** : تتم كتابة العديد من شــروط العقود بلغة البرمجة, وهذا يرجع إلى أن أداء وتنفيذ العقد يتلخص أساساً في البيانات الشرطية التي تعتبر محوسبة وهذه القاعدة تعد الأساس وراء عملية التنفيذ, وهذا يعني أن العقد يصبح سار من لحظة إبرامه

- **ثالثاً: آلية عمل العقود الذكية:**

يتميز بأنه ذاتي التنفيذ وذلك من خلال كتابته على شــكل رموز برنامج موجودة على شــبكة البلوكشــين موزعة وغير مركزية ويتم تنفيذه من غير الحاجة الى وســيط, ومع تطور التكنولوجيا فقد أصــبح إجراء العقود الذكية تتم على مجموعة من المنصــات تشــتغل على نظام البلوكشــين ويتم من خلال خطوات أولها الاتفاق على التفاصــيل التعاقدية بين الأطراف الموقعة على العقد, وثانيا الاتفاق على شــروط مخالفة العقد والمســؤولية عن مخالفة العقد ومصادر بيانات التحقق الخارجية, ثم نشرها على البلوكشين في شكل عقد ذكي وبالتالي يتم تنفيذ العقد باســم المتعاقدين ونيابة عنهم وهذه العملية تتم بشــكل مســتقل عن أي جهات وســيطة أو خارجية[1].

- **رابعاً: نموذج مقترح لتطبيق البلوكشين في دراسة الجدوى الاقتصادية**

قد اســتخدمت البلوكشــين في الخدمات العامة على نطاق واســع من خلال توثيق المعاملات المختلفة, فالبلوكشين سجل رقمي مفتوح يسمح للجميع بإدخال البيانات عليه, وهذا ما شجع الباحثة على طرح اقتراح انشاء منصة إلكترونية تعمل من خلال تطبيق تقنية البلوكشين معتمدة على العقد الذكي في دراسة الجدوى الاقتصادية وفيما يلي عرض للمقترح.

يبدأ عمل العقد الذكي بتوثيق المعلومات التي يقدمها المستثمر بنفسه باستخدام تقنية البلوكشين, كما يمكن إجراء تشفير للبيانات مما يساعد في التحكم في بيانات المستثمر، سيعمل العقد الذكي على ارشاد المستثمر بتنفيذ خطوات تقديم دراسة الجدوى للمشروع حتى تكتمل دورة المعاملة بالكامل وستتضمن مجموعة من التعليمات اهمها الموانع الجوهرية سواء القانونية أو غير القانونية وقوانين كالقوانين المتعلقة بالمواقع وذكر مواقع بديلة للمشروع المقترح, قوانين الاستيراد والتصدير وما بها من موانع كالقيود مثلا على دخول مادة خام معينة يحتاجها المشروع كذلك فهناك مشروعات يقتصر النشاط فيها على الدولة كالإنتاج الحربي مثلا ولا بد من تقدير تكاليف دراسات الجدوى التفصيلية ومدى تناسبها وتوافقها وملاءمتها لرأس المال المخصص مبدئيا للاستثمار في المشروع وذكر مصادر تمويل المشروع سواء كان التمويل ذاتي أومن مصادر أخرى كما لا بد من بيان اهداف المشروع هل تتماشى مع اهداف المجتمع اذا وافقت دراسات الجدوى للمشروع هذه الشروط المبدئية التي تعد بمثابة دراسة تقرير أولي لدراسة الجدوى للمشروع فان المستثمر يكون قد اكمل شروط العقد الذكي, ثم يتم إنشاء كتلة بمعلومات المعاملة, ثم يتم إرسال الكتلة التي تم إنشاؤها من اجل المصادقة على المعاملة ومن ثم يتم انشاء كتلة تمثل تلك المعاملة, ثم ارسال الكتلة إلى مشاركين في الشبكة (الخبراء المتخصصين) ليتحققوا من المعاملة فإذا تم التحقق والمصادقة على صحتها تكون المعاملة اكتملت ويتم

1 - قحف ,منذر, (2019) , العقود الذكية ,مؤتمر الفقه الإسلامي , دائرة الشؤون الإسلامية ,دورة,24,ص13

توزيع التحديث عبر الشبكة واضافة الكتلة الى البلوكشين الحالي[1] وهذا التقرير الأولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع المقترح، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلاً وهو أمر في غاية الاهمية يعمل على التقليل من الجهد والوقت والتكلفة.

النتائج:

- تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية إحدى الركائز التي يعتمد عليها أصحاب المشاريع لتعرف على مدى نجاح أو فشل المشروع.
- من خصائص تقنية البلوكشين أنها نظام سجل الكتروني يقوم بتسجيل البيانات والمعلومات التي يتم المصادقة عليها من قبل المشاركين في شبكة البلوكشين والتي لا يمكن التلاعب فيها أو تغييرها, وتستخدم في اتمام المعاملات بأمان وشفافية.
- تعتبر تقنية البلوكشين أحد أبرز التقنيات الحديثة المؤثرة في عالمنا اليوم، وتطبيقاته الممتدة تطال قطاعات مختلفة، وينبغي على المجتمعات محاولة التغلب على التحديات والمخاطر الناشئة عن استعمالها بالشراكة مع أهل الاختصاص.

التوصيات:

- تعزيز التوعية فيما يخص تقنيات البلوكشين ودورها في انجاز المعاملات في كافات القطاعات بوقت اقل ومجهود اقل فهي إحدى ابتكارات التكنولوجية التي لا بد من اتخاذ إجراءات فعالة لتدعيم تطبيقها خاصة في ضوء نتائجها الإيجابية في تحسين جودة الخدمة.
- يجب الاهتمام بدراسات الجدوى كركن أساسي من أركان في المشروعات الاستثمارية.
- توصي الدراسة بضرورة تفعيل النموذج المقترح المقدم في الدراسة لمواجهة الصعوبات التي تواجه المستثمرين والشركات الاستثمارية في دراسات الجدوى, وذلك من خلال إنشاء منصة الكترونية تعمل من خلال البلوكشين يوعز إليها القيام بإجراءات اولية عن الجدوى الاقتصادية لأي مشروع استثماري.

1 - Ye Guo and Chen Liang,(2016), Blockchain application and outlook in the banking industry, springeropen, , p7,

لائحة المراجع:

1. أحمد, منير,(2018) تقنية سلسلة الثقة (الكتل) وتأثيراتها على قطاع التمويل الإسلامي, قسم الشريعة والإدارة ,جامعة مالايا البحثية
2. منور ,اوسرير ، بن حاج جيلالي مغراوة فتحية, (2009)، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7
3. بني عامر ,زاهرة, تحسين, الاء(2019), استكشاف تقنية البلوكشين وتطبيقاتها في المالية الإسلامية,
4. خليفة, إيهاب,(2018) الثورة التكنولوجية القادمة في عالم المال والإدارة ,العدد3
5. زهية حوري, (2007)، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، رسالة دكتوراه ، جامعة منتوري، قسنطينة،
6. شلبي, سمية عرفة، عرفة أحمد (2005)، دراسات الجدوى وماذا بعد الجدوى؟، مكتبة النهضة المصرية،.
7. سيد, رحاب فايز, (2020), تقنية البلوكتشين وتوثيق الإنتاج الفكري العربي :دراسة تحليلية تقييمية لمحرك "إيداع" مع وضع تصور لمنصة بلوك تشين للباحثين والمؤسسات الأكاديمية, مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س40 ,ع2,
8. الشاطر, منير,(2018) تقنية البلوكشين وتحديات المالية الإسلامية , بحوث وتطبيقات في المالية الإسلامية, ملجد3, عدد2, 2019
9. شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، ط1,دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009
10. شهاب ,أشرف, (2019) ,البلوك تشين تقنية ناشئة تعيد تشكيل عالم شبكات الاتصالات, مجلة الأهرام, العدد21
11. السيسي, صلاح الدين حسن,(2003)، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق،ط1, دار الفكر العربي ،القاهرة،
12. كداوي, طلال, (2008) ، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،
13. اندراوس, عاطف وليم,(2007) ، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الأطر والخطوات –الأسس والقواعد – المعايير، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،
14. يعقوب, عبد الكريم, (2008)، دراسة جدوى المشروع، ط1, دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن،
15. دليل, عبد المطلب عثمان محمود ، عبد اللطيف إبراهيم أحمد على،(2018) ،أهمية دراسة الجدوى في تمويل مشروعات البنية التحتية في السودان، مجلة العلوم الإدارية، العدد الثاني,
16. خضر, علي محمد وآخرون،(1996), أسس دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الزراعية، ط1, منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا ،
17. العميان, دانيه, (2020), الاتجاهات نحو تطبيق تكنولوجيا سلسلة الكتل وأثرها على أداء سلسلة التوريد_ دراسة ميدانية في قطاع الصناعات التعدينية في الأردن, رسالة ماجستر, جامعة الشرق الاوسط, كلية الاعمال, الاردن

18. قحف ,منذر ,(2019) ,العقود الذكية ,مؤتمر الفقه الإسلامي , دائرة الشؤون الإسلامية ,دورة24,
19. مجموعة الخبراء للتدريب والنشر (2014) ،دراسة الجدوى في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ط3, المجموعة العربية للتدريب والنشر ، مصر
20. الصيرفي, محمد, (2005)، اقتصاديات المشروعات، ط1, مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع،،القاهرة،
21. دياب, محمد, (2006) ، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، ط1, دار المنهل البناني ،بيروت
22. محمد, عبدالرزاق, مفهوم العقد الذكي من منظور القانون المدني: دراسة تحليلية, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية, العراق, المجلد الخامس, العدد الثامن, 2021,
23. نخال, أيمن,(2020) , أثر استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية (البلوك شين)على مسئولية مراجع الحسابات, كلية التجارة ,جامعة عين شمس, مجلد24, عدد1
24. Panda, Priyansu Sekhar, et all,(2018), Beginning Blockchain, Bikramaditya Singhal, Gautam Dhameja
25. Shrivas, Mahendra Kuma, (2018),The Disruptive Blockchain: Types, Platforms and Applications, O. P. Jindal University, Conference Paper ·
26. Ye Guo and Chen Liang, (2016), Blockchain application and outlook in the banking industry, springeropen.

واقع تكنولوجيا المعلومات المصرفية في توسيع الشمول المالي
دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في القطاع المصرفي التجاري العراقي

أ.د حسن كريم الذبحاوي، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد
امال حسين شاكر، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد

الملخص:
يعتبر القطاع المصرفي عصب الحياة الاقتصادي في أي دولة من دول العالم كونه يؤدي الدور الاساسي في تمويل التنمية الاقتصادية، فلا تنمية اليوم بدون قطاع مصرفي فاعل ومتطور في مجال الاداء والارتقاء بالخدمات المصرفية.
أهم ما يميز العمل المصرفي هو التطور المتزايد لتكنولوجيا المعلومات المصرفية من أجل تحديث نظم ووسائل تقديم العمليات الصرفية وابتكار تقنيات حديثه للخدمة المصرفية وكل ذلك يؤدي إلى توسع الحصة السوقية من العملاء وزيادة الثقة معهم, لقد هدفت الدراسة الى دراسة وتحليل علاقة الارتباط بين أبعاد تكنولوجيا المعلومات المصرفية وأبعاد الشمول المالي, كما تمثل المجتمع الاحصائي بالقطاع المصرفي التجاري العراقي(الحكومي والأهلي), وتم أخذ عينة متمثلة ببعض المصارف التجارية الموجودة في منطقة الفرات الاوسط,حيث تم أعداد استمارة استبانة للتأكد من وجود علاقة بين متغيرات الدراسة (تكنولوجيا المعلومات المصرفية) متغيراً مستقلاً, و(الشمول المالي) متغيراً تابعاً, فقد تم توزيع (270) استبانة على الموظفين لضمان استرجاع الحد الأدنى من العينة التي يجب ان تكون (200) موظفاً, ليتم تحليل البيانات لـ(200) استبانة المسترجعة باستخدام عدد من الاختبارات الإحصائية المتوفر في البرامج الإحصائي لكل من ((Spss-v26و. (SmartPLS)

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات المصرفية، الشمول المالي، الأجهزة والمعدات، البرمجيات، الاتصالات، قواعد البيانات، الموارد البشرية، الوصول، الاستخدام، الجودة.

Abstract :
The banking sector represents the backbone of economic life in any country in the world, as it plays the main role in financing economic development. There is no development today without an effective and developed banking sector in the field of performance and upgrading banking services with stakeholders, and the most important characteristic of banking is the increasing development Banking technology in order to modernize the systems and means of providing banking operations and innovating modern techniques for banking service, all of which leads to the expansion of the market share of customers and increasing confidence with them. The statistical analysis of it in the Iraqi commercial banking sector (governmental and private), and a sample was taken of the commercial banks located in the Middle Euphrates region, a questionnaire was prepared to ensure the existence of a relationship between the study variables (banking information technology) as an independent variable, and (financial inclusion) as a dependent variable, Accordingly, (270) questionnaires were distributed to the employees to ensure the retrieval of the minimum sample, which should be (200) employees, and the data was analyzed For (200) questionnaires retrieved using a number of statistical tests within the statistical programs (Spss-v26) and (SmartPLS) program.

Keywords: Banking information technology, Financial inclusion, Hardware and equipment, Software, communications, Databases, human resources, Access, Use, Quality.

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الرئيسة في الاقتصاد العراقي، كما أن أهم ما يميز العمل المصرفي هو التطور المتزايد للتكنولوجيا المصرفية من أجل تحديث نظم ووسائل تقديم العمليات الصرفية وابتكار تقنيات حديثه للخدمة المصرفية وكل ذلك يؤدي إلى توسع الحصة السوقية من العملاء وزيادة الثقة معهم, أضافة الى تمكين أكثر الشرائح الاجتماعية من الحصول على الخدمة المصرفية بما فيهم أصحاب الدخول المنخفضة, تكنولوجيا المعلومات أصبحت القاسم المشترك لبيئة أعمال المؤسسات لاسيما الصناعة المصرفية الحديثة التي استطاعت ان توظف مخرجات تكنولوجيا المعلومات في عملياتها ولتساهم في تطوير اقتصاداتها، وأصبح نظام تكنولوجيا المعلومات المصرفية أحد الأجزاء الرئيسية لنظم المصرف والذي يتكون من عدة أجزاء تعمل لتحقيق أهداف المصرف عن طريق تقديم معلومات بخصائص متميزة تمكن الادارة التنفيذية في اتخاذ القرارات المناسبة ضمن البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل بها، ولأهمية المعلومات اليوم دفعت منظمات الأعمال لا سيما المصارف منها الى الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات المصرفية وزيادة انتاجيتها من خلال توفيرها المعلومات التي تساعد الموظفين فيها في تنفيذ مهامهم بأتم وجه. لقد تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا في القطاع المصرفي لا سيما مع النمو الواضح بأبعادها والخدمات المرتبطة بها، إذ اتاحت الفرصة أمام الزبائن في زيادة الاستخدام والوصول للخدمات التي تقدمها المصارف، وتحسين جودة تلك الخدمات، فضلاً من أنها يمكن أن تساهم في تعزيز الشمول المالي لا سيما للفئات الفقيرة والصغيرة من الزبائن وتحسين الحصول على فرص التمويل وبمعدل فائدة منخفض لاسيما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن ذلك مساهمته في دمج الاقتصاد الرسمي بالاقتصاد غير الرسمي من خلال مساهمته في الوصول للطبقة المهمشة لاسيما في المناطق النائية والمناطق الريفية .

الاطار العام

المبحث الأول : منهجية البحث

أولاً: أهمية البحث:

جاء البحث بحقائق جوهرية قائمة على تقديم حلول لمعالجة الظاهرة المبحوثة تتطلب الحل الآني, فهي تنطلق من الاســهام بقيمة مضــافة في المعرفة العلمية في مجال البحوث والدراســات التجريبية والمفاهيمية, حيث تتمثل أهمية البحث من بالآتي :

1. أن لمدخل تكنولوجيا المعلومات المصرفية من المداخل المهمة التي تحتاج الى الوقوف على الجوانب التطبيقية لها في مجال المؤسسات المالية المصرفية.
2. ربط بين تكنولوجيا المعلومات المصرفية كمتغير مستقل والشمول المالي كمتغير تابع التي تدخل في الصيرفة العراقية بصورة جامحة في وقتنا الحاضر .
3. تحديد مدى مساهمة مؤشرات تكنولوجيا المعلومات المصرفية في أنتشار الشمول المالي للقطاع المصرفي.

ثانياً: هداف البحث:

البحث عملية هادفة لتحقيق غايات محددة تمتد لإكمال ما نتهت بهالدراسات السابقة, فالبحث مهمة جوهرية تسعى الى تحقيق أهداف حقيقية لمعالجة ظاهرة معينة والتي تمثلت بمشكلة وكيفية حلها أو تقديم عدد من الحلول الواقعية القابلة للتطبيق.

1. تحليل وتشخيص الواقع الحقيقي لمتغير تكنولوجيا المعلومات المصرفية في المؤسسات المالية في القطاع المصرفي العراقي, لتحديد مدى أهتمام المصارف في توسيع الشمول المالي.
2. تحليل وتحديد أبعاد متغيرات تكنولوجيا المعلومات المصرفية والتي تعد من المتغيرات الساندة في تقوية أو تأطير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة, والكشف عن نسبة المساهمة لهذا المتغير عند الإختبار في الميدان البحث المتمثل في القطاع المصرفي العراقي لعينة من المؤسسات المالية المبحوثة.
3. قياس وتحديد نوع العلاقة الإحصائية والمعنوية بين متغيرات البحث والمتمثلة بين المتغير المستقل تكنولوجيا المعلومات المصرفية والمتغير التابع الشمول المال المالي, بالإضافة الى تحديد وقياس قوة العلاقة المنطقية والسببية بينهما.

ثالثاً: مشكلة البحث :

تتم معالم مشكلة البحث الحالية عبر تأطيرها بالتساؤل الرئيسي :

- ما هو واقع تكنلوجيا المعلومات المصرفية وإلى اي مدى يمكن أن تؤثر في تحفيز وتوسيع ابعاد الشمول المالي؟

ومن خلال التساؤل الرئيس تتفرع منه التساؤلات الفرعية الأتية:

1. هل يؤثر بعد الاجهزة والمعدات في الشمول المالي ؟
2. ما مدى تأثير بعد البرمجيات في الشمول المالي ؟
3. ما مدى تأثير بعد الاتصالات في الشمول المالي ؟
4. هل من تأثير لبعد قواعد البيانات في الشمول المالي ؟
5. ما مدى تأثير بعد الموارد البشرية في الشمول المالي ؟

رابعاً : فرضية البحث:

1. **الفرضية الرئيسية (H0) : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تكنولوجيا المعلومات المصرفية والشمول المالي** في المصارف محل الدراسة, لتنبثق منها الفرضيات الفرعية التالي :

أ- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاجهزة والمعدات و الشمول المالي (بكافة ابعاده) .

ب- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البرمجيات و الشمول المالي (بكافة ابعاده).

ت- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاتصالات و الشمول المالي (بكافة ابعاده).

ث- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين قواعد البيانات و الشمول المالي (بكافة ابعاده).

ج- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الموارد البشرية و الشمول المالي (بكافة ابعاده).

خامساً : مجتمع البحث وعينه:

تم إختيار القطاع المصرفي العراقي, وتحديداً المصارف التجارية (الحكومية و الأهلية في منطقة الفرات الأوسط) مجتمعاً لإختيار أنموذج و فرضيات البحث بوصفه من القطاعات المهمة الذي شهد في الآونة الآخيرة الإقبال علية .
أما عينة البحث سوف تقتصر على المسؤولين الذين لديهم الصلاحية في المشاركة بإتخاذ القرارات داخل هذه المصارف (مدراء المصارف ومسؤولي الشعب).

سادساً : حدود البحث

وتتمثل حدود البحث الحالية بما يأتي :

1. **الحدود البشرية :** وفقاً لمتغيرات الدراسة فقد تم اعتماد الفئات ذات التأثير في المستويات الإدارية (العليا ، والوسطى) من (المدراء العامين (أو فروع), ومدراء اقسام, (رؤساء اقسام) , ورؤساء شعب, ومسؤول وحدات) .
2. **الحدود المكانية:** تنحصر الدراسة في فروع بعض المصارف التجارية العاملة ضمن منطقة الفرات الاوسط .
3. **الحدود الزمانية:** استمرت مدة الدراسة من (15/ 11/ 2021 – ولغاية 15/ 6 / 2022) التي تخللها توزيع استمارات الاستبانة وجمعها وتحليلها.

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات المصرفية والشمول المالي

اولاً : مفهوم تكنولوجيا المعلومات المصرفية:

تعددت مفاهيم تكنولوجيا المعلومات المصرفية، ولكن قبل توضيح ذلك لأبد من اعطاء فكرة مبسطة عن التكنولوجيا فنجد أن كلمة (Technology) هي كلمة مشتقة من اللغة الإغريقية والمؤلفة من مقطعين الأول(Techno) و الذي يعني الفن أو الحرفة, أما الجزء الثاني من الكلمة (Logy) فهي مأخوذة من logos والذي تعني مجالات الدراسة والعلم. إذ تشتمل التكنولوجيا على مدى واسع من خدمات وتطبيقات وتكنولوجيا الاتصال والإعلام مثل الحواسيب الشخصية والفيديو والأقراص المدمجة والهواتف النقالة والانترنت(قنديلجي والسامرائي,2009 :35), في حين يعود أصول كلمة المعلومات إلى الأصل اللاتيني للعناصر التي يتألف منها، فكلمة (Forma) تعني مظهراً ، أو رقما ، أو صورة ، أو إشارة ، أو قاعدة ، أو نهجا، أما كلمة (Formatio) فتعني إبداعاً ، أو تشكيلا ، أو تمثيلاً وصفياً ، ويأتي الفعل اللاتيني ، فيستخدم لوصف فعل يمارسه المرء بقصد صياغة ، أو تشكيل ، أو تصور ، أو تمثيل ، بغرض تعليم الغير ، أو تثقيفه ، وإرشاده وتوجيهه أو ترسيخ المفهوم (مسلم،2015: 101), في حين يرى (Adeniran, 2016 :6 7) مجموعه متنوعه من أجهزة الكمبيوتر والمعدات الإضافية والبرامج والأجهزة والإجراءات والخدمات (بما في ذلك خدمات الدعم) والموارد ذات الصلة. ويشمل أيضًا أي معدات أو نظام مترابط أو نظام فرعي للمعدات، يتم استخدامه في الاستحواذ التلقائي أو التخزين أو التلاعب أو الإدارة أو الحركة أو التحكم أو العرض أو التبديل أو التبادل أو الإرسال أو الاستقبال للبيانات أو المعلومات, وشاطره الرأي 3 (: Abdullah and et,2019) هي مجموعة من الوسائل الآلية والإلكترونية اللازمة لأداء الأعمال الأساسية باستخدام

الكمبيوتر ومن خلال عمليات التخزين والمعالجة والاسترجاع التي يتم إجراؤها على البيانات ونشر المعلومات لغرض الاستفادة منها في اتخاذ قرارات محددة, لذا تم توضيح تكنولوجيا المعلومات المصرفية من قبل (ياس, 2022 :56) عباره عن استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات المتطورة جنبا إلى جنب مع علوم الكمبيوتر لتمكين المصارف من تقديم خدمات أفضل لعملائها بطريقة آمنة وموثوقة وبأسعار معقولة والحفاظ على الميزة التنافسية على المصارف الأخرى. كما تعمل التكنولوجيا المعلومات المصرفية على دمج نشاط استخدام خوارزميات الكمبيوتر المتقدمة في الكشف عن أنماط سلوك العملاء من خلال غربلة تفاصيل العملاء مثل البيانات الديموغرافية والنفسية وبيانات المعاملات. يعرف هذا النشاط أيضاً بالتنقيب عن البيانات.

ثانياً : اهمية التكنولوجيا في العمل المصرفي:

هناك كتاب وباحثون عديدون تناولوا موضوع التكنولوجيا في العمل المصرفي نظراً لأهميتها الاستراتيجية فيما يتصل بالمنظمات المصرفية في العصر الحالي (الدحيدحاوي , 2013, 22) والتي يمكن إجمالها بما يأتي :

1. سهولة الحصول على المعلومة ونقلها بين المصارف.
2. تقليص حجم المسافة بين البلدان.
3. توفير الوقت والجهد والمال فيما يتصل بالعمليات المصرفية
4. ابتكار خدمات جديدة تؤدي الى كسب رضا الزبائن.
5. الحصول على الخدمات بأقل الكلف.

ثالثاً : أبعاد تكنولوجيا المعلومات المصرفية :

هي مجموعة من الركائز الأساسية وعلى أساسها يتم تطبيق تكنولوجيا المعلومات المصرفية, وتوضح كالاتي :

(1) الأجهزة والمعدات:

يشير هذا المكون إلى البنية التحتية لتقنية المعلومات، والتي تشمل الوسائل والأجهزة التي تدعم العمل وتساعد في إنجاز مهامه وتحقيق الأهداف، وتعد الأجهزة إحدى المكونات المادية المستخدمة في الإدخال والمعالجة والإخراج والتخزين في نظام الكمبيوتر، بالتالي هو من يحتوي على ستة مكونات رئيسية: وحدة المعالجة المركزية، والذاكرة الرئيسية, الذاكرة الثانوية، وتكنولوجيا الإدخال، وتكنولوجيا الإخراج، وتكنولوجيا الاتصالات(Al-Hawamdeh, 2015:78) بينما يشير(قرون واخرون ،2020 : 53) إلى الأجهزة والمعدات التي قد ساهمت بمختلف أنواع الأجهزة الداعمة للتدريب الإلكتروني من أهمها أجهزة الكمبيوتر واجهزة التواصل والانترنت وأجهزة العرض ومختلف الامثلة الالكترونية والتي تساهم في عرض المداخلات وايضاً تساهم في عرضها ونشرها .

(2) البرمجيات:

أدى التعقيد المتزايد في بيئة الاعمال إلى ظهور مجموعة واسعة من البرمجيات المصممة لمساعدة الاعمال بأنواعها كافة وتستمد قيمتها من توفير المعلومات (Benson & Tribe,2009:8), وهذا يعني أن المفهوم البسيط للبرمجيات يشير إلى البرامج المختلفة المستخدمة لتشغيل العمليات التي تعالج البيانات واستخراج المعلومات, مما يؤدي الى اظهار البرامج

بشـــكل أوامر تفصـــيلية تتحكم في عمليات نظام المعلومات وتحقق ثلاث وظائف رئيســـية: إدارة موارد الكمبيوتر في الشركة، وتزويد العاملين بمزايا هذه الموارد ، والتوسط بين الشركة والمخزن (Al-Hawamdeh, 2015:78) .

(3) الاتصالات:

تعدٌّ الاتصالات من العملية التي تهتم بنقل وتبادل الأفكار بين الاطراف مما يؤدي إلى تحقيق الهدف المرجو منها ، أو يمكن وصفها بأنها العملية التي يحاول من خلالها الأفراد بناء أشياء مشتركة عن طريق الرسائل و الرمزية ، حيث يكون أهداف تطبيق نظم الاتصالات الحديثة في المصارف من أجل تسهيل تدفق البيانات في قنواتها المختلفة على النحو الذي يسمح بوصولها إلى أماكن معالجتها في الوقت المناسب واستخدام الدقة المناسبة (تيناوي، 2019 :39) .

(4) قواعد البيانات:

عبارة عن مجموعة من البيانات أو المعلومات المترابطة والمخزنة في أجهزة تخزين البيانات، حيث تكون مخزن لسجلات الشركة ومعيار لمختلف عمليات الشركة و بيانات الكلفة أو معلومات تخص طلب الزبون، وكذلك إضافة بعض تعديل وتحديث قاعدة البيانات باستمرار لتواكب المتغيرات المستجدة و لمساعدة المدراء في اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية على وفق أسس صحيحة ، لكي يتمكن باقي المستخدمين النهائيين من القيام بأعمالهم بكفاءة وفاعلية عالية , لأن بناء قاعدة معلومات مترابطة محلياً وإقليمياً ودولياً إحدى مستلزمات تطبيق تقانة المعلومات، واستخدام قواعد البيانات يؤدي إلى توفير الوقت والدقة في المعلومات بسهولة (اللامي، 2013 :13) .

(5) الموارد البشرية:

بأنه الكوادر المؤهلة و المدربة لتنفيذ مختلف النشاطات لذلك فأن العنصر البشري يجب ان يكون على مستويات مختلفة حسب وظائف وطبيعة النظام, وان تدريب القوى العاملة في المصارف اصبح حاجة ملحة, بالرغم من عدم توفر التسهيلات الكبيرة التي تتطلب دعم (الحسبان ,2009: 91) .

رابعاً : مفهوم الشمول المالي:

تعددت مفاهيم الشمول المالي بحسب الكتاب والباحثين لأنه يوضح حالة يتمتع فيها جميع الأفراد والمجتمع بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة، إذ وضح كل Fungáčová & Weill, 2015 (196:) العملية الذي يتم من خلالها استخدام الخدمات المالية المناسبة ، وهو يحدد التنمية الاقتصادية بشكل مناسب للأفراد والقدرة على الاستثمار في الأعمال التجارية ، وهذا يساهم في الحد من الفقر والنمو الاقتصادي, وأيضا يوفر الشمول المالي للأفراد إمكانية الحصول على مكان آمن للادخار للمستقبل فضلا عن ذلك يساهم في إنشاء قاعدة ودائع أكثر استقرارً للبنوك في الأوقات العصبية .

ووفق ما أشارت اليه دراسة (Iqbal & Sami, 2017: 646) هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها جميع قطاعات المجتمع بما في ذلك الفئات الفقيرة الذي تمثل الأقسام الأضعف والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة بطريقة عادلة وشفافة من قبل المؤسسات, لذا تم توضيح مفهوم الشمول المالي من

قبل (Rahming, 2021 :5) أنه يوفر النظام المالي المناسب الذي يسهل الوصول إليه، فضلاً عن تقديم الخدمات المالية في الوقت المناسب للقطاعات المحرومة في المجتمع .

خامساً : أبعاد الشمول المالي :

هي مجموعة من الركائز الأساسية وعلى أساسها يتم تطبيق أبعاد الشمول المالي, وممكن توضيحها كالاتي:

1) الوصول للخدمات المصرفية

يساعدنا هذا البعد في قياس حجم السكان المتعاملين مع المصارف، أي القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من المنظمات الرسمية, إذ يعكس عمق انتشار الخدمات والمنتجات المالية للاقتصاد (Gamito,2018:9).

2) إستخدام الخدمات المصرفية

يشير هذا البعد إلى أداء المؤسسات المالية وقدرتها في توفير التمويل اللازم لكافة الأنشطة الاقتصادية، وينعكس هذا المؤشر باستخدام الخدمات المالية والمصرفية ومدى كفاءة مؤسسات الوساطة المالية في تشجيع الاستخدام، على سبيل المثال إذا كان الزبون لديه حساب مصرفي , يقوم بعمليات السحب والايداع والمدفوعات(Malvern chinaka,2016: 4).

3) جودة الخدمة المصرفية

يقصد بها تقديم منتجات مالية ذات جودة عالية لتلبي احتياجات المستخدمين وعادة ما تشير الجودة الى الاسواق التنافسية, ويكون دور الحكومات والهيئات المستقلة من خلال وضع المعايير التي تحفز مقدمي الخدمات المالية لجعل منتجاتهم سهلة الاستخدام ومعقولة الثمن (Saty & Rupayan,2010 :1_3).

المبحث الثالث : الإطار العملي

التحليل الوصفي لمتغيرات البحث:

يهدف التحليل الوصفي إلى عرض الصورة الكاملة للبيانات التي جمعتها الباحثة والعمل على تلخيصها عبر استخدام مقاييس النزعة المركزية ومقايس التشتت، ومن خلال هذه المقاييس يمكن التعرف على مدى انتشار متغيرات وابعاد الدراسة في المصارف المبحوثة فضلاً عن بيان مدى تجانس الاستجابات التي تم الحصول عليها.

1- التحليل الوصفي لمتغير تكنولوجيا المعلومات المصرفية

باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) تم الحصول على تحليل المتوسط الحسابي كمؤشر للنزعة المركزية للبيانات، كما تم تحليل الانحراف المعياري كمؤشر لمدى تشتت البيانات, ويستعرض الجدول (1) ادناه النتائج التي تم التوصل إليها.

الجدول (1) التحليل الوصفي لمتغير تكنولوجيا المعلومات المصرفية

البعد	الفقرة	Mean	Std. Deviation
الاجهزة والمعدات	DE1	3.7750	.92120
	DE2	4.0400	.83178
	DE3	3.9950	.94309
	DE4	3.7850	.97650
	DE5	4.0500	.92834
	DE	3.929	.920182
البرمجيات	S1	3.7250	.96646
	S2	3.6000	51446.
	S3	3.7800	.99829
	S4	4.0100	.91327
	S5	4.1250	.95073
	S	3.848	.896038
الاتصالات	T1	3.6600	58308.
	T2	3.6400	17637.
	T3	3.7600	28447.
	T4	3.7700	87668.
	T5	3.6700	27808.
	T	3.700	.803966
قواعد البيانات	DB1	3.7200	.89757
	DB2	3.7350	.93764
	DB3	3.7600	.97836
	DB4	3.8250	.97937
	DB5	3.8700	.93674
	DB	3.782	.945936
الموارد البشرية	HR1	3.7350	58485.
	HR2	3.5850	57536.
	HR3	3.6400	07716.
	HR4	3.6650	85668.
	HR5	3.7100	30157.
	HR	3.667	.687906
تكنولوجيا المعلومات المصرفية	BIT	3.7852	.850806

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V.26

تشير النتائج التي تم ادراجها في الجدول (1) إلى أن قيم الوسط الحسابي أغلب فقرات الأبعاد تتجاوز الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي الذي يبلغ (3)، حيث يشير إلى قوة انتشار المتغير في المنظمة المبحوثة، كذلك فإن النتائج أظهرت انخفاض الانحراف المعياري مما يشير إلى تجانس واتساق الاستجابات.

استناداً إلى نتائج التحليل الوصفي الخاصة بمتغير تكنولوجيا المعلومات المصرفية، فإن الجدول (2) يعرض الأهمية الترتيبية لأبعاد هذا المتغير بالاعتماد على قيم المتوسط الحسابي.

جدول (2) الأهمية الترتيبية لأبعاد متغيرتكنولوجيا المعلومات المصرفية

البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الاهمية الترتيبية
الاجهزة والمعدات	3.929	.920182	**الاول**
البرمجيات	3.848	.896038	**الثاني**
الاتصالات	3.700	.803966	**الرابع**
قواعد البيانات	3.782	.945936	**الثالث**
الموارد البشرية	3.667	.687906	**الخامس**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS v.26

يستعرض الجدول (2) الأهمية الترتيبية لأبعاد متغير تكنولوجيا المعلومات المصرفية، إذ احتل بعد (الاجهزة والمعدات) المرتبة الأولى وهذا يدل على كونه البعد الأكثر انتشاراً في المنظمة المبحوثة، في حين حل بعد (الموارد البشرية) في المرتبة الاخيرة من حيث الأهمية الترتيبية.

2- التحليل الوصفي لمتغير الشمول المالي:

باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) تم الحصول على تحليل المتوسط الحسابي كمؤشر للنزعة المركزية للبيانات، كما تم تحليل الانحراف المعياري كمؤشر لمدى تشتت البيانات ويستعرض الجدول (3) ادناه النتائج التي تم التوصل اليها.

جدول (3) التحليل الوصفي لمتغير الشمول المالي

البعد	الفقرة	Mean	Std. Deviation
الوصول للخدمة المصرفية	ABS1	3.6250	.96906
	ABS2	3.5550	78338.
	ABS3	3.5800	.99425
	ABS4	3.4850	51709.
	ABS5	3.6150	30588.

	ABS	3.572	.924784
استخدام الخدمة المصرفية	UBS1	3.2000	16358.
	UBS2	3.5050	41838.
	UBS3	3.5000	.99748
	UBS4	3.3800	18878.
	UBS5	3.5900	71287.
	UBS	3.435	.849162
جودة الخدمة المصرفية	QBS1	3.6500	.91195
	QBS2	3.5650	.99535
	QBS3	3.5300	93207.
	QBS4	3.3950	46987.
	QBS5	3.4400	28179.
	QBS	3.516	.87513
الشمول المالي	FI	3.507667	.883025

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS v.26

تشير النتائج التي عرضها الجدول (3) إلى أن قيم الوسط الحسابي لجميع فقرات الأبعاد تتجاوز الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي والذي يبلغ (3)، وهذا يشير إلى قوة انتشار هذا المتغير في المنظمة المبحوثة، كذلك فإن النتائج أظهرت انخفاض الانحراف المعياري مما يشير إلى تجانس واتساق الاستجابات.

استناداً إلى نتائج التحليل الوصفي الخاصة بمتغير الشمول المالي، فإن الجدول (4) يعرض الأهمية الترتيبية لأبعاد هذا المتغير بالاعتماد على قيم المتوسط الحسابي.

الجدول (4) الأهمية الترتيبية لأبعاد متغير الشمول المالي

البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الاهمية الترتيبية
الوصول للخدمة المصرفية	3.572	.924784	الاول
استخدام الخدمة المصرفية	3.435	.849162	الثالث
جودة الخدمة المصرفية	3.516	.87513	الثاني

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS v.26

يستعرض الحلول (4) الأهمية الترتيبية لأبعاد متغير الشمول المالي، إذ احتل بعد (الوصول للخدمة المصرفية) المرتبة الأولى وهذا يدل على كونه البعد الأكثر انتشاراً في المنظمة المبحوثة، في حين حل بعد (استخدام الخدمة المصرفية) في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية الترتيبية.

الفرضية الرئيسة:

تنص الفرضية الرئيسة: توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين تكنولوجيا المعلومات المصرفية والشمول المالي، وفيما يتعلق بإثبات صحة هذه الفرضية، أظهر الجدول (5) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين (تكنولوجيا المعلومات المصرفية والشمول المالي)، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (.576) عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يدعو إلى قبول الفرضية، وتتفرع عن هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية، هي:

1- توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين الاجهزة والمعدات والشمول المالي:

يظهر الجدول (5) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين الاجهزة والمعدات والشمول المالي، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (.338) عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يدعو إلى قبول الفرضية.

2- توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين البرمجيات والشمول المالي:

يظهر الجدول (5) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين البرمجيات والشمول المالي، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (.448) عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يدعو إلى قبول الفرضية.

3- توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين الاتصالات والشمول المالي:

يظهر الجدول (5) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين الاتصالات والشمول المالي، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (.473) عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يدعو إلى قبول الفرضية.

4- توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين قواعد البيانات والشمول المالي:

يظهر الجدول (5) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين قواعد البيانات والشمول المالي، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (.510) عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يدعو إلى قبول الفرضية.

5- توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين الموارد البشرية والشمول المالي:

يظهر الجدول (5) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين الموارد البشرية والشمول المالي، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (.463) عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يدعو إلى قبول الفرضية.

الجدول (5) مصفوفة علاقة الارتباط بين تكنولوجيا المعلومات المصرفية وابعادها والشمول المالي

Correlations											
		DE	S	T	DB	HR	BIT	ABS	UBS	QBS	FI
DE	Pearson Correlation	1	.371**	.495**	.420**	.462**	.690**	.350**	.220**	.272**	.338**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.002	.000	.000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200

S	Pearson Correlation	.371**	1	.549**	.585**	.513**	.777**	.437**	.286**	.389**	.448**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
T	Pearson Correlation	.495**	.549**	1	.560**	.557**	.821**	.418**	.330**	.427**	.473**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
DB	Pearson Correlation	.420**	.585**	.560**	1	.548**	.796**	.458**	.366**	.445**	.510**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
HR	Pearson Correlation	.462**	.513**	.557**	.548**	1	.802**	.423**	.371**	.362**	.463**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
BIT	Pearson Correlation	.690**	.777**	.821**	.796**	.802**	1	.536**	.407**	.489**	.576**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
ABS	Pearson Correlation	.350**	.437**	.418**	.458**	.423**	.536**	1	.529**	.494**	.808**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
UBS	Pearson Correlation	.220**	.286**	.330**	.366**	.371**	.407**	.529**	1	.585**	.839**
	Sig. (2-tailed)	.002	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
QBS	Pearson Correlation	.272**	.389**	.427**	.445**	.362**	.489**	.494**	.585**	1	.846**

	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
FI	Pearson Correlation	.338**	.448**	.473**	.510**	.463**	.576**	.808**	.839**	.846**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).											

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS v.26.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً :الاستنتاجات :

يتناول هذا المبحث الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة في المجالين: المفاهيمي والعملي فكانت الاستنتاجات التطبيقية ذات صلة بالمعطيات والحقائق، التي جاءت بها الاختبارات الاحصائية للمخطط الفرضي المعتمد في الدراسة والاستنتاجات هي:

(1) تعد تكنولوجيا المعلومات المصرفية إحدى الاسباب الرئيسية في ظهور الشمول المالي في المناطق الذي يصعب الوصول اليها سابقاً, مثلما أسهمت في بروز عدد من المفاهيم والظواهر الاقتصادية التي تشكل عالم اليوم مثل العولمة والبنوك الإلكترونية والمصارف الرقمية وغيرها.

(2) اظهرت نتائج البحث محدودية الدورات التدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات المصرفية وقلت المشاركة في الدورات التي تتعلق في جوانب التقنية والبرامج الإلكترونية التي تساعد على النهوض بمستوى المصارف.

(3) كشفت نتائج الانحدار عن وجود علاقة تأثير معنوية لتكنولوجيا المعلومات المصرفية والشمول المالي على المستوى الكلي في حين تم رفض علاقة التأثير بين الأجهزة والمعدات في الشمول المالي, البرمجيات والشمول المالي, الموارد البشرية والشمول المالي على المستوى الجزئي.

(4) كانت قيم ألفا كرونباخ لجميع متغيرات الدراسة أعلى من (0.70) مما يعني كل مقاييس الدراسة تتسم بالثبات الداخلي لتكنولوجيا المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي .

(5) يضمن الشمول المالي تحسين القدرة المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع وتلبية احتياجاتها وكذلك فئة أصحاب الدخل المحدود وأصحاب المشروعات الصغيرة, كما أن حصولهم على منتجات مصرفية سيؤدي فيما بعد إلى إرتفاع دخولهم وخفض مستوى البطالة.

ثانياً : التوصيات:

توصلت البحث إلى العديد من التوصيات الجوهرية للإدارات في المصارف قيد البحث والتي تسهم في تدعيم قدرتها التنافسية على مواجهة او تجنب الفشل المصرفي والتوصيات هي:

(1) ضرورة إلتزام الإدارة العليا في القطاع المصرفي العراقي بتطوير تكنولوجيا المعلومات المصرفية فضلاً عن مواكبة التطورات التقنية فضلاً عن اعطاء الموضوع اهمية كبيرة, فهذا يؤدي إلى الجودة والسرعة في انجاز المهام اليومية لموظفي المصارف.

(2) توفير الأجهزة المناسبة مثل أجهزة الحاسوب وما يتعلق بها من طابعات ووسائط نقل البيانات والمعلومات وغيرها بواصفات حديثة ونشرها بين الاقسام المصارف.

(3) القيام بدورات تطويرية وتدريبية للعنصر البشري الذي يعد عنصراً فعالاً ومحوري في تقديم الخدمات للمصارف المختلفة.

(4) توفير شبكات الاتصالات (الأنترنت) بمواصفات عالية في المصارف بما يتفق مع المكونات الرئيسية والمهمة لإنجاز الأعمال المصرفية والالكترونية, وكذلك للحصول على المعلومات اللازمة والاشراف على آخر المستجدات والتطورات .

(5) القيام بالربط الشبكي (الأنترنت) بين المصارف كافة والانتقال من الاعمال التقليدية الى الاعمال الالكترونية لسهولة وسرعة تبادل وتدفق المعلومات بينها دون الاضطرار للتنقل بين الاقسام المختلفة .

لائحة المراجع

1. تيناوي، عمار محمد زهير،" دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمات المقدمة في شركات الاتصالات (MTN & Syriatel)"، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير إدارة الأعمال التخصصيMBA، 2019 .
2. الحسبان,عطاء الله احمد سويلم," الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات ", دار الراية للنشر والتوزيع و عمان,2009 .
3. الدحيدحاوي , حيدر محمد كريم," تصميم برنامج محوسب لتقيم جودة الخدمة المصرفية من وجهتي نظر المديرين والزبائن ", دراسة تطبيقية في عينة المصارف العراقية رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد_ جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية , 2013 .
4. قنديلجي,عامر ابراهيم, السامرائي,ايمان فاضل ," تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها ", الطبعة الاولى, الوراق للنشر والتوزيع , 2009 .
5. قرون ، نورهان . بوضياف ، جهاد ، العيفة ، رحيمة ، "تكنولوجيا المعلومات والاتصال كركيزة أساسية لعملية التدريب الإلكتروني : عرض مجموعة من الأمثلة وتجارب " مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح ، جامعة بني سويف ، اتحاد الجامعات العربية ، مج 8 ، ع 15، ديسمبر2020.
6. اللامي، غسان قاسم داود،" تحليل مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات دراسة استطلاعية في بيئة عمل عراقية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013.
7. مسلم, عبدالله,"ادارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات ",دار المعتز للنشر و التوزيع الاردن-عمان , الطبعة الاولى 2015, .
8. ياس, مصطفى نزار," مؤشرات الشمول وأثرها في الأداء المالي : التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً " دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020", رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد \جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم إدارة الاعمال , 2022 .
9. Abdullah, M. S., Shehu, U. R., and Usman, B. M., (2019). Impact Of Information Communication Technology On Organizational Productivity In The Nigeria Banking Industry: Empirical Evidence. Noble International Journal of Business and Management Research, Vol.3, No.1.
10. Adeniran, A. O. (2016). Impacts of the Fourth Industrial Revolution on Transportation in the Developing Nations. International Educational Scientific Research Journal, 2(11) .
11. Al-Hawamdeh, Hamzeh Mohamed. "The Intermediate Role of Organizational Flexibility in the Impact of Using Information Technology on the Efficiency of the Application of IT Governance in Jordanian Industrial Companies." Modern Applied Science 14.7 (2020).
12. Benson V. & Tribe K. "Business Information Management", Ventus Publishing APS,ISBN,2009.

13. Fungáčová, Z., & Weill, L. (2015). Understanding financial inclusion in China. China Economic Review, 34.
14. Gamito, S. S. F. (2018). Financial inclusion in Africa: improving it through fintech (Doctoral dissertation).
15. Hair, J., Hult., Ringle, C. & Sarstedt, M. (2017). A primer on partial least squares structural equation modeling PLS-SEM. Los Angeles: Sage.
16. Iqbal, B. A., & Sami, S. (2017). Role of banks in financial inclusion in India. Contaduría y administración, 62(2).
17. Malvern Chinaka, Blockchain technology applications in improving financial inclusion in Developing economies, Master of science in management studies at the Massachusetts Institute of technology, USA, Cambridge, 2016 .
18. Satya R. Chakravarty and Rupayan Pal, Measuring Financial Inclusion: An Axiomatic Approach, Indira Gandhi Institute of Development Research (IGIDR), Mumbai, India, March 2010

واقع ريادة الأعمال في الأردن
Entrepreneurship in Jordan

أ.د تركي مجحم الفواز، دكتوراة إقتصاد (إستثمار)، جامعة آل البيت، الأردن
د. رنيم زياد أحمد جو ابرة، دكتوراة إقتصاد تخطيط إستراتيجي، جامعة أم الدرمان الإسلامية، معهد الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، كلية المفرق الأهلية، الأردن

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ريادة الأعمال في الأردن،ووضع إستراتيجيات وخطط ومناهج لتطبيق الريادة في مختلف المجالات في المؤسسات والشركات،وتقديم الحلول التي تساعد في حل مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة،حيث تعمل ريادة ريادة الأعمال على الإندماج في مشاريع التنمية الإقتصادية ، وخلق فرص عمل متنوعة،والحد من الفقر، ومن نتائج هذه الدراسة توافر خصائص المناخ الريادي داخل الشركات والمؤسسات ودعم المشروعات الصغيرة، وريادي الأعمال وتهيئة بيئة محفزة للمشاريع الصغيرة،وأوصت هذه الدراسة بتعزيز ممارسات ريادة الأعمال في الأردن كأداة توجيه فعالة ومحفزة، وتشجيع المؤسسات على تبني الأساليب الإدارية الحديثة والأفكار الإبداعية الخلاقة،وترسيخ الثقافة الريادية والإهتمام بتطبيقها لدى الرياديين المبدعين في الأردن .

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، الريادي، المشروعات الصغيرة.

Abstract :

This study aimed to find out the reality of entrepreneurship in Jordan, and to develop strategies, plans and approaches to entrepreneurship in various fields in institutions, and to provide solutions that help solve the problem of small projects, as entrepreneurship works to integrate into economic development projects, create diverse job opportunities, and reduce poverty. One of the results of this study is the characteristics of the entrepreneurial climate within international trade This study recommended promoting entrepreneurship practices in Jordan as an effective and stimulating guidance tool, encouraging institutions to adopt modern administrative methods ,creative ideas, consolidating the entrepreneurial culture and paying attention to its application among creative entrepreneurs in Jordan.

Key words : Business Entrepreneurship, the pioneer, Small Projects.

مقدمة:

يتطلب النجاح الإقتصاي في القرن ال 21، إمتلاك جميع المهارات الريادية للعمل،وأيضاً يحتاج الشباب الذي يمثل الفئة العظمى في المجتمعات العربية في مجال العمل الريادي التطبيقي الخبرة الكافية حتى يصبحوا أكفاء في المسار المختار، وأن يصبحوا مفيدين لمجتمعهم ولأنفسهم[1].

يشهد العالم تطوراً هائلاً في جميع مجالات الحياة وعلى كافة الأصعدة نظراً للثورة العلمية التكنولوجية والتقدم السريع في وسائل الإتصالات والمعلومات،وتعد الريادة والبحث عند الأشخاص الرياديين من الأمور التي شغلت إهتمام الباحثين في مجال الإدارة، إذ أصبحت الريادة أحد أهم الأهداف التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها ، حيث تتمكن المؤسسات من إستثمار الفرص الجديدة وتحقيق التميز والتفرد والتنافسية في أدائها،ويتطلب ذلك من الرياديين أن يبذلوا قصارى جهدهم لتحقيق الريادة بتوظيف قيم الإبتكار والمرونة والإبداع وتبني الأساليب الإدارية الحديثة[2].

برزت الريادة كأحد أهم الخطط والإستراتيجيات التي تهتم بتطوير الأفراد العاملين في المؤسسة وصقل خبراتهم ومهاراتهم وقدراتهم على حل المشكلات وإتخاذ جميع القرارات الصعبة التي من شأنها تطوير المؤسسات وزيادة إنتاجها وتحقيق الميزة التنافسية لها، وتهتم الريادة بدفع القائد إلى إتباع عدد من الإجراءات الإبداعية التي من شأنها تطوير بيئة العمل وتحسينها وتفعيل جميع الإستراتيجيات التي تحافظ على سير العمل [3].

يمثل سكان الأردن 3% من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،بينما 23% من رياديي الأعمال التقنيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هم من الأردن،حيث تقدم الأردن 7 مراتب من 49إلى 56 من أصل 137 دولة في المؤشر العالمي للريادة،إذ يمتلك الأردن العديد من الخبرات الجيدة في تقديم خدمات" الإستعانة بمصادر خارجية لجميع العمليات التجارية"مثل مراكز الإتصال حيث تخدم الشركات في الأردن دول الخليج والدول الأخرى، ويساهم الأردن أيضاً ب 75% من المحتوى العربي على الإنترنت[4].

مشكلة الدراسة:

تواجه المشاريع الصغيرة والمؤسسات بكافة أنواعها في الأردن والبيئة التعليمية والشركات كافة العديد من التحديات بسبب التغيرات المستمرة والتغيرات التكنولوجية المتسارعة وزيادة حدة التنافس بين المؤسسات والإنفجار المعرفي وفي ضوء ذلك وجب على هذه القيادات إتباع أساليب إدارية ريادية متطورة وطرق تفكير إبداعية لمواجهة هذه التحديات وإيجاد البدائل الواقعية للإرتقاء بمستوى تعليمي منافس،ويتفق معظم صانعي السياسات والأكاديميين إلى أن

---

1 جوهر دعاء.2017،المتطلبات الإدارية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في ج.م.ع.،قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية،كلية التربية،جامعة عين شمس،مجلة الإدارة التربوية،عدد 15،سبتمبر،10.21608،EMJ.2017.92519/2017

2 رسمي محمد،صالح هالة.2019،أبعاد ومحددات الريادة الإستراتيجية في المدارس الثانوية العامة، في مصر،مجلة كلية التربية ببنها 1(119)،105-116.

3 Ferreira,j.Rattan,v,&Dan a,L.2017,Knowledge spillover-based strategic entrepreneurship international Entrepreneurship andManagemant,Journal.1311,161-167

4 وزاة الإقتصاد الرقمي والريادة.2022،مقاال،عمان،الأردن

إستراتيجيات الريادة أمر لا غنى عنه لتنمية المجتمع وإزدهاره، ومن هنا تأتي الحاجة لمواجهة التحديات والعمل على إدارة الأزمات بطريقة إحترافية وإقتناص الفرص بأسلوب إبتكاري فريد من نوعه.

وفي ضوء ما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة بالإجابة عن السؤال التالي:

هل طبقت الأردن ممارسة الريادة في المشاريع الصغيرة والمؤسسات؟ وهل دعم الأردن المشاريع الصغيرة؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق ريادة الأعمال في الأردن لأصحاب المشاريع الصغيرة والمؤسسات ،ووضع إستراتيجيات ومناهج لتطبيق الريادة في الأردن و بما أن المشروعات الصغيرة تشكل عصب الإقتصاد في جميع دول العالم ،فإن من أهم أهداف البحث تقديم الحلول التي تساعد في حل مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة خاصة الدول النامية ، بما فيها(الأردن).

أهمية الدراسة:

باتت المشاريع الصغيرة محل تركيز وإهتمام العديد من حكومات الدول النامية نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل ، بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في زيادة معدلات النمو الإقتصادي وزيادة الدخل القومي ودعم الناتج القومي الإجمالي.لذا فإن الأهمية الرئيسية لريادة الأعمال التي تشمل جميع المشاريع الصغيرة هي خلق فرص العمل وتحسين الإقتصاد.

حدود الدراسة والمكانية والزمانية:

تم إجراء هذه الدراسة في الأردن.فترة ظهور ريادة الأعمال في الأردن،2000 -2022.

مصطلحات الدراسة:

ريادة الأعمال: هي مجموعة من الأنشطة التي تساعد المنظومة أو الشركة في تطوير وإيجاد منتجات، وأسواق جديدة[1].

رائد الأعمال: هو ذلك الشخص الذي تحركه الحاجة لإنجاز شيء مهم للحياة أهم صفاتهم الشدة والحزم والصلابة تدفعهم إحتياجاتهم إلى الإستقلالية والإنجاز[2].

المشاريع الصغيرة: لا يوجد تعريف شامل للمشروعات الصغيرة إذ إختلفت النظرة العلمية والعملية بخصوصه، بالإضافة إلى أن كلمتي صغيرة ومتوسطة كلمتان لهما مفاهيم نسبية تختلف من بلد لآخر ومن قطاع لآخر حسب كل دولة،ففي الدول النامية يرتبط تعريف المشروع الصغير بطبيعة النظام الإقتصادي السائد والنمو الإقتصادي للبلد،[3]

1الدراس أسامة، جواد شوقي.2015، أثر ريادة الأعمال في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي على المسؤولية الإجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

2خربوطلي عامر.2018، ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الجامعة الإفتراضية السورية،IssnN:2617-989

3عبد اللطيف أسارفخري.2018، المشاريع الصغيرة والمتوسطة المفهوم المعوقات المعالجات، البنك المركزي العراقي.

الدراسات السابقة:

- دراسة المساعفة. رغدة. 2020 "الريادة الإستراتيجية وعلاقتها بالإبداع الإداري لدى مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة العاصمة عمان من وجهة نظر مساعدي المديرين"،هدفت هذه الدراسة للتعرف على الريادة الإستراتيجية وعلاقتها بالإبداع الإداري لدى مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة العاصمة عمان،وإستخدمت الباحثة المنهج الوصفي الإرتباطي،وأشادت نتائج هذه الدراسة إلى أن درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة العاصمة عمان للريادة الإستراتيجية كانت مرتفعة،وتبين وجود علاقة إرتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافة العاصمة للريادة الإستراتيجية ومستوى الإبداع،وأوصت هذه الدراسة بضرورة تعزيز ممارسات الريادة الإستراتيجية كأداة لتوجيه قادة المدارس لمواجهة التحديات وإدارة الأزمات وإستثمار الفرص لتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة التعليمية.
- دراسة رسمي وصالح. 2019،"أبعاد ومحددات الريادة الإستراتيجية في المدارس الثانوية العامة في مصر"،هدفت هذه الدراسة للتعرف على أبعاد ومحددات الريادة الإستراتيجية في المدارس الثانوية العامة، أجريت هذه الدراسة في مصر وإستخدمت المنهج التحليلي إذ تم الإعتماد على الأدبيات والأطر النظرية لجمع بيانات الدراسة وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الريادة الإستراتيجية تؤثر بشكل مباشر في الممارسات الإدارية في المدارس الثانوية،وأن إستراتيجية ريادة الأعمال تساهم في تطوير مهارات وخبرات العاملين في المدارس،وأوصت هذه الدراسة بضرورة تطبيق ريادة الأعمال للحصول على نتائج أفضل على المستوى البعيد.
- دراسة السميرات يوسف.2009،"المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب"،ركزت الدراسة على التعرف على المشكلات المالية و الإدارية التي يواجهها أصحاب المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب من خلال دراسة ميدانية على عينة من 260 مشروعاً،وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج مشكلة عدم توفر رأس المال ونقص الضمانات جاءت في المرتبة الأولى،ونقص الخبرات الإدارية والمالية والتسويقية كانت من أهم الأسباب،وأوصت هذه الدراسة بضرورة إعداد برامج فعالة والعمل على تدريب أصحاب هذه المشاريع بها.

مايميزهذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة في الأردن التي تطرقت لموضوع ريادة الأعمال، فتميزت هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى بدراسة واقع ريادة الأعمال في الأردن وأهميته من الناحية الإقتصادية وإعتماد الأفراد على الذات من خلال المشاريع الصغيرة والرؤى المستقبلية لها، وتأمل نتائج هذه الدراسة التي من خلالها تساعد الكثير من الرياديين من صناع القرار للبدء بمشاريعهم الصغيرة لتعود عليهم بالنفع على المدى البعيد.

ريادة الأعمال في الأردن

التعريف بريادة الأعمال بالأردن والتعرف على تاريخها.

مفهوم ريادة الأعمال، رائد الأعمال،الإبتكار،الإبداع ،المشاريع الصغيرة

مفهوم الريادة لغة: تعني رد الشيء وطلبه،وفي معجم المعاني الشامل ،تعني الرئاسة والقيادة،وهي مصدر مشتق من الفعل الثلاثي (راد)، والفاعل منها (رائد)،وهو الذي يستكشف ويحدد مواطن الكلأ ،ويسبق غيره،والريادة تعني الإنجاز والتقدم[1].

تعريف الريادة إجرائياً: هي الوسيلة والغاية التي يقوم من خلالها مديرين المدارس بتحليل بيئتهم الداخلية والخارجية، ووضع الخطط وإستراتيجيات العمل،وإستثمار جميع الموارد المتاحة.

يقصد بالريادة :عملية إبتكار و تكوين شيء جديد مع إفتراض للمخاطرة والعائد،والريادة أيضاً هي عملية تكوين شيء ما مختلف تماماً ذو قيمة عن طريق تكريس الوقت والجهد الضروري بإفتراض مخاطر مالية وسايكولوجية وإجتماعية مصاحبة،وجني العوائد المالية ، بالإضافة إلى الرضا الفردي[2].

عرف جوزيف شمبيتر(1883-1950) ريادة الأعمال: بأنها ليست خاصية فردية إنها مكون أو عنصر يتزامن مع خلق توليفة جديدة من المدخلات، وأكدت نظرية شومبيتر على أن التغيرات الإقتصادية هي قفزات متقطعة سببها الإبداع الريادي،وأيضاً تم إعتبار الريادي بحجر الزاوية في التنمية الإقتصادية[3].

يمكن تعريف ريادة الأعمال بأنها إحدى أشكال النشاط الإجتماعي المستمر والمتكرر الذي يقع على إحدى نهايته الأنشطة الإبداعية، ويقع على طرف النهاية الأخرى الروتين الطبيعي، وتعتبر الوظيفة الريادية أهم القوى الرئيسية المحركة لإقتصاد السوق، وتعددت المفاهيم المرتبطة بريادة الأعمال، كالإستحداث والبدء بمشاريع جديدة وإدارتها[4]

الثقافة الريادية إجرائياً: هي حجم الثقافة التي يجب أن يتمتع بها الريادي لتمكينه من التوجه الريادي للقيام بإنشاء المشروع الخاص به والوصول إلى النجاح.

يشير تعليم ريادة الأعمال إلى قدرة الفرد على تحويل الأفكار إلى أفعال،وتشمل الإبتكار والإبداع وتحمل المخاطر وأيضاً القدرة على التخطيط وإدارة المشاريع بما يحقق الأهداف[5].

1رسمي محمد،صالح هالة.2019،أبعاد ومحددات الريادة الإستراتيجية في المدارس الثانوية العامة، في مصر،مجلة كلية التربية ببنها 1(119)،105-116.

2 محمد إيثار،سلمان سعدون.2011،دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الإقتصادية،مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،الطبعة الثانية،نمو المؤسسات والإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22و2011/23،كلية الإدارة والإقتصاد،جامعة بغداد،العراق

3 البنوان مشاري.2011،أثر الأنماط الريادية على أداء المشاريع الصغيرة في دولة الكويت،رسالة ماجستير،كلية إدارة المال والأعمال،جامعة الشرق الأوسط،عمان،الأردن

4 القبج، إيهاب سمير زهدي.2012،دور ريادة الأعمال الداخلية في تحسين القدرات الإستراتيجية لقطاع البنوك،رسالة دكتوراة،كلية الأعمال،جامعة عمان العربية.

5 المساعفة،رغد.2020،الريادة الإستراتيجية وعلاقتها بالإبداع الإداري لدى مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة العاصمة عمان من وجهة نظر مساعدي المديرين،رسالة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط،عمان،الأردن

رائد الأعمال:عرف شومبير رائد الأعمال بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة على تحويل فكرة جديدة أو إختراع جديد إلى إبتكار ناجح أي ذلك الشخص الذي يتبنى المبادرة والتفكير الإبداعي وهو الشخص الذي يعمل على تنظيم آليات إجتماعية وإقتصادية لتحويل الموارد إلى واقع عملي[1].

الريادي هو الشخص المبادر الذي يقود كل المبادلات في السوق مشترياً من المنتجين وبائعاً للمستهلكين، فهو يشتري بسعر محدد ويبيع بسعر غير مؤكد في المستقبل وهذا يعكس روح المغامرة لدى الريادي، إن الريادي يتميز عن غيره بقدرته على تحمل الخسائر المستقبلية والأخذ بالمخاطر[2].

الواقع الريادي : يشير االواقع الريادي إلى الممارسات المختلفة والأنشطة والسلوكيات للرياديين والرياديات الأردنيين عموماً، ويتم قياس هذا الواقع من خلال التعرف على مدى إدراكهم لمحددات الريادة أي العومل التي تلعب دوراً مؤثراً في تفعيل الريادة في بيئة الأعمال الأردنية ، وأبرز الأنشطة والممارسات فيها ومصادر نجاحهم المتنوعة والمختلفة[3].(15)

طبيعة العمل الإداري: يشير هذا المفهوم إلى المهام والأنشطة القائمة على التجديد والإبداع والبحث عن أفكار جديدة يعتمد عليها الريادي في بناء مشروعه[4].

التفكير الريادي: هو التخطيط الإستراتيجي الفعال الذي يحفز الإبداع والإبتكار وضخ العديد من الأفكار الرائدة، وللتفكير الريادي أهمية للأفراد العاملين في المؤسسة للقيام بالأعمال الريادية ويتسم التفكير الريادي بأنه يركز على المخاطرة في إيجاد الثروة وتحقيق الأهداف والميزة التنافسية[5].

الإبتكار والإبداع: إن تبني المؤسسات للأنشطة الإبداعية يؤدي إلى خلق قيمة لها ويساعدها في السعي الجاد إلى حلول غير تقليدية للمشكلات ونستطيع أن نقول أن الإبداع هو قدرة المؤسسة على إيجاد أفكار خلاقة وقدرتها العظيمة على الحصول على المعلومات وإتاحتها لدى العاملين لمساعدتهم في إنجاز الأعمال بطريقة إبداعية، والإبداع بشكل عام هو ميل المؤسسة للإستفادة من الخبرات والتجارب السابقة والمعرفة المتوفرة لإستخدامها في تطوير المؤسسة وإمكانياتها وذلك بالإعتماد على التكنولوجيا الحديثة[6].

1عبد الحميد، سمر الأمير، الجزاز فاروق فتحي.2019، دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع (الإشارة إلى الواقع المصري)، بحث، كلية التجارة،جامعة طنطا،مصر

2الحجاجحة، محمد خليل راجي.2019، دور الخدمات التي تقدمها مؤسسات الإقراض الصغيرة على أداء ريادة الأعمال في محافظة الزرقاء في الأردن، رسالة ماستر، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال، جامعة آل البيت

3مبارك، مجدي عوض سليم،2005، واقع الريادة في بيئة الأعمال الأردنية، دراسة وصفية تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة إربد الأهلية

4مبارك، مجدي عوض سليم،2005، واقع الريادة في بيئة الأعمال الأردنية، دراسة وصفية تحليلية ميدانية،رسالة ماجستير،كلية إدارة الأعمال،جامعة إربد الأهلية

5أبو جويفل ريم.2018، درجة ممارسة كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في محافظات غزة لأبعاد الريادة الإستراتيجية وعلاقتها بالأداء الجامعي المتميز، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة،فلسطين-منتدى الأعمال النسائية.2022،عمان،الأردن.

6الدليمي، باسم طارق فنوص.2019،أثر ممارسة القيادة التحويلية في تحقيق ريادة الأعمال، دراسة ميدانية في الكليات الأهلية العراقية،رسالة ماستر، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال

الإبتكار: هو أسلوب وعملية لمساندة المؤسسات والشركات الناشئة عند التخطيط لكل مشاريعها، إذ يتم التعديل على هذا الأسلوب بما يتناسب مع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات[1].

المشروعات الصغيرة: عرفت الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يديرها شخص واحد يكون هو المالك، يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها بين 10-50، عامل حيث يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها بين 10-50 عامل بالمشروعات الصغيرة.

أهمية ريادة الأعمال في الأردن:

تتمحور الريادة حول المخاطرة ويعكس سلوك الريادة نوع القدرة التي لديه عن طريق تطبيق فكرة جديدة لديه، ووضعها حيز التطبيق والتنفيذ وذلك بإعطائها الوقت والجهد ورأس المال الكافي في مخاطرة غير مضمونة النتائج.

تتوسع ريادة المرأة في جميع أنحاء العالم، وخصوصاً في الأردن، سواء في الإقتصادات الناشئة أو المتقدمة، فنسبة سيدات الأعمال في ملكية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تزايد كما أنهن يساهمن في إيجاد مجالات جديدة للنشاط الريادي، لكن في كثير من الأحيان تقف عراقيل خاصة عن طريق إنشاء وتنمية أعمالهن، فتعزيز نمو ريادة المرأة يشكل إستراتيجية فعالة ومهمة لخلق فرص العمل وتحفيز التنمية الإقتصادية وتمكين المرأة في المجتمع[2].

الأردن من أول الدول التي منحت ريادة الأعمال إهتماماً كبيراً، حيث أقر مجلس الوزراء السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الإستراتيجية الوطنية للأعوام(2021-2025)، وتم تعميمها على جميع الوزارات والمؤسسات للإلتزام بها، وتهدف السياسة العامة لريادة الأعمال في خطوطها العريضة إلى خلق بيئة صديقة لريادة الأعمال في الأردن، وإزالة كافة التحديات والصعوبات لتعظيم الإمكانات الإقتصادية لمنظومة ريادة الأعمال في الأردن ، وبالتالي دفع عجلة الإقتصاد الأردني والتنمية المستدامة والتشجيع على الإستثمار في جميع الشركات الأردنية، وتبلورت ريادة الأعمال في الأردن أيضاً من خلال مسيرة شركة الصندوق الأردني للريادة التي بدأت بعد تجسيد توصيات مجلس السياسات الإقتصادية الأردني لتأسيسه على أرض الواقع، حيث تتمثل مهمته المباشرة بالإستثمار وتقديم الدعم للشركات الناشئة والمتوسطة وذلك خلال مراحلها الأولى، ويساهم الصندوق بتعزيز روح المبادرة والإبتكار،وتحويل أفكار الشباب الريادية إلى واقع ناجح وخلق فرص عمل لجميع الكوادر الأردنية بتمويل أسهم رأس المال في المراحل المبكرة للمشاريع الوطنية وللفئات الأقل حظاً، أما الهدف الأساسي للصندوق، يتبلور في الإستثمار في جميع الشركات الأردنية وتوفير الدعم الإستثماري لها، لإنشاء أقوى المشاريع في النظام البيئي الريادي في الأردن.ومن الأمثلة على دعم الريادة في الأردن، ما قامت به المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية، حيث قامت بتقديم خدمات شمولية في دعم المشاريع الريادية والناشئة والصغيرة والمتوسطة في الأردن، وتشجيعها وتوفير الدعم المالي والفني المتاح لها، وتعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، والتركيز على الإبداع الذي يعد من أهم ركائز الريادة في الأردن، إذ تقوم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية على رؤية وقيم جوهرية وهي: الشفافية والشمولية التشاركية المسائلة والتقييم.

1الدراس أسامة، جواد شوقي.2015، أثر ريادة الأعمال في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي على المسؤولية الإجتماعية،رسالة ماجستير،كلية الإدارة،جامعة عمان العربية،عمان،الأردن

2منتدى الأعمال النسائية.2022،عمان،الأردن

وقد إنضم الأردن مؤخراً للدول التي تقدم الرخصة الدولية لريادة الأعمال من أجل تنمية الشباب الأردني، مهنياً ومعرفياً لتمكينهم من دخول حقل ريادة الأعمال وتعزيز الإتجاهات الإيجابية نحو تأسيس كافة المشروعات الصغيرة في جميع المجالات، وعملت الرخصة الدولية على مساعدة المجتمعات للتحدث بلغة الأعمال والمشاريع الريادية وإستثمار الطاقات لرواد الأعمال وتنظيم العمل الريادي في الأردن.

وقد أكد جلالة الملك عبد الله الثاني على أهمية نشر ثقافة الإبداع والريادة ودعم حاضنات الأعمال في الجامعات والشركات وضرورة تعميم هذه التجارب على جميع المحافظات، وأن يبادر القطاع الخاص للمساهمة في هذه المشروعات، ودعم جلالة الملك عبد الله الثاني كافة الجهود المبذولة لتحسين بيئة الشركات الناشئة من خلال التشريعات الملائمة، إن بيئة ريادة الأعمال في الأردن انطلقت برؤية ملكية في العام 2000، وتعززت بمبادرة من قبل جلالة الملك ودعمه لتأسيس أول حاضنة أعمال في المنطقة العربية العام 2010 "أويسيس 500"، وعملت الحكومة الأردنية على تعزيز ريادة الأعمال عربياً وعالمياً والعمل على تذليل أي صعوبات تواجهه للحفاظ على نموه ليبقى الأردن نموذجاً ريادياً في العالم العربي[1].

تعد مشروعات ريادة الأعمال من أهم الأعمدة الرئيسية في إقتصاديات العالم المتقدمة والنامية وذلك لما تحققه من:

- توفير فرص لتحقيق الإنجازات العظيمة والنمو.
- الإستقلالية بالعمل.
- تشجيع التصنيع والمساهمة بالإرتقاء بالمجتمع.
- توفير دخل إضافي[2].

تتجلى أهمية الريادة بأنها تقوم بتوليد المعرفة، وتسمح لجميع المؤسسات والشركات بتطبيق المعرفة التي إكتسبتها من التكنولوجيا الجديدة أو من سوق العمل،وقدرتها الكبيرة على توجيه وإدارة البيئة الحالية بالتزامن مع جذب الفرص الجديدة وإستثمارها مستقبلاً،بتوظيف المعرفة الجيدة وتطوير آليات العمل،وتعد الريادة آلية لإحداث التغير والتجديد و التطوير في المؤسسة وتعد أيضاً إحدى مدخلات إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمار الأفضل للموارد المتاحة بهدف تطوير الأساليب والطرق الجديدة لرفع مستوى الخدمات وتشجيع وتحفيز الإبداع من خلال إستثمار فرص جديدة، ويتجلى دور ريادة الأعمال التطبيقي في جميع المؤسسات والشركات بتبني عدد من الإجراءات المتنوعة التي تجعلها قادرة على المخاطرة والتمسك بالفرص الجديدة[3].

إن أهمية الريادة تكمن في إيجاد مزايا تنافسية بإستمرار لتحقيق أقصى قدر من الإنجازات التي من خلالها تمتلك المؤسسة التعليمية المرونة وتصبح قادرة على الإستجابة للمخاطر المختلفة والتكيف مع كافة الظروف بأقل وقت وجهد. تعتبر الريادة مصدراً دائماً يعمل على تعزيز الميزة التنافسية بين المنظمات وبالذات البنوك ، لذا من الضروري الإهتمام

1جوابرة رنيم.2022،واقع ريادة الأعمال في الأردن،مقال،وكالة عمون الإخبارية

2الحماقي،يمن.2012،ريادة الأعمال والتمكين الإقتصادي للمرأة،أعمال ملتقيات المرأة العربية في الحياة العامة والسياسية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2012.

3حسين،ميسون.22013،الريادة في منظمات الأعمال مع الإشارة لتجربة بعض الدول،مجلة جامعة بابل،العلوم الإنسانية،21(2)،385-407.

بالريادة والرياديين وإطلاق العنان لإبداعاتهم والإهتمام بتهيئة وتحسين المناخ التنظيمي المناسب لإستثمار الرياديين وتبني أفكارهم[1]

وتعد الريادة آلية لإحداث التغيير والتجديد والتطوير في المؤسسة وتعد أيضاً إحدى مدخلات إتخاذ القرارت المتعلقة بالإستثمار الأفضل للموارد المتاحة بهدف تطوير الأساليب والطرق الجديدة لرفع مستوى الخدمات وتشجيع وتحفيز الإبداع من خلال إستثمار الفرص الجديدة ، ويتجلى دور ريادة الأعمال التطبيقي في جميع المؤسسات والشركات بتبني عدد من الإجراءات المتنوعة التي تجعلها قادرة على المخاطرة والتمسك بالفرص الجديدة[2].

أهمية المشروعات الصغيرة في الأردن:

تعمل المشاريع الصغيرة على تشجيع صغار رجال الأعمال والمستثمرين في الأردن على الإندماج في أعمال التنمية،وتلبي حاجة ملحة في الدول النامية مما يجعلها قاعدة للإنطلاق لمشاريع أكثر تقدماً، حيث تساهم في إرتفاع معدلات الإنتاجية.،حيث تلعب المشاريع الصغيرة في الأردن بشكل خاص دوراً هاماً في الحد من مشكلة البطالة خاصة في المناطق الريفية وذلك على إعتبار أن الشركات الكبرى والشركات الصناعية والتي تعتمد على المناطق الحضرية قد فشلت في لعب دور مميز في معالجة مشكلة البطالة،وإن المشاريع الصغيرة هي العمود الفقري للإقتصاد الوطني لأنها تساعد على زيادة النمو الإقتصادي وتحقيق الإكتفاء الذاتي[3].

أهمية ريادة الأعمال للشركات: تساهم ريادة الأعمال في تطوير الأفكار داخل أي شركة ويؤدي ذلك إلى تحسين الربحية التنظيمية وتعزيز الوضع التنافسي ونستطيع أن نقول بطريقة أخرى، أن ريادة الأعمال تركز على الإبداع والإبتكار لأنها تشكل دافعاً نحو المخاطرة حيث تتولى الشركات بدءاً من المنتج والعملية وصولاً إلى التكنولوجيا والإدارة[4]

أبعاد وخصائص ريادة الأعمال في الأردن:

- الإبتكارية:Innovativeness: أي جميع الحلول الإبداعية غير المألوفة لحل المشكلات وتلبية الحاجات.
- المخاطرة Risk :أي المخاطرة التي تحتسب وتدار،وتتضمن الرغبة لتوفير موارد أساسية لإستثمار الفرصة مع تحمل مسؤولية الفشل وكلفته المالية

1 Christian luthje,Nikolaus Franke.2002,Fostering entrepreneurship through university education and training lessons from Massachusetts institute of teaching,institute of technology and innovation Management,schwarzenberg str 95,21073 Hamburge,Germany, Vienna university of economics and Business Administration, institute of Entrepreneurship,Vienna,Austria,Europian Academy of Management 2nd Annual conference on: innovative Research in Management,stckholm,Sweden,session: Management Education in a Technology Driven Economy

2 Hitt,M,Ireland,R.sirmon,D.,andTrahms,c.2011.strategic entrepreneurship:creating value for individuals.organizationsand society,Academy of management perspectives(25(2),57-75

3العموش هايل.2022.أهمية المشاريع الصغيرة في الأردن في التخفيف من حدة البطالة،مقال،جفرا نيوز

4الدوري،جمال،الحيت،أحمد فتحي. أثر خصائص الريادي في إدارة الأزمة دراة إستطلاعية لآراء عينة من العاملين في البنك الإسلامي الأردني، قسم إدارة الأعمال، جامعة عمان الأهلية

- الإستباقية:(Procativeness): أي التنفيذ مع العمل ،أي أن تكون الريادة مثمرة[1].

هناك مجموعة من الخصائص التي يتمتع بها الرواد يمكن إجمالها بالآتي:

- قدرة مالية على التحكم الذاتي والإستقلالية وإدارة الذات.
- طاقة كبيرة هائلة للعمل والإنجاز بجد ومثابرة ومطاولة والصبر والرغبة.
- رغبة عالية جداً في تحقيق إنجازات متميزة.
- ثقة عالية بالنفس وشعور بالقدرات الذاتية.
- التفكير المرن لتقبل حالات الفشل والتصحيح[2].

معوقات المشاريع الصغيرة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، لما لها من دور إيجابي وكبير في تنمية إقتصاد البلدان النامية من حيث خلق وتوفير فرص العمل والحد من الفقر،و للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وفي جميع دول العالم، وإن التطرق للمعوقات التي تواجهها يساهم في لفت أنظار متخذي القرارات وصانعي السياسات على مستوى الإقتصاد الوطني لتذليل هذه المعوقات فينعكس إيجاباً على الإقتصاد الوطني[3].

تمتاز المشاريع الصغيرة والصناعات عن غيرها من المشاريع في كثافة إستخدامها لعنصر العمل مقابل عنصر رأس المال،حيث أن معظم الأقطار النامية ومنها الأردن،تمتاز بوفرة نسبية في عنصر العمل،لذلك يمكننا أن نعتبر الصناعات الصغيرة أكثر ما يلائم ظروف تلك الأقطار الإقتصادية، وتمتاز أيضاً،هذه الصناعات بقدرة نسبية في الإنتشار ما بين الأقاليم وتساهم في تحقيق التوازن الإقليمي في التنمية وتوسيع دائرة المستفيدين من مكتسبات التصنيع وتعتمد على الموارد المحلية بشكل أكبر وقدر أقل من البنى التحتية،نظراً لتلك الميزات فقد أولى العديد من الباحثين الإقتصاديين وعدد من الهيئات الدولية أهمية خاصة بالصناعات الصغيرة ودورها في دفع عجلة التنمية[4].

إن ريادة الأعمال لا ترتبط بالجنس والعمر لكن تحتاج أن يتمتع الفرد ببعض من الخصائص منها ، الصفات الشخصية: كالشجاعة وتحمل المخاطر والثقة بالنفس، وأيضاً الخصائص السلوكية أي المهارات الإنسانية التي تتضمن التواصل الإجتماعي بين العاملين والإدارة والمشرفين والعملية الإنتاجية، ولا ننسى أهمية الخصائص الإدارية أي القدرة على إتخاذ القرارات الإدارية الناجحة،وأخيراً الخصائص الفنية: أي القدرة على إستخدام الموارد المتاحة والإستفادة من خبرات الآخرين لتحقيق الأهداف، والقدرة على فهم البيانات المالية والمعرفة بطبيعة العلاقات بين مراحل العمليات الإنتاجية والمهارات التصميمية للسلع والخدمات[5]

---

1 -Morris,Michael,Noel,Terry,and schinde hutte,Minet.2001,Entrepreneurial and the need for Management control:Efficiency vs.Effectiveness,Second,Annual usAsBE,sBIDA,Joint National conference in Orlando.Florida.feb.(7-10:2001)

2الغالبي طاهر محسن،والخفاجي نعمة عباس.2010،نظرية المنظمة:مدخل العمليات،دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان،الأردن

3طيار أحسن.2019،معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:دراسة حالة ولاية سكيكدة،مجلة البحوث والدراسات الإنسانية،المجلد 9،العدد 18-2019، ص ص120-91،EIssN:2588-2317،IssN:1112-8152

4أبو الهيجا عدنان.1991،الصناعات الصغيرة في الأردن في عملية التنمية الإقتصادية،رسالة ماجستير،جامعة اليرموك،كلية الإقتصاد

5الجبوري،مروان عامر نصيف.2016،أثر التعلم التنظيمي في ريادة الأعمال من وجهة نظر المدراء في فنادق الخمسة نجوم في الأردن ،رسالة ماستر،كلية إدارة المال والأعمال،جامعة ال البيت، المفرق، الأردن

بالرغم من الجهود الكبيرة والمتواصلة التي تمت من قبل العديد من الدول النامية إلا أنها ما زالت تعاني من بعض المشكلات الإقتصادية ومن أهمها:إنخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة والمديونية وإرتفاع معدلات البطالة،ومع تفاقم هذه المشكلات، أصبح من الضروري الإعتماد على الذات،وتعبئة الموارد وإفساح المجال للقطاع الخاص لدور أكبر في عمليات التنمية، ومن هنا تأتي أهمية المشروعات الصغيرة والدور الذي يمكن أن تقوم به فهي تمتاز بالإنتشار وتشكل 90% من المنشآت في العالم وتقوم بتوظيف من 50%-60% من القوى العاملة في العالم، حيث أثبتت العديد من تجارب التنمية الإقتصادية الناجحة أن المشروعات الصغيرة هي المحور الأساسي في توسيع القاعدة الإنتاجية،وزيادة الصادرات،وخلق فرص عمل جديدة خاصة في المناطق النائية فهي تعمل على تحويل المناطق الريفية إلى مناطق ذات مشاريع صناعية[1].

تواجه المشاريع الصغيرة العديد من المعوقات داخل الأردن بالرغم من المزايا الإقتصادية والإجتماعية لها،إذ تناولت دراسة (بندقجي.2005)المشاريع الصغيرة في محافظة جرش شمال الأردن، حيث تعاني هذه المشاريع العديد من المشكلات والمعوقات التي تتعلق بالتمويل والإدارة أهمها إرتفاع ضريبة المبيعات،وبالرغم من دعم الأردن للمشاريع الصغيرة إلا أن الصعوبات والمشكلات المالية والإدارية التي يواجهها أصحاب المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب كثيرة منها:مشكلات عدم توفر رأس المال الكافي ونقص الضمانات المطلوبة للإقتراض، حيث إحتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية لدى أصحاب المشاريع، بالإضافة إلى المشكلات الإدارية التي تتمحور حول نقص الخبرات الإدارية والتسويقية والمالية يعد من أهم أسباب عدم نجاح المشاريع[2].

وتواجه المشاريع الصغيرة في الأردن العديد من المشاكل: مثل التضخم من حيث تأثيره في إرتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي لإرتفاع تكاليف التشغيل، وإرتفاع الضرائب،والمنافسة وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة،وندرة المواد الأولية:من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين واللجوء للإستيراد وتغيرات أسعار الصرف[3].

إجراءات لإزالة معوقات المشاريع الصغيرة في الأردن:

- المراجعة الدقيقة للمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث شموليتها وأثرها وذلك من خلال توفير المتطلبات اللازمة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخطوة في طريق تحقيق التنمية الإقتصادية.
- وضع إستراتيجيات واضحة لتنمية الإقتصاد الوطني من خلال وضع نظام الأولويات لإختيار المشاريع.

1قدومي ثائر.2012،تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن المعوقات والتحديات،بحث،مجلة الجامعة الخليجية،قسم العلوم الإدارية والمالية،نوع الإصدار سنوية،vol4.pp579،19859562،p Issn605،Dol 10.12816/0007174،pp579-605

2السميرات،بلال يوسف.2009،المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب.دراسات العلوم الإدارية-عمان،36(2)،396-415

3كردي.أحمد.2015،حلول لتمويل المشروعات الصغيرة في الأردن،مقال،بوابة كنانة أون لاين

- مضاعفة جهود الجهات المسؤولة عن المشاريع الصغيرة والإطلاع بدور فعال وأكثر ديناميكية من أجل زيادة الدعم لهذه المشاريع[1].

أهداف ريادة الأعمال في الأردن.

لا يقتصر هدف ريادة الأعمال على تطوير وتحسين المنتجات والخدمات القديمة، أو إستحداثها ،بل يمتد ليشمل تحقيق وفورات إقتصادية تساهم في نمو المشروعات وتمنحها الميزة التنافسية والصمود في وجه المعوقات والصعوبات،وذلك من خلال سعيها لتكوين أصول دائمة يتجاوز مداها الأحلام البسيطة إلى بناء ثروة كبيرة في أقصر فترة زمنية ممكنة،وتسهم ريادة الأعمال أيضاً في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال زيادة الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي، وإحداث تغييرات في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية لتحقيق الربح[2].

ومن أهداف ريادة الأعمال في الأردن تشجيع الإبتكار والإبداع في مجال الأعمال المنسجمة مع متطلبات التنمية، وإعداد جيل مميز من الرياديين والكفاءات المهنية اللازمة في مختلف مجالات التنمية،وإعداد الدراسات والأبحاث وتقديم الإستشارات التي تسهم في تنمية عجلة الإقتصاد الوطني،للإرتقاء نحو الريادة العالمية،والمساهمة في بناء مهارات الأفراد والمجموعات وتبني طاقاتهم ورفع وعيهم بمفهوم الريادة،وتأمين فرص العمل من خلال تنمية المهارات التقنية[3].

ومن أقوال جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم "يبهرني الشباب الأردني بطاقاتهم وأحلامهم الطموحة فمنهم المبرمجون والمبتكرون والرياديون وقادة الغد،إن الإستثمار في مواهبهم التي لا تعرف الحدود هو إستثمار في مستقبل مشرق لمنطقتنا وعالمنا".

تحليل Swot ودوره في مجال ريادة الأعمال.

على صعيد المشاريع بشكل عام،الضخم منها والناشيء،نلجأ إلى إستراتيجيات محددة ومجموعة من الأساليب والتقنيات التي تتبعها كبرى الشركات من أجل الحصول على النموذج الأصلح لنجاح المشروع، ويعد نموذج التحليل الشهير **Swot**، أداة بالغة الأهمية على صعيد ريادة الأعمال فهو يتمثل في مجموعة من الأطر التحليلية التي تستخدم من قبل مقيمي المشروع للمركز التنافسي للشركة بين الشركات،حيث يوفر تحديد نقاط القوة والضعف التي يتم إيضاحها عن طريقه، وعلى الصعيد اللغوي ، فإن **Swot**، هو مصطلح مختصر يتكون من أربعة أحرف، ولكل حرف مدلول عل كلمة معينة والكلمات الأربع التي يجمعها الإختصار هي كالآتي:

- Strength نقاط القوة
- Weakness نقاط الضعف
- Opportunities الفرص
- Threats التهديدات[4].

1أحمد باشا شريف.1999،التنمية الإقتصادية في ظل المتغيرات العالمية الراهنة،دار النهضة العربية مصر،ص 53

2أبو قرن،سعيد محمد.2015،واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، دراة مقارنة بين قسمي التعليم المستمر في جامعتي الأزهر والإسلامية ،رسالة ماستر،كلية التجارة،قسم إدارة الأعمال،الجامعة الإسلامية،غزة

3الجمعية الأردنية لريادة الأعمال في الأردن.2022.

4فرغلي علي.2021،ماذا تعرف عن تحليل swot ودوره في مجال ريادة الأعمال،مقال،HSOUB.COM

تحليل **Swot** : هو تحليل يعتبر إطاراً بسيطاً لإستخراج وتوليد بدائل إستراتيجية من خلال تحليل الوضع الراهن لكل من البيئة الداخلية والخارجية، ويعد من أفضل النظم لبناء إستراتيجيات الأعمال(خطط طويلة المدى، وقصيرة المدى):

أولاً: دراسة البيئة الخارجية من حيث

أ- الفرص المتاحة Opportunities مثل دراسة القوى الإقتصادية والسياسية والقانونية والإجتماعية.

ب- التهديدات(المخاطر) Threatsمثل ظهور منافسين جدد.

ثانياً: دراسة المنظمة من الداخل من حيث:

- نقاط القوة Strengths كإستخدام التكنولوجيا وإنخفاض التكاليف والحملات الترويجية.
- نقاط الضعف: Weaknesses، كالإعتماد على مورد واحد والإنخفاض في منحنى الخبرة[1].

تاريخ ريادة الأعمال في الأردن.

إن تحفيز الشباب والشابات نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة أصبح مطلباً تسعى إليه غالبية دول العالم بإعتبار أن هذه المؤسسات تتميز بالقدرة على توليد الأفكار والسلع الجديدة وتشغل المزيد من الأيدي العاملة وتزود الشركات الكبيرة بمئات المواد وتمثل النسبة الأكبر من نشاط القطاع الخاص في أي دولة،ويعد التغيير نحو الأعمال الريادية أمراً مطلوباً وملحاً وليس أمراً ترفياً، لأن إستمرار النمو الإقتصادي أصبح مرتبطاً بتطوير الأعمال الريادية وتزايد رواد الأعمال وإقامة المؤسسات والمشاريع الصغيرة.

ومع إزدياد أهمية تمكين المجتمعات ودعم تطوير الشباب في الإعتماد على ذاتهم ودفعهم نحو مسارات الإنتاجية والعمل،جاء تأسيس جمعية أصحاب المشاريع الشباب رسمياً في نوفمبر 1998،كمنظمة غير ربحية مكرسة لتشجيع تنظيم المشاريع في الأردن وتثقيف رجال الأعمال الأردنيين بشأن القيمة الإجتماعية والإقتصادية للأفكار غير التقليدية والتي قامت عليها مجموعة من أصحاب المشاريع الشباب الأردنيين تحت رعاية وتوجيه مؤسسة "فريدريش ناومان".

وفي مطلع الألفية تم إنشاء مركز الملكة رانيا للريادة وهو منظمة غير ربحية عام 2004، لتطوير ودعم ريادة الأعمال التقنية في الأردن،ومنذ ذلك الوقت بدأ مسار الأردن نحو ريادة الأعمال وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل دعامة أساسية في الإقتصاد الوطني،وهذه نواة وبدايات ريادة الأعمال في الأردن ليبلغ عدد المؤسسات والمشاريع والبرامج التي تعنى بريادة الأعمال 150 مؤسسة وبرنامجاً[2].

1النجار،فايز جمعة،علي عبد الستار محمد.الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة،ص56،كتاب ،عمان الاردن دار الحامد، رقم التصنيف 658،الرقم العام 81283

2هديب عايد.2017،ريادة الأعمال في الأردن،مقال،الغد،جريدة،عمان،الأردن.

دعم الأردن لريادة الأعمال. "مبادرات الأردن لدعم المشاريع الصغيرة":

مبادرات الأردن لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة.

يعتبر العام 1959 هو بداية العمل بتمويل الشركات الصغيرة في الأردن من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي، وفي عام 1965، تم تدعيم هذا القطاع من خلال إنشاء بنك الإنماء الصناعي حيث بدأ الأردن بتشجيع المشروعات الصغيرة في بداية السبعينات،من خلال خطة التنمية الإقتصادية الخمسية(1976-1980)، والتي شجعت على التنمية الإجتماعية والإقتصادية والتوجه نحو المشروعات الصغيرة التي تنتج بديلاً للسلع والمنتجات المستوردة والجدير بالذكر أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل 98%،من حجم المشروعات في الأردن وتوظيف ما يقارب 33% من إجمالي القوى العاملة.

هناك العديد من المؤسسات المالية المختلفة التي تقوم بتقديم الدعم والتمويل الكافي لتنمية المشاريع الصغيرة في الأردن مثل صندوق التنمية والتشغيل والذي تأسس كمؤسسة حكومية في عام 1989،وباشر أعماله الإقراضية عام 1991،وصندوق قروض الحرفيين والتي تعتبر وحدة تابعة لبنك الإنماء الصناعي تأسست عام 1975، بهدف تمويل المشاريع الصغيرة ،وأيضاً من المؤسسات الرائدة في تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن: الشركة الأردنية لتمويل المشروعات الصغيرة (تمويلكم)،وهناك مؤسسات تعنى بتمويل المشاريع الصغيرة بشكل مباشر أو غير مباشر مثل صندوق إقراض المرأة الذي تأسس عام 1999،بهدف دعم الإنتاجية وبنفس الوقت تواجه المشروعات الصغيرة العديد من الصعوبات بسبب حداثة مفهومها منها معوقات تتعلق برأس المال وعدم توافر قنوات التوزيع المناسبة[1].

شهد الأردن خلال السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لدعم ريادة الأعمال،ففي عام 2010،وبعد لقاء جلال الملك عبد الله الثاني عدد من العاملين في قطاع تكنولوجيا الأعمال تم الإيعاز لإنشاء صندوق لدعم الأعمال الريادية والمشاريع الناشئة،وتم في ذلك الوقت إطلاق صندوق" أويسس" 500 وبلغ عدد الشركات التي إستفادت من إستثمارات هذا الصندوق أكثر من 160 شركة،حيث أطلقت جمعية شركات تقنية المعلومات والإتصالات إنتاج منصة ريادة الأعمال الأردنية بدعم من شركة الصندوق الأردني للريادة،حيث توفر المنصة معلومات حول الشركات الناشئة الأردنية المشاركة والمستثمرين والجهات الداعمة وحاضنات ومسرعات الأعمال ومزودي الخدمات ذات العلاقة.

المؤسسات الوطنية الداعمة للمشاريع المتوسطة والصغيرة في الأردن:

1. الأردنية لضمان القروض.
2. المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية.
3. صندوق التنمية والتشغيل.
4. مؤسسة الإقراض الزراعي.
5. صندوق المرأة للتمويل الأصغر.

1قدومي ثائر.2012،تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن المعوقات والتحديات،بحث،مجلة الجامعة الخليجية،قسم العلوم الإدارية والمالية،نوع الإصدار سنوية،vol4.pp579،19859562،p Issn605،Dol 10.12816/0007174،pp579-605

6. الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة "تمويلكم"
7. فينكا الأردن.
8. الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة.

إقرار السياسة العامة لريادة الأعمال في الأردن والرؤى المستقبلية:

تقوم أغلب دول العالم من أجل تطوير العمل الريادي فيها بتنظيم الأعمال الريادية وكل ما يرتبط فيها،وتقوم الحكومات أيضاً من أجل ذلك بوضع سياسة عامة للريادة ومن أجل ضبط توجهات العمل الريادي ومن أجل دعم التنسيق للجهات المسؤولة عن الريادة في الدولة،وإتبعت الكثير من الدول ذلك النهج في مجال إعداد وإقرار إستراتيجيات حكومية خاصة بتطوير العمل الريادي فيها، وكان من بين تلك الدول **الأردن**.

لقد اقر مجلس الوزراء الأردني السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الإستراتيجية الوطنية للأعوام **(2021-2025)**،وتعميمها على جميع الوزارات والمؤسسات للإلتزام بها، وقد هدفت هذه السياسة العامة في خطوطها العريضة إلى تهيئة بيئة محفزة في الأردن، بإزالة أي عوائق أمامها بما يضمن تعظيم الإمكانات الإقتصادية لمنظومة ريادة الأعمال في الأردن، ودفع عجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة والذي بدوره يعمل على تشجيع الإستثمار في الشركات الريادية الأردنية ويمكنها من إيجاد مصادر التمويل للإستثمار في المشاريع الريادية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة،بالإضافة إلى توفير المساعدات للشركات الريادية الأردنية للوصول إلى الأسواق المحلية والدولية،وتمكين الرياديين من إبتكار الحلول والمنتجات الإبداعية.

وتتضمن السياسة العامة لريادة الأعمال على محاور أساسية ذات الأولوية بهدف الوصول إلى منظومة ريادة أعمال وطنية شاملة متكاملة ومن تلك المحاور التي تتضمنها السياسة: الوصول إلى بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية لريادة الأعمال تتسم بالوضوح والشفافية،لما ذلك من أثر كبير على رياديي الأعمال في جميع مراحل ريادة الأعمال من خلال إجراء أي تعديلات على القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة،كما تتضمن المحاور قيام الوزارة والجهات ذات العلاقة بالعمل على توفير موارد بشرية كفؤة من خلال إيجاد برامج تدريبية متخصصة لرياديي الأعمال في مختلف المجالات، وتتضمن محاور السياسة العامة لريادة الأعمال على توفير مجالات الدعم لمنظومة ريادة الأعمال من خلال عدد من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى زيادة عدد الشركات الناشئة،وتشمل المحاور الأساسية العامة لريادة الأعمال العمل على تعزيز النظرة الثقافية لريادة الأعمال التي من شأنها تحسين الإنطباع الكلي عنها وذلك من خلال التعاون مع وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة مع عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى لبذل الجهود ونشر الثقافات وتذليل الصعوبات والعقبات على المستويين الفردي والمجتمعي[1].

1(وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة.2021).تقرير ،"الإقتصاد الرقمي والريادة تطرح السياسة العامة لريادة الأعمال للإستشارة العامة،عمان،الأردن".

الخاتمة:

ويستمر الأردن في دعمه المتواصل على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم الشباب الأردني على إنشاء شركاتهم ومتابعتهم والإشراف عليهم لنجاح مشاريعهم الريادية.وتحقيق طموحاتهم وإستقلاليتهم وإثبات رؤيتهم في السوق، فريادة الأعمال جوهرها الإبتكار الذي تسعى له جميع المؤسسات في العالم لتطويرها والتحسين من كفاءتها.

النتائج:

- توافر خصائص المناخ الريادي داخل الشركات والمؤسسات في الأردن.
- دعم المشروعات الصغيرة وريادي الأعمال في الأردن.
- تهيئة بيئة محفزة في الأردن والمساعدة بإزالة أي عوائق أمام تقدم وإستحداث أي مشروعات ناشئة لريادة الأعمال في الأردن، وإمتلاك المؤسسات والمشاريع الريادية في الأردن القدرات الإستراتيجية والموارد البشرية الكفؤة، وذلك من خلال تطبيق السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الإستراتيجية فيها.

التوصيات:

- تعزيز ممارسات ريادة الأعمال في الأردن كأداة توجيه فعالة.
- أن يعمل قائد المؤسسات والشركات على تطبيق إستراتيجيات الريادة بالتعاون مع فريق عمل يتسم بروح المخاطرة.
- تشجيع المؤسسات على تبني الأساليب الإدارية الحديثة، والأفكار الإبداعية الخلاقة وذلك للنهوض بجودة المخرجات، وعقد الدورات التدريبية لتنمية المهارات الريادية والقيادية للنهوض بالشركات والوصول إلى قيادة ريادية تتمتع بالبصيرة العالية وتمتلك رؤية مستقبلية واضحة.
- ترسيخ الثقافة الريادية من قبل الرياديين. وتمكين القائد في المؤسسات الريادية من وضع خطة إستراتيجية واضحة ومدروسة، للتعامل مع المواقف الطارئة وغير الموقعة.

لائحة المراجع:

1. أحمد باشا شريف.1999، التنمية الإقتصادية في ظل المتغيرات العالمية الراهنة، دار النهضة العربية مصر.
2. مبارك، مجدي عوض سليم،2005، واقع الريادة في بيئة الأعمال الأردنية، دراسة وصفية تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة إربد الأهلية
3. أبو الهيجا عدنان.1991، الصناعات الصغيرة في الأردن في عملية التنمية الإقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الإقتصاد
4. أبو جويفل ريم.2018، درجة ممارسة كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في محافظات غزة لأبعاد الريادة الإستراتيجية وعلاقتها بالأداء الجامعي المتميز، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
5. أبو قرن، سعيد محمد.2015، واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، دراة مقارنة بين قسمي التعليم المستمر في جامعتي الأزهر والإسلامية، رسالة ماستر، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة
6. بندقجي، محمد رياض.2005، المشاريع الصغيرة في مدينة جرش مشاكل ومعوقات، دراسة ميدانية، دراسات-العلوم الإدارية-عمان،32 (1)،62-76.
7. البنوان مشاري.2011، أثر الأنماط الريادية على أداء المشاريع الصغيرة في دولة الكويت، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن
8. الجبوري، مروان عامر نصيف.2016، أثر التعلم التنظيمي في ريادة الأعمال من وجهة نظر المدراء في فنادق الخمسة نجوم في الأردن، رسالة ماستر، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة ال البيت، المفرق، الأردن
9. الجمعية الأردنية لريادة الأعمال في الأردن.2022.بيت برة أردني ممارس في نشر ثقافة العمل الحر.رؤية الجمعية وأهدافها.
10. جوابرة رنيم.2022، واقع ريادة الأعمال في الأردن، مقال، وكالة عمون الإخبارية.
11. جوهر دعاء.2017، المتطلبات الإدارية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في ج.م.ع.، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، مجلة الإدارة التربوية، عدد 15، سبتمبر، EMJ.2017.92519/2017،10.21608
12. الحجاحجة، محمد خليل راجي.2019، دور الخدمات التي تقدمها مؤسسات الإقراض الصغيرة على أداء ريادة الأعمال في محافظة الزرقاء في الأردن، رسالة ماستر، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال، جامعة آل البيت.
13. حسين، ميسون.22013، الريادة في منظمات الأعمال مع الإشارة لتجربة بعض الدول، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية،21(2)،385-407.
14. الحماقي، يمن.2012، ريادة الأعمال والتمكين الإقتصادي للمرأة، أعمال ملتقيات المرأة العربية في الحياة العامة والسياسية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2012.
15. خربوطلي عامر.2018، ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الجامعة الإفتراضية السورية، IssnN:2617-989
16. الدراس أسامة، جواد شوقي.2015، أثر ريادة الأعمال في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي على المسؤولية الإجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

17. الدراس، أسامة موسى علي.2015، أثر ريادة الأعمال في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي على المسؤولية الإجتماعية، رسالة ماستر، قسم الإدراة كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
18. الدليمي، باسم طارق فنوص.2019، أثر ممارسة القيادة التحويلية في تحقيق ريادة الأعمال، دراسة ميدانية في الكليات الأهلية العراقية، رسالة ماستر، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال
19. الدوري، جمال، الحيت، أحمد فتحي. أثر خصائص الريادي في إدارة الأزمة دراة إستطلاعية لآراء عينة من العاملين في البنك الإسلامي الأردني، قسم إدارة الأعمال، جامعة عمان الأهلية.
20. رسمي محمد، صالح هالة.2019، أبعاد ومحددات الريادة الإستراتيجية في المدارس الثانوية العامة، في مصر، مجلة كلية التربية ببنها 1(119)،105-116.
21. السميرات، بلال يوسف.2009، المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب.دراسات العلوم الإدارية-عمان،36(2)،396-415
22. طيار أحسن.2019، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة حالة ولاية سكيكدة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 9، العدد 18-2019، ص ص91-120،EIssN:2588-2317، IssN:1112-8152.
23. عبد الحميد، سمر الأمير، الجزاز فاروق فتحي.2019، دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع (الإشارة إلى الواقع المصري)، بحث، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
24. عبد اللطيف أسارفخري.2018، المشاريع الصغيرة والمتوسطة المفهوم المعوقات المعالجات، البنك المركزي العراقي.
25. العموش هايل.2022.أهمية المشاريع الصغيرة في الأردن في التخفيف من حدة البطالة، مقال، جفرا نيوز.
26. الغالبي طاهر محسن، والخفاجي نعمة عباس.2010، نظرية المنظمة: مدخل العمليات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
27. فرغلي علي.2021، ماذا تعرف عن تحليل swot ودوره في مجال ريادة الأعمال، مقال،.HSOUB.COM
28. القبج، إيهاب سمير زهدي.2012، دور ريادة الأعمال الداخلية في تحسين القدرات الإستراتيجية لقطاع البنوك، رسالة دكتوراة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.
29. قدومي ثائر.2012، تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن المعوقات والتحديات، بحث، مجلة الجامعة الخليجية، قسم العلوم الإدارية والمالية، نوع الإصدار سنوية،vol4.pp579، 19859562،Issn605،p 10.12816/0007174 Dol ، pp579-605
30. كردي.أحمد.2015، حلول لتمويل المشروعات الصغيرة في الأردن، مقال، بوابة كنانة أون لاين.
31. محمد إيثار، سلمان سعدون.2011، دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الإقتصادية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، نمو المؤسسات والإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22و2011/23، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
32. المساعفة، رغد.2020، الريادة الإستراتيجية وعلاقتها بالإبداع الإداري لدى مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة العاصمة عمان من وجهة نظر مساعدي المديرين، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
33. ملكاوي صلاح.2021، السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الإستراتيجية الوطنية (2021-2025)، وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة.

34. منتدى سيدات الأعمال النسائية.2022، خطة العمل لعام 2009، لتشجيع ريادة وتوظيف المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والإعلان الوزاري لعام 2007 حول تشجيع وريادة المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.عمان، الأردن
35. النجار، فايز جمعة، علي عبد الستار محمد.الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ص56، كتاب، عمان الاردن دار الحامد، رقم التصنيف 658، الرقم العام 81283
36. هديب عايد.2017، ريادة الأعمال في الأردن، مقال، الغد، جريدة، عمان، الأردن.
37. وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة.2021). تقرير، "الإقتصاد الرقمي والريادة تطرح السياسة العامة لريادة الأعمال للإستشارة العامة، عمان، الأردن".
38. Christian luthje,Nikolaus Franke.2002,Fostering entrepreneurship through university education and training lessons from Massachusetts institute of teaching,institute of technology and innovation Management,schwarzenberg str 95,21073 Hamburge,Germany, Vienna university of economics and Business Administration, institute of Entrepreneurship,Vienna,Austria,Europian Academy of Management 2nd Annual conference on: innovative Research in Management,stckholm,Sweden,session: Management Education in a Technology Driven Economy
39. Ferreira,j.Rattan,v,&Dan a,L.2017,Knowledge spillover-based strategic entrepreneurship international Entrepreneurship andManagemant,Journal.1311,161-167
40. Hitt,M,Ireland,R.sirmon,D.,andTrahms,c.2011.strategic entrepreneurship:creating value for individuals.organizationsand society,Academy of management perspectives(25(2),57-75
41. Morris,Michael,Noel,Terry,and schinde hutte,Minet.2001,Entrepreneurial and the need for Management control:Efficiency vs.Effectiveness,Second,Annual usAsBE,sBIDA,Joint National conference in Orlando.Florida.feb.(7-10:2001)

AN EXPLORATORY STUDY TO INVESTIGATE THE ROLE OF SUPERVISORY AUTHORITY IN PROMOTING EQUITY FINANCE : A CASE OF CENTRAL BANK OF SUDAN CBOS

دراسة استكشافية للتحقيق في دور السلطة الإشرافية في تعزيز تمويل المضاربة والمشاركة: دراسة حالة بنك السودان المركزي

Dr. Abozer Magzoub Mohamed

International Islamic University of Malaysia IIUM, Institute of Islamic Banking and Finance

Abstract :

As Islamic finance evolves and expands annually, Equity financing remains relatively small in size and practice. In Islamic finance, equity financing (risk sharing) has remained an oft-studied issue and focus of discussion since establishing Islamic financial institutions about four decades ago. This study explores the question, "what are the major issues and challenges facing the prevalence of Equity finance ?". Face-to-face interviews are employed to achieve the research objectives. The Central Bank of Sudan CBOS and Islamic banks in Sudan were contacted for this study. The researcher conducted 30 interviews with central bank staff (regulations and inspections), Islamic bank managers and Islamic scholars. The researcher employed Nvivo software to present the results. According to the study's initial findings, supervisors believe that regulations, guidelines, objectives, and instructions support Equity finance. According to this study, Equity Finance is hard to follow up and monitor and directly impacts banks' capital depletion if the finance defaults.

Governmental banks provide more equity finance compared to private commercial banks, which is usually because government banks have no pressure on profit distributions and the ability to restructure the capital. Following the data analysis, Nvivo concluded that four specific recommendations might help banks move toward equity finance. These recommendations include providing new guarantees for equity finance, knowledge and competence of commercial bank staff, and reducing the risk-weighted assets for Mudarbah and Musharkah. This study will be of significant value to national and international regulatory agencies as it explains why Islamic banks and financial institutions are unwilling to offer equity finance often instead of debt-based finance. However, the market needs for equity finance are higher.

Key words : Equity Finance, Islamic financial Institutions, Risk-Weighted Assets RWA, Supervisory authority, Capital Adequacy.

الملخص:

مع تطور التمويل الإسلامي وتوسعه سنويًا، يظل تمويل المضاربات والمشاركات صغيرًا نسبيًا من حيث الحجم والممارسة. في التمويل الإسلامي، ظل تمويل المضاربات والمشاركات (تقاسم المخاطر) موضوعًا تمت دراسته كثيرًا ومحورًا للنقاش منذ إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية قبل حوالي أربعة عقود. تستكشف هذه الدراسة السؤال "ما هي القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجه انتشار تمويل المضاربة والمشاركة؟". يتم توظيف المقابلات وجها لوجه لتحقيق أهداف البحث. تم الاتصال ببنك السودان المركزي والبنوك الإسلامية في السودان من أجل هذه الدراسة. أجرى الباحث 30 مقابلة مع موظفي البنك المركزي (الرقابة المصرفية والإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي) ومديري البنوك الإسلامية وعلماء المسلمين. استخدم الباحث برنامج Nvivo لعرض النتائج .

وفقًا للنتائج الأولية للدراسة، يعتقد المشرفون أن اللوائح والمبادئ التوجيهية والأهداف والتعليمات تدعم تمويل المضاربة والمشاركة. وفقًا لهذه الدراسة، يصعب متابعة ومراقبة تمويل المضاربة والمشاركة كما ان خسائر المضاربة والمشاركة تؤثر بشكل مباشر على استنفاد رأس مال البنوك في حالة التخلف عن السداد في التمويل، بالإضافة الى ان اوزان المخاطر العالية تعتبر عائق امام تقديم هذه العقود.

كما وجدت الدراسة ان المصارف الحكومية تقدم المزيد من تمويل المضاربة والمشاركة مقارنة بالبنوك التجارية الخاصة، وهذا عادة بسبب عدم وجود ضغط في البنوك الحكومية على توزيعات الأرباح والقدرة على إعادة هيكلة رأس المال .

بعد تحليل البيانات، خلصت Nvivo إلى أن أربع توصيات محددة قد تساعد البنوك على التحرك نحو تمويل الأسهم. وتشمل هذه التوصيات توفير ضمانات جديدة لتمويل المضاربة والمشاركة، ومعرفة وكفاءة موظفي البنوك التجارية، وتقليل الأصول المرجحة بالمخاطر في المضاربة والمشاركة. ستكون هذه الدراسة ذات قيمة كبيرة للهيئات التنظيمية الوطنية والدولية لأنها تشرح سبب عدم استعداد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لتقديم التمويل وفقا لصيغتي المضاربة والمشاركة في كثير من الأحيان بدلاً من التمويل القائم على الديون. ومع ذلك، فإن احتياجات السوق لتمويل المضاربة والمشاركة أعلى.

الكلمات المفتاحية: تمويل المضاربة والمشاركة، المؤسسات المالية الإسلامية، الأصول المرجحة بالمخاطر RWA، السلطة الإشرافية، كفاية رأس المال.

Introduction :

In Islamic finance, equity financing (risk sharing) has remained an oft-studied issue and focus of discussion since establishing Islamic financial institutions about four decades ago. Arguably, the interest in equity financing – a combination of *Musharkah*, *Mudaraba*, and other variations based on these two. It is not by happenstance; Shari'ah advocates and recommends a system that promotes equitable wealth distribution and avoids excessive wealth concentration and deprivation in owning wealth. Since Riba (interest) is prohibited in Islam, equity financing seeks to avoid debt-related financing; in fact, the raison d'être for establishing Islamic financial institutions introduces a genuine mode of equity financing (Sadique, 2012). In this case, the Islamic financial services industry IFSI is expected to develop an impressive profit and loss-sharing modes as its central allocation tool to avoid interest (Farooq, 2007). Although sale contracts such as Murabaha and other sale contracts are also permissible under the Shariah parameter, the unique feature of Profit and Loss Sharing PLS in Musharkah and Mudarbah represents the paradigm of Islamic finance (Bing, 2008).

Moreover, financial institutions could extend funds to their clients through debt or equity financing. However, the former usage is more pronounced in practice than the latter since it will provide a more equitable finance mode that shares risk and rewards between both parties. While the conventional banking and finance system is principally founded on debt financing, these types of finance are supposed to be minimum in Islamic finance. The Basel Committee for Banking Supervision (BCBS) defines Equity Finance exposure as "Equity exposures are defined based on the economic substance of the instrument. They include both direct and indirect ownership interests, whether voting or non-voting, in the assets and income of a commercial enterprise or of a financial institution that is not consolidated or deducted" (Basel II (2006). International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, 2013). According to the abovementioned definition from BCBS, we can notice it is limited to the conventional type of equity financing. Hence, it is not similar to Equity financing in Islamic finance.

Islamic banking and finance are synonymous with interest-free and profit and loss sharing with distinct characteristics (Mohd. Ariffin, Kassim, & Abdul-Razak, 2015). However, the inapplicability of stare decisis of equity financing by Islamic banks is questionable. Usually, equity financing is less common than debt-based modes structured on various markup schemes, such as Murabaha, Ijarah, Istisna, etc. According to Jalil (2005), Islamic equity financing has dominated theoretical literature on Islamic banking and finance during its early stage. However, the actual up-to-date practice of Islamic banks seems to focus their financing approach on markup, commissioned manufacturing, or leasing. That can be attributed to the prevalence of conventional practice in the Islamic banking industry.

According to the researcher, no prior study has empirically determined the key issues and challenges facing equity finance in Sudan. This knowledge is the primary

contribution of this research. As a result, the literature will take on a new dimension in several ways on how equity finance evolves. The supervisory authority has been interviewed on the role of supervisors in facilitating the utilisation of equity finance. It will also be utilised to describe equity finance practicality and various reasons hampering bankers from using this mode, which will result in a high degree of dependency on debt-based finance. The Board of Directors (BOD) is also responsible for designing risk tolerance and risk appetite for Islamic banks to increase their profits and maintain their capital adequacy according to the supervisory threshold. Fourth, this study contributes to the body of Islamic banking and finance knowledge by emphasising the importance of equity finance, allowing entrepreneurs and new customers access to financial services despite the lack of collateral and guarantees. Fifth, the study emphasises the need for flexible and resilient guidelines for Islamic banks to successfully execute equity finance, protect bank capital, promote access to finance, and acquire legitimacy from authorities and society that support the partnership and enhance innovations. Equity finance will increase access to finance and financial inclusion and facilitate small and medium enterprise schemes.

1. Literature Review

The inception of Islamic equity-based financing could be traced back to the pre-Islamic era of paganism (Jahilia) when equity-based financing (e.g. *Mudaraba*) was used as a standard investment vehicle. Especially by those people, such as soldiers, orphans, or government officials, possessed surplus funds but could not do the job themselves. During this period, *Mudaraba* was particularly common and was later approved by Islam. Similarly, the emergence of the Holy Prophet witnessed the prevailing practice of Musharkah in Arab commercial activities. Thus, this mode of financing was not only ratified by the Holy Prophet but carried out business based on *Musharkah* (Al-Harran, 1993; Hamoud, 1995; Sapuan, 2016).

Moreover, the prohibition of usury during the early stage of Islam was one of the basics of Muslim society. In particular, it has echoed the adoption of equity-based financing as the primary source of financing from *Mudarib's s* perspective. Since the Islamic religion came with comprehensive guidelines for what is permitted to be done and what is not, all Islamic scholars from various schools of thought have accepted *Musharkah* and *Mudaraba* and their primary forms as recommended modes of financing (Hamoud, 1995; Sapuan, 2016). Hence, the classical practices of *Musharkah* and *Mudaraba* during the early period of Islam have provided the basis for the modern Islamic banks' current formulae.

In addition, the emergence of financial intermediation and modern limited liability company that came with their unique features have raised requirements for Ijtihad to keep changing the formulae, according to Shari'ah, to meet the needs of modern commercial transactions. In addition, cooperation between Muslim brothers remains an essential value of Islam's economic philosophy that focuses on ensuring

justice, development, and growth. In short, the need to achieve the following (cooperation, modern financial intermediaries, etc.) has promoted the establishment of modern Islamic financial institutions to introduce a genuine mode of financing (Hamoud, 1995; Sadique, 2012; Sapuan, 2016). As discussed shortly, Islamic banks should play and provide funds to their entrepreneur for various business activities is an ultimate issue when considering a choice between equity-based financing and debt-based financing (Thomas & Thofeek, 2005). Any Muslim who wants to follow Islamic banking should also agree to the Islamic rules. The banking system should also include the implementation of Islamic Shariah. Since adherence to Shariah rules and principles are the standard practice adopted by all the Islamic banks in the country. Moreover, future entrepreneurs also need to be aware of the Islamic banking system and the Laws that should be followed. Therefore, there is no backlash between Islamic Shariah and standard banking operations.

Risk sharing is a fundamental principle in the Islamic economic system. The Islamic financial sector is built upon the Islamic economy. The provider of funds (usually Investment account holders IAH) channels funds to financial intermediaries based on profit and loss sharing. The loss-sharing mode is based on *Mudaraba*, and PLS Islamic banks accept deposits based on Wakalah, *Qard* and reverse *Murabaha*. Upon receiving the funds, financial intermediaries also forward them to the fund users partly based on profit and loss sharing (*Mudaraba* & *Musharkah*) and partly on sale finance (*Murabaha*, IMP, Salam). Islamic finance is tantamount to a participatory sport, where everyone participates in sharing the risk; this is to a certain extent different from conventional finance, which is risk-averse when a minority bears the risk, but the majority risks nothing (Al-Jarhi, 2004a, 2004b). This risk-bearing mechanism suggests that the Islamic economic system provides a platform beyond mere capital market integration between capital providers and entrepreneurs; however, a more prevalent financial market structure can reach macroeconomic goals with greater efficiency and stability (Al-Jarhi, 2017).

Moreover, risk sharing is almost absent in conventional finance. For example, on the resources incentivised side, customers provide customers to financial intermediaries based on Interest-bearing loan contracts; in return, both principal and interest are guaranteed on the customers' deposits by the banks receiving deposits. Moving to the resource use side, banks will consider this finance as a liability on the entrepreneurship side, and he has to pay back the principal plus the interest regardless of his business success or not. Moreover, the conventional Bank is only involved in collateral risk, not entrepreneurship activities. In this case, using collateral has enabled banks to limit their monitoring of their borrowers without increment in default risks since the collateral will represent the first line of defence in case of default. Conventional banks are eligible to charge and compensate for any arrears even if there is a default. Stability and equitable

growth challenges are arguably challenging to achieve through debt financing since one side will benefit from the expense of the other. Which transfers the burden of losses from financiers to entrepreneurs, even at microfinance levels, distorts economic incentives, increases systemic risk, and renders financial regulation more complex (Abbas Mirakhor & Nabil Maghrebi 2015)

2. Methodology

A qualitative approach is used to understand Equity finance's primary role and indicators (Moflih, 2016). Researchers used a variety of interpretative approaches to characterise, decode, and understand the meaning of certain more or less naturally occurring events that occur in the social environment rather than the frequency of their occurrence (Cooper & Schindler, 2011). "Qualitative research and case studies might provide answers to "what" inquiries, as well as "why" and "how" ones, in a more detailed and comprehensive manner" (Alam, Islam, & Runy, 2021).

It was decided to use semi-structured interviews to collect data and better grasp the study problem. Semi-structured interviews are when the interviewer asks a few questions that have been prepared but have some latitude in the questions (Dane, 1990). Due to its versatility, the researchers were able to investigate in-depth the respondents' points of view, which resulted in a broader range of information in the replies (Dane, 1990). This approach allows respondents to express their thoughts based on their experiences and expertise (Saunders, Lewis, Thornhill, & Bristow, 2019). Due to its differences from the other interview methods, this one allows interviewees to express their perceptions of the supplied information or phenomena (Berg, 2004). It is also crucial for explaining and comprehending events and providing a more excellent grasp of respondents' situations (Bryman & Bell, 2007).

The researchers conduct a face-to-face interview during the study process to clarify and better grasp the research questions. Face-to-face interviews allow participants to give more detailed replies. In qualitative research, this approach helps participants comprehend the questions and ensures their freedom while expressing their ideas (Gillham, 2000). In interviews with regulators, treasury managers, Shariah department executives, and investment specialists, issues and challenges in equity finance at Islamic banks have been explicitly addressed. As a result of the research study, 30 respondents were interviewed (Alam, Rahman, et al., 2021) and symbolically coded.

Research strategy is also a judgement that links research objectives and questions to processes for data collecting, processing, and the results of the data obtained (Yin, 2009). The Nvivo has been picked to evaluate transcriptions and other documents and improve data analysis (Gibbs & Su, 2002). The Nvivo programme is used for initial coding, categorisation, and theme creation from the collected data (Strauss, 1987; Alam,

2020). Additionally, it allows for a more environmentally friendly data administration approach than the traditional paper and pencil method (Alam, Rahman, et al., 2021).

3. Results

3.1 Respondents' Profile

For this study, the researcher travelled to Sudan and had to go to the respondents' workplaces for the interviews. The respondents were located in Khartoum, Sudan's most significant financial and industrial city, the country's capital city. The interview was performed in the lapse of four months. The lists of respondents were in total of 30. R1 through R30 have been allocated to the respondents as pseudonyms to protect confidentiality. The average age of the interviewees was 46, with 12 of them holding managerial roles and 5 being an investment and treasury experts. 15 respondents were from full-fledged Islamic banks, 15 came from the supervisory authority, and they were from banking regulations and supervision (on-site & off-site). All managers are mature enough to comprehend the concepts of equity finance, risk-weighted assets RWA, Risk Perception, and capital adequacy calculations.

3.2 Thematic Analysis

As Nvivo required coding for each item, themes or nodes coded to present the text instructively were identified. In data analysis, themes are unique patterns across data sets related to a particular study issue (Fereday & Muir-Cochrane, 2006). According to the code, we have most of the themes from the role of the supervisory authority in promoting equity finance (N=28) from all the respondents. Then there are 51 and 49 references regarding the role of risk weights attached to equity finance and monitoring and following equity finance. Cash outflows and impact on banks' NPFL and profits are fourth and fifth, with 30 and 41 references, respectively. The primary themes are bold, and there are several sub-themes within them. Each node includes a description of the theme's sources and references. There are some variations in language because one theme was designed for supervisors while the other was designed for the market players.

3.3 Themes and categories

There are four major issues and challenges, as determined by Nvivo's data analysis of the interviews. The first theme, Current Investment Situation, explained the first three objectives, which focused on the current practice of Equity-Based financing in Sudan and what are the challenges preventing Islamic banks from moving Equity-Based financing to their main banking businesses, in addition to the impact of equity-based financing on the Bank's capital and the level of contribution to the NPLF. The answers from both informants, regulators and supervisors came in different sub-themes,

which mainly focused on current practice, investment behaviour, the main challenges and the impact on the Bank's profit. Nvivo detected a theme and categories.

4. Discussion

Respondents' perspectives on issues and challenges in promoting equity finance for Islamic banks in Sudan are presented in this framework. According to the literature, Islamic finance principles have a unique and specific feature: risk-sharing on the assets via equity finance and liability via profit-sharing investment accounts. Therefore, the economic system where true risk-sharing exists is the Islamic economic system, where risk-sharing is considered its primary feature. In this economic system, risks are shared from resource incentives to when resources are channelled to the users (Khalifa. M, 2016). This sharing methodology is not the same in conventional economies, where significant financing portions are issuing government and household debt instruments and borrowing from banks (Khalifa. M, 2016)). In the following lines, many responders address the notion of risk-sharing:

"*We usually explain to the customer of the PSIA the risk surrounding his investment and how he can opt for deposit insurance to mitigate the risk of losing the capital. For the investment of PSIA in equity finance, usually at our Bank, we create a pool of investment that includes (a current account, investment account, saving account and shareholder's capital), and then we invest in various activities. We do not specify each account to a specific investment mainly because the Bank will use the pool available for investment regardless of its source and cannot link it to specific finance unless it is a restricted investment account. Nevertheless, the profit margin will differ according to each category (current, investment or saving account), but we commingled all the funds in one pool when we used these accounts*' (R5)

"*The practical practice in financing Murabaha in Sudanese banks is represented in the customer's request from the Bank to buy specific commodities and sell them to the customer in instalments. With an additional amount to them as a profit to the Bank under a contract of sale of the commodity with a specific profit agreed upon in advance by the two parties, the original purchase price is added. This practice is carried out in its current form for all receivables Postponed sales*" (R9)

"*This can be considered an advantage for equity finance, and it provides a significant time for banks and the customer*." (R11)

"*Islamic banking in Sudan back to 1983. However, it started in 1994 through many circulars that explained various standards, and the banking act established the Shariah governance and Shariah framework. The most common mode discussed was Murabaha for Purchasing Order MPO since normal Murabaha was not allowed because pure Murabaha will make banks look like traders*." (R16).

Equity finance risk-weighted *assets* and their implication on how this mode can be used were discussed in this section. According to (Maha Mehmet 2017), when it comes to specific contracts, the equity financing contracts that usually attract higher RWA play a vital role as an early warning indicator for increasing NPLF since it reflects the high-risk level of the finance portfolio.

"*Murabaha has only default risk (credit risk), but the principal and profit will remain. However, for equity finance, the banks might lose their capital and also the issue of market risk in Musharkah assets*." (R11)

"*The current practice does not help in identifying high-risk operations before and during implementation due to many factors, the most important of which are: the difficulty of accurate assessment of the risk, the credibility of the customer, and technical issues that are not available for banks to measure and monitor risks, and the lack of accuracy of the actual activity and its size until after a long period in which signs of failure or weakness appeared, and thus weakening The possibility of determining the weight of the risk promptly*." (R13)

This is due to the customer's experience and how he manages the Musharkah or Mudarbah, which leads to profit or loss, as the Bank's intervention in the management is less than the clients. At the same time, the losses fall on the bankside in Mudarbah and according to the participation in Musharkah. As for Murabaha, there are sufficient guarantees of up to 125% of the value of the financing, and they are liquidated in case the client defaults, so it takes fewer risk weights." (R17).

Another issue discussed was the absence of equity finance and its impact on entrepreneurs and new *customers*. The emerging Islamic Financial Services Industry (IFSI) is being championed as an ideal alternative to the interest-based conventional financial system and an authentic way out of the looming impasse of interest rates and leveraging debt. Islamic financing, mainly through Profit and Loss Sharing PLS contracts, is prescribed as a cure for the ills of debt-based finance and an opportunity for entrepreneurs to share, rather than bear, the risk of starting new businesses and expanding existing ones (Rasem. Kayed, 2012).

"*Usually, equity finance is not an easy option for small customers or entrepreneurs, as the Bank fears providing this mode to customers without experience. Hence, banks provide equity finance solely to excellent customers with long experiences and good financial positions*." (R7)

"*The entrepreneurs are the most affected parties since this type of finance serves the development of the business sector more than others. As for new clients who do not have guarantees, this does not seem to be accurate in reality because the issue of guarantees in Musharkah covers misconduct, negligence or breach of contract terms.*

Moreover, it does not need to provide a guarantee in the ordinary meaning, and the Rab al-mal (the Bank) does not require a guarantee for the capital. As for the Musharkah, the capital is paid with agreed shares. The guarantee is not an obstacle that prevents implementation (also within the limits of the misconduct, negligence or breach of contract terms). (R9)

Based on the above discussion, it is concluded that reducing the risk weights of equity finance is very important for promoting equity finance among Islamic banks in Sudan. An innovative collateral and guarantees system to assist banks in covering the lack of *collaterals* in equity finance will promote equity finance among Islamic banks. We have an updated information system where banks can use this information to decide customers' integrity and credibility.

Conclusion

This study explores the question, "what are the issues and challenges facing Islamic banks when *implementing* equity finance?". Face-to-face interviews are employed to achieve the research objectives. The central Bank and Islamic banks in Sudan were contacted for dat*a* for this study. Nvivo concluded that four distinct roles affect the promotion of equity finance among Islamic banks. These roles include providing new guarantees for equity finance, knowledge and competence of commercial bank staff, and reducing the risk-weighted assets for *Mudarbah* and *Musharkah*. Currently, *Mudarbah* got an RWA of 400%, while *Musharkah* can be 300% if it is in the listed project while unlisted projects can be assigned 400%, which is considered a very high weight compared to Murabaha or Ijarah. Promoting equity finance is essential since these contracts are unique for IIFS. Efforts are needed for an Islamic financial system to move away from debt-based finance and stand different from the conventional system; equity finance issues and challenges must be addressed and resolved by supervisors and market players.

Bibiliographie

1. *AbdHalim, N., AbdRajak, A. A., & Jaaman-Sharman, S. H. (2016). Bai Bithaman Ajil (BBA) modelling by Qardhul Hasan. American Institute of Physics, 1750(30001), 1–5. https://doi.org/10.1063/1.4954537*
2. *Abdul-Rehman, A., Benamraoui, A., & Dad, A. M. (2017). Empirical evidence from Pakistan is a comparative study of Islamic and conventional banks' risk management practices . Journal of Banking Regulation. https://doi.org/10.1057/s41261-017-0046-z*
3. *Abu Ghuddah, A. (1998). Ijarah (Lease). Technical Report. Retrieved from http://www.albaraka.com/media/pdf/Research-Studies/RSIJ-200706201-EN.pdf*
4. *Ahmad, S., & Abdul-Rahman, A.-R. (2012). The efficiency of Islamic and conventional commercial banks in Malaysia. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 5(3), 241–263. https://doi.org/10.1108/17538391211255223*
5. *Al-Harran, S. (1993). Islamic finance : partnership financing. Petaling Jaya: Pelanduk Publications (M) Sdn Bhd.*
6. *Al-Jarhi, M. A. (2004a). Islamic Finance: An Efficient & Equitable Option. Jeddah: Islamic Research and Training Institute. Retrieved from http://www.developmentandfaith.org/uploaded-files/research-archives-pdf/1214327934.mabid.pdf*
7. *Al-Jarhi, M. A. (2004b). Remedy For Banking Crises: What Chicago and Islam Have in Common. Islamic Economic Studies, 11(2), 23–42.*
8. *Al-Jarhi, M. A. (2017). An Economic Theory of Islamic Finance. ISRA International Journal of Islamic Finance, 9(2), 117–132. https://doi.org/https://doi.org/10.1108/IJIF-07-2017-0007*
9. *Amuda, Y. J. (2015). Current Issues in Islamic Banking and Finance. International Journal of Economics, Commerce and Management, III(4), 1–15.*
10. *Aoki, M. (2013). The contingent governance of teams: analysis of institutional complementarity. In Comparative Institutional Analysis (pp. 230–249). Cheltenham: Edward Elgar Publishing. https://doi.org/doi: 10.2307/2527079*
11. *Ariff, M. (2017). Islamic Banking in Malaysia : The Changing Landscape. Institutions and Economies, 9(2), 1–13.*
12. *Arshad, N. C., & Ismail, A. G. (2011). Regulation on the Parameterized of Mudarabah Contract: a Critical Analysis. International Journal of Economics and Research, 2(3), 157–189. Retrieved from http://www.ijeronline.com*
13. *Askari, H., Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2009). New Issues in Islamic Finance and Economics: Progress and Challenges. John Wiley & Sons (Asia) Pte. Ltd. https://doi.org/10.1017/CBO9781107415324.004*
14. *Asutay, M. (2007). The conceptualisation of the Second Solution in Overcoming the Social Failure of Islamic Banking and Finance : Examining the Overpowering of Homoislamicus. IIUM Journal of Economics and Management, 15(2), 167–195.*
15. *Azmat, S., Azad, A. S. M. S., Ghaffar, H., & Bhatti, I. (2015). Why is interest-free Islamic banking not free from interest ? Melbourne: Deakin University.*
16. *Bank Negara Malaysia. (2013). Shariah Requirements, Optional Practices and Operational Requirements of Musharakah. Kuala Lumpur.*
17. *Bank Negara Malaysia. (2015). Shariah Requirements, Optional Practices and Operational Requirements of Mudarabah. Kuala Lumpur.*
18. *Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Merrouche, O. (2013). Islamic vs conventional banking: Business model, efficiency and stability. Journal of Banking and Finance, 37(2), 433–447. https://doi.org/10.10*
19. *3). Bank vs bond financing over the business cycle. Economic Synopses, (31), 1–3.*

20. *Cox, K. C., Lortie, J., & Stewart, S. A. (2017). When to pray to the angels for funding: The seasonality of angel investing in new ventures. Journal of Business Venturing Insights, 7(February), 68–76. https://doi.org/10.1016/j.jbvi.2017.03.003*
21. *Creswell, J. W. (2009). Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approach (3rd ed.). Thousand Oaks,*
22. *Elmi, N. A. (2012). Equity-Based Versus Debt Based Financing: Current Practice of Islamic Banks - A Critical Review From Shariah and Socio-Economic Perspective. Insaniah University College Kedah. Retrieved from http://www.academia.edu/download/35235239/Equity_Vs_Debt_based_financing_-_Thesis.pdf*
23. *Siddiqui, S. H. (2002). Islamic Banking: True Modes of Financing. Journal of Islamic Banking & Finance, 19(2), 11–24.*

FOREIGN R&D SPILLOVERS, HUMAN CAPITAL AND TOTAL FACTOR PRODUCTIVITY

HAMROUNI Daghbagi

College of Economics and Administrative Sciences, Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University (IMSIU), Saudi Arabia

Abstract :

Foreign R&D spillovers depend strongly on the level of human capital in host countries. In this paper, we empirically study the direct and indirect effects of human capital on the magnitude of foreign R&D spillovers and on economic growth. To do so, we use panel data from a sample of 42 countries over the period 2000-2019. This sample is divided into four regional subgroups to analyze the regional effects of foreign R&D spillovers. Our main results are: i) the diffusion of foreign R&D is an important factor of economic growth, ii) human capital plays an important catalytic role in internalizing foreign R&D spillovers. Spatial interactions of human skills are an important source of ideas and information flows and positive externalities and iii) countries with higher levels of human capital benefit more from foreign R&D spillovers conveyed through international trade.

Keywords: Human capital, spillovers, Foreign R&D, Total Factor Productivity

JEL Classification: F43, J24, O33, O57

Introduction :

Openness plays an important role in the exchange of ideas and knowledge between different countries and has a positive effect on their different productivities because it allows rapid access to foreign technologies. These effects depend on the extent of diffusion and the mechanisms by which knowledge and technologies are transmitted. The extent of spillovers depends on human capital, which plays a direct role as a factor of production and an indirect role as a catalyst for spillovers. This is because human capital facilitates the understanding of the technical configurations of imported equipment and machinery. In addition, it enables the internalization of foreign R&D spillovers and spillovers from FDI activities. Our objective in this paper is to study the effects of knowledge diffusion on the economic growth of recipient countries and to test the role of human capital in the diffusion of foreign R&D spillovers. First, we test the interaction effects between foreign R&D spillovers and human capital on economic growth for a set of developing countries. Secondly, we test the same effects but in a regional context. Thus, we empirically investigate the direct and indirect effects of human capital on foreign R&D spillovers and on economic growth. To do so, we organize the rest of our paper as follows: Section 2 presents a review of the literature on the role of human capital in foreign technology internalization and FDI spillovers. In Section 3, we define the variables of interest and describe our empirical methodology by presenting the model to be estimated, the different variables of interest and dataset. The estimates, results and comments are presented in Section 4. Section 5 concludes, summarizes the results and provides policy recommendations.

1. Literature Review

R&D benefits not only countries that invest heavily in research activities but also other foreign countries through cross-border knowledge flows. The effects of foreign R&D depend on several factors and in particular on the level of human capital. The role that human capital plays in the benefit of foreign R&D as a source of economic growth has received much attention in the economics literature. Indeed, several theoretical and empirical models have shown that human capital is an important factor for productivity and economic growth. It helps to understand the configurations of new technologies adopted and facilitates the international transmission of knowledge between different countries. Human capital also helps to assimilate imported technologies and is an important catalyst for spillovers. Imported technologies can only play their role in spillover transmission and economic growth when the level of human capital is sufficient. In terms of knowledge diffusion, human capital is important because it diversifies the channels for transmitting new technological knowledge and promotes communication between different actors. Acquiring information is easier and less costly for people with a considerable level of human capital. Highly educated people only need to leaf through catalogs, briefs, inventories, manuals, etc. to get the refined and

necessary information. Some studies that have analyzed the relationship between the knowledge diffusion and human capital have shown that the latter facilitates, in a dynamic process, the subsequent adoptions of new technologies. Moreover, human capital promotes economic growth through the learning process, especially in export-oriented manufacturing industries. This effect is clearly explained by models of endogenous growth theory.

Economists identify two types of relationships between human capital and technology: there are those who use the term "skill in adoption" to say that human capital is a key factor in the diffusion and adoption of new technologies. Others use the term "skill in use" to mean that certain technologies are complementary to human capital. Comparing these two types of relationships between human capital and technology diffusion, we can say that in the first relationship, the diffusion of any new technology depends on human capital. In the second, only the diffusion of some technologies requires human capital. In discussing the effect of human capital on knowledge diffusion, a distinction must be made between technical and general education. Technical education is considered more important than general education in promoting the diffusion process and assimilating foreign technologies. Moreover, technical education should have a much stronger and more direct effect on production than general education. However, this does not diminish the role of general education, which remains an important factor in the overall production process. There is no doubt that a better general education of the population allows a better assimilation of new technologies and strengthens technological capacity in the country. Some works, have shown that the convergence process is a conditional outcome of technological diffusion. The catching-up process is faster when the level of human capital is higher. In our recent paper in International Review of Economics and Finance (Hamrouni, 2022), we developed two theoretical models to study the effects of the international diffusion of knowledge on differences in labor productivity and catching up between northern and southern countries. In particular, we found that catching up is an endogenous process and that its speed depends negatively on the rate of knowledge accumulation in the North and positively on the investment in human capital in the South. Moreover, the difference in average labor productivity between Northern and Southern countries depends on the differences in the rate of knowledge accumulation between them (innovation in the North and imitation in the South).

Human capital is important because it also enables the internalization of FDI spillovers, which represent the second channel of knowledge diffusion after the import of foreign technologies. Indeed, generally, FDI typically provides significant training to its managers and workers through training or learning-by-doing schemes. Human capital helps domestic firms to understand the technologies adopted by foreign firms and thus facilitates imitation and learning processes. Indeed, in the presence of FDI, externalities

will arise if skilled workers move from foreign to domestic firms. Moreover, domestic firms can improve their productivity even by observing foreign firms. This "Learning-by-Watching" effect represents a form of direct imitation that allows domestic firms to benefit from new products, new technologies, new techniques and new production and marketing methods introduced into the domestic market by FDI. These positive externalities, which represent a contagion effect, are important if domestic firms use technologies comparable to those used by foreign firms and if the level of human capital in the host countries is relatively high to allow transmission of these spillovers. On the other hand, if the level of learning of foreign firms is low, spillovers are also lower. In other words, the spillovers resulting from imitation or observational learning processes depend on the level of competence of domestic firms in assimilating information flows Thus, it becomes essential to intensify the relationship between foreign and domestic firms to promote technology diffusion and spillovers. Moreover, if spillovers are a result of cooperative practices and strategies between foreign and domestic firms, then the latter can only access cooperative arrangements if they have highly skilled workers. Moreover, if the spillovers depend on the volume of FDI, then human capital, which is a factor in attracting FDI, has a positive and indirect effect on spillovers.

The importance of human capital to internalize spillovers from FDI is confirmed by several empirical studies. Indeed, Wang (1990) developed a model to study the interaction between human capital and FDI. Wang concluded that FDI is directed towards countries with higher levels of human capital and more developed innovation systems. Moreover, FDI represents an important source of improving the quality of human capital (learning) in host countries. Su and Liu (2016) used panel data to study the determinants of economic growth in Chinese cities over the period 1991-2010. In particular, they focus on the interaction between FDI and human to affect the economic growth of Chinese cities. Among the results of this study, the effects of FDI on the economic growth of Chinese cities are intensified by the city's human capital endowment. Moreover, the complementary effect of FDI on human capital is higher for technology-intensive FDI than for labor-intensive FDI. This implies that human capital facilitates technology transfers resulting from FDI. Similarly. Blomstrom and Wang (1992) studied the effect of FDI on economic growth using cross-sectional data from a sample of 78 developing countries They use human capital as an internalizing factor of FDI spillovers. The results show that the positive effect of FDI on economic growth is conditioned by the level of human capital in host countries. FDI spillovers only exist above a threshold level of human capital. Borensztein, De Greguerio and Lee (1998) studied the effects of the interaction between FDI and human capital on technology diffusion and economic growth in 69 developing countries during the 1970s and 1980s. The main results of this study are: FDI contributes to economic growth only when the host country has sufficient capacity to absorb advanced technologies. Specifically, FDI can play an important role for growth if the level of human capital is relatively high FDI

has a positive effect only in countries with a secondary school enrollment rate above 0.45. This implies a complementary relationship between FDI and human capital in the promotion of economic growth. FDI has a positive and significant effect on domestic investment, which implies a complementary rather than a substitution effect between the two types of investment. The lack of spillovers can be explained by several factors such as the scarcity of skilled labor, low mobility in the labor market, and the weak incentives for multinationals to diffuse their knowledge to local firms. Berthélemy and Démurger (2000) estimated the interaction effects between FDI and human capital with a simultaneous equation model using panel data for 24 Chinese provinces during the period 1985-1996 The results of this study proved a positive and significant interaction effect between human capital and FDI.

2. Empirical methodology

Building on previous works, our objective in this paper is to study the interaction effects between human capital and foreign R&D spillovers on economic growth. For this purpose, we use panel for a sample of 42 countries during the period 2000-2019. The estimated model is as follows:

$$TFP_{it} = \alpha_0 + \hat{\alpha}_1 FRD_{it} + \hat{\alpha}_2 H_{it} + \hat{\alpha}_3 FRD_{it} * H_{it} + \hat{\alpha}_4 open_{it} + \varepsilon \qquad (1)$$

For each country i, TFP is the total factor productivity. The variables FRD , H and $open$ measure respectively the stock of foreign R&D, human capital and the degree of openness. All these variables are expressed in logarithm. The variable $FRD * H$ measures the interaction effect between human capital and foreign R&D. Thus, human capital is used in two different ways: first, as a determinant of TFP, and second, as a catalyst for spillovers. In the latter case, we are interested in the interaction effects between human capital and foreign R&D to see to what extent spillovers from foreign R&D are influenced by the level of human capital. These interaction variables are interpreted as follows: if the estimated coefficient of the interactive variable is positive and significant, then the effect of foreign R&D is larger if human capital is high. On the other hand, the effect of human capital larger if the stock of foreign R&D is high.

a) Total Factors Productivity

TFP is measured by the growth accounting method in which TFP is synonymous with technical progress. In other words, TFP is the part of growth not explained by the physical quantities of two traditional factors (capital and labor). For each country, TFP is calculated from a Cobb-Douglas production function with constant returns to scale as follows:

$$TFP_t = \frac{Y_t}{K_t^{\beta} L_t^{1-\beta}} \qquad (2)$$

Where Y_t , K_t and L_t represent at each point in time t respectively real GDP, the stock of physical capital and the employed population respectively. Since the

contribution of TFP depends on the elasticity of production to physical capital, we calculated TFP by assuming a value of 0.4 of β that is often used in empirical studies (Coe, Helpman and Hoffmaister, 1995).

b) Foreign R&D stock

The stock of foreign R&D measures the technological diffusion of advanced countries, which has an effect on the economic growth of host countries. This effect can be summarized as follows: If R&D generates different new intermediate goods (horizontal differentiation) and of different qualities (vertical differentiation) and if these intermediate goods are exported to other countries, then the total factor productivity of importing countries increases. The use of new goods creates new opportunities in several areas of production and allows the creation of new productive activities. To calculate the stock of foreign R&D, we adopted the method adopted in other empirical studies. For each country in our sample, the foreign R&D stock is the sum of the domestic R&D stocks of the seven advanced countries, weighted by the shares of bilateral trade with each country. It is therefore essential to first calculate the domestic R&D stocks of advanced countries. The method used is the perpetual inventory method. Thus, the R&D stock in year t is equal to its value in t-1, corrected by a depreciation rate, to which is added the investment in year t, measured by domestic R&D expenditure.

$$R\&D_t = I_t + (1-\delta)R\&D_{t-1} \qquad (3)$$

Where I_t is the R&D investment in year t and δ is its depreciation rate. Following Coe and Helpman (1995), we have chosen a value of 5% for this rate. The initial R&D stock $R\&D_0$ is equal to the initial investment I_0 divided by the sum of the annual growth rate of investment in R&D, (g) and the R&D depreciation rate, (δ).

$$R\&D_0 + \frac{I_0}{(g+\delta)} \qquad (4)$$

Data on R&D expenditure at constant prices and PPP $ are taken from the OECD database (science and technology indicators). For advanced countries (spillover sources) we calculated average annual growth rates of R&D investment between 2000 and 2019.

Table 1: Average annual growth rate of R&D investment in advanced countries (2000-2019)

country	**rate %**	**country**	**rate %**
Canada	1.15	**USA**	2.82
France	1.55	**UK**	2.13
Germany	2.74	**Japan**	1.36
Italy	2.22		
Source: Author's calculations based on OECD database (Science and Technology Indicators)			

This table shows that over the period 2000-2019, the domestic R&D stock increased in these seven advanced countries. However, this increase varies from country to country. The USA and Germany show the most important evolution. From the R&D stocks of these advanced countries, we can determine the variable representing the diffusion of foreign R&D to other countries following the approach adopted by Coe and Helpman (1995) who use the following measure:

$$R\&D_{Eit} = \sum_{j=1}^{7} m_{ijt} \frac{R\&D_{jt}}{m_{it}} \qquad (5)$$

Where $R\&D_{Eit}$ is the stock of foreign R&D going to the country i at time t. m_{ijt} represents the imports of country i from the advanced country j at time (t). m_{it} indicates the total imports of country i at the time **t**. The foreign R&D stock is calculated using the CHELEM (2019) database, which describes bilateral trade relationships between different countries.

c) Human Capital

Empirically, several indicators are used to measure human capital accumulation, such as the secondary school enrollment rate, the average number of years schooling, the average level of education, educational expenditures that reflect the investment in human capital, and the ratio of intellectual to manual labor. Engelbrecht (1997) finds that the introduction of human capital, measured by the average number of years of education of the population over 25 years of age, reduces the estimated coefficients of domestic and foreign R&D. Similarly, Tomas Barrio-Castro and al. (2002) re-examined the relationship between human capital, domestic and foreign R&D and TFP for 21 OECD countries over the period 1966-1995. Their results show that using average years of schooling instead of the secondary school enrollment rate affects the magnitude of the effect of R&D spillovers on productivity: : the coefficients resulting from both domestic and foreign R&D effects decrease. In some cases, there is a decomposition according to the level of primary, secondary and tertiary education. The objective of this decomposition is to see which level of education has the most impact on economic growth in interaction with other variables (FDI, foreign R&D, openness). Berthélemy and Démurger (2000) use the ratio between the annual number of graduates of different levels of education (primary and secondary) and the total population to construct a measure of human capital. This number is adjusted by the mortality rate to account for the depreciation of knowledge. In this paper, we measured human capital (H) by the secondary school enrollment rate. The data are taken from the World Bank's WDI database (2020).

d) The degree of openness

Openness has a positive and significant effect on productivity and economic growth. There are several reasons for this, such as access to a large number of intermediate goods incorporating new foreign knowledge, the possibility of communication with the outside world, which facilitates the absorption and imitation of foreign technologies, and economic and technological catching up. Openness boosts the learning process and allows for a more efficient allocation of resources, etc. In this paper, we have measured the degree of openness by the import rate (imports / GDP). This indicator, which is often used in empirical studies to measure the effects of foreign R&D spillovers is more consistent with the idea that spillovers spread through imports. In reality, there are other measures of the degree of trade restrictions, such as tariffs, non-tariff barriers (import quotas and the like), relative prices of tradable and non-tradable goods, export to GDP ratio, etc.

3. Estimates and results

In this section we use equation (1) to estimate the interaction effects between human capital and foreign R&D on TFP growth using panel data. Our approach follows three steps: first, we estimate the spillovers and interaction effects for the whole sample. In this case, all countries (including the seven advanced countries) are assumed to spillover recipients. Then, we estimate spillovers and interaction effects without taking into account the advanced countries. Otherwise, we are interested in North / South spillovers. Finally, to account for regional disparities in spillovers, we split the sample into four continental subgroups. The first subgroup contains the American countries, the second the European countries, the third the Asian countries and the last the African countries. In our estimations and on the basis of the Hausman test, the fixed effects model has been preferred over the random effects model.

a) The whole sample

For the whole sample, the results (Table 2) show that the diffusion of R&D spillovers between countries has a positive effect on TFP. Indeed, the coefficient of the foreign R&D stock is positive and significant. These results are consistent with those of Coe and Helpman (1995) who proposed a simple linear model to study the effects of domestic and foreign R&D on TFP growth in developed countries. Their results prove positive and significant effects of domestic and foreign R&D stock on TFP. Other studies that focused on the impact of foreign R&D on economic growth show that it is not only domestic R&D that plays an important role in TFP growth for developed countries, but also foreign R&D. Some studies show that the effects of domestic and foreign R&D on TFP are less significant in developing countries than in developed countries. This can be explained by reasons such as the low level of domestic R&D in developing countries. In addition, the low level of human capital and local R&D as well

as political and economic instability in developing countries generate low returns to R&D and this reduces the spillovers effects on TFP. In a study on a sample of 70 developed and developing countries, Goñi and Maloney (2017) showed that the effect of domestic R&D on TFP growth is greater in middle-income countries than in low- or high-income countries.

Table 2: Foreign R&D Spillovers and human capital: the case of whole sample

Dependent variable: Log of TFP		
Independent variables	**(1)**	**(2)**
Constant	-1.628 (-3.69)	-1.367 (-2.79)
LFRD	0.126 (6.88)	0.1168 (5.74)
LH	0.0615 (3.18)	
LFRD*H		0.00222 (3.17)
Lopen	0.1089 (6.62)	0.1089 (6.62)
R^2	0.29	0.28
N	831	831
The values between brackets are Student's t		

Dierk Herzer (2022) studied and compared the effects of domestic and foreign R&D on TFP using panel data for a large sample of 82 developing countries (49 middle-income countries and 33 low-income countries). The results show that in developing countries, domestic R&D has a larger effect on TFP than foreign R&D. In addition, domestic R&D has a positive effect on TFP, but this effect is larger in middle-income countries than in low-income countries. Openness also has a positive and significant effect on TFP growth. This justifies the interest of less restrictive trade policies to benefit from the technological progress of the leading countries. The results also show that human capital as a factor of production plays an important role in TFP growth. Indeed, the coefficient of human capital is positive and significant. In addition, the coefficient of the interaction variable between human capital and foreign R&D is positive and significant. This result implies that foreign R&D spillovers are higher when the level of human capital is higher. Thus, in addition to its direct effect on TFP, human capital also has an indirect effect because it facilitates the absorption and adoption of foreign technologies and reduces the costs of their imitation. These two effects of human capital are widely discussed in several endogenous growth models. Human capital has a direct effect because it allows the creation of local innovations and an indirect effect because it represents a catalyst for catching up between countries. Coe, Helpman and Hoffmaister (1995) have shown empirically that the contribution of foreign R&D

depends on the level of human capital in recipient countries and the contribution of foreign R&D to economic growth is conditioned by the level of human capital.

b) Spillovers between advanced countries and other countries.

Since advanced countries are leaders in innovation and R&D and developing countries are followers, most of the international spillovers flow from advanced to developing countries. It is therefore more relevant to estimate the spillovers between advanced (North) and developing (South) countries. To do this, we estimate spillover effects without taking into account the seven advanced countries and we use only the other 35 countries. The results (Table 3) confirm the hypothesis that international trade plays an important role in the diffusion of technology from Northern to Southern countries. Indeed, the coefficient of foreign R&D is positive and significant. Human capital also plays the expected role, its coefficient is positive and significant. Regarding the interaction effects between foreign R&D and human capital, the results show that the coefficient of the interactive variables is positive and significant. This means that countries gain more from foreign R&D activities if they have a high level of human capital. This result justifies the interest of educational policies more oriented towards scientific and technological fields.

Table 3 : Foreign R&D Spillovers between advanced countries and other countries.

Dependent variable: Log of TFP		
Independent variables	**(1)**	**(2)**
Constant	(-2.92)	-1.248 (-2.18)
LFRD	0.1149 (5.36)	0.1054 (4.45)
LH	0.0635 (2.95)	
lFRD*H		0.0023 (3.17)
Lopen	0.1233 (6.60)	0.1232 (6.60)
R^2	0.27	0.27
N	700	700
The values between brackets are Student's t		

c) Regional spillovers.

In reality, although foreign R&D spillovers have positive effects on TFP growth, they cannot have the same effects in all countries or in regions. To account for differences in spillover effects across regions, we split the overall sample into four continental subgroups. The first group contains the American countries, the second the

European countries, the third the Asian countries, and the last the African countries in the sample.

i)The European countries group

For the European continent (Table 4), the results confirm a positive and significant effect of international trade on TFP growth. Indeed, the coefficients of foreign R&D and openness are always positive and significant. Human capital also plays an important role. Indeed, the direct and indirect coefficients (the interactive variable) of this factor are positive and significant. This positive effect of human capital is explained by the scientific and technical content of European education systems. According to international statistics (UNESCO, UNCTAD), European countries have invested more in human capital than Latin American and African countries. The positive effect of openness is not surprising, since most European countries have long adopted strategies of openness and export promotion. Moreover, the European Union and intra-European relations reflect the high degree of openness of these countries.

Table 4: Foreign R&D Spillovers and human capital: case of European countries group

Dependent variable : Log of TFP		
Independent variables	**(1)**	**(2)**
Constant	-3.925 (-7.58)	-3.607 (-6.13)
LFRD	0.250 (11.44)	0.238 (9.71)
LH	0.068 (2.82)	
LFRD*H		0.0024 (2.83)
Lopen	0.2773 (4.35)	0.2774 (4.35)
R^2	0.55	0.55
N	331	331
The values between brackets are Student's t		

ii) The African countries group

For African countries, we find the expected effects of foreign R&D spillovers and openness on TFP growth. Indeed, Table 5 shows that the coefficients of the FRD variable and openness are positive and significant. However, compared to previous estimates, human capital does not seem to have a positive effect on TFP. Indeed, its coefficient is not significant. We also note that the interaction variable between human capital and foreign R&D does not confirm the existence of positive and significant effects on TFP in this group of African countries. This result is in line with other empirical studies which have found non-significant and sometimes negative effects of human capital on economic growth. Indeed, Pritchett (1996) estimated a Gobb-Douglas

production function augmented by human capital for a sample of developing countries during the period 1960-1985. He found a negative correlation between education and the average annual growth rate of GDP per capita. This result can be explained by several reasons such as the low level and / or quality of human capital and the failure of education and training systems, especially in developing countries. In addition, the results of investment in human capital do not appear until later. Measures of human capital may also explain the unexpected results of the effects of this factor.

Table 5: Foreign R&D Spillovers and human capital: case of African countries group.

Dependent variable : Log of TFP		
Independent variables	**(1)**	**(2)**
Constant	-0.130 (-0.67)	-0.166 (-0.88)
LFRD	0.087 (4.09)	0.088 (2.90)
LH	-0.012 (-0.42)	
LFRD*H		-0.0007 (-0.18)
Lopen	0.1064 (3.21)	0.1065 (3.21)
R^2	0.23	0.23
N	100	100
The values between brackets are Student's t		

The secondary school enrollment rate does not reflect the quality of education, since it is determined without taking into account the number of days in each grade or the number of years per cycle. Similarly, it does not take into account the quality of the education acquired (quality of teachers, number of students per class, etc.). Finally, the secondary school enrollment rate, which is based on flows to calculate stocks, suffers from knowledge of the initial value. To explain the insignificant effect of human capital on TFP that we found for the subgroup of African countries, we can say that this group includes Algeria, Morocco, Tunisia, Egypt and Nigeria. However, the Arab countries have a significant deficit in terms of education and knowledge production and suffer from insufficient resources to finance research and development activities. Not to mention the brain drain to advanced countries, which considerably hampers the local absorption capacity of the Arab countries. This brain drain is due to the lack of attractive job opportunities and the less motivating socio-political environment in the Arab world. Finally, overdependence on oil is one of the reasons that hinder innovation and knowledge production in the Arab world. Oil wealth implies a rent that often encourages idle spending and does not encourage research. Hamid Mohtadi (1998) analyzed the effect of human capital on spillover transmission using a sample of eleven MENA countries. The results of this study show that human capital did not play the expected role in knowledge transmission in MENA countries. The author explains this result by

the following reasons: i) these countries are generally less endowed with human capital, which cannot fully play its role in technology transfer to these countries. ii) Protectionist measures adopted by these countries reduced the role of technology transfer and discouraged domestic investors from adopting new technologies. iii) Arab countries do not have appropriate institutions to internalize the spillovers of FDI.

iii) The Asian countries group

For the subgroup of Asian countries, the coefficient of foreign R&D is positive and significant and prove that international trade plays an important role in the transmission of spillovers to this region. The results also show that the openness in these countries promotes growth, its coefficient is positive and significant. These results reflect the opening-up strategies and reforms implemented by these countries to promote economic growth. For example, since 1994, China has become the largest recipient of FDI of all developing countries and the second largest in the world after the United States. This advantage is due to economic conditions, labor market characteristics, and China's size in terms of space, population, and GDP.

The coefficient of human capital is positive and significant. This result is not surprising given the human capital investment policies adopted by Asian countries since the 1960s to promote economic growth. These policies have created a favorable environment for internalizing the spillovers of foreign R&D. Investment in education and R&D has enabled the Asian dragons to achieve spectacular experience in recent decades. The interaction variable between R&D and human capital has a positive and significant coefficient, confirming the catalytic role of human capital in these countries.

Tableau 6: Foreign R&D Spillovers and human capital: the case of Asian countries group

Dependent variable : Log of TFP		
Independent variables	**(1)**	**(2)**
Constant	-2.66 (-2.51)	-2.18 (-1.84)
LFRD	0.126 (6.88)	0.094 (1.93)
LH	0.147 (3.37)	
LFRD*H		0.0050 (3.21)
Lopen	0.188 (5.54)	0.188 (5.52)
R^2	0.50	0.50
N	200	200
The values between brackets are Student's t		

iv) The American countries group

As for the other regions, the results (Table 7) show that international trade plays an important role in knowledge transmission to the group of American countries. However, unlike the Asian and European countries, the coefficient of human capital is positive but not significant. Moreover, human capital does not seem to play any interactive effect with foreign R&D.

Table 7: Foreign R&D Spillovers and human capital: case of American countries group

Dependent variable: Log of TFP		
Independent variables	**(1)**	**(2)**
Constant	-0.42 (-2.17)	-0.032 (-3.31)
LFRD	0.146 (13.70)	0.084 (1.97)
LH	0.0002 (0.93)	
LFRD*H		0.0010 (1.48)
Lopen	0.0008 (1.59)	0.0011 (2.23)
R^2	0.53	0.54
N	190	190
The values between brackets are Student's t		

Conclusion

In this paper we studied the interaction effects between human capital and foreign R&D spillovers on economic growth using a sample of 42 countries. The main findings and recommendations are as follows:

For all countries, foreign R&D is an important source of economic growth. It is therefore important for poor countries to keep up with technological developments in advanced countries in order to promote their economic growth. The positive effects of openness show that countries that are more open to foreign technology imports and attract more FDI benefit more from international technology diffusion. It is therefore important to adopt open strategies and avoid any form of protection in order to benefit from foreign R&D.

Human capital is an important catalyst for spillovers. In terms of economic policies, our results suggest that investment in human capital and improved education levels are essential to benefit from foreign R&D spillovers and to promote economic growth. Thus, the diffusion of foreign technology requires significant investments in human capital such as the creation of specialized centers for training and scientific, technical and technological information that is crucial for the speed of diffusion of new knowledge. It is also necessary to invest in all factors that increase the local absorption capacity, such as public infrastructure and institutional environment. The degree of development of these factors determines a country's ability to benefit from technological change and to catch up with advanced countries.

Bibiliographie

1. *Berthélemy J-C Démurger. (2000). Foreign Direct Investment and Economic Growth: Theory and Application to China. Review of Development Economics, 4 (2). 140-155.*
2. *https://doi.org/10.1111/1467-9361.00083*
3. *Blomstrom, M and Wang, J.Y. (1992). Foreign Investment and Technology Transfer: A Simple Model. European Economic Review, 36, 137-155. https://doi.org/10.1016/0014-2921(92)90021-N*
4. *Borensztein, E.J., De Gregorio, J. and Lee, J.W. (1998). How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth? Journal of International Economics, 45, 115-135. http://dx.doi.org/10.1016/S0022-1996 (97)00033-0*
5. *Coe, D. T, and E. Helpman. (1995). International R&D Spillovers. European Economic*
6. *Review, 39. 859–887. https://doi.org/10.1016/0014-2921(94)00100*
7. *Dierk Herzer. (2022).The impact of domestic and foreign R&D on TFP in developing countries. World Development, 151. March 2022, 105754. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2021.105754*
8. *Engelbrecht H-J. (1997). International R&D Spillovers, Human Capital and Productivity in OECD Economies: An Empirical Investigation. European Economic Review 41(8). 1479-1488. https://doi.org/10.1016/S0014-2921(96)00046-3*
9. *Goñi, E and Maloney, W.F. (2017). Why don't poor countries do R&D? Varying rates of factor returns across the development process. European Economic Review. 94. 126-147. https://doi.org/10.1016/j.euroecorev.2017.01.008*
10. *Hamrouni, D. (2022). International diffusion of knowledge labor productivity and catching up between North and South. International Review of Economics & Finance 77(2022): 170-178. https://doi.org/10.1016/j.iref.2021.09.011*
11. *Hamid Mohtadi. (1998). Human Capital, Technology Spillovers and Trade in the MENA Countries", ERF Fifth Annual Conference, Regional Trade, Finance and Labor Market Tunisia 31 Aug- 2 September 1998.*
12. *Pritchett, L. (1996). Where has all Education Gone? Policy Research Working Paper N°1581, World Bank. https://doi.org/10.1596/1813-9450-1581*
13. *Su, Y. and Liu, Z. (2016). The impact of foreign direct investment and human capital on economic growth: evidence from Chinese cities. China Economic Review, 37, 97-109. https://doi.org/10.1016/j.chieco.2015.12.007*
14. *Tomas D., Bazo L. and Guadalupe S. (2002). New Evidence on International R&D Spillovers, Human Capital and Productivity in the OECD. Economics Letters, 77. 41-45. https://doi.org/10.1016/S0165-1765(02)00090-3*
15. *Wang J. (1990). Growth, Technology Transfer and Long Run Theory of International Capital Movements. Journal of International Economics 29. 255-271. https://doi.org/10.1016/0022-1996(90)90033-I*

The Effect of Firm Size on Earnings Per Share Through Financial Leverage
An analytical study of a sample of industrial Firms listed on the Iraqi stock exchange

تأثير حجم الشركة في ربحية السهم الواحد من خلال الرافعة المالية
دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

Dr. Zaid M. Alabassi, Al-Furat Al-Awsat Technical University

Dr. Haider Naser, Al-Furat Al-Awsat Technical University

Enas Hussien Alwan AL-Yahya, Al-Furat Al-Awsat Technical University

Abstract :

Purpose : The Firm size is one of the determinants of the capital structure, in addition, firm size is one of the factors affecting profitability, and then the study aims to test the effect of firm size (independent variable) on earnings per share (dependent variable) through leverage (mediating variable).

Design, Methodology: The quantitative approach was adopted, (4) industrial Firms were selected as a sample for the study, and the study used multiple and simple linear regression analysis to test the hypotheses of the study, and the coefficient of interpretation (R2), and the method (Panel Data) was adopted to analyze the data. In addition, Eveiws and AMOS are accredited in analysis.

Results : The study found that the Firm Size affects the earnings per share positively effect, as leverage affects earnings per share positively effect, as well as that the Firm Size affects the leverage positively.

Practical effects: The study provides a scientific basis for the future study, as it is possible to address other variables and indicators and link them with the variables of the study, as well as the study can be applied in other sectors, and the study lays a scientific basis that contributes significantly to the creation of compatibility between finance and investment.

Originality, Value: The study contributes to the design of a model characterized by originality and modernity, (i.e. linking the Firm Size to earnings per share through leverage), and this helps Firms to provide the necessary financing and then employ it in investment optimally and this contributes significantly to the survival and growth of Firms , in addition to that the mechanisms provided by the study contribute significantly to increasing the satisfaction of shareholders, who are one of the main pillars of the existence of Firms and then reflect this positively on the value of the Firm .

Key words: Firm size, earnings per share, leverage, shareholders.

الملخص:

الغرض: يعد حجم الشركة أحد محددات هيكل راس المال، فضلا عن ذلك يعد حجم الشركة أحد العوامل المؤثرة في الربحية، ومن ثم تهدف الدراسة الى اختبار تأثير حجم الشركة (المتغير المستقل) في ربحية السهم الواحد (المتغير التابع) من خلال الرافعة المالية (المتغير الوسيط) .

التصميم، المنهجية: تم اعتماد المنهج الكمي، وقد تم اختيار (4) شركات صناعية كعينة للدراسة، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي المتعدد والبسيط لاختبار فرضيات الدراسة، ومعامل التفسير(R2) ، كما وتم اعتماد طريقة (Panel Data) لتحليل البيانات. فضلا عن ذلك تم اعتماد برنامج (Eveiws,) وبرنامج (AMOS)في التحليل.

النتائج: توصلت الدراسة الى ان حجم الشركة يوثر في ربحية السهم تأثير ايجابي، كما ان الرافعة المالية تؤثر في ربحية السهم تأثير ايجابي، فضلا عن ان حجم الشركة يؤثر في الرافعة المالية تأثير ايجابي .

الأثار العملية: تقدم الدراسة اساس علمي للدراسة المستقبلية، اذ يمكن التطرق الى متغيرات ومؤشرات اخرى وربطها مع متغيرات الدراسة، فضلا عن ذلك يمكن تطبيق الدراسة في قطاعات اخرى، كما ان الدراسة تضع اساس علمي يساهم بدرجة كبيرة في خلق التوافق بين التمويل والاستثمار .

الاصالة، القيمة: تساهم الدراسة في تصميم انموذج يتصف بالأصالة والحداثة، (أي ربط حجم الشركة بربحية السهم من خلال الرافعة المالية)، وهذا يساعد الشركات على توفير التمويل اللازم ومن ثم توظيفه في الاستثمار بالشكل الامثل وهذا يساهم بدرجة كبيرة في بقاء ونمو الشركات، فضلا عن ذلك فان الآليات التي تقدمها الدراسة تساهم بدرجة كبيرة في زيادة رضا المساهمين الذين يعدون أحد الاركان الاساسية لوجود الشركات ومن ثم انعكاس ذلك بشكل ايجابي على قيمة الشركة .

الكلمات المفتاحية: حجم الشركة، ربحية السهم، الرافعة المالية، المساهمين.

Introduction :

The subject of internal determinants of Firms has become one of the important and sensitive topics, especially in relation to Firms and researchers alike, as the Firm Size is one of these determinants, so the Firm Size affects investment and financing decisions, as large Firms have the ability to access capital markets, and this contributes greatly to the provision of funds in a timely manner and then reflects this significantly on the ability of these Firms (large size) to create and exploit investment opportunities optimally, This ultimately leads to increased shareholder satisfaction and orientation towards investing in these Firms , thereby increasing the value of the Firm and enhancing the chances of survival and growth. This is consistent with (Hirdinis, 2019), (Rahman & Yilun, 2021), (Ghofir, & Yusu, 2020), (Niresh & Thirunavukkarasu 2014), (John & Adebayo, 2013) Studies show that large-sized Firms are able to access capital markets and this is reflected in the formulation of their financial structures (Al-Najjar & Kilincarslan, 2018), as the financial structures of these Firms are flexible, large Firms do not rely on specific sources of financing, which leads large Firms to adopt borrowed financing, which explains that the Firm Size affects the leverage, Large Firms can exploit their fixed assets to be provided as collateral in order to obtain the necessary financing, and then use this money to exploit lucrative investment opportunities. This is consistent with (Kartikasari & Merianti, 2016), (Rizqia & Sumiati, 2013), (Trisnawati et al., 2015). Firms strive to increase earnings per share, because earnings per share have a prominent role in influencing the behavior of investors, as the main goal of the investor to invest in one Firm and not others, is the returns he gets from investing in this Firm compared to the rest of the Firms , Earnings per share are linked to the third goal of financial management, which is the goal of maximizing the value of the Firm , and this goal is one of the contemporary objectives of financial management, hence the interest in earnings per share as it relates to promoting the survival and growth of the Firm , if Firms characterized by high EPS are highly valued and then be able to work under environments characterized by intense competition, As well as the emergence of many crises in recent times.

The importance of the study is that it addresses variables of great importance at the corporate level, in addition to that the study dealt with a vital sector, namely the industrial sector, which is one of the main sectors that contribute significantly to increasing state revenues, as well as employing a large number of labor, and thus eliminating unemployment. The study sought to look at a realistic problem suffered by most Iraqi industrial Firms , namely the problem of low earnings per share, and the negative consequences it has on the performance of these Firms and thus threatens their continuity and survival.

Methodology

First : - problem

Earnings per share is one of the key elements to consider when analyzing Firms , moreover, EPS is one of the most important financial ratios that investors and stakeholders take into account when making their investment decisions, as the EPS shows how much profit the shareholder will receive. Earnings per share are mostly used to assess profitability and risks associated with profit as well as to evaluate the share price. (Sari, 2021) concluded that low earnings per share negatively affect the Firm 's value in the financial market. Moreover, Al-Natsheh & Al-Okdeh (2020) concluded that the low level of EPS led to a decrease in the incentive for investors to invest in Firms , as well as concluded (Safitri & Affandi, 2022) that the decline of EPS leads to a decrease in the value of the Firm , and vice versa.

When you look at the reports issued by the Iraqi Stock Exchange, and by applying the earnings per share index, it is clear that some industrial Firms , including (National Firm for Metal Industries) and (Iraqi Firm for Engineering Works), for example, suffer from the problem of low earnings per share. This decline (in earnings per share) affects the performance of industrial Firms on the one hand, and on the other hand leads to the aversion of investors to these Firms , which results in a decline in the value of Firms , and then these adverse results result in the inability of the Firms sampled to grow and continue, especially since these Firms operate in a volatile environment on the one hand, And the presence of competing Firms on the other hand.

From the foregoing, the problem of study can be framed by the following questions :

1- Does the Firm Size affect the earnings per share through leverage?

2- What are the findings of previous literary studies regarding the effect between the Firm Size, Financial leverage and earnings per share?

3- Can you formulate a model that links the variables of the current study, and then provide treatments for the problems experienced by the industrial Firms of the study sample.

Second : - Objectives

The objectives of the study are as follows:

1- Design a model that links the Firm Size, Financial leverage and earnings per share to address the problems experienced by the industrial Firms of the study sample.

2- Apply the indicators of the study variables to the data of the industrial Firms sample of the study to determine the level of each of (Firm Size, Financial leverage and earnings of the share) of these Firms .

3 - Measuring the effect between the variables of the study.

4 - Know the findings of previous studies and literature regarding the type of effect between the variables addressed by the current study.

5 - Formulate a scientific and practical basis to benefit future studies.

Thiard : - Model

The study model gives a clear picture of the study variables, and the study dealt with three variables, where it represents the independent variable (the Firm Size), while the intermediate variable represents (Financial leverage), and the dependent variable is represented by earnings per share. The figure below illustrates the study model.

Fig 1: Study Model

Source : Preparation of researchers based on the literature of the study

Firth : - Hypotheses

1- The hypothesis of the effect of the Firm Size on earnings per share: Pouraghajan et al., 2013 concluded that the Firm Size positively affects the earnings per share, and (Rachmawati, 2021) pointed out that a study (Doğan, 2013) found that the Firm Size affects positively the earnings per share, as the Firm Size is one of the main determinants of profitability. Pohan (2020) also concluded that the Firm Size and the debt-to-asset ratio have a positive and significant effect on the earnings per share of real estate Firms . Ghofir, & Yusu, 2020: 220) noted that large-scale Firms are better able to exploit investment opportunities and then make high profits. Hence it can be said:

(Firm size has a significant positive effect on earnings per share)

The effect between the Firm Size and earnings per share can be represented by the following equation:

$$EPS = \beta_0 + \beta_1 FS$$

EPS :Earnings per share.

β0: Fixed limit.

β1: Effect coefficient.

FS: Firm size.

2- The hypothesis of the effect of the Firm Size on Financial leverage: Akinyi (2019) concluded that the Firm Size has a positive effect on the Financial leverage. Vithessonthi & Tongurai (2015) also concluded that Firm size positively affects Financial leverage. Moreover, Siriwardana & Abeywardhana (2021) concluded that

the Firm Size has a positive and significant effect on the Financial leverage of industrial and service Firms in Sri Lanka. Similarly, he concluded (Zuhroh, 2019: 208) that the Firm Size has a positive effect on Financial leverage. Hence it can be said:

(Firm size has a significant positive effect on Financial leverage)

Through the second main hypothesis, the following sub-hypotheses can be formulated:

- The Firm Size has significant positive effect on debt ratio, and the following equation represents this:

$$DR = \beta_0 + \beta_1 FS$$

DR: Debt ratio.
β0: Fixed limit.
β1: Effect coefficient.
FS: Firm size.

- The Firm Size has a significant positive effect on the Debt to equity ratio, and the following equation represents this:

$$DtoER = \beta_0 + \beta_1 FS$$

DtoER :debt to equity ratio.

β0: Fixed limit.

β1: Effect coefficient.

FS: Firm size.

3- The hypothesis of the effect of Financial leverage on earnings per share: (Karlina & Ramadhan, 2019) concluded that Financial leverage positively affects earnings per share. The results of a study (Putra, 2013) also showed that Financial leverage positively and morally affects earnings per share. Moreover, he concluded (Li & Hwang, 2011) that Financial leverage positively affects profitability. A study (Wijaya, 2016) found that Financial leverage affects earnings per share in the telecommunications industry. Hence it can be said:

(Financial leverage (with its indicators) has a significant positive effect on earnings per share)

The effect between Financial leverage and earnings per share can be represented by the following equation:

$$EPS = \beta_0 + \beta_1 DR + \beta_2 DtoER$$

EPS :earnings per share.

β0: Fixed limit.

β1: Effect coefficient.

DR :Debt ratio.

DtoER :debt to equity ratio.

4- The hypothesis of the effect of the Firm Size on earnings per share through Financial leverage: Based on the findings of previous studies regarding the direct relationship between the variables of the study, so the indirect relationship between the variables of the study will be tested in the current study. The current study assumes that increasing the Firm Size increases the ability of Firms to adjust the Financial leverage to the target levels, and then this adjustment (reaching the target levels) will lead to an increase in earnings per share. Based on the above, the following hypothesis can be formulated:

(Firm size has a significant positive effect on earnings per share through Financial leverage)

The effect between the Firm Size in earnings per share can be represented by Financial leverage according to the following equation:

$$\boldsymbol{EPS = \beta_0 + \beta_1 FS + \beta_2 FL}$$

EPS :earnings per share.

β0: Fixed limit.

β1: Effect coefficient.

FS :Firm size.

FL :Financial leverage.

Sixth:- Data

Represent the study community of industrial Firms listed on the Iraqi Stock Exchange. The sample of the study was selected according to several criteria including, its listing on the Iraq Stock Exchange in 2004 and continued within the time limits (2016-2020), as well as the availability of data both in reports and in bulletins issued by the Iraq Stock Exchange and the Securities Commission. The table below represents the sample study.

Table 1: Firm study sample

Name Firm	Code	Establishing Date	Listing Date	Capital at Listing	Firm Address
Metallic Industries	IMIB	1964	2004	4000000000	Baghdad
Iraq Engineering Works	IIEW	1985	2004	240000000	Baghdad
Al-Mansour Pharmaceuticals Industries	IMAP	1989	2004	330000000	Baghdad
Baghdad Soft Drink	IBSD	1989	2004	10000000000	Baghdad
Modern Paint Industries	IMPI	1976	2004	1755000000	Baghdad

Source: Financial reports issued by the Iraq Stock Exchange.

Theoretical framework of the study

First: - The concept of the Firm Size

The Firm Size is one of the main determinants of the Firm 's profitability (Hirdinis, 2019: 179), and therefore the Firm Size improves the performance of the Firm , so Firms always seek to increase their size (Rahman & Yilun, 2021:101). Ghofir, & Yusu, 2020: 220) points out that large-scale Firms have large capital and high profits. Investors usually take the size of a Firm into account when they go to invest in Firms , as the activities of large-scale Firms are diverse (Sukma et al., 2022: 29), large Firms attract investors, as well as creditors trust that large Firms are less at risk of bankruptcy (Ladewi, 2022: 88). Thus, the Firm Size is a decisive factor for its success due to economies of scale, which leads to its acquisition of a competitive advantage in the form of reducing costs and increasing market share (Ayuba et al., 2019: 59). The size of a Firm is one of the variables widely used in clarifying changes in the financial statements of Firms , and large Firms usually publish their financial statements compared to small Firms (Respati & Oktaviani, 2022: 31). Large Firms display their financial statements because they are mostly subject to public supervision (Karina, R., & Soenarno, 2022:296). Large Firms will be able to access the capital market, and then these Firms will have access to the capital market and then get the money in a timely manner. Therefore, larger size Firms are expected to have the ability to make larger profits, by increasing their ability to optimally exploit investment opportunities, as well as being able to pay higher profits compared to small businesses (Sitepu, 2022: 135), and Firm size is one of the factors influencing the growth of the Firm (Kim, 2022: 167), as Kim, 2022: 167) indicates that the growth rate increases as the Firm Size increases, and that the optimal use of the Firm 's assets leads to higher earnings per share (Sihombing et al., 2021:6586). (Chandra et al., 2020:59), (Karina, R., & Soenarno, 2022:296) defines Firm size as a measure expressed in various ways, such as record size, market capitalization, total assets... Etc. Atmaja (2008) defined a Firm 's size as a measure of corporate

classification, which is the total assets a Firm owns (Zuhroh, 2019: 208). The Firm Size is the total assets owned by the Firm (Sihombing et al., 2021:6586).

Measuring the Firm Size

The size of a Firm is measured by the natural logarithm of total assets (Hirdinis, 2019: 179), (Yuliarti & Diyani, 2018: 231), and according to the following equation: (Ayuba et al., 2019:65)

$$FS = \log TA$$

FS: Firm Size.

log TA :Natural logarithm of total assets.

Second: - The concept of Financial leverage

The term Financial leverage describes the ratio of long-term debt to total equity in a capital structure (Ibrahim & Isiaka, 2020: 126). Financial leverage means that a Firm resorts to borrowing to finance investments (Indrawan & Damayanthi, 2020: 10), (Bitok et al., 2021: 6), Financial leverage is a combination of long- and short-term debt in a Firm 's financial structure (Abubakar, 2021: 1471), and Financial leverage is a key component of the corporate financial structure (Onyema & Oji, 2018: 47), (Fitrianingsih et al., 2022:22). Financial leverage has been the focus of many theories in the field of financial thought in general and capital structure in particular, including (Modigliani and Miller, 1958), (Modigliani and Miller, 1963), agency theory, swap theory and capture theory (Ibrahim & Isiaka, 2020: 126). Financial leverage is the process of using debt as sources of financing in order to exploit investment opportunities, hence the reflection of this on profitability (Al-Slehat et al., 2020: 110). Financial leverage is one of the main determinants of profitability (Dzafic & Polic, 2019: 66). Padmini & Ratnadi (2020:197) believes that Financial leverage is the financing of part of a Firm 's assets with fixed-interest rate securities, and this measure contributes to improving profitability, but the Firm must take into account that ineffective use of debt (poor debt management) will increase the risk of bankruptcy. On the other hand, Bui (2020: 286) points out that Financial leverage leads to improved financial performance, as financially raised Firms enjoy the advantages of tax savings (lower taxable income), i.e. a decrease in the total amount of income tax that the Firm has to pay to the state, and therefore it can be said that Financial leverage improves the financial performance of the Firm . Moreover, Financial leverage will increase asset growth and thus sales growth (Samo & Murad, 2019: 294). Raymar (1991) defines Financial leverage as the extent to which a Firm relies on loans to finance its investments (Pham, & Nguyen, 2019: 4). (Al-Slehat et al., 2020: 110) defined Financial leverage as the use of debt in a capital structure, as a Firm resorts to this measure to exploit investment opportunities.

(Bunyaminu,2021: 69) defined Financial leverage as the ratio of total liabilities to total assets. (Ibrahim & Isiaka, 2020: 126) defines Financial leverage as the level of debt included in a Firm 's capital structure as opposed to ownership. Financial leverage is the ratio of the total market capitalization of a debtor Firm to the total market capitalization of its shares (Abubakar, 2021: 1471).

Financial leverage Measurement

Financial leverage is measured by the ratio of total liabilities to total assets (debt ratio), and the Debt to equity ratio (Oware & Mallikarjunappa, 2019: 306), (Zelalem, 2020: 64), (Al-Slehat et al., 2020: 110).

1- The ratio of liabilities to assets: which is the ratio of liabilities to assets, and the higher this ratio indicates the increase in Financial leverage Ruslim & Muspyta, 2021: 40)), according to the following equation: (Al-Slehat et al., 2020: 110).

$$DR = \frac{TL}{TA}$$

Debt ratio: Debt ratio.

TL: Total liabilities.

TA: Total assets.

2- Debt to equity ratio: It is the Debt to equity ratio, and the higher this ratio indicates the greater the Firm 's dependence on debt to finance investments (Zelalem, 2020: 64), and according to the following equation: (Onyema & Oji, 2018: 47), (Banal Estanol et al., 2022: 12), (Gamlath, 2019: 4)

$$Dto\ ER = \frac{TD}{TE}$$

Dto ER: Debt to equity ratio.

TD: Total debt.

TE: Total Equity.

Third: - The concept of earnings per share

The EPS is the backbone that underpins strategic decisions, such as valuing shares, developing incentive plans and negotiating mergers and acquisitions. Earnings per share are the most common measure of financial performance (de Wet, 2013: 265), and earnings per share is seen as one of the methods adopted to measure shareholder profits (Arsal, 2021: 12). Shareholders are interested in Firms that achieve a high EPS

(Fitriyani et al., 2022: 4563). Earnings per share (Tobias & Macharia, 2019: 20), a rise in EPS gives positive signals that attract investors to buy Firm shares, and ultimately leads to a rise in the Firm 's value (Hidayat et al., 2022: 5156). Directors usually strive to achieve the goals of shareholders and since earnings per share is an indicator of shareholders' earnings, The administration therefore seeks to maximize (EPS) (de Wet, 2013: 265). Earnings per share is one of the financial performance indicators that shows the erection per share of the profits achieved, and paragraph 14 of IAS 33 indicated that a Firm 's profits should be adjusted through tax expenses and dividends for preferred shares (Mathews, 2022: 123). Rachmad, 2018) defines earnings per share (EPS) as the ratio of net profit after tax to the number of shares. As earnings per share (EPS) are used to calculate dividends for shareholders, the higher the value of earnings per share, the greater shareholder satisfaction (Risanti & Murwanti, 2022: 10710), (Bessong et al., 2020: 3716). In what Siauwijaya (2020: 279) defined earnings per share as earnings obtained from each stock, It is the profits obtained from each stock, and is a useful measuring tool for comparing an entity's profits from time to time. Sudibyo (2021: 52) defined earnings per share as a ratio showing the amount of profit an investor or shareholder receives per share, and an EPS equal to net income divided by the number of common stocks. Earnings per share of profits earned per share are one of the main indicators of a Firm 's profitability (Amiputra et al., 2021: 202).

Measuring earnings per share

Earnings per share is calculated by dividing earnings after interest and taxes (net income) by the number of shares (Umelo et al., 2021:127), and as in the equation below: (Brigham & Ehrhardt, 2017: 117), (Umelo et al., 2021:127) (Maulidina et al., 2021:8), (Fitriyani et al., 2022: 4563), (Siauwijaya, 2020: 279)

$$EPS = \frac{NI}{NS}$$

EPS: earnings per share.

NI: Net income.

NS: Number of Sharres Outstanding.

Practical framework of study

First: - Financial analysis of the variables of the study

1- Analysis of the Firm Size: Through this paragraph, the results of the Firm Size for the period (2016-2020) are presented and analyzed.

Table 2: Results of the analysis of firm size

Firm Name /Year	2016	2017	2018	2019	2020	Average
Metallic Industries	9.432	9.381	9.364	9.355	9.340	**9.375**
Iraq Engineering Works	9.134	9.105	9.112	9.101	9.050	**9.100**
Al-Mansour Pharmaceuticals Industries	9.911	9.906	9.978	9.842	9.744	**9.876**
Baghdad Soft Drink	11.421	11.508	11.544	11.606	11.680	**11.552**
Modern Paint Industries	9.692	9.686	9.664	9.715	9.694	**9.690**
Period Average	**9.918**	**9.917**	**9.933**	**9.924**	**9.902**	**9.919**

Source: output (Excel)**.**

It is clear from Table 2 that Firms have achieved a variation in the natural logarithm of total assets. The Iraq Engineering Works firm has achieved the lowest rate among the industrial firms researched, with the Firm's average (9.100), and it has achieved the highest value in the year (2016) if the value of the logarithm in this year (9.134), and in the year (2020) the Firm achieved the lowest value, as the value of the logarithm (9.050). Baghdad Soft Drink firm achieved the highest average among the industrial firms researched. The firm's average was (11.552). It achieved the highest value in the year (2020) with the value of the logarithm in this year (11.680), and in the year (2016) the Firm achieved the lowest value, with the value of the logarithm (11.421). The rest of the Firms have achieved varying rates between the highest and lowest value.

Figure 2: Firm size curve

Figure 2 shows the duration rate, and shows the low natural logarithm rate of total assets for the time series. It was the lowest rate in 2020, at 9.902. The highest rate was in 2018, at 9.933.

2- Financial leverage analysis: In this paragraph (Debt ratio, Debt to equity ratio) for the period (2016-2020) is presented and analyzed.

Table 3: Results of the analysis of the debt ratio

Firm Name /Year	2016	2017	2018	2019	2020	Average
Metallic Industries	1.289	1.640	2.103	2.332	2.463	**1.966**
Iraq Engineering Works	0.033	0.035	0.090	0.082	0.089	**0.066**
Al-Mansour Pharmaceuticals Industries	0.076	0.059	0.190	0.207	0.090	**0.124**
Baghdad Soft Drink	0.099	0.048	0.049	0.093	0.108	**0.079**
Modern Paint Industries	0.018	0.015	0.016	0.034	0.022	**0.021**
Period Average	**0.303**	**0.360**	**0.490**	**0.550**	**0.555**	**0.451**

Source: output (Excel).

It is clear from Table 3 that Firms have achieved a disparity in the debt ratio. The Modern Paint Industries firm has achieved the lowest rate among the researched industrial firms , as the firm's average was (0.021), and it achieved the highest debt ratio in the year (2019) if the debt ratio in this year (0.034), while it achieved the lowest debt ratio in the year (2017), as the debt ratio in this year (0.015). On the other hand, the Metallic Industries firm achieved the highest average among the industrial firms researched, with the firm's average (1.966). It achieved the highest debt ratio in the year (2020) as the debt ratio in this year (2.463), while the lowest debt ratio achieved by the Firm was in the year (2016) as debt ratio in this year (1.289). The rest of the Firms have achieved varying rates between the highest and the lowest.

Figure 3: Debt ratio curve

Figure 3 shows the duration rate, and shows the high rate of debt ratio for the time series. It was the lowest rate in 2016, at 0.303. The highest rate was in 2020, at 0.550.

Table 4: Results of the analysis of the Debt to Equity ratio

Firm Name /Year	2016	2017	2018	2019	2020	Average
Metallic Industries	0.446	2.561	1.906	1.751	1.683	**1.670**
Iraq Engineering Works	0.034	0.036	0.099	0.090	0.098	**0.071**
Al-Mansour Pharmaceuticals Industries	0.082	0.062	0.236	0.261	0.087	**0.146**
Baghdad Soft Drink	0.110	0.051	0.052	0.102	0.121	**0.087**
Modern Paint Industries	0.018	0.016	0.016	0.036	0.023	**0.022**
Period Average	**0.138**	**0.545**	**0.462**	**0.448**	**0.403**	**0.399**

Source: output (Excel).

It is clear from Table 4 that Firms have achieved a disparity in the debt to equity ratio. The Modern Paint Industries firm has achieved the lowest rate among the researched industrial firms , with the firm's average (0.022), and has achieved the highest debt to equity ratio in 2019 if the debt to equity ratio in this year (0.036), while it achieved the lowest debt to equity ratio in the years (2017) and (2018), as the debt to equity ratio in these two years (0.016). On the other hand, the Metallic Industries firm achieved the highest average among the industrial firms researched, with the firm's average (1.670). It achieved the highest debt to equity ratio in 2017 with the debt to equity ratio in this year (2.561), while the lowest debt to equity ratio achieved by the firm was in 2016, with the debt to equity ratio in this year (0.446). The rest of the firms have achieved varying rates between the highest and the lowest.

Figure 4: Debt to equity ratio curve

Figure 4 shows the duration rate, and shows the high debt to equity ratio for the time series. The lowest rate in 2016 was 0.138. The highest rate was in 2017, at 0.545.

3- Analysis of earnings per share: In this paragraph, the results of the ratio of net income to the number of shares for the period (2016-2020) are presented and analyzed.

Table 5: Results of the analysis of the earnings per share

Firm Name /Year	2016	2017	2018	2019	2020	Average
Metallic Industries	-114.605	-1.608	-2.180	-1.116	-0.491	**-24.000**
Iraq Engineering Works	-14.448	-5.423	-1.170	-1.816	-12.206	**-7.012**
Al-Mansour Pharmaceuticals Industries	-0.137	0.051	0.064	-1.165	0.089	**-0.220**
Baghdad Soft Drink	1.981	3.164	4.816	7.856	8.558	**5.275**
Modern Paint Industries	-1.090	-28.768	-1.293	-0.234	-3.727	**-7.022**
Period Average	**-25.660**	**-6.517**	**0.047**	**0.705**	**-1.555**	**-6.596**

Source: output (Excel).

It is clear from Table 5 that Firms have achieved a variation in earnings per share. The Metallic Industries firm has achieved the lowest rate among the industrial firms researched, with the firm's average (-24.000), and has achieved the highest earnings per share in the year (2020) if the earnings per share in this year (-0.491), while it achieved the lowest earnings per share in the year (2016), as the earnings per share in this year (-114.605). On the other hand, Baghdad Soft Drinks firm achieved the highest average among the industrial firms researched, with the firm's average (5.275). It achieved the highest earnings per share in the year (2020) as the earnings per share in this year (8.558), while the lowest earnings per share achieved by the firm was in the year (2016) where the earnings per share in this year (1.981). The rest of the firms have achieved varying rates between the highest and the lowest.

Figure 5: Earnings per share curve

Figure 5 shows the duration rate, and shows the high earnings per share rate for the time series. It was the lowest rate in 2016, at -25,660. The highest rate was in 2019, at 0.705.

Second: - Statistical analysis of study variables

1- Time series stability test: The time series stability test is often performed to achieve a certain goal, and this goal is to address the problems that may arise represented by the high amount of the determination coefficient (if the height is not real), as well as the high beta value. Time series stability is tested by unit root testing, as a period change may cause a change in the shape of the distribution. The stability of the series for the three study variables will be tested. As shown in the figure below.

Table 6: unit root test for study indicators

Indications	Level		First Deference	
	ADF Statistics	Result	ADF Statistics	Result
Log TA	-27.60850***	Stationary	-	-
DR	-17.14730***	Stationary	-	-
DtoER	-23.72416***	Stationary	-	-
NI to NS R	-9.34916***	Stationary	-	-

Source: output of the Eveiws.

It is clear from Table (6) that all indicators were stable at the level, that is, the time series is stable and that all indicators have computational media and constant variance, so the results of the analysis are accurate and reliable, so the multi-regression method will be adopted to measure and analyze the effect between the study variables.

2- Analysis and testing of the hypothesis of the first study (the firm size has a significant positive effect on the earnings per share), as the program (EViews) will be adopted in the analysis and extraction of results.

Table 7: The results of testing the effect of firm size on the earnings per share for the study sample firms

independent indicators	dependent variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P Value	Decision
FS	EPS	0.587	0.491	11.657	0.000	Accept the hypothesis
C	0.54	Method: Pooled Least Squares				
R^2	0.61					
F-statistic	7.103	EPS=(0.54)+(0.587)FS				
F Sig	0.000					

Fixed Effects (Cross)			Fixed Effects (Period)			
Cross	Coefficient	Arrangement	Period	Coefficient	Arrangement	
IMIB-C	0.23	2	2016-C	-0.02	5	
IIEW-C	0.27	1	2017-C	0.04	3	
IMAP-C	0.02	5	2018-C	0.01	4	
IBSD-C	0.16	3	2019-C	0.09	1	
IMCI-C	0.05	4	2020-C	0.07	2	

Source: output of the Eveiws.

According to the results of Table (7), the Firm Size has a significant positive effect on the earnings per share, and the amount of effect has reached (0.587), and the value of (P Value) (0.000), which is less than (0.05). Based on these results and the significance of (F) it can be said to accept the first hypothesis, as the coefficient of determination (R^2) (0.65) and this indicates that the firm Size explains (0.61) of the change in earnings per share.

The results of Table (7) show that (Iraqi Engineering Works Firm) was characterized by the percentage of the effect of the firm size on the earnings per share, while (Al-Mansour Pharmaceutical Industries Firm) was in the last rank in terms of the percentage of the effect of the firm size on the earnings per share. As for the degree of differentiation at the level of years, the year (2019) was the highest in terms of the percentage of the effect of the firm size on earnings per share, and the year (2016) was the lowest in terms of the percentage of the effect of the firm size on the earnings per share.

3- Analysis and testing of the hypothesis of the second study (the firm size has a significant positive effect on financial leverage), as the program (EViews) will be adopted in the analysis and extraction of results. Sub-hypotheses emanating from the second main hypothesis will be tested.

- Test the hypothesis of the effect of the Firm Size on Debt ratio.

Table 8: The results of testing the effect of firm size on the debt ratio for the study sample firms

independent indicators	dependent variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P Value	Decision
FS	DR	0.612	0.632	14.021	0.000	Accept the hypothesis
C	0.59	Method: Pooled Least Squares				
R^2	0.67					
F-statistic	9.013	DR=(0.59)+(0.612)FS				
F Sig	0.000					

Fixed Effects (Cross)			Fixed Effects (Period)			
Cross	Coefficient	Arrangement	Period	Coefficient	Arrangement	
IMIB-C	0.19	1	2016-C	0.05	3	
IIEW-C	0.01	3	2017-C	-0.05	4	
IMAP-C	-0.03	4	2018-C	-0.08	5	
IBSD-C	-0.10	5	2019-C	0.07	2	
IMCI-C	0.09	2	2020-C	0.12	1	

Source: output of the Eveiws

According to the results of Table (8), the firm size has a significant positive effect on the debt ratio, and the amount of effect has reached (0.612), and the value of (P Value) (0.000), which is less than (0.05). Based on these results and the significance of (F) it can be said to accept the first sub-hypothesis, as the coefficient of determination (R^2) (0.67) and this indicates that the firm size explains (0.67) of the change in debt ratio.

The results of Table (8) show that (Metallic Industries firm) was characterized by the percentage of the effect of the firm size on debt ratio, while (Baghdad Soft Drink Firm) was in the last ranking in terms of the percentage of the effect of the firm size on debt ratio. As for the degree of differentiation at the level of years, the year (2020) was the highest in terms of the percentage of the effect of the firm size in debt ratio, and the year (2018) is the lowest in terms of the ratio of the effect of the firm size on debt ratio.

- Test the hypothesis of the effect of the Firm Size on the Debt to equity ratio.

Table 9: The results of testing the effect of firm size on the debt to equity ratio for the study sample firms

independent indicators	dependent variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P Value	Decision
FS	DtoER	0.597	0.493	12.027	0.010	Accept the hypothesis
C	0.47	Method: Pooled Least Squares				
R^2	0.65					
F-statistic	7.998	D to E R =(0.47)+(0.597)FS				
F Sig	0.000					

Fixed Effects (Cross)			Fixed Effects (Period)			
Cross	Coefficient	Arrangement	Period	Coefficient	Arrangement	
IMIB-C	-0.01	3	2016-C	0.14	1	
IIEW-C	-0.06	4	2017-C	0.03	4	
IMAP-C	0.08	1	2018-C	0.07	2	
IBSD-C	0.03	2	2019-C	-0.02	3	
IMCI-C	-0.10	5	2020-C	-0.06	5	

Source: output of the Eveiws.

According to the results of Table (9), the firm size has a significant positive effect on the debt to equity ratio, and the amount of effect has reached (0.597), and the value of (P Value) (0.01), which is less than (0.05). Based on these results and the significance of (F) it can be said to accept the second sub-hypothesis. The determination coefficient (R^2) was (0.65) and this indicates that the firm size explains (0.65) of the change in the Debt to equity ratio.

The results of Table (9) show that (Al-Mansour for Pharmaceutical Industries Firm) was characterized by the ratio of the effect of the firm size on debt to equity ratio, while (Modern Paint Industries Firm) was in the last rank in terms of the ratio of the effect of the firm size on debt to equity ratio. As for the degree of differentiation at the level of years, the year (2016) was the highest in terms of the ratio of the effect of the firm size on debt to equity ratio, and the year (2020) is the lowest in terms of the ratio of the effect of the firm size on debt to equity ratio.

3- Analysis and testing of the hypothesis of the third study (Financial leverage has a significant positive effect on earnings per share), as the program (EViews) will be adopted in the analysis and extraction of results.

Table 10: The results of testing the effect of financial leverage on the earnings per share for the study sample firms

independent indicators	dependent variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P Value	Decision
DR	EPS	0.428	0.170	4.489	0.000	Accept the hypothesis
DtoER	EPS	0.389	0.099	3.898	0.010	Accept the hypothesis
C	0.26	Method: Pooled Least Squares				
R^2	0.50					
F-statistic	5.689	EPS=(0.26)+(0.428)DR+(389) D to E R				
F Sig	0.000					

Fixed Effects (Cross)			Fixed Effects (Period)			
Cross	Coefficient	Arrangement	Period	Coefficient	Arrangement	
IMIB-C	0.02	1	2016-C	-0.06	4	
IIEW-C	-0.04	3	2017-C	0.07	2	
IMAP-C	0.01	2	2018-C	0.11	1	
IBSD-C	-0.13	5	2019-C	-0.08	5	
IMCI-C	-0.09	4	2020-C	-0.03	3	

Source: output of the Eveiws.

According to the results of Table (10), debt ratio has a significant positive effect on the earnings per share, and the amount of effect has reached (0.428), and the value of (P Value) (0.000), which is less than (0.05), and that the debt to equity ratio has a positive effect on the earnings per share, and the amount of effect has reached (0.389), and the value of (P Value) (0.01), which is less than (0.05). Based on these results and the significance of (F) it can be said to accept the third main hypothesis. The determination coefficient (R^2) has reached (0.50) and this indicates that the Financial leverage explains (0.50) of the change in earnings per share.

The results of Table (10) show that (Metallic Industries Firm) was characterized by the ratio of the effect of financial leverage in the earnings per share, while (Baghdad Soft Drink Firm) was in the last rank in terms of the ratio of the effect of financial leverage on earnings per share. As for the degree of differentiation at the level of years, the year (2018) was the highest in terms of the ratio of the effect of financial leverage on earnings per share, and the year (2019) was the lowest in terms of the ratio of the effect of financial leverage on earnings per share.

5- Analysis and testing of the hypothesis of the fourth study (firm size affects on earnings per share through financial leverage), as the program (AMOS) will be adopted in the analysis and extraction of results.

According to the hypothesis of the fourth study, firm size will increase the earnings per share through financial leverage, as industrial firms will resort to using their assets to provide the necessary financing by resorting to capital markets (using assets as collateral to obtain the required financing, and therefore this will increase their ability to exploit investment opportunities optimally, which reflects positively on earnings per share. Figure 6 and Table 11 show the results of the analysis.

Figure 6: Testing the effect between firm size, financial Financial leverage and earnings per share
Source: output of the AMOS

Table 11: The results of testing the effect between firm size, financial Financial leverage and earnings per share

Path	Estimate	S.E.	C.R	P
FS ➔ FL	0.61	0.13	9.15	0.000
FL ➔ EPS	0.72	0.22	15.78	0.000
FS ➔ EPS	0.32	0.04	2.19	0.010

Source: output of the AMOS.

It is clear from the results of Figure (6) and Table (11) that firm size affects on financial leverage of a significant positive effect, as the amount of effect (0.61), and that the values of both (P, C.R.) indicate the achievement of the significant of the effect, if it is within the required ranges. In addition, financial leverage affects earnings per share significantly by (0.72), and the values of both (P, C.R.) indicate that the significant of the effect has been achieved, as it is within the required ranges.

From the results of Figure 6 and Table 11 above, it is clear that the direct effect of the firm size on earnings per share is less than the indirect effect (the effect of the firm size on earnings per share through financial leverage), and based on these results the fourth hypothesis is accepted.

CONCLUSION

1- The findings of the current study are in line with the findings of most studies, which is that the firm size affects a positive and significant on the earnings per share.

2- The results showed a decrease in earnings per share of Metallic Industries firm.

3- Decrease in earnings per share of Iraq Engineering Works firm.

4- There is a significant positive effect of financial leverage on earnings per share, as resorting to adjusting the financial leverage according to the nature of Iraqi firms , contributes significantly to increasing the earnings per share.

5- The results showed that Baghdad Soft Drink Firm has achieved the highest average of earnings per share.

6- There is a significant positive effect of the firm size on earnings per share through financial leverage, (indirect effect) higher than the direct effect, we conclude from this that large firms are able to adjust the debt ratio by providing their assets as collateral to obtain the necessary financing.

RECOMMENDATIONS

1- The need to conduct further studies on the variables of the current study, and to include sectors other than those dealt with in the current study.

2- The researchers recommend the managers of the Metallic Industries Firm to adopt the internal sources of financing in the financing, as well as to create a balance between short-term investment and long-term investment, as this helps it to increase its investment capacity, and thus increase the profitability per share.

3- The need for managers in the Iraq Engineering Works Firm to set target levels of debt ratio , as well as to rely on specific sources of financing, as this leads to an increase in the ability to invest and then to increase profitability.

4- The researchers recommend that the firms in the study sample adopt the approach of pecking-order theory in financing, (retained earnings, borrowing, issuing shares), as the adoption of this approach leads to an increase in the ability to investment and then the earnings per share.

5- Baghdad Soft Drinks Firm can adjust its financial leverage in line with the optimal exploitation of investment opportunities (enhance profitability), especially since its profits are high, and this is reflected in its ability to meet its financial obligations (free from the restrictions of bankruptcy).

6- The researchers recommend that the industrial firms of the study sample (with low financial leverage), adjust the debt ratio, and this is done by providing their assets as collateral to obtain the necessary financing, and this ultimately leads to an increase in the earnings per share and then maximize the value of the firm .

Bibiliographie

1. *Hirdinis, M. (2019). Capital structure and firm size on firm value moderated by profitability.*
2. *Zuhroh, I. (2019). The effects of liquidity, firm size, and profitability on the firm value with mediating Financial leverage.*
3. *Rahman, J. M., & Yilun, L. (2021). Firm size, firm age, and firm profitability: evidence from China. Journal of Accounting, Business and Management, 28(1), 101-115.*
4. *Yuliarti, A., & Diyani, L. A. (2018). The effect of firm size, financial ratios and cash flow on stock return. The Indonesian Accounting Review, 8(2), 226-240.*
5. *Ghofir, A., & Yusuf, Y. (2020). Effect of Firm Size and Financial leverage on Earning Management. Journal of Industrial Engineering & Management Research, 1(3), 218-225.*
6. *Chandra, A., Wijaya, F., Angelia, A., & Hayati, K. (2020). Pengaruh Debt to Equity Ratio, Total Assets Turnover, Firm Size, dan Current Ratio terhadap Return on Assets. Jurnal Akuntansi, Keuangan, dan Manajemen, 2(1), 57-69.*
7. *Sukma, R. P., Nurtina, A. R., & Nainggolan, B. M. (2022). EFFECT OF DEBT RATIO, LONG-TERM DEBT TO EQUITY, AND FIRM SIZE ON PROFITABILITY. Journal of Management and Leadership, 5(1), 27-37.*
8. *Ayuba, H., Bambale, A. J. A., Ibrahim, M. A., & Sulaiman, S. A. (2019). Effects of Financial Performance, Capital Structure and Firm Size on Firms' Value of Insurance Firms in Nigeria. Journal of Finance, Accounting & Management, 10(1).*
9. *Respati, N. W., & Oktaviani, A. (2022). Profitability, Financial leverage, Firm Size and Enviromental Performance Moderated Firm Profile in Firm CSR Disclosure. International Journal of Management and Business Applied, 1(1), 28-47.*
10. *Karina, R., & Soenarno, Y. N. (2022). The effect of financial distress, sustainability report disclosures, and firm size on earnings management in the banking sector of Indonesia, Malaysia, and Thailand. Journal of Accounting and Management Information Systems, 21(2), 289-309.*
11. *Sitepu, E. (2022). Analysis of Cash Ratio, Firm Size and Return on Assets that Influence Dividend Payout Ration Soe Firms Listed on the Indonesia Stock Exchange. International Journal of Applied Finance and Business Studies, 9(4), 133-140.*
12. *Kim, J. (2022). Innovation failure and firm growth: dependence on firm size and age. Technology Analysis & Strategic Management, 34(2), 166-179.*
13. *Ayuba, H., Bambale, A. J. A., Ibrahim, M. A., & Sulaiman, S. A. (2019). Effects of Financial Performance, Capital Structure and Firm Size on Firms' Value of Insurance Firms in Nigeria. Journal of Finance, Accounting & Management, 10(1).*
14. *Sihombing, L., Astuty, W., & Irfan, I. (2021). Effect of Capital Structure, Firm Size and Financial leverage on Firm Value with Profitability as an Intervening Variable in Manufacturing Firms Listed on the Indonesia Stock Exchange. Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal): Humanities and Social Sciences, 4(3), 6585-6591.*
15. *Ladewi, Y. (2022). The Influence of Asset Structure, Firm Size, Profitability and Business Risk on Capital Structure in Firms Listed on the IDX. International Journal of Finance Research, 3(2), 84-100.*
16. *de Wet, J. (2013). Earnings per share as a measure of financial performance: does it obscure more than it reveals?. De Wet, JH v H, 265-275.*
17. *Tobias, J. C. A. D. O., & Macharia, I. (2019). Influence of Earnings per Share on Idiosyncratic Volatility of Stock Returns among Listed Firms in Kenya.*
18. *Arsal, M. (2021). Effect of earnings per share and dividend per share on firm value. ATESTASI: Jurnal Ilmiah Akuntansi, 4(1), 11-18.*

19. *Fitriyani, W. N., Mustika, T., Sukmawati, K., Sofia, H. N., & Rachman, A. A. (2022). EARNINGS PER SHARE, DEBT TO EQUITY RATIO, AND RETURN ON EQUITY EFFECT ON STOCK PRICES IN PHARMACEUTICAL FIRMS FEATURED IN INDONESIA STOCK EXCHANGE IN 2016-2020. CENTRAL ASIA AND THE CAUCASUS, 23(1).*
20. *Umelo, N. D., Ibanichuka, E. A. L., & Ironkwe, U. I. (2021). Strategic Management Accounting Practices and Earnings per Share: An Empirical Analysis of Quoted Manufacturing Firms in Nigeria.*
21. *Brigham, E. F., & Ehrhardt, M. C. (2017). Financial management: Theory & practice. Cengage Learning.*
22. *Maulidina, F. I., Paramita, R. W. D., & Taufiq, M. (2021). THE EFFECT OF FINANCIAL LEVERAGE, EARNINGS PER SHARE, AND DIVIDEND POLICY ON FIRM VALUE. Assets: Jurnal Ilmiah Ilmu Akuntansi, Keuangan dan Pajak, 5(2), 80-87.*
23. *Risanti, K. A., & Murwanti, S. (2022). The Effect Of Return On Asset (RoA), Return On Equity (RoE), Net Profit Margin (NPM), And Earnings Per Share (EPS) On Stock Price (Case Study In The Industry Firm Sector Of Consumer Goods Listed On The Indonesia Stock Exchange Period 2018-2020). Jurnal Pendidikan Tambusai, 6(2), 10708-10717.*
24. *Siauwijaya, R. (2020). The Effect of Banking Efficiency, Earnings Per Share and Price-Earnings Ratio towards the Stock Return of Banking Firms in Indonesia. Pertanika Journal of Social Sciences & Humanities, 28.*
25. *Sudibyo, H. H. (2021). The Effect of Financial leverage, Earnings Per Share on Stock Prices with Dividend Policy as a Moderating Variable (Study on Banking and Financial Services Firms Listed on the Indonesia Stock Exchange). International Journal of Social and Management Studies, 2(6), 51-57.*
26. *Mathews, M., Singh, D. K. M., Kanagasingam, K., & Nadzri, N. R. M. (2022). THE RELASIONSHIP BETWEEN FIRMS 'EARNINGS PER SHARE (EPS) AND GEARING. Journal of Islamic, 7(45), 120-128.*
27. *Amiputra, S., Kurniasari, F., & Suyono, K. A. (2021, December). Effect of Earnings Per Share (EPS), Price to Earnings Ratio (PER), Market to Book Ratio (MBR), Debt to Equity Ratio (DER), Interest Rate and Market Value Added (MVA) on stock prices at commercial banks registered in 2016-2019 Indonesia Stock Exchange. In Conference Series (Vol. 3, No. 2, pp. 200-216).*
28. *Hidayat, A. F. P., Ginting, R. I. B., Adistira, R., Siregar, D. K., Febriany, S. C., & Nursjanti, F. (2022). EFFECT OF CURRENT RATIO, DEBT OF EQUITY RATIO, RETURN ON ASSETS, EARNINGS PER SHARE, AND NET PROFIT MARGIN ON STOCK PRICE IN TRANSPORTATION AND LOGISTICS SECTOR FIRMS LISTED ON THE INDONESIA STOCK EXCHANGE IN 2014-2019. CENTRAL ASIA AND THE CAUCASUS, 23(1).*
29. *Bessong, P. K., Offiong, A. I., Edom, G. O., Enuoh, R. O., Etim, G. S., Kajang, J. L., & Obo, E. B. (2020). EFFECT OF ENVIRONMENTAL COSTS ON EARNINGS PER SHARE, OF OIL AND GAS FIRMS , IN NIGERIA.*
30. *Pham, H. S. T., & Nguyen, D. T. (2019). The effects of corporate governance mechanisms on the financial Financial leverage–profitability relation: Evidence from Vietnam. Management Research Review.*
31. *Bunyaminu, A., Yakubu, I. N., & Bashiru, S. (2021). The Effect Of Financial Financial leverage On Profitability: An Empirical Analysis Of Recapitalized Banks In Ghana. International Journal of Accounting & Finance Review, 7(1), 93-102.*
32. *Ibrahim, U. A., & Isiaka, A. (2020). Effect of financial Financial leverage on firm value: Evidence from selected firms quoted on the Nigerian stock exchange. European Journal of Business and Management, 12(3), 124-135.*

33. *Al-Slehat, Z. A. F., Zaher, C., Fattah, A., & Box, P. O. (2020). Effect of financial Financial leverage, size and assets structure on firm value: Evidence from industrial sector, Jordan. International Business Research, 13(1), 109-120.*
34. *Padmini, L. S., & Ratnadi, N. M. D. (2020). The Effect of Free Cash Flow, Dividend Policy, and Financial Financial leverage on Earnings Management. American Journal of Humanities and Social Sciences Research (AJHSSR), 4(1), 195-201.*
35. *Bui, T. (2020). How do financial Financial leverage and supply chain finance influence firm performance? Evidence from construction sector. Uncertain Supply Chain Management, 8(2), 285-290.*
36. *Samo, A. H., & Murad, H. (2019). Effect of liquidity and financial Financial leverage on firm's profitability–an empirical analysis of the textile industry of Pakistan. Research Journal of Textile and Apparel.*
37. *Indrawan, A. S., & Damayanthi, I. G. A. E. (2020). The Effect of Profitability, Firm size, and Financial Financial leverage of Income Smoothing. American Journal of Humanities and Social Sciences Research (AJHSSR), 4(2), 09-13.*
38. *Oware, K. M., & Mallikarjunappa, T. (2019). Corporate social responsibility investment, third-party assurance and firm performance in India: the moderating effect of financial Financial leverage. South Asian Journal of Business Studies.*
39. *Zelalem, D. (2020). The effect of financial Financial leverage on the performance of commercial banks: Evidence from selected commercial banks in Ethiopia. International Journal of Accounting, Finance and Risk Management, 5(1), 62-68.*
40. *Ruslim, H., & Muspyta, R. (2021). The Effect of Profitability and Financial Financial leverage on Cost of Debt Moderated Earnings Management. Jurnal Ekonomi, 26(1), 35-49.*
41. *Bitok, S. K., Cheboi, J., & Kemboi, A. (2021). Influence of Financial Financial leverage on Financial Sustainability: A Case of Microfinance Institutions in Kenya. Journal of Finance and Accounting Research, 3(1), 1-17.*
42. *Banal Estanol, A., Siciliani, P., & Yoon, K. (2022). Competition, profitability and financial Financial leverage (No. 962). Bank of England.*
43. *Abubakar, A. (2021). Financial Financial leverage and Financial Performance of Oil and Gas Firms in Nigeria: A Re-examination. Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT), 12(3), 4170-4180.*
44. *Onyema, J. I., & Oji, J. U. (2018). Financial Financial leverage and profitability of quoted food and beverage Firms in Nigeria. International journal of research in economics and social sciences (IJRESS), 8(9), 46-60.*
45. *Gamlath, G. R. (2019). Effect of financial Financial leverage on firm growth of Sri Lankan listed Firms .*
46. *Dzafic, J., & Polic, N. (2019). The Effect of Financial Financial leverage on Firm Growth: Empirical Evidence from Bosnia & Herzegovina. Eurasian Journal of Business and Management, 7(1), 65-73.*
47. *Fitrianingsih, D., Arum, M., & Suheny, E. (2022). THE EFFECT OF FINANCIAL FINANCIAL LEVERAGE AND CASH FLOW ON THE FINANCIAL DISTRESS OF INFRASTRUCTURE SECTOR FIRMS . Jurnal Ekonomi, 11(01), 321-325.*
48. *Al-Najjar, B., & Kilincarslan, E. (2018). Revisiting firm-specific determinants of dividend policy: Evidence from Turkey. Economic issues, 23(1).*
49. *Niresh, A., & Thirunavukkarasu, V. (2014). Firm size and profitability: A study of listed manufacturing firms in Sri Lanka. International journal of business and management, 9(4).*
50. *John, A. O., & Adebayo, O. (2013). Effect of firm size on profitability: Evidence from Nigerian manufacturing sector. Prime Journal of Business Administration and Management (BAM), 3(9), 1171-1175.*

51. *Kartikasari, D., & Merianti, M. (2016). The effect of Financial leverage and firm size to profitability of public manufacturing Firms in Indonesia. International Journal of Economics and Financial Issues, 6(2), 409-413.*
52. *Rizqia, D. A., & Sumiati, S. A. (2013). Effect of managerial ownership, financial Financial leverage, profitability, firm size, and investment opportunity on dividend policy and firm value. Research Journal of Finance and Accounting, 4(11), 120-130.*
53. *Trisnawati, R. W., Sasongko, N., & Fauzi, I. (2015). The effect of information asymmetry, firm size, Financial leverage, profitability and employee stock ownership on earnings management with accrual model. International Journal of Business, Economics and Law, 8(2), 21-30.*
54. *Sari, R. (2021). Analysis of the Effect of Earnings per share, Price earning ratio and Price to book value on the stock prices of state-owned enterprises. Golden Ratio of Finance Management, 1(1), 25-32.*
55. *Pouraghajan, A., Mansourinia, E., Bagheri, S. M. B., Emamgholipour, M., & Emamgholipour, B. (2013). Investigation the effect of financial ratios, operating cash flows and firm size on earnings per share: Evidence from the Tehran Stock Exchange. International Research Journal of Applied and Basic Sciences, 4(5), 1026-1033.*
56. *Al-Natsheh, N., & Al-Okdeh, S. (2020). The effect of creative accounting methods on earnings per share. Management Science Letters, 10(4), 831-840.*
57. *Safitri, J., & Affandi, M. A. (2022, February). Mediating Role of Firm size on Earnings Per Share and Price to Book Value. In 2nd International Conference on Industry 4.0 and Artificial Intelligence (ICIAI 2021) (pp. 127-131). Atlantis Press.*
58. *Rachmawati, R. (2021). Effect of Sales Growth, Firm Size, Profitability on Earning Per share. Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT), 12(8), 675-680.*
59. *Pohan, S. H. (2020). EFFECT OF FIRM SIZE AND DEBT TO ASSET RATIO ON EARNING PER SHARE WITH PROFITABILITY AS A MODERATING VARIABLES IN PROPERTY AND REAL ESTATE FIRMS LISTEN ON THE IDX. Accounting and Business Journal, 2(1), 76-89.*
60. *Akinyi, R. T. (2019). Mediating Effect of Financial Financial leverage on The Relationship Between Firm Size And Financial Performance of Sugar Firms In Western Kenya. International Journal of Education and Research, 7(9), 219-228.*
61. *Vithessonthi, C., & Tongurai, J. (2015). The effect of firm size on the Financial leverage–performance relationship during the financial crisis of 2007–2009. Journal of multinational financial management, 29, 1-29.*
62. *Siriwardana, D. B., & Abeywardhana, D. K. Y. (2021). The Effect of Firm Size on Financial Financial leverage: Evidence from Sri Lanka.*
63. *Karlina, B., & Ramadhan, M. R. (2019). The Effect of Financial Financial leverage, Firm sizes, Basic Earning Power and Activity Ratio to Earning Per Share. International Journal of Business Studies, 3(3), 136-141.*
64. *Putra, I. R. (2013). Analisis pengaruh operating Financial leverage dan financial Financial leverage terhadap earning per share (EPS) di perusahaan properti yang terdaftar di BEI (2007-2011). Jurnal ilmu manajemen, 1(1), 318-328.*
65. *Li, M. Y. L., & Hwang, N. C. R. (2011). Effects of firm size, financial Financial leverage and R&D expenditures on firm earnings: An analysis using quantile regression approach. Abacus, 47(2), 182-204.*
66. *Wijaya, V. N. (2016). THE EFFECT OF FINANCIAL LEVERAGE AND LIQUIDITY TO EARNINGS PER SHARE OF TELECOMMUNICATION FIRMS IN INDONESIA DURING 2010-2015 (Doctoral dissertation, President University).*

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

ورقة تعريفية بأعضاء اللجنة العلمية

ورقة تخصص في كل عدد لتعريف بعضو من أعضاء اللجنة العلمية بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصادية

الدكتور أيمن هشام محمود عزريل، تاريخ الولادة 7 أغسطس 1971، الكويت، فلسطيني الجنسية، حاصل على درجة الدكتوراه في المحاسبة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من الجامعات الماليزية، محاضر سابق غير متفرغ في جامعة القدس المفتوحة في فلسطين، ويعمل حالياً رئيس قسم اللوازم في مديرية التربية والتعليم، سلفيت - فلسطين، له العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة في مجلات علمية محكمة رصينة باللغتين العربية والإنجليزية، والعديد من الدراسات والأبحاث التي تم تحكيمها لمجلات علمية محكمة، نشر العديد من المقالات المتخصصة في عدة مجلات في الوطن العربي، عضو اللجنة العلمية للمجلة الدولية للدراسات الاقتصادية - المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – برلين / ألمانيا، عضو اللجنة العلمية للمركز الأكاديمي للمؤتمرات والنشر العلمي – ماليزيا، عضو لجنة علمية لعدة لجان في المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP، عضو في منصة أريد للعلماء والخبراء والباحثين الناطقين بالعربية – ماليزيا، عضو في اتحاد الجامعات الدولي – تركيا، عضو محرر في مجلة المحاسب العربي - الكويت، حاصل على العديد من الشهادات والدورات التدريبية منها شهادة (TOT)، منح العديد من شهادات المشاركة والأوسمة لعدة مؤتمرات ودورات تدريبية وندوات علمية.

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

International
Journal
Economic
Studies

شروط وضوابط النشر

بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصادية

معايير التحكيم الاولي لقبول النشر بالمركز:

1- **أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.**

2- **مطابقة البحث لتنسيقات المعمول بها بالمركز، (يعتمد المركز في انتقاء الأبحاث المواصفات الشكلية والموضوعية)**

3- **ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث تبعا لهذا تعهدا ممضيا بالأصالة والأمانة العلمية.**

4- **أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية في الموضوع.**

5- **ملف البحث يجب ان يكون على شكل ملف ميكروسوفت وورد doc. docs. غير مقفل أو محمي بكلمة سر.**

6- **أن يكون حجم الصفحة مقاس A4 وأن تكون هوامش الصفحة يمين ويسار وأعلى وأسفل 2.5.**

7- **ألا يقل البحث عن 10 صفحات وألا يتجاوز 25 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق، ويستثنى من ذلك الأبحاث ذات القيمة العلمية العالية بو اقع 30 صفحة بقرار استثنائي من رئيس التحرير ورئيس اللجنة العلمية.**

8- **ضرورة احتواء البحث على أرقام تسلسلية للصفحات في منتصف أسفل الصفحة.**

9- **يكون التهميش بطريقة الية في اخر كل صفحة من صفحات المقال.**

10- **اللغة:**

- مراعاة صحة اللغة وسلامة الأسلوب في البحث.
- تقبل المجلة الأبحاث باللغات العربية، الإنجليزية، الفرنسية. على أن تكون لغة سليمة.
- ترفض البحوث التي تعتمد ترجمة الية للعنوان والملخص العربي الإنجليزي أو فرنسي دون ضوابط اكاديمية للترجمة.

11- **عناصر الدراسة:**

- ان يكون البحث مكتمل العناصر.
- يكتب في الورقة الأولى:
  - عنوان البحث: إذا كان البحث باللغة العربية فيجب ترجمة العنوان ترجمة سليمة إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. أما إذا كان البحث بلغة غير العربية، فيجب ترجمة العنوان الى العربية.
  - يوضع أسفل العنوان بشكل مختصر، (اسم الباحث أو الباحثين والمؤسسات التي ينتمون إليها، والبلد).
  - ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ويجب ان لا يزيد عدد الكلمات في الملخص الواحد عن 250 كلمة والا تقل عن 100 كلمة، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. ويرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات.

- المقدمة ويجب ان تتضمن اضافة الى التقديم العناصر التالية: مشكلة البحث وأسئلته، أهمية البحث، اهداف البحث.
- أجزاء ومحتويات البحث
- الخاتمة
- قائمة المراجع

12- نوع الخط:

- يجب أن يكون الخط المكتوب به عنوان البحث (Sakkal Majalla) حجم 18 غامق.
- خط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم 14 الخط بالنسبة للمتن.
- المسافة بين السطور 1,15.
- الهوامش تكون أيضا بخط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم الخط 12.
- قائمة المراجع بحجم خط 14.
- استعمال التدرج في حجم خطوط عناوين الدراسة البحثية من حجم خط 16 غامق بالنسبة للعناوين الرئيسية، الى 15 إلى 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية.

13- أن يكون البحث مراعيا لقواعد الضبط ودقة ووضوح معالم وأسماء الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) إن وجدت وذلك بأن تدرج في أماكنها الصحيحة، وإذا كانت ليست من إعداد الباحث تثبت مصادرها أسفل منها بحيث لا تتجاوز حجم الصفحة وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، وأن ترقم حسب تسلسل ورودها في متن البحث. وتكون عناوين الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) من حجم خط 14 غامق في الوسط، مع ادراج مصدرها في الوسط أسفل الدعامة بحجم 12 غير غامق.

14- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز، كما هو مبين في الأسفل.

15- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.

16- إرسال السيرة الذاتية للباحث عند النشر الأول في المجلة.

17- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.

18- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن الآراء والمواقف العلمية لمحرريها.

19- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.

20- **ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني:** economie@democraticac.de

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع:

- **الكتب:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة. مثلا:

نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 227.

- **الدوريات والمجلات والتقارير:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الدراسة أو المقالة**، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة. مثلا:

محمد حسن، (2009) **الأمن القومي العربي**، استراتيجيات، المجلد 15، العدد 1، ص 129.

- **مقالات الجرائد الإخبارية:**

اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر. مثلا:

إيان بلاك، **الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق**، الغارديان، 2009/2/17.

- **المنشورات الإلكترونية**

اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسة إن وجدت، اسم الموقع الالكتروني، تاريخ النشر إن وجد. مثلا:

ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4,5%، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2013/01/18، http://bit.ly/2bAw2OB

ويستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة للكتب والمجلات بإزالة رقم الصفحة كالتالي:

نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت.

في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الالكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.

- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيبا ابجديا حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولا وبعدها المراجع الأجنبية.

مواعيد الإصدار واستلام الأبحاث المخصصة للأعداد القادمة لسنة 2023

	العدد	اخر موعد للتسليم	الإصدار
سنة 2023	24	01 شباط/ فبراير 2023	28 شباط/ فبراير 2023
	25	01 أيار/ مايو 2023	31 أيار/ مايو 2023
	26	01 أب/ أغسطس 2023	31 أب/ أغسطس 2023
	27	01 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
برلين / ألمانيا
Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
economie@democraticac.de

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center